الجامعة الإسلامية - غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية أصول الدين
قسم الحديث الشريف وعلومه

رجال صحيح البخاري الذين تكلم فيهم ابن عدي في كتابه (الكامل في ضعفاء الرجال) (دراسة تطبيقية)

إعداد الطالب:

عطوة محمد القريناوي

إشراف الأستاذ الدكتور:

نافذ حسين حماد

بحث مقدم استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الحديث الشريف

١٤٣٢- ٢٠١١

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى والديَّ الكريمين حفظهما الله...

إلى زوجتي الغالية: أم البراء حفظها الله...

إلى ابنتي الحبيبة: سَرَّاء حفظها الله...

إلى أرواح الشهداء الكرام، وخصوصًا شهداء ثورات الكرامة العربية...

إلى الأسرى القابعين خلف القضبان...

إلى مجلس أمناء الجامعة الإسلامية، وعلى رأسهم الشيخ: محمد حسن شمعة رحمه الله...

إلى رواد مسجدي السُّنَّة والنُّور الكرام...

إلى كل من ساهم في إخراج هذا البحث إلى النور...

أهدي هذا العمل المتواضع.

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وهو رب العرش العظيم، وانطلاقًا من الهدي النبوي حيث قال النبي – صلى الله عليه وسلم–: " **مَـنْ لا يَـشْكُرِ النَّاسَ لا يَشْكُرِ الله** "[1]، فإنني أتقدم بالشكر لأستاذي وشيخي فضيلة الأستاذ الدكتور: نافذ حسين حَمَّاد الذي بذل الجهد الكبير من أجل إخراج هذه الرسالة إلى النور، فلقد كان لي نِعْمَ الموجـه، والمرشد، وأسأل الله له التوفيق في الدنيا والآخرة.

وأتقدم بالشكر إلى هذا الصَّرْح الشامخ الجامعة الإسلامية بغزة ممثلة بـرئيس مجلـس أمنائها المهندس: جمال الخضري، ونائبه الأستاذ: محمد حسن شمعة الذي أسأل الله له الرحمـة الواسعة، ورئيس الجامعة الأستاذ الدكتور: كمالين شعث، وعميد كلية أصول الـدين الـدكتور: محمد بخيت، وعميد الدراسات العليا الدكتور: زياد مقداد، على مـا بـذلوه لرفعـة الجامعـة وارتقائها.

والشكر موصول إلى جميع أساتذتي في كلية أصول الدين.

وأخص بالشكر أستاذيَّ عضوي لجنة المناقشة:

الدكتور: سالم أحمد سلامة.

الدكتور: هشام محمود زقوت.

ولا يفوتني أن أشكر أمي الغالية التي وقفت معي طوال فترة حيـاتي بـالعون المـادي والمعنوي، وكذلك زوجتي الغالية: أم البراء التي سهرت معي طوال فترة دراستي.

ولا أنسى أن أشكر المربي الفاضل الأستاذ: أسعد الغريز، والأستاذ: وائل الخطيب على ما قدموا لي من الجهد الكبير طوال رحلة حياتي حيث كان لهما الدور العظيم في تحويل مـسار حياتي منذ الطفولة إلى لحظة كتابة هذه السطور.

وأخيراً أوجه شكري إلى جميع الإخوة والزملاء الذين ساهموا معي فـي إتمـام هـذه الرسالة، سواء بجهودهم المباركة، أو بآرائهم السديدة، أو بدعواتهم الخالصة.

---

[1] أخرجه الترمذي، كتاب البر والصلة، باب ما جاء في الشكر لمن أحسن إليك، (٤ / ٣٣٩)، ح١٩٥٤، وقال عنه: حسن صحيح، وأبو داود بنحوه، كتاب الأدب، باب في شكر المعروف، ص٥٢٤، ح٤٨١١، من طريـق الصحابي الجليل أبي هريرة – رضي الله عنه–، والحديث إسناده صحيح.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، وبعد؛ فإن علم الحديث من أشرف العلوم الشرعية، وإن من أضخم المكتبات الحديثية مكتبة الجرح والتعديل، هذا العلم العظيم الذي يتعلق بدراسة رجال السنة النبوية الذين نقلوا لنا هذا التراث الضخم من الأحاديث والآثار، فكان لزاماً على طلبة العلم الشرعي، وخاصة المشتغل بالحديث أن يدرسوا هذا العلم المهم، ومن المعلوم لدى أهل الحديث أن صحيحي البخاري ومسلم هما أصح كتابين بعد كتاب الله عز وجل، وأن الدفاع عن رجالهما من أهم ما يقوم به طلبة العلم، فكان هذا البحث الموسوم بـ(رجال صحيح البخاري الذين تكلم فيهم ابن عدي في كتابه الكامل في ضعفاء الرجال – دراسة تطبيقية–).

أولاً: أهمية الموضوع وبواعث اختياره:

تكمن أهمية الموضوع فيما يلي:

١. كونه يقدم خدمة لطلبة العلم الشرعي في الدفاع عن رجال صحيح البخاري.

٢. كونه يدرس بعضاً من الرواة المختلفة فيهم أقوال العلماء ويرجح بينها.

٣. لما لكتاب الكامل في ضعفاء الرجال من أهمية في علم الجرح والتعديل.

ولأهمية هذا الموضوع، وتلبية لاختيار مشرفي الأستاذ الدكتور: نافذ حماد، ولما وجدته من رغبة عندي في تقديم خدمة لطلبة الحديث آثرت الكتابة في هذا الموضوع.

ثانياً: أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

١. بيان الأسباب التي دعت ابن عدي لذكر رجال البخاري في كامله، فليس كل من ذكرهم فيه مطعوناً فيهم، بل ذكر بعضهم ليذب عنهم.

٢. الموازنة بين تخريج البخاري لهؤلاء الرواة، وكلام ابن عدي فيهم.

٣. دراسة مرويات البخاري عن هؤلاء الرواة، وبيان كيفية تخريجها في صحيحه مستعيناً بفتح الباري لابن حجر، ومقدمته هدي الساري.

ثالثاً: منهج البحث وطبيعة عمل الباحث فيه:

اتبع الباحث المنهج الاستقرائي في دراسة رجال صحيح البخاري الذين تكلم فيهم ابن عدي في كتابه الكامل، وكانت طبيعة عمل الباحث كما يلي:

أولاً: البحث عن جميع رجال صحيح البخاري في كتاب الكامل، وذلك بأخذ هؤلاء الرجال من كتاب رجال صحيح البخاري لأحمد بن نصر الكلاباذي، ثم البحث عنهم في كتاب الكامل، وبعد بحث واستقصاء توصل الباحث إلى عدد هؤلاء الرواة، وهم مائة وثلاثة عشر راوياً.

ثانياً: البحث عن الرجال الذين تكلم فيهم ابن عدي، وقد بلغ عددهم ستة وأربعين راوياً، ومجموع رواياتهم في صحيح البخاري ثمانمائة وسبعين رواية.

ثالثًا: انتقل الباحث بعدها إلى الترجمة لهؤلاء الرواة، ودراسة مروياتهم، وذلك كما يلي:

١. بدأ الباحث بترتيب أسماء الرواة على حروف الهجاء، وذكر عدد مروياته في صحيح البخاري، ثم ذكر اسم الراوي كاملًا كما ورد في كتاب الكامل، ثم ذكر كلام ابن عدي فيه.
٢. ذكر الباحث أقوال النقاد، وعمل على صياغتها، ثم وازن بينها حسب ما ظهر له من قواعد الجرح والتعديل مستأنسًا برأي الذهبي وابن حجر لتضلعهما في هذا العلم، وكونهما من المتأخرين الذين اطلعوا على أقوال المتقدمين، ثم خرج بخلاصة القول في الراوي، ومقارنتها مع كلام ابن عدي.
٣. إذا كان الراوي مقلاً درس الباحث جميع رواياته في الصحيح، وإذا كان مكثراً اكتفى الباحث بدراسة عشر روايات إذا وجدت فيها العلة.
٤. رتب الباحث الروايات المدروسة على حروف الهجاء مع تقديم المتصل على المعلق، أما إذا كان فيه أكثر من علة فقد قدم الباحث العلة الأبرز أو الأقوى أو ما اجتمع فيه أكثر من علة، وإذا كان للحديث أكثر من رواية اختار الباحث الرواية الجامعة.
٥. بالنسبة لتخريج الحديث فقد خرجته من الصحيحين أو أحدهما، وتوسعت في التخريج من باقي الكتب حسب الحاجة، وأما الحديث المعلق فلأنه ليس على شرط البخاري فقد اقتصرت على ذكر من وصله، وبيان العلة التي فيه إن كان فيه علة، واقتصرت في التوثيق على اسم الكتاب والباب والجزء والصفحة ورقم الحديث إن كان الحديث في الكتب الستة، أما إن كان في غير تلك الكتب فقد اقتصرت على الجزء والصفحة ورقم الحديث إن وجد، وأما رقم الطبعة، ودار النشر ففي الفهرس النهائي.

٦. بالنسبة لتراجم رجال الحديث فقد ترجمت للصحابي غير المشهور في الحاشية، وفي باقي الرواة اكتفيت بتوثيق وتضعيف ابن حجر، وأما الراوي الذي فيه علة، أو المختلف فيه فتوسعت في دراسته.
٧. بينت المسوغات التي جعلت البخاري يخرج للراوي في صحيحه إن ثبت ضعفه فعلاً.
٨. ترجمت للراوي المهمل في الحاشية من تقريب التهذيب، وبينت غريب الحديث من كتاب النهاية في غريب الحديث لابن الأثير، وشروحات الحديث، والأنساب من كتاب الأنساب للسمعاني، والبلدان من كتاب معجم البلدان لياقوت الحموي.

رابعاً: الدراسات السابقة:

لقد كتب في منهج ابن عدي في كتابه الكامل في ضعفاء الرجال، الدكتور: زهير عثمان نور، وقد تضمنت ترجمة ابن عدي، ومنهجه في الجرح والتعديل ومراتبها عنده، وموقعه بين النقاد من حيث التشدد والتساهل، والمآخذ على كتابه، أما بالنسبة لمن كتب في رجال صحيح البخاري أو مسلم أو رجالهما معًا فقد كتب في ذلك الكثير من العلماء والباحثين، وأذكر على سبيل المثال:

١. منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها، للباحث: أبو بكر كافي، وهي رسالة ماجستير، وذلك في عام ١٩٩٨م، في جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة- الجزائر.
٢. الرواة الذين تكلم فيهم أبو حاتم، وروى لهم البخاري في صحيحه، للباحث: محمد ماهر المظلوم، وهي رسالة ماجستير، وذلك في عام ٢٠٠٦م، في الجامعة الإسلامية بغزة.
٣. رجال صحيح مسلم الذين تكلم فيهم أبو حاتم الرازي في كتاب الجرح والتعديل، للباحث: محمد فوزي السرحي، وهي رسالة ماجستير، وذلك في عام ٢٠١٠م، في الجامعة الإسلامية بغزة.
٤. رجال الصحيحين الذين تكلم فيهم ابن حبان في كتابه المجروحين، للباحث حمادة يعقوب فروانة، وهي رسالة ماجستير، وذلك في عام ٢٠١٠م، في الجامعة الإسلامية بغزة.

وقد جاءت هذه الدراسة للرجال الذين تكلم فيهم ابن عدي في كتابه الكامل في ضعفاء الرجال، ومدى موافقة النقاد له في ذلك، وموقف الباحث من أولئك الرواة، ودراسة مروياتهم في صحيح البخاري.

خامساً :خطة البحث:

اشتملت الخطة على مقدمة وفصلين وخاتمة كما يلي:

المقدمة:

وقد اشتملت على أهمية الموضوع، وبواعث اختياره، وأهدافه، ومنهج البحث، وطبيعة عمل الباحث فيه، والدراسات السابقة ، وخطة البحث.

الفصل الأول: الدراسة النظرية: وتشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: ترجمة الإمام البخاري، ومنهجه في صحيحه: وفيه سبعة مطالب:

المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته.

المطلب الثاني: مولده ونشأته ووفاته.

المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه.

المطلب الرابع: أقوال العلماء فيه.

المطلب الخامس: رحلاته.

المطلب السادس: مصنفاته.

المطلب السابع: منهجه في صحيحه.

المبحث الثاني: ترجمة ابن عدي، ومنهجه في كتابه الكامل : وفيه سبعة مطالب:

المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته.

المطلب الثاني: مولده ونشأته ووفاته.

المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه.

المطلب الرابع: أقوال العلماء فيه.

المطلب الخامس: رحلاته.

المطلب السادس: مصنفاته.

المطلب السابع: منهجه في كتابه الكامل.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية: وتشتمل على أربعة مباحث:

المبحث الأول: من حرف الألف إلى حرف الحاء: وفيه أحد عشر مطلبًا:

المطلب الأول: أبي بن العباس: وله رواية واحدة.

المطلب الثاني: أحمد بن بشير: وله رواية واحدة.

المطلب الثامن: عبد الله بن وهب بن مسلم: وله مائة وست وثلاثون رواية.

المطلب التاسع: عبد الله بن يحيى بن أبي كثير: وله رواية واحدة.

المطلب العاشر: عطاء بن أبي ميمونة: وله ست روايات.

المطلب الحادي عشر: عطاء بن السائب: وله رواية واحدة.

المطلب الثاني عشر: عفان بن مسلم: وله اثنتا عشرة رواية.

المبحث الرابع: من حرف الغين إلى الياء: وفيه أحد عشر مطلبًا:

المطلب الأول: غالب بن خطاف: وله ثلاث روايات.

المطلب الثاني: محمد بن أبي حفصة: وله ست روايات.

المطلب الثالث: محمد بن الحسن بن الزبير: وله روايتان.

المطلب الرابع: محمد بن عبد الرحمن الطفاوي: وله خمس روايات.

المطلب الخامس: محمد بن وهب بن عطية: وله رواية واحدة.

المطلب السادس: معاذ بن هشام الدستوائي: وله إحدى عشرة رواية.

المطلب السابع: ميمون بن سياه: وله رواية واحدة.

المطلب الثامن: نعيم بن حماد: وله خمس روايات.

المطلب التاسع: ورقاء بن عمر اليشكري: وله ثماني عشرة رواية.

المطلب العاشر: يحيى بن عبد الملك بن حميد: وله رواية واحدة.

المطلب الحادي عشر: يزيد بن إبراهيم التستري: وله سبع روايات.

سادساً: الخاتمة :

وتشمل خلاصة الدراسة، وما توصل إليه الباحث من نتائج وتوصيات.

سابعاً: الفهارس:

قام الباحث بإعداد الفهارس التالية:

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الأحاديث الشريفة.
- فهرس الرواة المترجم لهم.
- فهرس الأماكن والبلدان.
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.

الفصل الأول: الدراسة النظرية: وتشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: ترجمة الإمام البخاري، ومنهجه في صحيحه: وفيه سبعة مطالب:

المبحث الثاني: ترجمة ابن عدي، ومنهجه في كتابه الكامل: وفيه سبعة مطالب:

المبحث الأول: ترجمة الإمام البخاري، ومنهجه في صحيحه: وفيه سبعة مطالب:

المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته.

المطلب الثاني: مولده ونشأته ووفاته.

المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه.

المطلب الرابع: أقوال العلماء فيه.

المطلب الخامس: رحلاته.

المطلب السادس: مصنفاته.

المطلب السابع: منهجه في صحيحه.

المبحث الأول: ترجمة الإمام البخاري، ومنهجه في صحيحه: وفيه سبعة مطالب:

المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته:

الإمام البخاري هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بـن المُغِيـرة الجُعْفِـيُّ البُخَارِيُّ[1].

وكان البخاري ينتسب إلى الجُعْفِيِّين ولاءً حيث كان المُغِيرة رجلًا مجوسيًا أسلم علـى يَدَيْ يمانِ الجُعْفِيِّ، وكان يمان والي بُخَارى، والجُعْفِيُّون ينتسبون إلى قبيلة جُعْفِـيُّ بـن سـعد العشيرة، وهو من مَذْحِج، وهو الذي جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم في أيام وفاته[2].

كما أنه ينسب إلى البلاد المعروفة بما وراء النهر، وهي بُخَارى[3]، وتقع اليوم في إقليم أوزبكستان بروسيا الآسيوية[4].

المطلب الثاني: مولده ونشأته ووفاته:

وُلِدَ الإمام البخاري يوم الثالث عشر من شهر شوال سنة مائة وأربع وتسعين[5].

كانت نشأة الإمام البخاري صعبة حيث أنه نشأ يتيمًا في حِجْر أمه[6]، وقد فقد بصره في صِغَرِهِ، فَرَأَتْ أمه في المنام نبي الله إبراهيم عليه الصلاة والسلام، فبشرها بأن الله سير بـصر ابنها لكثرة بكائها أو لكثرة دعائها، وبالفعل منَّ الله عليه بِرَدِّ بصره[7].

ابتدأ الإمام البخاري بسماع العلم مبكرًا حيث كان أول سماعه سنة مائتين وخمس، وقام بحفظ المصنفات، وأحبَّ العلم من صِغَره، وكان يمتلك ذكاءً مُفْرِطًا[8]، وقد أحبَّ حفظ الحـديث وهو في الكُتَّاب، وكان عمره عشر سـنين أو أقل، فلما دخل في ست عشرة سنة حفظ كتب ابن المبارك ووكيع، ثم خرج مع أمه وأخيه إلى مكة، فلما حَجَّ رجع أخوه بها، وتَخَلَّف فـي طلـب

---

[1] انظر: تاريخ بغداد (٢ / ٤)، وتاريخ دمشق (٥٢ / ٥٣).

[2] انظر: الأنساب للسمعاني (٢ / ٦٧، ٦٨).

[3] المصدر نفسه (١ / ٢٩٣).

[4] انظر: تعريف بالأماكن الواردة في البداية والنهاية لابن كثير (١ / ٢٩٩).

[5] انظر: تاريخ بغداد (٢ / ٣٢٤)، وتاريخ دمشق (٥٢ / ٥٥).

[6] انظر: طبقات الشافعية الكبرى (٢ / ٢١٣)، وهدي الساري ص٧٠٨.

[7] انظر: تاريخ بغداد (٢ / ٣٢٩)، وتاريخ دمشق (٥٢ / ٥٦).

[8] انظر: طبقات الشافعية الكبرى (٢ / ٢١٣).

الحديث، فلما دخل في ثمان عشرة سنة جعل يُصنِّفُ قضايا الصحابة والتابعين وأقاويلهم، وصنَّفَ كتاب التاريخ عند قبر الرسول صلى الله عليه وسلم[1].

وقال أبو بكر الأَعْيَن: (كتبنا عن محمد بن إسماعيل على باب محمد بن يوسف الفِرْيَابِيِّ وما في وجهه شَعْرَة)[2].

تُوُفِّيَ الإمام البخاري ليلة السبت ليلة عيد الفطر، ودُفِنَ يوم الفطر بعد صلاة الظهر يوم السبت في الأول من شوال من سنة ومائتين وست وخمسين[3]، وقبره بخَرْتَنْك[4].

المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه:

أولًا: شيوخه:

روى عن: أحمد بن إِشكَاب، وإسماعيل بن أبي أُوَيْس، وأيوب بن سليمان بن بلال، وبَدَل بنِ المُحَبِّر، وبِشْر بن شُعَيْب، و حَجَّاج بنِ مِنْهال، وحَسَّان بن حَسَّان البَصْرِيِّ، وخالد بن مَخْلَد، وخالد بن يزيد المُقْرِئ، وخَلاَّد بن يحيى، وسُرَيْج بن النُّعْمَان، وسعيد بن أبي مريم، وصَدَقَة بن الفَضْل، وطَلْق بن غَنَّام، وعَبْدَان بن عُثْمَان، وعبد الرحمن بن حماد الشُّعَيْثِيِّ، وعبد العزيز الأُوَيسِيِّ، وعبد الله بن رجاء، وعبد الله بن يوسف، وعبيد الله بن موسى، وعلي ابن الحسن بن شَقِيْق، وعلي بن عَيَّاش، ومحمد بن سابق، ومحمد بن سَلاَم البِيْكَنْدِيِّ، ومحمد بن عَرْعَرَة، ومحمد بن عيسى بن الطَّبَّاع، ومحمد بن يوسف الفِرْيَابِيِّ، ومكِّيِّ بن إبراهيم، ويحيى ابن يحيى، وغيرهم كثير[5].

ثانيًا: تلاميذه:

روى عنه: إبراهيم بن إسحاق الحَرْبِيُّ، وإبراهيم بن مَعْقِلٍ النَّسَفِيُّ، وأبو بكر أحمد ابن عمرو بن أبي عاصم، وصالح بن محمد جَزَرَة، وأبو بكر عبد الله بن أبي داود، وعبد الله بن محمد بن الأشقر، وأبو بكر عبد الله بن محمد بن أَبي الدُّنْيَا، وعبد الله بن ناجية، وعمر بن محمد ابن بُجَيْر، وأبو حاتم محمد بن إدريس الرَّازي، وأبو بكر محمد بن إسحاق بن خُزَيْمَة، وأبو قُرَيْش محمد بن جُمْعَة، ومحمد بن سليمان بن فارس، ومحمد بن عبد الله الحَضْرَمِيُّ مُطَيَّن،

---

[1] انظر: تاريخ بغداد (٢ / ٣٢٥)، وتاريخ دمشق (٥٢ / ٥٧) بتصرف.

[2] تاريخ بغداد (٢ / ٣٣٤)، وتاريخ دمشق (٥٢ / ٦١).

[3] انظر: الثقات (٩ / ١١٣)، وتاريخ بغداد (٢ / ٣٢٤)، وتاريخ دمشق (٥٢ / ٩٩).

[4] انظر: الثقات (٩ / ١١٣)، وتاريخ بغداد (٢ / ٣٥٥)، وتاريخ دمشق (٥٢ / ٥٣)، وخَرْتَنْك: هي قرية بينها وبين سَمَرْقَنْد ثلاثة فراسخ. معجم البلدان (٢ / ٣٥٦).

[5] انظر: تاريخ بغداد (٢ / ٣٢٢)، وتاريخ دمشق (٥٢ / ٥٠)، وسير أعلام النبلاء (١٢/ ٣٩٤-٣٩٦).

ومحمد بن عيسى التِّرْمِذِيُّ، ومحمد بن يُوْسُف الفِرَبْرِيُّ، ومحمود بن عَنْبَر النَّسَفِيُّ، ومنصور ابن محمد مِزْبَزْدَة، ويحيى بن محمد بن صاعد، وغيرهم كثير [1].

المطلب الرابع: أقوال العلماء فيه:

تَعَدَّدَت أقوال العلماء في الثناء على الإمام البخاري، ومَدَحَهُ كثيرٌ من علماء زمانه؛ وذلك لأنَّه تَحَقَّق له من الميزات ما جعله أهلًا لذلك، فقد قال محمد بن بشار حين سمع بقُدُومه للبصرة: (دخل اليوم سيد الفقهاء)[2] ، وقال أيضًا: (ما قدم علينا مثل محمد بن إسماعيل)[3].

وقال عمرو بن علي الفلَّاس: (حديثٌ لا يعرفه محمد بن إسماعيل ليس بحديث)[4].

وقال رجاء بن رجاء: (فَضْلُ محمد بن إسماعيل على العلماء كفضل الرجال على النساء)، وقال أيضًا: (هو آيةٌ من آيات الله يمشي على ظهر الأرض)[5].

وقال الترمذي: (لم أَرَ أحدًا بالعراق ولا بخُرَاسان[6] في معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد أعلم من محمد بن إسماعيل)[7].

وقال ابن خزيمة: (ما رأيت تحت أديم هذه السماء[8] أعلم بالحديث من محمد بن إسماعيل البخاري)[9]، وفي رواية البيهقي: (أحفظ لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا أَعْرَف به من محمد بن إسماعيل البخاري)[10].

وعلَّق محمد بن طاهر المقدسي على قول ابن خزيمة فقال: (وَحَسْبُكَ بإمام الأئمة ابن خزيمة يقول فيه هذا القول مع لُقِيِّه الأئمة والمشايخ شرقًا وغربًا، ولا عجب فيه؛ فإنَّ المشايخ قاطبة أجمعوا على قِدَمِهِ، وقَدَّمُوُه على أنفسهم في شبابه، وابن خزيمة إنما رآه عند كِبَرِهِ وتَفَرُّدِهِ في هذا الشأن)[11].

---

(1) انظر: تاريخ دمشق (٥٢ / ٥٠، ٥١)، وسير أعلام النبلاء (١٢/ ٣٩٧).

(2) تاريخ بغداد(٢ / ٣٣٦)، وتاريخ دمشق (٥٢ / ٨٤).

(3) تاريخ بغداد(٢ / ٣٣٦)، وتاريخ دمشق (٥٢ / ٨٣).

(4) تاريخ بغداد(٢ / ٣٣٨)، وتاريخ دمشق (٥٢ / ٨٣).

(5) تاريخ بغداد (٢ / ٣٤٦)، وتاريخ دمشق (٥٢ / ٨٧).

(6) خُرَاسَان: هي بلادٌ واسعةٌ أول حدودها مما يلي العراق. معجم البلدان (٢ / ٣٥٠)، وهي تشكل اليوم الشمال الشرقي في إيران. انظر: تعريف بالأماكن الواردة في البداية والنهاية لابن كثير (١ / ٤٧١)

(7) تاريخ بغداد (٢ / ٣٤٨)، وتاريخ دمشق (٥٢ / ٧٠).

(8) أديم السماء: هو ما ظهَر منها. لسان العرب (١١/١٢).

(9) انظر: معرفة علوم الحديث ص ٧٤، وتاريخ بغداد (٢ / ٣٤٨)، وتاريخ دمشق (٥٢ / ٦٥).

(10) تاريخ دمشق (٥٢ / ٦٥).

(11) انظر: تهذيب الأسماء واللغات (١/ ٧٠).

وقال الحاكم: (هو إمام أهل الحديث بلا خلاف بين أهل النقل)[1].

وقال أحمد بن نصر الخَفَّاف: (محمد بن إسماعيل أعلم في الحديث من إسحاق بن راهويه وأحمد بن حنبل وغيره بعشرين درجة)[2].

وقال أحمد بن حَمْدُون: (سمعت مسلم بن الحجاج وجاء إلى البخاري فَقَبَّل بين عينيه، وقال: دَعْنِي حتى أُقَبِّل رِجْلَيْكَ يا أستاذ الأُسْتَاذِين، وسيد المحدثين، ويا طبيب الحديث في علله)[3].

وقال أحمد بن حنبل: (ما أخرجت خُرَاسَان مثل محمد بن إسماعيل)[4].

وقال أحمد بن سَيَّار: (محمد بن إسماعيل طلب العلم، وجالس النَّاس، ورحل في الحديث، ومهر فيه وأبصر، وكان حسن المعرفة، حسن الحفظ، وكان يَتَفَقَّه)[5].

وقال موسى بن هارون: (عندي لو أنَّ أهل الإسلام اجتمعوا على أن يُنَصِّبُوا مثل محمد ابن إسماعيل آخر ما قدروا عليه)[6].

وقال ابن حبان: (كان من خيار الناس ممن جمع وصَنَّف ورحل وحفظ وذاكر وحَثَّ عليه، وكثرت عنايته بالأخبار وحفظه للآثار مع علمه بالتاريخ ومعرفة أيام النَّاس ولزوم الورع الخفيِّ والعبادة الدائمة إلى أن مات رحمه الله)[7].

وقال أبو أحمد الحاكم: (كان أحد الأئمة في معرفة الحديث وجمعه، ولو قُلْتُ إني لم أَرَ تصنيفًا يشبه تصنيفه في المبالغة والحُسْن رَجَوْتُ أن أكون صادقًا في قولي)[8].

وأختم هذا المطلب بِقَوْلَيِ النَّووي، وابن حجر، فقد قال النَّووي: (اعلم أن وصف البخاري بارتفاع المَحَلِّ والتقدم في هذا العلم على الأماثل والأقران مُتَّفَقٌ عليه فيما تَأَخَّر وَتَقَدَّم من الأزمان، ويكفي في فضله أنَّ معظم من أثنى عليه ونشر مناقبه شيوخه الأعلام المُبَرَّزُون، والحُذَّاق المتقنون)[9] ، وقال ابن حجر بعد ذكر أقوال العلماء في الثناء عليه: (لو فَتَحْتُ باب

---

(1) تهذيب الأسماء واللغات (٧١/١).

(2) تاريخ بغداد (٢ / ٣٤٩)، وتاريخ دمشق (٥٢ / ٧٨).

(3) معرفة علوم الحديث ص١١٤، وتاريخ بغداد (١٥ / ١٢٢)، وتاريخ دمشق (٥٢ / ٦٨).

(4) تاريخ بغداد (٢ / ٣٤٢)، وتاريخ دمشق (٥٢ / ٨١).

(5) تاريخ بغداد (٢ / ٣٢٤)، وتاريخ دمشق (٥٢ / ٥٢).

(6) تاريخ بغداد (٢ / ٣٤٢)، تاريخ دمشق (٥٢ / ٨٤).

(7) الثقات (٩ / ١١٣).

(8) تاريخ دمشق (٥٢ / ٥٤).

(9) تهذيب الأسماء واللغات (٧١/١).

ثناء الأئمة عليه ممن تأخر عن عصره لَفَنِيَ القِرْطاس ونَفَدَت الأنفاس فـذاك بحـرٌ لا ساحل له)[1].

المطلب الخامس: رحلاته:

مما لا شَكَّ فيه أنَّ الرحلة في طلب الحديث هي مَظِنَّة الازدياد من العلـم، وخصوصًا حديث النبي صلى الله عليه وسلم، وفيها يكون علو الإسناد، وقد رحل الإمام البخـاري مُتَعَلِّمًا ومُعَلِّمًا، وكان رحيله بعد أن سمع الكثير ببلده[2] حيث رحل في طلب العلم إلى سائر محدثي الأمصار، وكتب بِخُرَاسَان والجبال ومدن العراق كلها وبالحجاز والشام ومصر[3].

قال البخاري عن نفسه: (لَقِيتُ أكثر من ألفِ رجلٍ من أهل العلم أهل الحجاز ومكة والمدينة والكوفة والبصرة وبغداد والشام ومصر، لَقِيتُهم كَرَّاتٍ قرنًا بعد قرن، ثم قرنًا بعد قرن، أَدْرَكْتُهُم وهم متوافرون أكثر من ست وأربعين سنة، أهل الشام ومصر والجزيرة مَرَّتَيْن، وبالبصرة أربع مَرَّاتٍ، وبالحجاز ستة أعوام، ولا أحصي كم دخلتُ الكوفة وبغداد مع محدثي أهل خراسان)[4]، وقال أيضًا: (كتبتُ عن ألف شيخ وأكثر، ما عندي حديثٌ إلا أذكر إسناده)[5].

وقال الحاكم: (قد رحل البخاري إلى هذه البلاد المذكورة في طلب العلم، وأقام في كل مدينة منها على مشايخها)[6].

وكان يعقد مجالس التحديث في البلاد المختلفة، قال صالح بن محمد جَزَرَة: (كان محمد ابن إسماعيل يجلس ببغداد، وكنت أستملي له، ويجتمع في مجلسه أكثر من عشرين ألفًا)[7].

هذا وقد امتحنه البغداديون فاجتمعوا وعَمَدُوا إلى مائةِ حديثٍ فقلبوا متونها وأسانيدها، وجعلوا متن هذا الإسناد لإسنادٍ آخرَ، وإسناد هذا المتن لمتنٍ آخرَ، ودفعوا إلى عشرةِ أَنْفُسٍ إلى كل رجل عشرة أحاديث، وأمروهم إذا حضروا المجلس أن يُلْقوا ذلك على البخـاري، فكانوا يسألونه عن هذه الأحاديث فيقول: لا أعرفه، فلما علم البخاري أنهم قد فَرَغُوا التفت إلى الأول منهم، فقال: أمَّا حديثك الأول فهو كذا، وحديثك الثاني فهو كذا، والثالث والرابع حتى أتى على

---

(1) هدي الساري ص٧١٩.

(2) انظر: طبقات الشافعية الكبرى (٢ / ٢١٣).

(3) انظر: تاريخ بغداد (٢ / ٣٢٢).

(4) انظر: تاريخ دمشق (٥٢ / ٥٨).

(5) طبقات الحنابلة (٢ / ٢٥٣)، وتهذيب الأسماء واللغات (١/ ٧٣).

(6) تهذيب الأسماء واللغات (١/ ٧٢).

(7) تاريخ بغداد (٢ / ٣٤٠)، وتاريخ دمشق (٥٢ / ٦٨).

تمام العشرة فرد كل متنٍ إلى إسناده، وكل إسنادٍ إلى متنه، وفعل بالآخرين مثل ذلك، ورد متون الأحاديث كلها إلى أسانيدها، وأسانيدها إلى متونها، فَأَقَرَّ له الناس بالحفظ وأذعنوا له بالفضل[1].

وقد عَلَّق ابن حجر على هذه الحادثة فقال: (هنا يُخْضَعُ للبخاري، فما العجب من رَدِّه الخطأ إلى الصواب؛ فإنَّه كان حافظًا، بل العجب من حفظه للخطأ على ترتيب ما أَلْقَوْهُ عليه من مَرَّةٍ واحدة)[2].

المطلب السادس: مصنفاته[3]:

صنَّف الإمام البخاري العديد من المصنفات ومن أهم ما ذُكِرَ له من المصنفات: الأدب المفرد، وأسامي الصحابة، والأشربة، وبر الوالدين، والتاريخ الأوسط، والتاريخ الصغير، والتاريخ الكبير، والتفسير الكبير، والجامع الصحيح، والجامع الكبير، وخلق أفعال العباد، ورفع اليدين في الصلاة، والضعفاء، والعلل، والفوائد، والقراءة خلف الإمام، والكُنَى، والمبسوط، والمسند الكبير، والهبة، والوِحْدَان.

المطلب السابع: منهجه في صحيحه:

يُعْتَبَرُ صحيح البخاري المسمى الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه من أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى، فقد قال النسائي: (أجود هذه الكتب كتاب البخارى، وأجمعت الأمة على صحة هذين الكتابين، ووجوب العمل بأحاديثهما)[4].

وقال النووي: (قال العلماء: هو أول مُصَنَّفٍ صُنِّفَ في الصحيح المجرد، واتفق العلماء على أنَّ أصح الكتب المصنفة صحيحا البخاري ومسلم، واتَّفق الجمهور على أنَّ صحيح البخاري أصحُّهُما صحيحًا، وأكثرُهُما فوائد)[5].

وقد كتب الإمام البخاري صحيحه بِدِقَّةٍ بالغةٍ فقال: (صَنَّفْتُ كتابي الصحيح في ست عشرة سنة، خَرَّجْتُهُ من ستمائةِ ألفِ حديثٍ، وجعلتُه حُجَّةً فيما بيني وبين الله تعالى)[6].

---

(1) انظر: تاريخ بغداد (٢ / ٣٤٠)، وتاريخ دمشق (٥٢ / ٦٦) بتصرف.

(2) هدي الساري ص٧٢٠.

(3) انظر: هدي الساري ص٧٢٧، ٧٢٨.

(4) تهذيب الأسماء واللغات (١/ ٧٤).

(5) المصدر نفسه (١/ ٧٣).

(6) تاريخ بغداد (٢ / ٣٣٣)، وتاريخ دمشق (٥٢ / ٧٢).

وقال أيضًا: (تركتُ أنا عشرة آلافِ حديثٍ لرجلٍ فيه نظر، وتركتُ مثله أو أكثر منه لغيره لي فيه نظر)[1].

وكان واسع العلم، شديد الحفظ، فقال: (رُبَّ حديثٍ سمعتُه بالبصرة كتبتُه بالشام، ورُبَّ حديثٍ سمعتُه بالشام كتبتُه بمصر)[2].

وقد تكلَّم بعض العلماء عن شرط الإمام البخاري في صحيحه في انتقاء رجاله، فقال محمد بن طاهر المقدسي: (اعلم أنَّ شرط البخاري ومسلم أن يُخَرِّجا الحديث المتفق على ثقة نَقَلَتِهِ إلى الصحابي المشهور من غير اختلاف بين الثقات الأثبات، ويكون إسناده متصلًا غير مقطوع؛ فإن كان للصحابي رَاوِيَيْن فصاعدًا فحسنٌ، وإن لم يكن له إلا راوٍ واحدٌ صَحَّ الطريق إلى ذلك الراوي أخرجاه)[3].

وعَلَّقَ على ذلك العراقي فقال: (ليس ما قاله بجيِّد؛ لأنَّ النسائي ضَعَّف جماعةً أخرج لهم الشيخان، أو أحدهما)[4].

وقد تكلم الحازمي عن شرط البخاري فأوضح أنه يُخَرِّج ما اتصل إسناده بالثقات المتقنين الملازمين لمن أَخذوا عنه ملازمةً طويلةً، وهم أهل الطبقة الأولى، وقد يُخَرِّج أحياناً عن أعيان الطبقة الثانية التي تلي هذه في الإتقان والملازمة، لمن رَوَوا عنه، فلم يلزموه إلا ملازمةً يسيرةً[5].

وقد انتقد البعض على الصحيحين بعض رجالهما لأنَّهم من المُتَكَلَّم فيهم، وقد دافع ابن حجر عن رواية البخاري عنهم، بل وجعله أفضل من مسلم في انتقائه لرجاله فقال: (أكثر هؤلاء الرجال الذين تُكَلِّم فيهم من المتقدمين يُخَرِّجُ البخاري أحاديثهم غالبًا في الاستشهادات، والمتابعات والتعليقات بخلاف مسلم، فإنَّه يُخَرِّجُ لهم الكثير في الأصول والاحتجاج، ولا يُعَرِّجُ البخاري في الغالب على من أخرج لهم مسلم في المتابعات، فأكثر من يُخَرِّجُ لهم البخاري في المتابعات يحتج بهم مسلم، وأكثر من يُخَرِّجُ لهم مسلم في المتابعات لا يُعَرِّجُ عليهم البخاري)[6].

---

(1) تاريخ بغداد (٢ / ٣٤٦)، وتاريخ دمشق (٥٢ / ٧٧).

(2) تاريخ بغداد (٢ / ٣٢٩)، وتاريخ دمشق (٥٢ / ٦٥).

(3) شروط الأئمة الستة ص١٧، ١٨.

(4) شرح التبصرة والتذكرة (١/ ١٢٦).

(5) انظر: شروط الأئمة الخمسة ص٥٦-٦٠.

(6) النكت على كتاب ابن الصلاح (١ / ٢٨٨).

وأما عن شرطه في الاتصال فقد اشترط ثبوت اللقاء في المُعَنْعِن[1]، وأما ما لـم يكـن متصلًا وهي الأحاديث المعلقة فقد قال عنها ابن الصلاح : (في بعضها نظر، وينبغي أن تقول: ما كان من ذلك ونحوه بلفظٍ فيه جزمٌ وحُكْمٌ به على من عَلَّقَهُ عنه فقد حَكَم بصحته عنه بأنَّه قد قال ذلك ورواه فلن يستجيز إطلاق ذلك إلا إذا صح عنده ذلك عنه، ثم إذا كـان الـذي عُلِّـق الحديث عنه دون الصحابة فالحكم بصحته يتوقف على اتصال الإسناد بينه وبين الصحابي، وأما ما لم يكن في لفظه جزمٌ وحُكْمٌ ليس في شيءٍ منه حُكْمٌ منه بصحة ذلك عمن ذكره عنه لأنَّ مثل هذه العبارات تُستعمل في الحديث الضعيف أيضًا، ومع ذلك فإيراده له في أثناء الصحيح مُشْعِرٌ بصحة أصله إشعارًا يُؤْنَسُ به ويُرْكَنُ إليه)[2].

وقد قَسَّم ابن حجر الأحاديث المعلقة إلى قسمين: الأول: ما يوجد في موضع آخر مـن كتابه، والثاني: ما لا يوجد إلا معلقًا، فالأول سبب تعليقه أنَّ البخاري من عادته في صحيحه أن لا يُكَرِّر شيئًا إلا لفائدةٍ، وأما الثاني فهو على صورتين: إما بـصيغة الجـزم، وإمـا بـصيغة التمريض، فأما ما كان بصيغة الجزم فهو صحيحٌ إلى من عَلَّقَهُ عنه، وَبَقِيَ النَّظر فيما أُبْرِزَ من رجاله، فبعضه يلتحق بشرطه، والسبب في تعليقه له: إما كونه لم يحصل له مـسموعًا، وإنَّمـا أخذه على طريق المذاكرة أو الإجازة، أو كان قد خَرَّج ما يقوم مقامه، فاستغنى بذلك عن إيراد هذا المعلق مستوفي السياق أو لمعنىً غير ذلك، وبعضه يتقاعد عن شرطه، وإن صَحَّحَهُ غيـره أو حَسَّنَهُ، وبعضه يكون ضعيفًا من جهة الانقطاع خاصة، وأما ما كان بصيغة التمريض فـلا يوجد فيه ما يلتحق بشرطه إلا مواضع يسيرة، قد أوردها بهذه الصيغة لكونه ذكرها بالمعنى[3].

---

[1] انظر: هدي الساري ص٢١.

[2] مقدمة ابن الصلاح ص٢٥.

[3] انظر: النكت على كتاب ابن الصلاح (١ / ٣٢٥، ٣٢٦) بتصرف.

المبحث الثاني: ترجمة ابن عدي، ومنهجه في كتابه الكامل : وفيه سبعة مطالب:

المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته.

المطلب الثاني: مولده ونشأته ووفاته.

المطلب الثالث: شيوخه و تلاميذه.

المطلب الرابع: أقوال العلماء فيه.

المطلب الخامس: رحلاته.

المطلب السادس: مصنفاته.

المطلب السابع: منهجه في كتابه الكامل.

المبحث الثاني: ترجمة ابن عدي، ومنهجه في كتابه الكامل : وفيه سبعة مطالب:

المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته:

هو عبد الله بن عَدِيٌّ بن عبد الله بن محمد بن مبارك بن القَطَّان الجُرْجَانِيُّ، يُعْرَف بابن القَطَّان، ويكنى بأبي أحمد[1].

والجُرْجَانِيُّ: هي نسبةٌ إلى بلدة جُرْجَان، وقد فتحها يزيد بن المُهَلَّب في عهد سليمان بن عبد الملك[2].

وجُرْجَان: هي مدينةٌ مشهورةٌ بين طَبَرِسْتَان وخُرَاسان، فبعضٌ يَعُدُّها من هذه، وبعضٌ يَعُدُّها من هذه، ولها تاريخ أَلَّفَه حمزة بن يزيد السَّهْمِيُّ[3]، وهي حاليًا في المنطقة الواقعة إلى الجنوب الشرقي من بحر قزوين، وتحتوي على عدة مدن أهمها جُرْجَان التي سميت المنطقة باسمها[4].

المطلب الثاني: مولده ونشأته ووفاته:

وُلِدَ ابن عَدِيٌّ في الأول من شهر ذي القعدة سنة مائتين وسبع وسبعين[5] .

اهتم ابن عدي منذ نعومة أظفاره بعلم الحديث فقد كتب الحديث بجُرْجَان في سنة مائتين وتسعين، ثم رحل إلى العراق والشام ومصر في سنة مائتين وسبع وتسعين[6].

وتوفي في الأول من شهر جمادى الآخرة سنة ثلاثمائة و خمس وستين، وَدُفِنَ بجنب مسجد كُرْزِ بنِ وَبَرَة[7].

---

[1] انظر: تاريخ جرجان ص٢٦٦ ، وتاريخ دمشق (٣١ / ٥)، وسير أعلام النبلاء (١٦ / ١٥٤).

[2] انظر: الأنساب للسمعاني (٢ / ٤٠).

[3] انظر: معجم البلدان (٢ / ١١٩)، والتاريخ الذي أَلَّفَهُ حمزة السَّهْمِيُّ هو تاريخ جرجان، وهو المصدر الأساس الذي اعتمدت عليه في الكلام عن ابن عدي. انظره في المراجع.

[4] انظر: تعريف بالأماكن الواردة في البداية والنهاية لابن كثير (١ / ٤١٤).

[5] انظر: تاريخ جرجان ص٢٦٦.

[6] المصدر نفسه ص٢٦٧.

[7] انظر: تاريخ جرجان ص٢٦٦، وكُرْز بن وَبَرَة : هو كُرْز بن وَبَرَة الحارثي الكوفي، نزيل جرجان وكبيرها، فإنه دخلها غازيًا في سنة ثمان وتسعين مع يزيد بن المُهَلَّب، فاتخذ كُرْز بها مسجدًا بقرب قبره. سير أعلام النبلاء (٦ / ٨٤).

المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه:

أولًا: شيوخه:

روى عن: أحمد بن شعيب النَّسَائِيِّ، وأبي يَعْلَى أحمد بن علي المَوْصِلِيِّ، وأَنس ابن السَّلْم، و بُهْلُول بن إسحاق التَّنُوْخِيِّ، والحسن بن سفيان النَّسَوِيِّ، والحسن بن محمد المَدِيْنِيِّ، والحسن بن الفَرَج الغَزِّيِّ، وأبو عَرُوبَة الحُسَيْن بن محمّد بن مَوْدُودٍ، وجعفر بن محمد الفِرْيَابِيِّ، وعَبْدَانَ الأَهْوَازِيِّ، وعبد الرحمن بن القاسم بن الرَّوَّاسِ، وعِمْرَان بن موسى بن مُجَاشِعٍ، وأبو خَلِيفَة الفَضْل بن الحُبَابِ الجُمَحِيِّ، ومحمد بن إسحاق بن خُزَيْمَة، ومحمد بن عثمان بن أبي سُوَيْدٍ، ومحمد بن يحيى المَرْوَزِيِّ[1].

ثانيًا: تلاميذه:

روى عنه: أحمد بن العَالِي، وأحمد بن محمد بن عُقْدَةَ، وأحمد بن محمد المَالِيْنِيُّ، والحَسَن بن رَامِينَ، والحُسَيْن بن محمد البَكْرأبادي، وحَمْزَة بن يوسف السَّهْمِيُّ، ومحمد ابن عبد الله بن عَبْدَكَوَيْه، ومحمد بن علي الطَّبَرِيُّ[2].

المطلب الرابع: أقوال العلماء فيه:

قال حمزة بن يوسف: (كان حافظًا متقنًا لم يكن في زمانه مثله)[3].

وقال أبو يعلى الخليلي: (كان عديم النَّظير حفظًا وجلالةً، سألت عبد الله بن محمد القاضي الحافظ فقلت: كان ابن عدي أحفظ أم ابن قانع؟ فقال: ويحك زِرُّ قميص ابن عَدِيٍّ أحفظ من عبد الباقي بن قانع، سمعت أحمد بن أبي مسلم الفارسي الحافظ يقول: لم أَرَ مثل أبي أحمد ابن عَدِيٍّ فكيف فوقه في الحفظ؟)[4].

وقال أبو الوليد الباجي: (ابن عَدِيٍّ حافظٌ لا بأس به)[5].

وقال السمعاني: (كان حافظ عصره)[6].

---

(1) انظر: تاريخ دمشق (٣١ / ٥).

(2) انظر: تاريخ دمشق (٣١ / ٦).

(3) تاريخ جرجان ص٢٦٧.

(4) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (٢ / ٧٩٤).

(5) سير أعلام النبلاء (١٦ / ١٥٤).

(6) الأنساب للسمعاني (٢ / ٤١).

وقال ابن عساكر: (أحد أئمة أصحاب الحديث، والمُكْثِرين له، والجامعين له، والرَّحَّالين فيه،...كان ثقة على لحنٍ فيه)[1] .

وقال ابن كثير: (الحافظ الكبير المفيد الإمام العالم الجَوَّال الَّنقَّال الرَّحَّال)[2].

وقال الذهبي: (الإمام الحافظ النَّاقد الجَوَّال...، وهو مُنْصِفٌ في الرجال بحسب اجتهاده)[3]، وقال أيضًا: (كان لا يَعْرِفُ العربية مع عُجْمَةٍ فيه، وأما في العلل والرجال فحافظٌ لا يُجَارَى)[4].

وقال ابن قاضى شُهْبة: (أحد الأئمة الأعلام وأركان الإسلام، طَوَّف البلاد في طلب العلم وسمع الكبار)[5].

المطلب الخامس: رحلاته:

رحل ابن عدي إلى بلادٍ كثيرةٍ، وقد ذكر الباحث في المطلب السابق ثناء العلماء عليه بأنَّه كان رحَّالًا جَوَّالًا نَقَّالًا طاف البلاد، ويضيف إلى ذلك ما قاله السُّبْكِيُّ: (أحد الجهابذة الذين طافوا البلاد، وهجروا الوِساد، وواصلوا السُّهَاد[6]، وقطعوا المُعتاد طالبين للعلم، لا يعتري هِمَّتُهُم قصور، ولا يثنى عزمهم عوارض الأمور، ولا يدع سيرهم في ليالي الرحلة مُدْلَهِمُّ الدَّيْجُور)[7].

وقد رحل إلى الحَرَمَيْن، ومصر، والشام، والعراق، وخراسان[8]، وكذلك رحل إلى الشام ومصر رحلتين: أولاهما في سنة مائتين و سبع وتسعين، والثانية في سنة ثلاثمائة وخمس[9] .

---

(1) تاريخ دمشق (٣١ / ٥).

(2) البداية والنهاية (١٥ / ٣٦٥).

(3) سير أعلام النبلاء (١٦ / ١٥٤).

(4) طبقات الشافعية الكبرى (٣ / ٣١٦).

(5) طبقات الشافعية (١ / ١٤٠).

(6) السُّهاد: هو قِلَّة النوم. معجم مقاييس اللغة (٣ / ١٠٨).

(7) طبقات الشافعية الكبرى (٣ / ٣١٥)، ومُدْلَهِمُّ الدَّيْجُور: هو شدة سواد الليل. انظر: لسان العرب (٤/ ٢٧٨،١٢/ ٢٠٦)، ولعله يقصد شدة المعاناة في رحلاته.

(8) انظر: سير أعلام النبلاء (١٦ / ١٥٤).

(9) انظر: تاريخ دمشق (٣١ / ٥).

وأختم هذا المطلب بما قاله عنه السمعاني: (رحل ما بـين الإسـكندرية وسَـمَرْقَنْد[1]، ودخل البلاد وأدرك الشيوخ)[2].

المطلب السادس: مصنفاته:

صَنَّف ابن عدي كتاب الكامل في ضعفاء الرجال، وهو الكتاب الذي تدور عليه رسـالة الباحث، وقد جمع ابن عدي أيضًا أحاديث مالك بن أنس والأوزاعي وسفيان الثـوري وشـعبة وإسماعيل بن أبي خالد وجماعة من المُقِلِّين، وصنف على كتاب المُزَنِيِّ سماه الانتصار[3]، كما صَنَّفَ كتاب علل الحديث، ومعجم في أسماء شيوخه، وأسامي من روى عنهم البخاري، وأسماء الصحابة[4].

المطلب السابع: منهجه في كتابه الكامل:

كتاب الكامل في ضعفاء الرجال من أهم الكتب المُصَنَّفَة في ضعفاء المحدثين، فقد قـال حمزة بن يوسف: (سألت الدارقطني أن يُصَنِّفَ كتابًا في ضعفاء المحدثين، فقال: أليس عنـدك كتاب ابن عدي؟ فقلت: نعم، قال: فيه كفاية، لا يُزاد عليه)[5].

وقد تحدث ابن عدي عن منهجه في تصنيف كتاب الكامل فقال: (ذاكرٌ في كتابي هـذا كل من ذُكِرَ بِضَرْبٍ من الضعف، ومن اختُلِف فيهم: فَجَرَحَهُ البعض، وعَدَّله الـبعض الآخـر، ومُرَجِّحٌ قول أحدهما مبلغ علمي من غير محاباة، فلعلَّ من قبَّح أمره أو حسَّنه تحامل عليـه أو مال إليه، وذاكرٌ لكل رجلٍ منهم مما رواه ما يُضَعَّفُ من أجله، أو يلحقه بروايتـه ولـه اسـم الضعف لحاجة الناس إليها لأُقَرِّبَهُ على النَّاظر فيه، وَصَنَّفْتُهُ على حروف المعجم ليكون أسـهل على من طلب راويًا منهم، ولا يبقى من الرواة الذين لم أذكرهم إلا من هو ثقةٌ أو صدوقٌ، وإن

---

[1] سَمَرْقَنْد: يقال لها بالعربية سُمْرَان، وهي بلدٌ معروفٌ مشهورٌ، قيل: إنه من أبنيـة ذي القـرنين بمـا وراء النهر. معجم البلدان (٣ / ٢٤٦)، وهي اليوم تقع في ولاية أوزبكستان الروسية.انظر: تعريف بالأماكن الـواردة في البداية والنهاية لابن كثير (٢ / ٦٠).

[2] الأنساب للسمعاني (٢ / ٤١).

[3] تاريخ جرجان ص٢٦٧، والمُزَنِيُّ: هو أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى المصري، تلميذ الشافعي، وكتابه يطلق عليه مختصر المُزَنِيِّ. انظر: سير أعلام النبلاء (١٢ / ٤٩٢، ٤٩٣).

[4] انظر: فهرسة ابن خير الإشبيلي ص١٧٦، ١٨٩، وهدية العـارفين أسـماء المـؤلفين وآثـار المـصنفين (١ / ٢٣٢)، والأعلام (٤ / ١٠٣)، ولم أجد مطبوعًا إلا كتابي الكامل في ضعفاء الرجال، وأسامي مـن روى عنهم البخاري. انظرهما في المراجع.

[5] تاريخ جرجان ص٢٦٧.

كان يُنْسَبُ إلى هوىً وهو فيه مُتَأَوِّل، وأرجو أني أُشْبِعُ كتابي هذا وأشفي الناظر فيه، ومُــضَمِّنٌ ما لم يذكره أحدٌ ممن صنف في هذا المعنى شيئًا، وسَمَّيْتُهُ كتاب الكامل في ضعفاء الرجال)[1].

ووصف الذهبي منهجه فقال: (يَذْكُرُ في الكامل كل من تُكُلِّم فيه بأدنى شيءٍ لو كان من رجال الصحيحين، ولكنه ينتصر له إذا أمكن، ويروي في الترجمة حديثًا أو أحاديث مما استنكر للرجل)[2] .

قال الباحث: من أجل ما تقدم قمت بدراسة رجال صحيح البخاري الذين تكلم فيهم ابــن عدي في كامله.

---

[1] الكامل في ضعفاء الرجال (١ / ٢،١).

[2] سير أعلام النبلاء (١٦ / ١٥٥).

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية: وتشتمل على أربعة مباحث:

المبحث الأول: من حرف الألف إلى حرف الحاء: وفيه أحد عشر مطلبًا:

المبحث الثاني: من حرف الخاء إلى حرف الشين: وفيه اثنا عشر مطلبًا:

المبحث الثالث: حرف العين: وفيه اثنا عشر مطلبًا:

المبحث الرابع: من حرف الغين إلى الياء: وفيه أحد عشر مطلبًا:

المبحث الأول: من حرف الألف إلى حرف الحاء: وفيه أحد عشر مطلبًا:

المطلب الأول: أبي بن العباس: وله رواية واحدة.

المطلب الثاني: أحمد بن بشير: وله رواية واحدة.

المطلب الثالث: إسحاق بن إبراهيم الدمشقي: وله ست روايات.

المطلب الرابع: إسماعيل بن أبي أويس: وله مائتان وتسع وعشرون رواية.

المطلب الخامس: أسيد بن زيد: وله رواية واحدة.

المطلب السادس: بشر بن السري: وله رواية واحدة.

المطلب السابع: ثابت بن محمد الشيباني: وله أربع روايات.

المطلب الثامن: ثور بن يزيد: وله خمس روايات.

المطلب التاسع: جرير بن حازم: وله ثلاث وخمسون رواية.

المطلب العاشر: حسان بن إبراهيم: وله أربع روايات.

المطلب الحادي عشر: الحسن بن بشر بن سلم: وله روايتان.

المبحث الأول: من حرف الألف إلى حرف الحاء: وفيه أحد عشر مطلبًا:

المطلب الأول: أُبَيٌّ بن العباس: وله رواية واحدة:

قال ابن عدي: أُبَيُّ بن العباس بن سهل بن سعد السَّاعِدِيُّ[(1)]،... يُكتب حديثـه، وهـو فرد المتون والأسانيد[(2)].

أقوال العلماء فيه:

ذكره ابن حبان في الثقات[(3)]، وقال الدارقطني: لا بأس به[(4)]، والذهبي: أُبَيٌّ، وإن لم يكن بالثَّبْت فهو حسن الحديث[(5)]، وفي موضع آخر: قليل الرواية وغيره أمتن منه[(6)].

وضعفه ابن معين[(7)]، وقال البخاري[(8)]، والنسائي[(9)]: ليس بالقوي.

وقال أحمد: منكر الحديث[(10)]، والعقيلي: له أحاديث لا يُتَابع منها على شيء[(11)]، وضعفه الدارقطني[(12)]، وفي موضع آخر: تكلموا فيه[(13)]، وقال ابن حجر: فيه ضعف[(14)].

---

(1) السَّاعدي: هذه النسبة إلى ساعدة بن كعب بن الخزرج بن الحارث بن الخـزرج بـن حارثـة بـن ثعلبـة الأنصاري، يُنسب إليه كثير من الصحابة فمن بعدهم منهم سعد بن عبادة. اللباب في تهذيب الأنساب (٢ / ٩٢).

(2) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (١ / ٤٢٠).

(3) الثقات (٤ / ٥١).

(4) سؤالات ابن بكير للدارقطني ص٤١.

(5) ميزان الاعتدال (١ / ٧٨).

(6) ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص٣٤.

(7) الضعفاء الكبير (١ / ٣٢).

(8) تهذيب التهذيب (١ /٩٧)، وقد نقله ابن حجر عن الدولابي، وقال فيه: كأن المزي غفل عن ذلك حالة النقل، يقصد بذلك أن المزي نسبه للدولابي. انظر: تهذيب الكمال (٢ / ٢٥٩)، وقد تبع المزي في هذا الخطأ الـذهبي في الميزان. انظر: ميزان الاعتدال (١ / ٧٨).

(9) الضعفاء والمتروكين للنسائي ص٤٥.

(10) تهذيب الكمال (٢ / ٢٦٠).

(11) الضعفاء الكبير (١ / ٣٣).

(12) الإلزامات والتتبع ص٢٠٣.

(13) سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني ص ١٨٦.

(14) تقريب التهذيب ص ٩٦.

خلاصة القول فيه:

قال الباحث: الراوي أُبَيٌّ بن العباس لم يوثقه أحدٌ غير ابن حبان، والذهبي الذي دافع عنه رغم أنه قال: ليس بثبت، فلذلك الراوي ضعيف، وقد يكون هذا من جهة سوء حفظه فقط لا عدالته، وهذا يُفهم من كلام ابن عدي أنه يتفرد بأحاديث، وقول العقيلي أنه لا يتابع على أحاديثه؛ فلذلك لابد من متابعات لحديثه ليخرج من دائرة الضعف.

دراسة مروياته:

الراوي أُبَيٌّ بن العباس له رواية واحدة في صحيح البخاري.

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا مَعْنُ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا أُبَيُّ ابْنُ عَبَّاسِ بْنِ سَهْلٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ[1] قَالَ: " كَانَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَائِطِنَا فَرَسٌ يُقَالُ لَهُ اللُّحَيْفُ"، قَالَ أَبُو عَبْد اللَّهِ: وَقَالَ بَعْضُهُمُ اللُّخَيْفُ[2].

تخريج الحديث:

هذا الحديث لم أجد له متابعات إلا ما قاله الحافظ ابن حجر: أُبَيٌّ هذا قد ضُعِّف لسوء حفظه، ولكن تابعه عليه أخوه عبد المهيمن بن العباس؛ أخرجه ابن ماجه من طريقه، وعبد المهيمن أيضًا فيه ضعف، فاعتَضَد، وانضاف إلى ذلك أنه ليس من أحاديث الأحكام؛ فلهذه الصورة المجموعية حكم البخاري بصحته[3].

قال الباحث: لم أجد الحديث عند ابن ماجه، ولكن وقع في فتح الباري أنَّ المتابعة عند ابن منده[4]، وقول ابن حجر هو القول الراجح في هذا الأمر.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا أُبَيٍّ بن العباس فهو ضعيف، وقد تابعه أخوه عبد المهيمن بن العباس، ولكن ينبغي القول أن متابعة عبد المهيمن الضعيف له لا ترفعه إلا إلى درجة الحسن لغيره، وكذلك فالحديث ليس من أحاديث الأحكام، وقد صححه الإمام البخاري لهذين السببين كما أوضح ابن حجر قبل أسطر.

---

(1) جده: هو سهل بن سعد بن مالك الأنصاري السَّاعدي، من مشاهير الصحابة، يقال: كان اسمه حَزْنًا فَغَيَّرَهُ النبي صلى الله عليه وسلم. الإصابة في تمييز الصحابة (٣/ ١٦٧).

(2) صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب اسم الفرس والحمار، (٤ / ٢٨)، ح٢٨٥٥.

(3) النكت على كتاب ابن الصلاح (١ / ٤١٨).

(4) انظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري (٦ / ٥٩).

المطلب الثاني: أحمد بن بشير: وله رواية واحدة:

قال ابن عدي: أحمد بن بشير مولى عمرو بن الحارث، كوفيٌّ، يقال كنيته أبو إسماعيل، ويقال أبو بكر، وهو أصح، ثم أنكر عليه حديثين وقال: **وهذان الحديثان أنكر ما رُوِي لأحمد بن بشير، وله أحاديثٌ أُخَرُ قريبةٌ من هذين، وله أحاديثٌ صالحةٌ، وهذه الأحاديث التي ذكرتُها أنكر ما رأيت له، وهو في القوم الذين يُكتب حديثهم[1].**

أقوال العلماء فيه:

وثقه أبو بكر بن أبي داود، وزاد: كثير الحديث، ذهب حديثه فكان لا يُحَدِّث[2].

وقال ابن معين: قد رأيتُه وكتبتُ عنه، لم يكن به بأس إلا أنه كان يُقَيِّن[3]، وابن نُمَيْر: كان صدوقًا حسن المعرفة بأيام الناس، حسن الفهم، وكان رأسًا في الشُّعُوبية[4] أستاذًا يخاصم فيها فوضعه ذاك عند الناس[5]، وأبو زرعة: صدوق[6]، وصَوَّب الباجي رأيه فقال: الصواب ما قال فيه أبو زرعة الرازي إنه صدوق إلا أنَّه ليس بالحافظ، فإذا خالف الحُفَّاظ كان حديثهم أولى[7].

وقال أبو حاتم: محله الصدق[8]، والنسائي: ليس به بأس[9]، وفي موضع آخر: ليس بحديثه بأس[10]، وفي موضع آخر: ليس بذاك القوي[11].

---

(1) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (١ / ١٦٥– ١٦٧).

(2) تهذيب الكمال (١ / ٢٧٥).

(3) تاريخ ابن معين – رواية الدوري– (٣ / ٤٩٠)، وقوله: يُقَيِّن: يبيع القَيْنات. انظر: تهذيب التهذيب (١ / ١٧)، والقَيْنة: الأَمَة مُغَنِّية كانت أو غيرها. انظر: معجم مقاييس اللغة (٥ / ٤٥).

(4) الشُّعُوبية: هم الذين يُفَضِّلُون العجم على العرب. انظر: ميزان الاعتدال (١ / ٨٥).

(5) تاريخ بغداد (٥ / ٧٩).

(6) الجرح والتعديل (٢ / ٤٢).

(7) التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح (١ / ٣١٤).

(8) الجرح والتعديل (٢ / ٤٢).

(9) تهذيب التهذيب (١ / ١٧).

(10) التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح (١ / ٢٩٣).

(11) تهذيب الكمال (١ / ٢٧٥).

وقال الدارقطنى[1]، والذهبي[2]: لا بأس به، وفي موضع آخر قال الدارقطني: ضعيف يُعْتَبَرُ بحديثه[3]، وابن حجر: صدوق له أوهام[4].

وأما من ضَعَّفَه، فقد قال عثمان الدارمي: متروك[5]، ولم يوافق الخطيب على هذا الكلام فتعقبه بقوله: ليست حاله الترك، وإنما له أحاديث تفرد برواياتها، وقد كان موصوفًا بالصدق[6].

وقال ابن الجارود: تَغَيَّرَ، وليس حديثه بشيء[7]، والعقيلي: ضعيف[8]، وابن حبان: ينفرد بالمناكير عن المشاهير[9].

خلاصة القول فيه:

ذكر ابن عدي للراوي أحمد بن بشير روايتين أنكرهما عليه لا توجد أيٌّ منهما في صحيح البخاري، وبتتبع أقوال العلماء وجد الباحث أن هذا الراوي وثقه عدد من العلماء، وضعفه بعضهم، ولكن كانت أقوال المتوسطين فيه أكثر، وبذلك يكون الراوي صدوق يهم

دراسة مروياته:

ليس لأحمد بن بشير سوى رواية واحدة في صحيح البخاري.

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ بَشِيرٍ أَبُو بَكْرٍ أَخْبَرَنَا هَاشِمُ ابْنُ هَاشِمٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي[10] يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: " مَنْ اصْطَبَحَ بِسَبْعِ تَمَرَاتٍ عَجْوَةٍ لَمْ يَضُرَّهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ سُمٌّ وَلَا سِحْرٌ"[11].

---

(1) سؤالات السلمي للدارقطني ص٩٩.

(2) المغني في الضعفاء (١ / ٣٤).

(3) تاريخ بغداد (٥ / ٧٩).

(4) تقريب التهذيب ص٧٨.

(5) تاريخ ابن معين – رواية الدارمي ص ١٨٤.

(6) تاريخ بغداد (٥ / ٧٦).

(7) تهذيب التهذيب (١ / ١٧).

(8) المصدر نفسه.

(9) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين (١ / ١٤٠).

(10) سعد: هو سعد بن أبي وقاص.

(11) صحيح البخاري، كتاب الطب، باب شرب السُّمِّ والدواء به، وبما يُخَاف منه والخبيث، (٧ / ١٤٠)، ح٥٧٧٩.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري[1]، ومسلم[2] من طريق حماد بن أسامة عن هاشم بن هاشم به بنـــحوه، والبخاري عن جمعة بن عبد الله بنحوه[3]، وعلي بن المديني بنحوه بدون ذكر لفــظ ســبع[4]، ومسلم عن محمد بن يحيى بن أبي عمر بنحوه[5]، ثلاثتهم: (جمعة، علي، محمد) عن مروان ابن

معاوية عن هاشم بن هاشم به، ومسلم من طريق شجاع بن الوليد عن هاشم به بنحوه[6].

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

أحمد بن بشير: صدوق يهم، وقد تابعه حماد بن أسامة، وشجاع بن الوليد، ومروان بن معاوية؛ فبذلك ينتفي الوهم عن هذه الرواية.

---

(1) صحيح البخاري، كتاب الطب، باب الدواء بالعجوة للسحر، (٧ / ١٣٨)، ح٥٧٦٩.

(2) صحيح مسلم، كتاب الأشربة، باب فضل تمر المدينة، ص١٠٩٥، ح٢٠٤٧.

(3) صحيح البخاري، كتاب الأطعمة، باب العجوة، (٧ / ٨٠)، ح٥٤٤٥.

(4) صحيح البخاري، كتاب الطب، باب الدواء بالعجوة للسحر، (٧ / ١٣٨)، ح٥٧٦٨.

(5) صحيح مسلم، كتاب الأشربة، باب فضل تمر المدينة، ص١٠٩٥، ح٢٠٤٧.

(6) المصدر نفسه.

المطلب الثالث: إسحاق بن إبراهيم الدمشقي: وله ست روايات:

قال ابن عدي: إسحاق بن إبراهيم، أبو النَّضر الدمشقي مولى عمر بن عبد العزيـــز، ثم أنكر عليه حديثًا واحدًا، ثم قال: **وله أحاديث صالحة، ولم أَرَ له أنكر مما ذكرتُه**[1].

أقوال العلماء فيه:

وثقه أبو مُسْهِر عبد الأعلى بن مُسْهِر[2]، وإسحاق بن سيار النَّصِيبى[3]، وأبو زرعـــة الدمشقى[4]، وأبو حاتم[5]، والدارقطنى[6]، والذهبي[7]، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما خالف[8] .

وقال النسائى: ليس به بأس[9]، وابن حجر: صدوق، ضُعِّف بلا مُسْتَنَد[10]، وأبو داود: كتبتُ عنه[11]، وفي موضع آخر: ما رأيت بدمشق مثله[12].

ولكن رغم ذلك قال أبو زرعة الرازي: أدركناه، ولم نكتب عنه[13].

خلاصة القول فيه:

كان سبب تَكَلُّم ابن عدي في الراوي هو إنكاره عليه حديثًا واحدًا، وهذا الحديث غير موجودٍ في صحيح البخاري، ويرى الباحث أنه ثقة، وله في البخاري ست روايات، ولا حاجة لدراستها مادام ثقة.

---

(1) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (١ / ٣٣٨).

(2) الجرح والتعديل (٢ / ٢٠٩).

(3) تاريخ دمشق (٨ / ١٧٤).

(4) المصدر نفسه.

(5) الجرح والتعديل (٢ / ٢٠٩).

(6) تاريخ دمشق (٨ / ١٧٥).

(7) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (١ / ٢٣٣).

(8) الثقات (٨ / ١١١).

(9) تاريخ دمشق (٨ / ١٧٤).

(10) تقريب التهذيب ص ٩٩.

(11) تهذيب التهذيب (١ / ١٩٣).

(12) سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود (٢/٢٢٥).

(13) الجرح والتعديل (٢ / ٢٠٨).

المطلب الرابع: إسماعيل بن أبي أويس: وله مائتان وتسع وعشرون رواية:

قال ابن عدي: إسماعيل بن أبي أويس، واسم أبي أويس: عبد الله بن عبد الله ابن أويس بن أبي عامر الأَصْبَحِيُّ[1]، وهو ابن أخت مالك بن أنس، ومالك خاله من أهل المدينة، يكنى أبا عبد الله، ثم أنكر عليه ثلاثة أحاديث، ثم قال: **روى عن خاله مالك أحاديث غير أنه لا يتابعه أحد عليها، وعن سليمان بن بلال وغيرهما من شيوخه، وقد حَدَّث عنه الناس، وأثنى عليه ابن معين وأحمد، والبخاري يُحَدِّث عنه الكثير، وهو خير من أبيه أبي أويس[2].**

أقوال العلماء فيه:

وثقه أحمد[3]، وفي موضع: لا بأس به[4]، وفي موضع آخر سئل: مَنْ بالمدينة اليوم؟ فقال: ابن أبي أويس – يقصد إسماعيل– هو عالمٌ كثيرُ العلم، أو نحو هذا[5].

ووثقه كذلك أبو حاتم[6]، وفي موضع آخر: محله الصدق، وكان مُغَفَّلًا[7]، وقال الخليلي: قَوَّاه أبو حاتم الرازي، وقال: كان ثَبْتًا في حديث خاله مالك[8]، وذكره ابن حبان في الثقات[9].

وقال ابن معين: لا بأس به[10]، وضعفه في مواضع كثيرة ففي موضع قال عنه: ضعيف[11]، وفي موضع آخر: يسوى فِلْسين[12]، وفي موضع آخر: لا يساوي فِلْسَيْن[13]، وقال أيضًا: يسرق الحديث[14].

---

[1] الأَصْبَحِيُّ: هذه النسبة إلى أصبح، واسمه الحارث بن عوف بن مالك، وهو من يَعْرُب بن قحطان، وأصبح صارت قبيلة، والمشهور بهذه النسبة إمام دار الهجرة مالك بن أنس. الأنساب للسمعاني (١ / ١٧٤).

[2] انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (١ / ٣٢٣).

[3] المعرفة والتاريخ (٢ / ١٧٧).

[4] الجرح والتعديل (٢ / ١٨١).

[5] المعرفة والتاريخ (٢ / ١٧٧).

[6] تهذيب التهذيب (١/ ١٥٨).

[7] الجرح والتعديل (٢ / ١٨١)، ولكن عند الذهبي: قال أبو حاتم: محله الصدق. انظر: المغني في الضعفاء (١ / ٧٩)، ويبدو للباحث أن باقي عبارة أبي حاتم قد سقطت عند الذهبي، لأنها في الأصل، فيها: وكان مغفلًا.

[8] الإرشاد في معرفة علماء الحديث (١ / ٣٤٨).

[9] الثقات (٨ / ٩٩).

[10] تاريخ ابن معين – رواية الدارمي – ص٢٣٨.

[11] الضعفاء الكبير (١ / ١٠١).

[12] المصدر نفسه.

[13] ميزان الاعتدال (١ / ٢٢٣).

[14] الكامل في ضعفاء الرجال (١ / ٣٢٣).

وقال أيضًا: صدوقٌ، ضعيفُ العقل، ليس بذلك[1]، يعني أنه لا يحسن الحديث، ولا يعرف أن يُؤَدِيه، أو يقرأ من غير كتابه[2]، وقال: مُخَلِّط، يكذب، ليس بشيء[3]، وقال الحسين بن فَهْم: ثلاثة أبيات كانت عند ابن معين من أشر قوم: المُحَبَّر بن قَحْذَم وولده[4]، وعلي بن عاصم وولده[5]، وآل أبى أويس كلهم كانوا عنده ضعافًا جدًا[6].

فخلاصة قول ابن معين أنه اختلف فيه قوله ما بين قبوله، وتضعيفه، واتهامه بسرقة الحديث.

وقال الذهبي: صدوق مشهور ذو غرائب[7]، وفي موضع: صدوق له مناكير[8]، وفي موضع: مُحَدِّث مُكْثِر فيه لين[9]، وفي موضع: الرجل قد وثب إلى ذاك البر، واعتمده صاحبا الصحيحين، ولا ريب أنه صاحب أفراد ومناكير تنغمر في سعة ما روى، فإنه من أوعية العلم، وهو أقوى من عبد الله كاتب الليث[10]، وقال أيضًا: الإمام الحافظ الصدوق، وكان عالم أهل المدينة ومحدثهم في زمانه على نقص في حفظه وإتقانه، ولولا أن الشيخين احتجا به لزُحْزِح حديثه عن درجة الصحيح إلى درجة الحسن، هذا الذي عندي فيه[11].

وقال ابن حجر: صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه[12].

وبذلك يتبين للباحث أنه لم يوثقه أحدٌ توثيقًا بدون أي تضعيف سوى أحمد بن حنبل، وابن حبان.

---

(1) التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة (٢ / ٣٦٨).

(2) تهذيب الكمال (٣ / ١٢٧).

(3) سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص ٣١٢، وعند ابن أبي خيثمة: ليس بشيء. انظر: التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة (٢ / ٣٦٨).

(4) المقصود بولده هو داود، قال عنه ابن حجر: متروك. تقريب التهذيب ص ٢٠٠.

(5) علي بن عاصم: هو علي بن عاصم بن صهيب الواسطي. تقريب التهذيب ص٤٠٣، والمقصود بولده هما اثنان: الحسن، وعاصم. انظر: شرح علل الترمذي (١ / ٤٨٧).

(6) تاريخ بغداد (١٤ / ١٧٢).

(7) ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق ص ٤٤.

(8) المغني في الضعفاء (١ / ١٣٠).

(9) ميزان الاعتدال (١ / ٢٢٢).

(10) سير أعلام النبلاء (١٠ / ٣٩٣)، وعبد الله كاتب الليث هو عبد الله بن صالح، قال عنه في السير: كان صدوقًا في نفسه، من أوعية العلم، أصابه داء شيخه عبد الله بن لَهِيعة، وتهاون بنفسه حتى ضعف حديثه، ولم يُترك بحمد الله، والأحاديث التي نقموها عليه معدودة في سعة ما روى. انظر: سير أعلام النبلاء (١٠ / ٤٠٥).

(11) سير أعلام النبلاء (١٠ / ٣٩١، ٣٩٢).

(12) تقريب التهذيب ص ١٠٨.

وقال النضر بن سلمة المروزي: ابن أبى أويس – يقصد إسماعيل– كَذَّاب، كان يُحَدِّث عن مالك بمسائل ابن وهب[1].

وعلَّق على ذلك الأستاذ الدكتور نافذ حماد فقال: ولكنَّ هذا القول لا يُلْتَفَتُ إليه؛ لأنَّ النضر بن سلمة، وهو من الأقران لإسماعيل بن أبي أويس، وقد ذكره إسماعيل وعبد العزيز الأويسي بسوء؛ وقالا: إنه أخذ كتبهم فنسخها، ولم يُعَارِض بها، ولم يسمع منهم، وقد ضعفه علماء الجرح والتعديل، ووصفوه بالكذب والوضع، وسرقة الحديث[2].

وقال أبو الفتح الأزدى[3]: حدثني سيف بن محمد[4] أن ابن أبى أويس – يقصد إسماعيل– كان يضع الحديث[5].

وقال الإسماعيلى: كان يُنْسَبُ في الخِفَّة والطَّيْش إلى ما أكره ذكره[6]، وقال: قال بعضهم: جانبناه للسُّنَّة[7].

وضعفه النسائي[8]، وفي موضع آخر: ليس بثقة[9].

---

[1] تهذيب التهذيب (١ / ١٥٨)، وابن وهب تلميذ مالك: هو عبد الله بن وهب بن مسلم، ثقة حافظ عابد. تقريب التهذيب ص٣٢٨.

[2] بحث إسماعيل بن أبي أويس في ميزان النقاد ص١٦، وهوالبحث الثاني ضمن كتاب قرة العيون بتوثيق الأسانيد والمتون.

[3] أبو الفتح الأزدى: قال عنه الذهبي: عليه في كتابه في الضعفاء مؤاخذات، فإنه ضعف جماعة بلا دليل، بل قد يكون غيره قد وثقهم. انظر: سير أعلام النبلاء (١٦ / ٣٤٨).

[4] سيف بن محمد: لم أعثر له على ترجمة، وليس هو سيف بن محمد ابن أخت سفيان الثوري.

[5] المحلى (١١ / ٧٨).

[6] وقع أحد هذه المواقف مع ابن معين حيث قال: خرجت معي بإسماعيل بن أبي أويس إلي اليمن، قال: فبينا أنا يومًا إذ دخل عليَّ ابن أبي أويس ومعه ثوب وشيء، فقال: امرأته طالق ثلاثًا البتة إن لم تشترِ من هذا الرجل ثوبه بمائة دينار، فقلت للغلام: زِنْ له فوزن له، ورفعنا الثوب، فاحتجنا إلي متاعٍ نبعث به إلى السلطان، فقلت: أَخْرِجوا ذلك الثوب، فعرضناه فوجدنا الثوب يساوي خمسين، فقلت لابن أبي أويس: يا أبا عبد الله! الثوب يساوي خمسين تحلف أن أشتريه بمائة؟ قال: ما أهون عليك؛ لا والله إن بعتُه له حتي أخذتُ منه عشرين دينارًا. انظر: التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة (٢ / ٣٦٨)، وعلق الذهبي عليها فقال: هذه سخافة عقل واضحة. سير أعلام النبلاء (١٠ / ٣٩٤).

[7] انظر: تهذيب التهذيب (١ / ١٥٨).

[8] الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ١٥٢.

[9] تهذيب الكمال (٣ / ١٢٨).

وقد يكون سبب تضعيف النسائي له ما سمعه من سَلَمَة بن شَبِيب حيث قال له: سمعت إسماعيل بن أبي أويس يقول: ربما كنت أضع الحديث لأهل المدينة إذا اختلفوا في شيء فيما بينهم[1]، وهذا يفيد اعترافًا منه بأنه كان يضع الحديث، ولكن علق على ذلك اللالكائى فقال: بالغ النسائي في الكلام عليه إلى أن يؤدي إلى تركه، ولعله بان له ما لم يَبِن لغيره؛ لأن كلام هؤلاء كلهم يؤول إلى أنه ضعيف[2].

وعَلَّقَ على ذلك ابن حجر فقال: وهذا هو الذي بان للنسائي منه حتى تَجَنَّبَ حديثه، وأطلق القول فيه بأنه ليس بثقة، ولعل هذا كان من إسماعيل في شبيبته ثم انصلح، و أما الشيخان فلا أظن بهما أنهما أخرجا عنه إلا الصحيح من حديثه الذي شارك فيه الثقات[3].

وقال الدارقطني: لا أختاره في الصحيح[4]، وابن رجب: ضَعَّفَ ابن عبد البر أبا أويس وابنيه، وقال: هم ضعافٌ لا يُحْتَجُّ بهم، وقال: ولعل مستنده في ذلك ما ذكرناه عن ابن معين[5].

وقال ابن المُلَقِّن: أَقَرَّ على نفسه بالوضع[6]، وذكر العراقي أنه وَضَّاع[7].

وقال سبط بن العجمي: مُحَدِّثٌ مكثرٌ فيه لين، مُخْتَلَفٌ في توثيقه وتجريحه[8].

هذا وقد هجره الإمام مالك لأنه سمع من حسين بن عبد الله بن ضُمَيْرَة، فقد قال عبد العزيز الأويسي: لما خرج إسماعيل بن أبي أويس إلى حسين بن عبد الله بن ضميرة[9]، وبلغ مالكًا هجره أربعين يومًا، قال أبو محمد[10]: هجره لأنه لم يرضاه[11].

وقال ابن حبان معلقًا: حسين بن عبدالله بن ضُمَيرة يروى عن أبيه عن جده بنسخة موضوعة، روى عنه إسماعيل بن أبى أويس، فلما سمع منه ورجع إلى المدينة، هجره مالك ابن أنس أربعين يومًا[12].

---

(1) انظر: سؤالات البرقاني للدارقطني، تحقيق وتعليق: مجدي السيد إبراهيم ص٤٦-٤٨.

(2) تهذيب الكمال (٣ / ١٢٨).

(3) تهذيب التهذيب (١ / ١٥٨).

(4) سؤالات ابن بكير للدارقطني ص٢٥.

(5) شرح علل الترمذي (٢ / ٨٨٤)، وكلام ابن معين مرَّ في عبارة الحسين بن فَهْم.

(6) الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث ص ٦٨.

(7) المصدر نفسه.

(8) الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث ص ٦٨.

(9) حسين بن عبد الله بن ضُمَيرة: هو حسين بن عبد الله بن ضُمَيرة الحِمْيَرِيُّ من آل ذي يزن، منكر الحديث. التاريخ الكبير للبخاري (٢ / ٣٨٨).

(10) أبو محمد: هو عبد الرحمن بن أبي حاتم.

(11) الجرح والتعديل (١ / ٢١).

(12) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين(١ / ٢٤٤).

سبب رواية البخاري ومسلم عن إسماعيل:

وأما عن رواية البخاري ومسلم عنه فهي حالة خاصة:

قال البخاري: كان إسماعيل بن أبى أويس إذا انتخبتُ من كتابه نسخ تلك الأحاديث لنفسه، وقال: هذه أحاديث انتخبها محمد بن إسماعيل من حديثي[1].

وقال النووي: ضَعَّفَه ابن معين والنسائى، ولكن وثقه الأكثرون واحتجوا به، واحتج به البخارى ومسلم فى صحيحيهما[2].

وقال ابن حجر: احتج به الشيخان إلا أنهما لم يكثرا من تخريج حديثه، ولا أخرج له البخاري مما تفرد به سوى حديثين، وأما مسلم فأخرج له أقل مما أخرج له البخاري، وروى له الباقون سوى النسائي؛ فإنه أطلق القول بضعفه وروى عن سلمة بن شَبيب ما يوجب طرح روايته...، وَرُوِّينا في مناقب البخاري بسند صحيح أن إسماعيل أخرج له أصوله، وأذن له أن ينتقي منها، وأن يُعْلِم له على ما يُحَدِّثُ به لِيُحَدِّثَ به، ويُعْرِضَ عما سواه، وهو مشعرٌ بأن ما أخرجه البخاري عنه هو من صحيح حديثه؛ لأنه كتب من أصوله، وعلى هذا لا يُحتج بشيء من حديثه غير ما في الصحيح من أجل ما قدح فيه النسائي وغيره إلا إن شاركه فيه غيره فيُعتبر فيه[3].

وقال ابن العماد الحنبلي: فيه ضعفٌ، لم يؤخره عن الاحتجاج به عند صاحبي الصحيحين[4].

خلاصة القول فيه:

مما سبق من كلام ابن عدي، وأقوال النقاد يتضح للباحث أن إسماعيل صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه، وأنه روى عن خاله مالك بن أنس أحاديث لا يتابع عليها، فلابد من البحث عن متابع له، وللبخاري في ذلك خصوصية معينة حيث أنه انتقى من أحاديثه، ولكن هذا لا يمنع من البحث عن متابعات لهذا الراوي تُقَوِّيه.

---

[1] تاريخ بغداد (٢ / ٣٣٩).

[2] شرح النووي على صحيح مسلم (١٤ / ٧٢).

[3] هدي الساري ص ٥٨٩.

[4] شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٣ / ١١٩).

دراسة مروياته:

الراوي إسماعيل بن أبي أويس له مائتان وتسع وعشرون رواية، وسيدرس الباحث عشر روايات كلها عن مالك، لأجل العلة التي تقدمت.

الحديث الأول:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ[1] عَنْ ابْنِ شِهَابٍ[2] عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: " أَقْبَلْتُ رَاكِبًا عَلَى حِمَارٍ أَتَانٍ[3]، وَأَنَا يَوْمَئِذٍ قَدْ نَاهَزْتُ الِاحْتِلَامَ[4] وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي بِمِنًى إِلَى غَيْرِ جِدَارٍ، فَمَرَرْتُ بَيْنَ يَدَيْ بَعْضِ الصَّفِّ، وَأَرْسَلْتُ الْأَتَانَ تَرْتَعُ[5]، فَدَخَلْتُ فِي الصَّفِّ، فَلَمْ يُنْكَرْ ذَلِكَ عَلَيَّ"[6].

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري عن عبد الله بن يوسف بمثله[7]، وعبد الله بن مسلمة بمثله[8]، ويحيى ابن قَزَعَة بنحوه[9]، ومسلم عن يحيى بن يحيى بمثله[10]، أربعتهم عن مالك بن أنس به.

(1) مالك: هو مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي، أبو عبد الله المدني. انظر: تقريب التهذيب ص ٥١٦.

(2) ابن شهاب: هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري، أبو بكر الفقيه الحافظ. انظر: تقريب التهذيب ص٥٠٦.

(3) الأتان: الحمارة الأنثى خاصة، النهاية في غريب الحديث والأثر (١ / ٢١).

(4) نَاهَزْتُ الِاحْتِلَام: أي دَانَيْتُه. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٥ / ١٣٤).

(5) تَرْتَع: الرَّتَع : الاتِّساعُ في الخِصْب، وكل مُخْصِب مُرْتِع. النهاية في غريب الحديث والأثر (٢ / ١٩٣).

(6) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب متى يصح سماع الصغير، (١ / ٢٦)، ح٧٦.

(7) صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب سُتْرَةُ الْإِمَام سُتْرَةُ من خلفه، (١ / ١٠٥)، ح٤٩٣.

(8) صحيح البخاري، كتاب صفة الصلاة، باب وضوء الصبيان، ومتى يجب عليهم الغسل والطهور، وحضورهم الجماعة والعيدين والجنائز وصفوفهم، (١ / ١٧١)، ح٨٦١.

(9) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب حجة الوادع، (٥ / ١٧٨)، ح٤٤١٢.

(10) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب سترة المصلي، ص٢٤٥، ح٥٠٤.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

إسماعيل بن أبي أويس: صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه، وقد تابعه عبد الله بن مسلمة، وعبد الله بن يوسف، ويحيى بن قَزَعَة، ويحيى بن يحيى.

الحديث الثاني:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَا يَخْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَاذْكُرُوا اللَّه"(1).

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري عن عبد الله بن مسلمة(2)، وعبد الله بن يوسف(3)، ومسلم من طريق إسحاق بن عيسى(4)، كلهم رواه مطولاً عن مالك به.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

الأول: زيد بن أسلم: ثقة عالم وكان يرسل(5)، ولم يُذْكَرْ أنه أرسل عن عطاء بن يسار(6).

الثاني: إسماعيل بن أبي أويس: صدوقٌ أخطأ في أحاديث من حفظه، وقد تابعه إسحاق ابن عيسى، وعبد الله بن مسلمة، وعبد الله بن يوسف.

---

(1) صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، باب صفة الشمس والقمر بحسبان، (٤ / ١٠٨)، ح٣٢٠٢.

(2) صحيح البخاري، كتاب الكسوف، باب صلاة الكسوف جماعة، (٢ / ٣٨)، ح١٠٥٢.

(3) صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب كفران العشير وهو الزوج وهو الخليط من المعاشرة، (٧ / ٣١)، ح٥١٩٧.

(4) صحيح مسلم، كتاب الكسوف، باب ما عرض على النبي صلى الله عليه و سلم في صلاة الكسوف من أمر الجنة والنار، ص٤٣٣، ح٩٠٧.

(5) تقريب التهذيب ص ٢٢٢.

(6) انظر: جامع التحصيل في أحكام المراسيل ص ١٧٨، وتحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل ص ١١٧.

الحديث الثالث:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ قَالَ حدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: " إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنْ الْعِبَادِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ حَتَّى إِذَا لَمْ يُبْقِ عَالِمًا اتَّخَذَ النَّاسُ رُءُوسًا جُهَّالًا، فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم من طريق جرير بن عبد الحميد عن هشام بن عروة به بمثله[2]، وابن ماجه في المقدمة عن سُوَيْد بن سعيد عن مالك بن أنس به بمثله[3] .

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

الأول: هشام بن عروة: وفيه علتان:

الأولى: الاختلاط: وقد قال عنه العلائي: هو من القسم الذي لم يؤثر فيه شيء من ذلك[4].

الثانية: التدليس: وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الأولى في طبقاته[5]، فلا يضير تدليسه.

الثاني: إسماعيل بن أبي أويس: صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه، وقد تابعه سُوَيْد ابن سعيد.

---

(1) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب كيف يقبض العلم؟ (١ / ٣١)، ح١٠٠.

(2) صحيح مسلم، كتاب العلم، باب رفع العلم وقبضه وظهور الجهل والفتن في آخر الزمان، ص١٣٩٢، ح٢٦٧٣.

(3) سنن ابن ماجه، المقدمة، باب اجتناب الرأي والقياس، (١ / ٢٠)، ح٥٢.

(4) المختلطين ص ١٢٦.

(5) طبقات المدلسين ص ٢٦.

الحديث الرابع:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " إِنَّمَا مَثَلُكُمْ وَالْيَهُودُ وَالنَّصَارَى كَرَجُلٍ اسْتَعْمَلَ عُمَّالًا، فَقَالَ: مَنْ يَعْمَلُ لِي إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ؟ فَعَمِلَتْ الْيَهُودُ عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ، ثُمَّ عَمِلَتْ النَّصَارَى عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ، ثُمَّ أَنْتُمْ الَّذِينَ تَعْمَلُونَ مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ إِلَى مَغَارِبِ الشَّمْسِ عَلَى قِيرَاطَيْنِ قِيرَاطَيْنِ، فَغَضِبَتْ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى، وَقَالُوا: نَحْنُ أَكْثَرُ عَمَلًا وَأَقَلُّ عَطَاءً، قَالَ: هَلْ ظَلَمْتُكُمْ مِنْ حَقِّكُمْ شَيْئًا؟ قَالُوا: لَا؛ فَقَالَ فَذَلِكَ فَضْلِي أُوتِيهِ مَنْ أَشَاءُ"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي من طريق مَعْن بن عيسى[2]، وقال عنه: حسن صحيح، وأخرجته شُهْدَة بنت أحمد بن الفرج الدِّيْنَوَرِيُّ من طريق عبد الله بن مسلمة[3]، كلاهما عن مالك بن أنس به بنحوه، وفيه زيادة.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

إسماعيل بن أبي أويس، صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه، وقد تابعه عبد الله بن مسلمة، ومَعْن بن عيسى.

---

(1) صحيح البخاري، كتاب الإجارة، باب الإجارة إلى صلاة العصر، (٣ / ٩٠)، ح٢٢٦٩.

(2) سنن الترمذي، كتاب الأمثال، باب ما جاء في مثل ابن آدم وأجله وأمله، (٥ / ١٥٣)، ح٢٨٧١.

(3) العمدة من الفوائد والآثار الصحاح والغرائب في مشيخة شُهْدَة ص٤٨.

الحديث الخامس:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ أَنَّ أَبَا مُرَّةَ[1] مَوْلَى أُمِّ هَانِئٍ بِنْتِ أَبِي طَالِبٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أُمَّ هَانِئَ بِنْتَ أَبِي طَالِب[2] تَقُولُ: ذَهَبْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَامَ الْفَتْحِ فَوَجَدْتُهُ يَغْتَسِلُ وَفَاطِمَةُ ابْنَتُهُ تَسْتُرُهُ، قَالَتْ: فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: مَنْ هَذِهِ؟ فَقُلْتُ: أَنَا أُمُّ هَانِئٍ بِنْتُ أَبِي طَالِبٍ، فَقَالَ: مَرْحَبًا بِأُمِّ هَانِئٍ، فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ غُسْلِهِ قَامَ فَصَلَّى ثَمَانِيَ رَكَعَاتٍ مُلْتَحِفًا فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ: زَعَمَ ابْنُ أُمِّي[3] أَنَّهُ قَاتِلٌ رَجُلًا قَدْ أَجَرْتُهُ فُلَانَ ابْنَ هُبَيْرَةَ[4]، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " قَدْ أَجَرْنَا مَنْ أَجَرْتِ يَا أُمَّ هَانِئٍ"، قَالَتْ أُمُّ هَانِئٍ: وَذَاكَ ضُحًى[5].

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري عن عبد الله بن يوسف بمثله[6]، وعن عبد الله بن مسلمة مرة مختصراً[7]، ومرة بمثله[8]، ومسلم عن يحيى بن يحيى مختصراً[9]، ثلاثتهم عن مالك بن أنس به.

---

[1] أبو مُرَّة: هو يزيد مولى عَقِيل بن أبي طالب، ويقال مولى أخته أم هانئ، مدني مشهور بكنيته. تقريب التهذيب ص ٦٠٦.

[2] أم هانئ بنت أبي طالب: هي أم هانئ بنت أبي طالب بن عبد المطلب الهاشمية، ابنة عم النبيّ صلى الله عليه وسلم، قيل: اسمها فاختة، وقيل اسمها فاطمة، وقيل هِنْد، والأول أشهر. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٨/ ٤٨٥).

[3] ابن أمي: هو علي بن أبي طالب. فتح الباري شرح صحيح البخاري (١ / ٤٧٠).

[4] فلان بن هُبَيرة: قال أبو العباس بن سُرَيْج وغيره: هما جَعْدَة بن هُبَيْرَة، ورجل آخر من بني مخزوم كانا فيمن قاتل خالد بن الوليد، ولم يقبلا الأمان، فأجارتهما أم هانئ، وكانا من أحمائها، وعلق على ذلك ابن حجر فقال: وجَعْدَة معدود فيمن له رؤية، ولم تصح له صحبة، وقد ذكره من حيث الرواية في التابعين البخاري وابن حبان وغيرهما، فكيف يتهيأ لمن هذه سبيله في صغر السن أن يكون عام الفتح مقاتلًا حتى يحتاج إلى الأمان؟ ثم لو كان ولد أم هانئ لم يهتم عليٌّ بقتله؛ لأنها كانت قد أسلمت وهرب زوجها وترك ولدها عندها. انظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري (١ / ٤٧٠).

[5] صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب الصلاة في الثوب الواحد ملتحفا به، (١ / ٨٠)، ح٣٥٧.

[6] صحيح البخاري، كتاب الجزية والموادعة، باب أمان النساء وجوارهن، (٤ / ١٠٠)، ح٣١٧١.

[7] صحيح البخاري، كتاب الغسل، باب التستر في الغسل عند الناس، (١ / ٦٤)، ح٢٨٠.

[8] صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب ما جاء في زعموا، (٨ / ٣٧)، ح٦١٥٨.

[9] صحيح مسلم، كتاب الحيض، باب تستر المغتسل بثوب ونحوه، ص١٧٩، ح٣٣٦.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

الأول: أبو النضر: وهو سالم بن أبي أمية، فيه علة الإرسال[1]، ولم يُذْكَرْ أنه أرسل عن أبي مُرَّة[2].

الثاني: إسماعيل بن أبي أويس، صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه، وقد تابعه عبد الله ابن مسلمة، وعبد الله بن يوسف، ويحيى بن يحيى.

الحديث السادس:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَمْرَةَ[3] عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " مَا زَالَ يُوصِينِي جِبْرِيلُ بِالْجَارِ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيُوَرِّثُهُ"[4].

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم عن قتيبة بن سعيد عن مالك بن أنس به بمثله غير أنه قال: لَيُوَرِّثَنَّه[5]،

وأخرجه الطحاوي من طريق عبد الله بن وهب عن مالك عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن عَمْرَةَ به بنحوه مباشرةً بإسقاط أبي بكر بن محمد وهو الواسطة بين يحيى وعَمْرَةَ[6]، ويرى الباحث أن يحيى بن سعيد سمعه من الاثنين، فهو من تلامذة عَمْرَةَ[7]، وكل وجه منهما رواه الثقات[8]، ولا ترجيح لأحدهما على الأخرى.

---

(1) انظر: تقريب التهذيب ص ٢٢٦.

(2) انظر: جامع التحصيل في أحكام المراسيل ص ١٨٠، وتحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل ص ١٢١.

(3) عَمْرة: هي عَمْرة بنت عبد الرحمن بن سعد بن زُرارة الأنصارية المدنية، أكثرت عن عائشة. تقريب التهذيب ص ٧٥٠.

(4) صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب الوصاءة بالجار، (٨ / ١٠)، ح٦٠١٤.

(5) صحيح مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب الوصية بالجار والإحسان إليه، ص١٣٦٩، ح٢٦٢٤.

(6) شرح مشكل الآثار (٧ / ٢١٧).

(7) تهذيب الكمال (٣١ / ٣٤٩).

(8) انظر هذه الروايات: شرح مشكل الآثار (٧ / ٢١٧-٢١٩).

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

الأول: يحيى بن سعيد الأنصاري، فقد ذكره ابن حجر في المرتبة الأولى من طبقات المدلسين[1]، فلا يضير تدليسه.

الثاني: إسماعيل بن أبي أويس: صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه، وقد تابعه قتيبة ابن سعيد.

الحديث السابع:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ[2] عَنْ الْأَعْرَجِ[3] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " نَارُكُمْ جُزْءٌ مِنْ سَبْعِينَ جُزْءًا مِنْ نَارِ جَهَنَّمَ، قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنْ كَانَتْ لَكَافِيَةً، قَالَ: فُضِّلَتْ عَلَيْهِنَّ بِتِسْعَةٍ وَسِتِّينَ جُزْءًا كُلُّهُنَّ مِثْلُ حَرِّهَا"[4].

تخريج الحديث:

أخرجه ابن حبان[5]، وعبد الغني المقدسي[6] من طريق أحمد بن أبي بكر الزهري، وعبد الغني المقدسي من طريق مَعْن بن عيسى[7]، كلاهما عن مالك بن أنس به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

إسماعيل بن أبي أويس: صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه، وقد تابعه أحمد بن أبي بكر، ومَعْن بن عيسى.

---

(1) طبقات المدلسين ص ٢٧.

(2) أبو الزِّناد: عبد الله بن ذَكْوان القرشي، أبو عبد الرحمن المدني المعروف بأبي الزناد. تقريب التهذيب ص ٣٠٢.

(3) الأعرج: عبد الرحمن بن هُرْمُز، أبو داود المدني، مولى ربيعة بن الحارث. تقريب التهذيب ص ٣٥٢.

(4) صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، باب صفة النار وأنها مخلوقة، (٤ / ١٢١)، ح ٣٢٦٥.

(5) صحيح ابن حبان (١٦ / ٥٠٣)، ح٧٤٦٢.

(6) ذكر النار ص٦٦.

(7) المصدر نفسه.

الحديث الثامن:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " نَزَلَ نَبِيٌّ مِنْ الْأَنْبِيَاءِ تَحْتَ شَجَرَةٍ فَلَدَغَتْهُ نَمْلَةٌ، فَأَمَرَ بِجَهَازِهِ فَأُخْرِجَ مِنْ تَحْتِهَا، ثُمَّ أَمَرَ بِبَيْتِهَا فَأُحْرِقَ بِالنَّارِ، فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ فَهَلَّا نَمْلَةً وَاحِدَةً"(1).

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري من طريق الليث بن سعد بنحوه(2)، ومسلم من طريق عبد الله بن وهب بنحوه(3)، كلاهما عن يونس بن يزيد عن الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة ابن عبد الرحمن عن أبي هريرة، وأخرجه مسلم عن قتيبة بن سعيد عن المغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد به بمثله(4).

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

إسماعيل بن أبي أويس: صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه، وقد تابعه المغيرة بن عبد الرحمن متابعة قاصرة.

الحديث التاسع:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " يَدْخُلُ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ وَأَهْلُ النَّارِ النَّارَ، ثُمَّ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: أَخْرِجُوا مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ، فَيُخْرَجُونَ مِنْهَا قَدْ اسْوَدُّوا، فَيُلْقَوْنَ فِي نَهَرِ الْحَيَا أَوْ الْحَيَاةِ - شَكَّ مَالِكٌ- فَيَنْبُتُونَ كَمَا تَنْبُتُ الْحِبَّةُ فِي جَانِبِ السَّيْلِ، أَلَمْ تَرَ أَنَّهَا تَخْرُجُ صَفْرَاءَ مُلْتَوِيَةً؟(5).

---

(1) صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، باب خمس من الدواب فواسق يقتلن في الحرم، (٤ / ١٣٠)، ح٣٣١٩.

(2) صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب إذا حرق المشرك المسلم هل يحرق؟ (٤ / ٦٢)، ح٣٠١٩.

(3) صحيح مسلم، كتاب السلام، باب النهي عن قتل النمل، ص١١٩٠، ح٢٢٤١.

(4) المصدر نفسه.

(5) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب تفاضل أهل الإيمان في الأعمال، (١ / ١٣)، ح٢٢.

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم من طريق عبد الله بن وهب[1]، وابن حبان من طريق مَعْن بن عيسى[2]، كلاهما عن مالك به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

إسماعيل بن أبي أويس، صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه، وقد تابعه عبد الله بن وهب، ومَعْن بن عيسى.

الحديث العاشر:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعْصَعَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " يُوشِكَ أَنْ يَكُونَ خَيْرَ مَالِ الرَّجُلِ غَنَمٌ يَتْبَعُ بِهَا شَعَفَ[3] الْجِبَالِ وَمَوَاقِعَ الْقَطْرِ يَفِرُّ بِدِينِهِ مِنْ الْفِتَنِ"[4].

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري عن عبد الله بن مسلمة[5]، وعبد الله بن يوسف[6]، كلاهما عن مالك ابن أنس به بمثله غير أنهما قالا (المسلم) بدل (الرجل).

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

إسماعيل بن أبي أويس: صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه، وقد تابعه عبد الله بن مسلمة، وعبد الله بن يوسف.

---

(1) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب إثبات الشفاعة وإخراج الموحدين من النار، ص١١٦، ح١٨٤.

(2) صحيح ابن حبان (١ / ٤٠٨)، ح١٨٢.

(3) شَعَف: شَعَفَة كلِّ شيءٍ أعلاه وجمعُها شِعافٌ، يريد به رأس جَبَلٍ من الجبال، النهاية في غريب الحديث والأثر (٢ / ٤٨١).

(4) صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، باب خير مال المسلم غنم يتبع بها شعف الجبال، (٤ / ١٢٧)، ح٣٣٠٠.

(5) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب من الدين الفرار من الفتن، (١ / ١٣)، ح١٨.

(6) صحيح البخاري، كتاب الفتن، باب التَّعَرُّب في الفتنة، (٩ / ٥٣)، ح٧٠٨٨.

المطلب الخامس: أَسِيد بن زيد: وله رواية واحدة:

قال ابن عدي: أَسِيد بن زيد بن نَجِيح، مولى صالح بن علي الهاشمي[1]**، أبو محمد الجَمَّال**[2]، ثم أنكر عليه أربعة أحاديث، ثم قال: **يتبين على رواياته ضعف، وله غير ما ذكرتُ من الروايات، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه**[3].

أقوال العلماء فيه:

قال البزار: لم يكن به بأس[4]، وفي موضع: قد احتُمل حديثه مع شيعيةٍ شديدةٍ فيه[5]، وفي موضع: حَدَّثَ بأحاديث لم يُتَابَعْ عليها[6].

وقال الساجي: سمعت أحمد بن يحيى الصوفي يحدث عنه بمناكير يطول ذكرها[7]، والدارقطني: ضعيف الحديث[8]، وفي موضع: متروك[9]، والخطيب: كان غير مَرْضِيٍّ في الرواية[10]، وضَعَّفه كذلك ابن حجر[11]، وفي موضع آخر: لم أرَ لأحد فيه توثيقًا[12].

وقال النسائي[13]، والذهبي[14]: متروك.

---

(1) الهاشمي: هذه النسبة إلى هاشم بن عبد مناف، وقيل للنبي صلى الله عليه وسلم نسبة إلى هاشم. الأنساب للسمعاني (٥ / ٦٢٤).

(2) الجَمَّال: هذه النسبة إلى حفظ الجِمَال وإكرائها من الناس في الطرق. الأنساب للسمعاني (٢ / ٨٢).

(3) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (١ / ٤٠٠).

(4) إكمال تهذيب الكمال (٢/٢١٩).

(5) تهذيب التهذيب (١ / ٣٠١).

(6) مسند البزار (١ /١٥٣).

(7) إكمال تهذيب الكمال (٢/٢٢٠).

(8) تاريخ بغداد (٧ / ٥١٧).

(9) الضعفاء والمتروكين للدارقطني ص٩٠.

(10) تاريخ بغداد (٧ / ٥١٥).

(11) تقريب التهذيب ص١١٢.

(12) هدي الساري ص٥٨٩.

(13) الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ٥٥.

(14) انظر: المستدرك على الصحيحين ومعه تعليقات الذهبي (٤ / ٢٣٢).

وقال ابن معين: كَذَّاب، قد أتيته ببغداد في الحَذَّائين، فسمعته يُحَدِّث بأحاديث كَـذِب[1]، وفي موضع آخر: فأردتُ أن أقول له: يا كَذَّاب فَفَرَقْتُ[2] من شِفَار الحَذَّائين[3]، وقد رَدَّ ابن حجر على ذلك فقال: أفرط ابن معين فَكَذَّبَهُ[4].

وقال ابن الجارود[5]، والهيثمي[6]: كَذَّاب، وذكر ابن الجوزي حديثاً موضوعاً فقال: هذا حديثٌ موضوعٌ، فَأَسِيدٌ هو المُتَّهَمُ به[7]، وذكره سبط بن العجمي في الكذابين[8]، واتهمه ابن حبان بسرقة الحديث[9]، فقال: يروي عن الثقات المناكير، ويسرق الحديث ويُحَدِّثُ به[10].

خلاصة القول فيه:

يتضح من كلام ابن عدي أنَّ هذا الراوي ضعيف، ويرى الباحث أن الراوي أَسِيد بن زيد ضعيف، ولكن قد يتابع على حديثه، فقد يصدق الكاذب، كما أن البخاري لم يخرج له إلا رواية واحدة بمتابعة من عمران بن ميسرة شيخ البخاري، وقد روى فيها أَسِيدٌ عن هشيم بن بشير، وهو أوثق الناس في حصين بن عبد الرحمن، كما لا ننسى أن أَسِيدًا من شيوخ البخاري، وهو أدرى بشيوخه.

---

(1) سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص ٢٩٢، والحَذَّائون: وهي نسبة إلى حَذْوِ النَّعْل وعملها. انظر: الأنساب للسمعاني (٢ / ١٩٠).

(2) فَرَقْتُ: فَزِعْت. انظر: لسان العرب (١٠/ ٣٠٥).

(3) تاريخ ابن معين – رواية الدوري – (٣ / ٣٩٤)، وشِفَار: جمع شَفْرَة وهي حد الشيء، وحرفه. انظر: معجم مقاييس اللغة (٣ / ٢٠٠).

(4) تقريب التهذيب ص١١٢.

(5) إكمال تهذيب الكمال (٢/٢٢٠).

(6) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١ / ٢٧٨).

(7) الموضوعات (٢ / ١٠).

(8) الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث ص٧٣.

(9) سرقة الحديث: أن يكون محدث ينفرد بحديث، فيجيء السارق ويدعى أنه سمعه أيضًا شيخ ذلك المحدث، أو أن يكون الحديث عرف براو فيضيفه لراوٍ غيره من شاركه في طبقته. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (٢/ ١٢٥).

(10) المجروحين (١ / ١٨٠).

دراسة مروياته:

الراوي أَسيد بن زيد له رواية واحدة في صحيح البخاري.

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مَيْسَرَةَ حَدَّثَنَا ابْنُ فُضَيْلٍ[1] حَدَّثَنَا حُصَيْنٌ ح قَالَ أَبُو عَبْد اللَّهِ وحَدَّثَنِي أَسِيدُ بْنُ زَيْدٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ حُصَيْنٍ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، فَقَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " عُرِضَتْ عَلَيَّ الْأُمَمُ، فَأَخَذَ النَّبِيُّ يَمُرُّ مَعَهُ الْأُمَّةُ، وَالنَّبِيُّ يَمُرُّ مَعَهُ النَّفَرُ، وَالنَّبِيُّ يَمُرُّ مَعَهُ الْعَشَرَةُ، وَالنَّبِيُّ يَمُرُّ مَعَهُ الْخَمْسَةُ، وَالنَّبِيُّ يَمُرُّ وَحْدَه، فَنَظَرْتُ فَإِذَا سَوَادٌ[2] كَثِيرٌ، قُلْتُ: يَا جِبْرِيلُ؛ هَؤُلَاءِ أُمَّتِي؟ قَالَ: لَا؛ وَلَكِنْ انْظُرْ إِلَى الْأُفُقِ، فَنَظَرْتُ فَإِذَا سَوَادٌ كَثِيرٌ، قَالَ:هَؤُلَاءِ أُمَّتُكَ، وَهَؤُلَاءِ سَبْعُونَ أَلْفًا قُدَّامَهُمْ لَا حِسَابَ عَلَيْهِمْ وَلَا عَذَابَ، قُلْتُ: وَلِمَ؟ قَالَ: كَانُوا لَا يَكْتَوُونَ وَلَا يَسْتَرْقُونَ وَلَا يَتَطَيَّرُونَ وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ، فَقَامَ إِلَيْهِ عُكَّاشَةُ بْنُ مِحْصَنٍ، فَقَالَ: ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، قَالَ: اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ مِنْهُمْ، ثُمَّ قَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ آخَرُ قَالَ: ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، قَالَ: سَبَقَكَ بِهَا عُكَّاشَةُ"[3].

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم من طريق سعيد بن منصور[4]، وأحمد[5] من طريقي سُرَيْج بن النُّعْمَان، وشجاع بن مَخْلَد، ثلاثتهم عن هُشَيْم بن بشير به بنحوه، وفيه زيادة.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا ثلاثة، وهم:

الأول: حُصَيْن بن عبد الرحمن، فيه علة الاختلاط، وقد ذكره العلائي في القسم الأول من المختلطين[6]، وهم ممن لا يؤثر اختلاطهم على مروياتهم.

---

(1) ابنُ فُضَيْل: هو محمد بن فُضَيْل بن غَزْوان، أبو عبد الرحمن الكوفي. انظر: تقريب التهذيب ص ٥٠٢.

(2) سَواد: هو كُلُّ شخْصٍ من إنْسانٍ أو مَتَاع أو غيره. النهاية في غريب الحديث (٢ /٤١٩).

(3) صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب يدخل الجنة سبعون ألفا بغير حساب، (٨ / ١١٢)، ح٦٥٤١.

(4) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب ولا عذاب، ص١٣٤، ح٢٢٠.

(5) مسند أحمد (٤ / ٢٦١)، ح٢٤٤٨.

(6) المختلطين ص٢١.

الثاني: هُشَيْم بن بشير: فيه علتان:

الأولى: التدليس: وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة في المدلسين[1]، فلابد من التصريح بالسماع، وقد صرح بالإخبار في رواية مسلم.

الثانية: الإرسال: ولم يُذْكَرْ أنَّه أرسل عن حصين بن عبد الرحمن[2].

الثالث: أَسِيد بن زيد: ضعيف، ويتبين للباحث من خلال هذه الرواية أن البخاري روى له مقروناً حيث روى الحديث من طريق عمران بن ميسرة عن محمد بن فُضَيْل، وأَسِيد بن زيد عن هشيم كلاهما (ابن فُضَيْل، هُشَيْم) عن حصين بن عبد الرحمن به، وقد تابعه على روايته أيضًا: سعيد بن منصور، وسُرَيج بن النعمان، وشجاع بن مخلد.

وعن سبب رواية البخاري له رغم أنه ضعيف، قال أبو مسعود الدمشقي[3]: لعله كان عنده ثقة[4]، وقال ابن حجر: يُحتمل أن لا يكون خَبِرَ أمره كما ينبغي، وإنما سمع منه هذا الحديث الواحد، وقد وافقه عليه جماعة منهم سُرَيْج بن النُّعْمَان عند أحمد، وسعيد بن منصور عند مسلم وغيرهما، وإنما احتاج إليه فرارًا من تكرير الإسناد بعينه؛ فإنه أخرج السند الأول في الطب في باب من اكتوى، ثم أعاده هنا[5]، فأضاف إليه طريق هُشَيْم[6].

قال الباحث: رأي أبي مسعود، وابن حجر في أن أَسِيد كان عند البخاري ثقة، أو أنه لا يعرف أمره لا يستقيم، ورأي ابن حجر في أنَّه احتاج إليه فرارًا من تكرير الإسناد بعينه احتمالٌ قويٌ، ولكن ذكر ابن عدي سببًا آخر للرواية عنه فقال: إنما أخرج له البخاري حديث هشيم؛ لأن هشيمًا كان أثبت الناس في حُصَيْن[7]، ويبدو أنَّ هذا الاحتمال قويٌ كذلك، كما لا ننسى أنه شيخ البخاري، والبخاري أدرى بشيوخه، وقد توبع الحديث أيضًا.

---

(1) طبقات المدلسين ص٤٧.

(2) انظر: جامع التحصيل في أحكام المراسيل ص٢٩٤، وتحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل ص٣٣٣.

(3) أبو مسعود الدمشقي: هو إبراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقي، مُصَنِّف كتاب أطراف الصحيحين، وأحد من برز في هذا الشأن. سير أعلام النبلاء (١٧ / ٢٢٧، ٢٢٨).

(4) فتح الباري شرح صحيح البخاري (١١ / ٤٠٦).

(5) انظر هذا الحديث في صحيح البخاري، كتاب الطب، باب من اكتوى أو كوى غيره، وفضل من لم يكتوِ، (٧ / ١٢٦)، ح٥٧٠٥.

(6) فتح الباري شرح صحيح البخاري (١١ / ٤٠٦).

(7) هدي الساري ص٥٨٩.

المطلب السادس: بشر بن السَّرِيِّ: وله رواية واحدة:

قال ابن عدي: بِشْر بن السَّرِيِّ ، أبو عمروٍ الأَفْوَه[1]، بصريٌّ،... لــه غرائــبٌ مــن الحديث عن الثوري ومِسْعَر- يقصد ابن كِدَام- وغيرهما، وهو حسن الحــديث ممــن يُكتــب حديثه، ويقع في أحاديثه من النُّكرة؛ لأنه يروي عن شيخ يُحتمل، وأما هو في نفسه فلا بأس به[2].

أقوال العلماء فيه:

وثقه ابن سعد، وزاد: كثير الحديث[3]، وابن معين[4]، والفلاس[5]، والعجلــي[6]، وأبــو حاتم، وزاد: صالح[7]، وفي موضع آخر: ثبتٌ صالحٌ[8]، والدارقطنى[9]، والــذهبي[10]، وابــن حجر، وزاد: كان واعظًا متقنًا، طُعِنَ فيه برأي جَهْم[11]، ثم اعتذر وتاب[12]، وذكره ابن حبــان في الثقات[13].

وقال الفَلَّاس: سألت عبد الرحمن بن مهدى عن حديث إبراهيم بن طَهْمَان، فقال: ممــن سمعته؟ فقلت: حَدَّثَنَاهُ بشر بن السَّرِيِّ، فقال: سمعته من بشر بن الــسَّرِيِّ وتــسألني عنــه ؟ لا أُحَدِّثُكَ به أبدًا[14].

---

(1) الأَفْوَه: سُمِّيَ بذلك لأنه كان يتكلم بالمواعظ. تهذيب الكمال (٤ / ١٢٣).

(2) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٢ / ١٦).

(3) تهذيب التهذيب (١ / ٣٩٥)، ولم أجده في طبقاته بل ذكره بدون أي كلام عليه. انظــر: الطبقــات الكبيــر (٨/ ٦٢).

(4) تاريخ ابن معين - رواية عثمان الدارمي- ص ٧٩.

(5) تهذيب التهذيب (١ / ٣٩٥).

(6) معرفة الثقات (١ / ٢٤٦).

(7) التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح (١ / ٤٢٣).

(8) الجرح والتعديل (٢ / ٣٥٨).

(9) انظر: سؤالات البرقاني للدارقطني، تحقيق وتعليق: مجدي الــسيد إبــراهيم ص٧٠، وســؤالات الــسلمي للدارقطني ص١٣١.

(10) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (١ / ٢٦٨).

(11) الجَهْمية: هم أصحاب جَهْم بن صفوان وهو من الجبرية الخالصة، وافق المعتزلة في نفي الصفات الأزليــة وزاد عليهم بأشياء. الملل والنحل (١ / ٨٥).

(12) تقريب التهذيب ص ١٢٣.

(13) الثقات (٨ / ١٣٩).

(14) الجرح والتعديل (٢ / ٣٥٨).

وقال أحمد: كان في الحديث متفهمًا عجبًا[1]، وفي موضع آخر: متقنًــا للحــديث متقنًــا عجبًا[2]، والعقيلي: هو في الحديث مستقيم[3].

وقال البخاري: كان صاحب خير صدوقًا[4]، والدارقطني: وجدوا عليه في أمر المذهب، فحلف واعتذر إلى الحميدي في ذلك، وهو في الحديث صدوق[5]، وقد تقدم أنه وثقه.

وقد ضعفه الحُمَيْدي حيث قال: كان بِشْر بن السَّرِيِّ جهميًّا لا يحل أن يُكتب عنه[6].
وقد رَدَّ على هذا ابن معين، والذهبي: فقال ابن معين: رأيت بِشْر بن السَّرِيَّ مستقبل الكعبة يدعو على قوم يرمونه برأي جَهْم، وقال: معاذ الله أن أكون جهميًا[7]، والذهبي: بل حديثه حُجَّة، وصَحَّ أنه رجع عن التجهم[8].

خلاصة القول فيه:

كان سبب كلام ابن عدي في بِشْر بن السَّرِيِّ هو أن له غرائب عن الثوري ومِسْعَر، وما يقع في حديثه من النكرة الذي ليس بسببه، ولكن بسبب الشيخ الذي يروي عنه، وبعد استعراض أقوال العلماء فيه، وجد الباحث أنَّ كل العلماء وثقوه إلا الحميدي فطعن فيه بالتجهم، ولكن نفــى ابن معين والذهبي ذلك عنه لتوبته من ذلك، فخلاصة الحكم عليه أنه ثقة، ولكن لابد من الأخــذ بعين الاعتبار ما علله به ابن عدي، وفي صحيح البخاري ليس له إلا رواية واحدة ليست عمــن ذكرهم ابن عدي، بل عن شيخه نافع.

---

(1) العلل ومعرفة الرجال (١ / ٣٤٠).
(2) المصدر نفسه (٣ / ١٣١، ٣٠٤).
(3) الضعفاء الكبير (١ / ١٦١).
(4) تهذيب الكمال (٤ / ١٢٥).
(5) سؤالات البرقاني للدارقطني، تحقيق وتعليق: مجدي السيد إبراهيم ص٧٠.
(6) الضعفاء الكبير (١ / ١٦١).
(7) تاريخ ابن معين _ رواية الدوري_ (٤ / ١٨٨).
(8) سير أعلام النبلاء (٩ / ٣٣٣).

المطلب السابع: ثابت بن محمد الشيباني: وله أربع روايات:

قال ابن عدي: ثابت بن محمد الزاهد، كوفيٌّ، ثم أنكر عليه ثلاثة أحاديث رواها عن سفيان الثوري، ثم قال: **وهو عندي ممن لا يتعمد الكذب، ولعله يخطئ، وله عن الثوري وعن غيره غير ما ذكرتُ، وفي أحاديثه يُشْتَبَهُ عليه فيرويه حسب ما يستحسنه، والزُّهَّاد والصالحون كثيرًا ما يُشْتَبَهُ عليهم فيروونها على حُسْنِ نياتهم[1].**

أقوال العلماء فيه:

وثقه محمد بن عبد الله الحضرمي الملقب بِمُطَيَّن[2]، وابن عدي[3]، وذكره ابن حبان في الثقات[4] .

وقال أبو حاتم[5]، والذهبي[6]، وابن حجر[7]: صدوق، وزاد ابن حجر: زاهدٌ، يخطيء في أحاديث.

وضعفه الحاكم فقال: ليس بضابط[8]، والدارقطنى: ليس بالقوى لا يضبط، وهو يخطيء في أحاديث كثيرة[9].

وقال ابن حجر: قد ذكره البخاري في الضعفاء، وأورد له حديثًا، وبَيَّن أن العلة فيه من غيره[10]، وقد رَدَّ على ذلك الذهبي فقال: العجب من البخاري حَدَّث عن ثابت بن محمد الزاهد في صحيحه، وذكره في كتاب الضعفاء[11].

وقد أوضح الذهبي سبب تضعيفه فقال: ضُعِّفَ لغلطه عن الثوري، وعِدَّة[12].

ويبدو للباحث أن سبب ذكر البخاري له في الضعفاء ثم روايته عنه أن ثابت بن محمد من شيوخه، وهو أدرى بشيوخه من غيره، كما أنه كان ينتقي من أحاديثهم، وقد يكون تضعيفه

---

(1) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٢ / ٩٦).

(2) تهذيب الكمال (٤ / ٣٧٦).

(3) أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه في جامعه الصحيح ص ١٠٨.

(4) الثقات (٨ / ١٥٨).

(5) الجرح والتعديل (٢ / ٤٥٨).

(6) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (١ / ٢٨٣).

(7) تقريب التهذيب ص ١٣٣.

(8) تهذيب التهذيب (٢ / ١٤).

(9) المصدر نفسه (٢ / ١٣).

(10) تهذيب التهذيب (٢ / ١٤)، ولم أجده في كتاب الضعفاء الصغير للبخاري.

(11) سير أعلام النبلاء (١٧ / ٢٩٩).

(12) المغني في الضعفاء (١ / ١٨٧).

لغلطه عن سفيان الثوري خاصة، كما أن أحاديثه عن سفيان الثوري لها متابعات في الصحيح نفسه، ولا ننسى أنه من الزهاد المتصوفة، وهم متساهلون في الرجال.

خلاصة القول فيه:

ذكر ابن عدي سببين لكلامه في ثابت بن محمد، وهما: أنه يخطيء ولا يتعمد الكذب، وخاصة في حديث الثوري، وأنه يُشْتَبَهُ عليه فيروي الأحاديث حسب ما يستحسنه؛ لأنَّه من الزهاد، وهم معروفون بالتساهل، ويرى الباحث أنَّ الراوي ثابت بن محمد صدوق يخطيء خاصة في حديثه عن الثوري، وسبب ضعفه هذا ليس التعمد، وإنما التساهل لأنَّه من الزهاد.

دراسة مروياته:

الراوي ثابت بن محمد له أربع روايات في صحيح البخاري بالمكرر، ثلاثة بدون المكرر، اثنتان منها عن سفيان الثوري.

الحديث الأول:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنِي ثَابِتُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ سُلَيْمَانَ الْأَحْوَلِ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا تَهَجَّدَ مِنْ اللَّيْلِ قَالَ: " اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ قَيِّمُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَلَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ، وَلَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ، أَنْتَ الْحَقُّ،وَقَوْلُكَ الْحَقُّ، وَوَعْدُكَ الْحَقُّ، وَلِقَاؤُكَ الْحَقُّ، وَالْجَنَّةُ حَقٌّ، وَالنَّارُ حَقٌّ، وَالسَّاعَةُ حَقٌّ، اللَّهُمَّ لَكَ أَسْلَمْتُ، وَبِكَ آمَنْتُ، وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ، وَإِلَيْكَ خَاصَمْتُ، وَبِكَ حَاكَمْتُ، فَاغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ، وَأَسْرَرْتُ وَأَعْلَنْتُ، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ"[1]، وبنفس الإسناد أخرجه في موضع آخر بنحوه[2].

---

(1) صحيح البخاري، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى { وجوه يومئذ ناضرة، إلى ربها ناظرة}، القيامة: ٢٢، ٢٣، (٩ / ١٣٢)، ح ٧٤٤٢.

(2) صحيح البخاري، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى { وهو الذي خلق السموات والأرض بالحق}، الأنعام: ٧٣، (٩ / ١١٧)، ح ٧٣٨٥.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري عن قَبِيصة بن عقبة[1]، وأبي نعيم الأصبهاني في مستخرجه من طريق النعمان ابن عبد السلام[2]، كلاهما عن عن سفيان الثوري به بنحوه.

وأخرجه البخاري عن محمود بن غيلان عن عبد الرزاق بن همام عن ابن جــريج بــه بنحوه[3].

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا أربعة:

الأول: طاوُس بن كيسان: وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الأولى من المدلسين[4]، فــلا يضير تدليسه.

الثاني: عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيْج فيه علتان:

الأولى: الإرسال: لكنه لم يُذكر أنه أرسل عن الأعمش[5].

الثانية: التدليس، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين[6]، فلابد أن يصرح بالسماع، وقد صرح بالسماع عند البخاري من طريق عبد الرزاق بن همام.

الثالث: سفيان الثوري فيه علة التدليس، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثانية[7]، فــلا يضير تدليسه.

الرابع: ثابت بن محمد: صدوق يخطئ خاصة في حديثه عن الثوري، وقد تابعه قَبِيصة ابن عقبة.

---

(1) صحيح البخاري، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى { وهو الذي خلق السموات والأرض بالحق}، الأنعــام: ٧٣، (٩ / ١١٧)، ح ٧٣٨٥.

(2) المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم (٢ / ٣٦٦).

(3) صحيح البخاري، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى { يريدون أن يبدلوا كلام الله}، الفتح: ١٥، (٩/ ١٤٤)، ح ٧٤٩٩.

(4) طبقات المدلسين ص ٢١.

(5) جامع التحصيل في أحكام المراسيل ص ٢٢٩، وتحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل ص٢١١.

(6) طبقات المدلسين ص ٤١.

(7) المصدر نفسه ص ٣٢.

الحديث الثاني:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنِي ثَابِتُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ عَنْ مَسْرُوقٍ[1] عَنْ عَبْدِ اللَّهِ[2] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَعَنْ سُفْيَانَ عَنْ زُبَيْدٍ[3] عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " لَيْسَ مِنَّا مَنْ ضَرَبَ الْخُدُودَ، وَشَقَّ الْجُيُوبَ، وَدَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ"[4].

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن الأعمش به بمثله[5]، والبخاري من طريق الفضل بن دُكَيْن بنحوه[6]، وابن ماجه بمثله، وفيه تقديم وتأخير [7] من طريق عبد الرحمن بن مهدي، ووكيع بن الجراح، ويحيى القطان، أربعتهم عن سفيان الثوري عن زُبَيْدٍ اليامي به.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا أربعة:

الأول: إبراهيم بن يزيد النَّخَعي[8] فيه علة الإرسال، وقد قال الشعبي يروي عن مسروق، ولم يسمع منه حرفًا، وردَّ العلائي على ذلك فقال: روايته عن مسروق ثابتة في الكتب[9]، وعلى أية حال فقد روى له البخاري مقرونًا مع عبد الله بن مُرَّة.

الثاني: الأعمش: وهو سليمان بن مهران، ذكره ابن حجر في المرتبة الثانية من المدلسين[10]، وبالتالي لا يضير تدليسه.

---

(1) مَسْروق: هو مَسْروق بن الأجدع الهَمْداني، أبو عائشة الكوفي. انظر: تقريب التهذيب ص ٥٢٨.

(2) عبد اللَّه: هو عبد اللَّه بن مسعود بن غافل. الإصابة في تمييز الصحابة (٤/ ١٩٨).

(3) زُبَيْد: هو زُبَيْد بن الحارث اليامي، أبو عبد الرحمن الكوفي. تقريب التهذيب ص ٢١٣.

(4) صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب ما ينهى من دعوى الجاهلية، (٤ / ١٨٤)، ح٣٥١٩.

(5) صحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب ليس منا من ضرب الخدود، (٢/٨٢)، ح١٢٩٧.

(6) صحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب ليس منا من شق الجيوب، (٢ / ٨١)، ح١٢٩٤.

(7) سنن ابن ماجه، كتاب الجنائز، باب ما جاء في النهي عن ضرب الخدود، وشق الجيوب، (١ / ٥٠٤)، ح١٥٨٤.

(8) النَّخَعي: هذه النسبة إلى النَّخَع، وهي قبيلة من العرب نزلت الكوفة. الأنساب للسمعاني (٥ / ٤٧٣).

(9) جامع التحصيل في أحكام المراسيل ص١٤١.

(10) طبقات المدلسين ص ٣٣.

الثالث: سفيان الثوري: سبق في الحديث الأول القول بأن ابن حجر ذكره في المرتبة الثانية من المدلسين، فلا يضير تدليسه.

الرابع: ثابت بن محمد: صدوق يخطئ خاصة في حديثه عن الثوري، وقد تابعه عبد الرحمن بن مهدي في الإسناد الأول، وعبد الرحمن بن مهدي، والفضل بن دُكَيْن، ووكيع ابن الجراح، ويحيى القطان في الإسناد الثاني.

الحديث الثالث:

قال الإمام البخاري: وقال ثَابِتٌ حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ[1] عَنْ مُحَارِبٍ[2] عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: " أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَسْجِدِ فَقَضَانِي وَزَادَنِي"[3].

هذا الحديث من المعلقات، وقد ورد موصولًا في روايات صحيح البخاري الأخرى، ووصله الإسماعيلي، وأبو نُعَيْم في مستخرجيهما من طريق ثابت بن محمد عن مِسْعَر بن كِدَام به[4].

---

(1) مِسْعر: هو مِسْعر بن كِدَام، أبو سَلَمَة الكوفي. تقريب التهذيب ص ٥٢٨.

(2) مُحَارب: هو مُحَارب بن دِثَار الكوفي القاضي. تقريب التهذيب ص٥٢١.

(3) صحيح البخاري، كتاب الهبة وفضلها، بَاب الهبة المقبوضة وغي المقبوضة والمقسومة وغير المقسومة، (٣ / ١٦١)، ح٢٦٠٣.

(4) انظر: تغليق التعليق على صحيح البخاري (٣ / ٣٦٢).

المطلب الثامن: ثور بن يزيد: وله خمس روايات:

قال ابن عدي: ثور بن يزيد الكَلَاعِيُّ[1] الشَّامي، حِمْصِيٌّ[2]، يكنى أبا خالد، مات ببيت المقدس، ثم أنكر عليه سبعة أحاديث، ثم قال: **وله غير ما ذكرتُ أحاديث صالحة، وقد روى عنه الثوري، وابن عيينة، ويحيى القطان، وغيرهم من الثقات، ووثقوه، ولا أرى بحديثه بأسًا إذا روى عنه ثقة أو صدوق، وله جزءٌ من المسند لعله يبلغ مائتي حديث أو أكثر، ولم أرَ في أحاديثه أنكر من هذا الذي ذكرتُه، وهو مستقيم الحديث، صالحٌ في الشاميين[3].**

أقوال العلماء فيه:

وثقه محمد بن إسحاق[4]، ويحيى القطان[5]، وفي موضع: ما رأيت شاميًا أوثق منه[6]، وابن سعد[7]، والعجلي[8]، وابن شاهين[9]، والذهبي[10]، وابن حجر[11]، وزاد: ثبت، وذكره ابن حبان في الثقات[12].

وقال أبو حاتم: صدوق حافظ[13]، وعبد الرحمن بن الحكم: شيخ[14] .

---

(1) الكَلَاعي: هذه النسبة إلى قبيلة يقال لها كَلَاع، نزلت الشام، وأكثرهم نزل حِمْص. الأنساب للسمعاني (٥ / ١١٨).

(2) حِمْصِيٌّ: حِمْص: بلدة من بلاد الشام. الأنساب للسمعاني (٢ / ٢٦٣).

(3) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٢ / ١٠٢_١٠٤).

(4) الجرح والتعديل (٢ / ٤٦٩).

(5) سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود (٢/٢٣٥).

(6) تهذيب الكمال (٤ / ٤٢٢).

(7) الطبقات الكبير (٩/ ٤٧١).

(8) معرفة الثقات (١ / ٢٦١).

(9) تاريخ أسماء الثقات (١ / ٥٣).

(10) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (١ / ٢٨٥).

(11) تقريب التهذيب ص ١٣٥.

(12) الثقات (٦ / ١٢٩).

(13) الجرح والتعديل (٢ / ٤٦٩).

(14) المصدر نفسه.

وهذا الراوي فيه علة القدر[1]، وممن ذكر ذلك ابن سعد[2]، والعجلي[3]، وابن حبان[4]، والذهبي[5]، وزاد: أخرجوه من حِمْص، وأحرقوا داره، وابن حجر[6].

خلاصة القول فيه:

ذكر ابن عدي سبب الكلام في ثور بن يزيد، وهو إنكاره عليه سبعة أحاديث، وهذه الأحاديث لا شيء منها في صحيح البخاري، ثم أكَّد أنه لا بأس بحديثه إذا روى عنه ثقة أو صدوق، بمعنى إذا روى عنه أحد غير ذلك وهو الضعيف فحديثه ضعيف، فالمعتبر في ذلك الراوي عنه، ورأي الباحث هو أن هذا الراوي ثقة لتوثيق العلماء له، إلا أنه يرى القدر؛ فلذلك لابد من حل هذه العلة خلال دراسة أحاديثه، فالخلاصة أنه: ثقة كان يرى القدر.

دراسة مروياته:

الراوي ثور بن يزيد له خمس روايات بالمكرر، وهي أربعة بدون المكرر.

الحديث الأول:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ يَزِيدَ الدِّمَشْقِيُّ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي ثَوْرُ بْنُ يَزِيدَ عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدان أَنَّ عُمَيْرَ بْنَ الْأَسْوَدِ الْعَنْسِيَّ حَدَّثَهُ أَنَّهُ أَتَى عُبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ وَهُوَ نَازِلٌ فِي سَاحَةِ حِمْصَ، وَهُوَ فِي بِنَاءٍ لَهُ، وَمَعَهُ أُمُّ حَرَامٍ[7]، قَالَ عُمَيْرٌ: فَحَدَّثَتْنَا أُمُّ حَرَامٍ أَنَّهَا سَمِعَتْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: " أَوَّلُ جَيْشٍ مِنْ أُمَّتِي يَغْزُونَ الْبَحْرَ قَدْ أَوْجَبُوا، قَالَتْ أُمُّ حَرَامٍ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنَا فِيهِمْ؟ قَالَ: أَنْتِ فِيهِمْ؟ ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " أَوَّلُ جَيْشٍ مِنْ أُمَّتِي يَغْزُونَ مَدِينَةَ قَيْصَرَ مَغْفُورٌ لَهُمْ، فَقُلْتُ: أَنَا فِيهِمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟، قَالَ: لَا"[8].

---

[1] القدرية: هم من يقول: إن الله لم يخلق أفعال العباد، وأن المعاصي لم يقدرها الله على العباد ولم يخلقها. انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١ / ١٧٢).

[2] الطبقات الكبير (٩/ ٤٧١).

[3] معرفة الثقات(١ / ٢٦١).

[4] الثقات (٦ / ١٢٩).

[5] الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (١ / ٢٨٥).

[6] تقريب التهذيب ص ١٣٥.

[7] أم حَرَام: هي أم حرام بنت مِلْحان، خالة أنس بن مالك. الإصابة في تمييز الصحابة (٨/ ٣٧٥).

[8] صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب ما قيل في قتال الروم، (٤ / ٤٢)، ح٢٩٢٤.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري[1]، ومسلم[2] من طريق حماد بن زيد، والبخاري[3]، ومسلم[4] من طريق الليث بن سعد كلاهما عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن محمد بن يحيى بن حبان عن أنس بن مالك عن أم حرام، كل هذه الروايات بمعنى الرواية التي هنا مع زيادات أخرى في القصة.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا أربعة، وهم:

الأول: خالد بن مَعْدان الشامي فيه علتان:

الأولى: الإرسال: ولكنه لم يُذْكَرْ أنه أرسل عن عُمَيْر بن الأسود[5].

الثانية: التدليس: وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثانية من طبقاته[6]، فلا يضير تدليسه.

الثاني: ثور بن يزيد: ثقة يرى القدر، وهذا الحديث لا علاقة له بهذه البدعة.

الثالث: يحيى بن حمزة: ثقة رمي بالقدر[7]، وكما تقدم فالحديث لا علاقة له بهذه البدعة.

الرابع: إسحاق بن يزيد وهو إسحاق بن إبراهيم بن يزيد، قال ابن حجر: صدوق ضُعِّف بلا مُسْتَنَد[8]، وقد درسه الباحث ورَجَّح توثيقه.

---

(1) صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب ركوب البحر، (٤ / ٣٦)، ح٢٨٩٥.

(2) صحيح مسلم، كتاب الإمارة، باب فضل الغزو في البحر، ص١٠٢٤، ح١٩١٢.

(3) صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب فضل من يصرع في سبيل الله فمات فهو منهم، (٤ / ١٨)، ح٢٨٠٠.

(4) صحيح مسلم، كتاب الإمارة، باب فضل الغزو في البحر، ص١٠٢٤، ح١٩١٢.

(5) جامع التحصيل في أحكام المراسيل ص ١٧١، وتحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل ص ٩٣.

(6) طبقات المدلسين ص ٣١.

(7) تقريب التهذيب ص٥٨٩.

(8) المصدر نفسه ص ٩٩.

الحديث الثاني:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ[1] عَنْ ثَوْرِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدان عَنْ أَبِي أُمَامَةَ[2] أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا فَرَغَ مِنْ طَعَامِهِ، وَقَالَ مَرَّةً: إِذَا رَفَعَ مَــــائِدَتَهُ قَالَ: " الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي كَفَانَا وَأَرْوَانَا غَيْرَ مَكْفِيٍّ وَلَا مَكْفُورٍ"، وَقَالَ مَرَّةً: " الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّنَا غَيْــرَ مَكْفِيٍّ وَلَا مُوَدَّعٍ وَلَا مُسْتَغْنًى رَبَّنَا"[3]، وأخرجه بنفس الإسناد بنحو المتن الثاني[4].

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد من طريقي معاوية بن صالح[5]، والسَّرِيِّ بن يَنْعُم[6]، كلاهما عن عــامر ابن جَشِيب عن خالد بن مَعْدان به، كلاهما بمثل الرواية الثانية لحديثنا، مع زيادة.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

الأول: خالد بن مَعْدان الشامي، وقد تقدم في الحديث الماضي أن فيه علتين:

الأولى: الإرسال: ولكنه لم يُذْكَرْ أنه أرسل عن أبي أمامة صُدَيِّ بن عجلان[7].

الثانية: التدليس: وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثانية من طبقاته، فلا يضير تدليسه.

الثاني: ثور بن يزيد: ثقة يرى القدر، وهذا الحديث لا علاقة له بهذه البدعة.

---

(1) أبو عاصم: هو الضَّحَّاك بن مَخْلَد الشَّيْباني، أبو عاصم النَّبيل البصري. تقريب التهذيب ص ٢٨٠.

(2) أبو أُمامة: هو صُدَيُّ بن عجلان بن الحارث، ويقال: ابن وهب، ويقال ابن عمرو بن وهب البــاهليُّ، أبــو أُمامة، مشهور بكنيته. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٣/ ٣٣٩).

(3) صحيح البخاري، كتاب الأطعمة، باب ما يقول إذا فرغ من طعامه، (٧ / ٨٢)، ح٥٤٥٩.

(4) المصدر نفسه، ح٥٤٥٨.

(5) مسند أحمد (٣٦ / ٥٩٢)، ح٢٢٢٥٦.

(6) مسند أحمد (٣٦ / ٦٣٧)، ح٢٢٣٠١.

(7) جامع التحصيل في أحكام المراسيل ص ١٧١، وتحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل ص ٩٣.

الحديث الثالث:

قال البخاري: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ عَنْ ثَوْرٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ عَنْ الْمِقْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[1] عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " كِيلُوا طَعَامَكُمْ يُبَارَكْ لَكُمْ"[2].

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني[3]، وابن حبان[4] من طريق الوليد بن مسلم عن ثور بن يزيد به، وأحمد[5] من طريق عبد الله بن المبارك عن ثور بن يزيد به، والمِصِّيصِي[6] من طريق بَحِير ابن سعد عن خالد بن مَعْدان به بمثله، كما أخرجه ابن ماجه[7]، وأحمد[8] من طريق بَحِير ابن

سعد عن خالد بن مَعْدان عن المقدام بن مَعْدِي كَرِب عن أبي أيوب الأنصاري بمثله، وقد قال الدارقطني عن هذه الزيادة الإسنادية: والقول قول بَحِير بن سعد لأنه زاد[9].

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا ثلاثة، وهم:

الأول: خالد بن مَعْدان الشامي، وقد تقدم في دراسة الحديث الأول أن فيه علتين:

الأولى: الإرسال: ولكنه لم يذكر أنه أرسل عن المقدام بن مَعْدِي كَرِب[10].

الثانية: التدليس: وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثانية من طبقاته، فلا يضير تدليسه.

الثاني: ثور بن يزيد: ثقة يرى القدر، وهذا الحديث لا علاقة له بهذه البدعة.

---

[1] المقدام: المقدام بن مَعْدِ يْكَرِب بن عمرو بن يزيد، يكنى أبا كريمة، وقيل كنيته أبو يحيى. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٦/ ١٦١).

[2] صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب ما يستحب من الكيل، (٣ / ٦٧)، ح٢١٢٨.

[3] المعجم الكبير (٢٠ / ٢٧٢)، ح٦٤٣.

[4] صحيح ابن حبان (١١ / ٢٨٥)، ح٤٩١٨.

[5] مسند أحمد (٢٨ / ٤١٥)، ح١٧١٧٧.

[6] جزء حديث المصيصي ص ١١٠، ح١٠٨.

[7] سنن ابن ماجه، كتاب التجارات، باب ما يرجى في كيل الطعام من البركة، (٢ /٧٥١)، ح٢٢٣٢.

[8] مسند أحمد (٣٨ / ٤٩٣)، ح٢٣٥٠٨.

[9] العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٦ / ١٢٢).

[10] جامع التحصيل في أحكام المراسيل ص ١٧١، وتحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل ص ٩٣.

الثالث: الوليد بن مسلم الدمشقي، حيث ذكره ابن حجر في المرتبة الرابعة في المدلسين[1]، ولم أجد له تصريحاً بالسماع غير أن ابن حجر قال: في رواية الإسماعيلي من طريق دُحَيْم – يقصد عبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقي– عن الوليد بن مسلم حدثنا ثور بن يزيد[2]، فبذلك ينتفي التدليس لتصريحه بالسماع.

الحديث الرابع:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنَا عِيسَى بن يونس عَنْ ثَوْرٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدان عَنْ الْمِقْدَامِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " مَا أَكَلَ أَحَدٌ طَعَامًا قَطُّ خَيْرًا مِنْ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ، وَإِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَام كَانَ يَأْكُلُ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ"[3] .

تخريج الحديث:

أخرج ابن ماجه الجزء الأول من الحديث، وزاد عليه زيادة أخرى[4]، وأحمد الجزء الأول منه[5] من طريق إسماعيل بن عياش، كما أخرج أحمد الجزء الأول من طريق بَقِيَّة بن الوليد، الاثنان (إسماعيل، بقية) عن بَحِير بن سعد عن خالد بن مَعْدان به.

وأما عن الجزء الثاني فقد أخرجه البخاري من طريق الصحابي الجليل أبي هريرة[6].

وقد جاء هذا الحديث عند البخاري بعد ذكره لحديث المقدام، فجعل حديث المقدام أصلاً، وأتبعه بحديث أبي هريرة.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

الأول: خالد بن مَعْدان الشامي، وقد تقدم في دراسة الحديث الأول أن فيه علتين:

الأولى: الإرسال: ولكنه لم يذكر أنه أرسل عن المقدام بن مَعْدِي كَرِب[7].

---

(1) طبقات المدلسين ص٥١.

(2) فتح الباري (٤ / ٣٤٥).

(3) صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب كسب الرجل وعمله بيده، (٣ / ٥٧)، ح٢٠٧٢.

(4) سنن ابن ماجه، كتاب التجارات، باب الحث على المكاسب، (٦ / ٣٥٥)، ح٢١٢٩.

(5) مسند أحمد (٢٨ / ٤٢٧)، ح١٧١٩٠.

(6) صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب كسب الرجل وعمله بيده، (٣ / ٥٧)، ح٢٠٧٣.

(7) جامع التحصيل في أحكام المراسيل ص ١٧١، وتحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل ص ٩٣.

الثانية: التدليس: وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثانية من طبقاته، فلا يضير تدليسه.
الثاني: ثور بن يزيد: ثقة يرى القدر، وهذا الحديث لا علاقة له بهذه البدعة.

المطلب التاسع: جرير بن حازم: وله ثلاث وخمسون رواية:

قال ابن عدي: جرير بن حازم بن زيد الجَهْضَمِيُّ[1] الأَزْدِيُّ[2] البصريُّ، يكنى أبا النَّضْر، ثم ذكر له عن قتادة ثمانية أحاديث، ثم قال: **وهذه الأحاديث عن قتادة عن أنس التي أمليتُها لا يُتَابِعُ جريرًا أحدٌ إلا حديثٌ واحدٌ[3]، وله أحاديث كثيرة عن مشايخه، وهو مستقيم الحديث، صالحٌ فيه إلا روايته عن قتادة؛ فإنه يروي أشياء عن قتادة لا يرويها غيره، وهو عندي من ثقات المسلمين، حَدَّث عنه الأئمة من الناس[4].**

أقوال العلماء فيه:

وثقه يحيى القطان[5]، وفي موضع: كان يهم فى الشىء[6]، وابن سعد[7]، وابن معين[8]، والعجلي[9]، وأبو حاتم[10]، والبزار[11]، والساجي[12]، والدارقطني[13]، والذهبي[14]، وفي موضع زاد: مشهور[15]، وابن حجر، وزاد: في حديثه عن قتادة ضعف، وله أوهامٌ إذا حَدَّثَ من حفظه[16]، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان يخطىء؛ لأنَّ أكثر ما كان يُحَدِّث من حفظه[17].

---

(1) الجَهْضَمِيُّ: هذه النسبة إلى الجهاضمة، وهي مَحَلَّةٌ بالبصرة. الأنساب للسمعاني (٢ / ١٣٢).

(2) الأَزْدِيُّ: هذه النسبة إلى أَزْدِشَنوءة، وهو أَزْد بن الغوث. الأنساب للسمعاني (١ / ١٢٠).

(3) هو حديث كان النبي صلى الله عليه وسلم يمد صوته بالقراءة مداً، وقد أخرجه من طريق جرير عن قتادة عن أنس. الكامل في ضعفاء الرجال (٢ / ١٢٦)، وهو عند البخاري، وسيأتي بعد قليل في دراسة الأحاديث ص٦٣.

(4) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٢ / ١٢٤ _ ١٣٠).

(5) تاريخ ابن معين – رواية الدوري– (٤ / ٣٤٧).

(6) تهذيب التهذيب (١/٢٩٤).

(7) الطبقات الكبير (٩ / ٢٧٨).

(8) تاريخ ابن معين – رواية الدارمي– ص ٨٧.

(9) معرفة الثقات (١ / ٢٦٦).

(10) الجرح والتعديل (٢ / ٥٠٦).

(11) مسند البزار (١٣/ ٢٦٢).

(12) تهذيب التهذيب (١/ ٢٩٥).

(13) التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير (١ / ٢٩١).

(14) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (١ / ٢٩١)، وميزان الاعتدال (١ / ٣٩٢).

(15) ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق ص٥٨.

(16) تقريب التهذيب ص ١٣٨.

(17) الثقات (٦ / ١٤٥).

وقال البخاري: صحيح الكتاب إلا أنَّه ربما وهم في الشيء[1].

وقال ابن معين: ليس به بأس[2]، وفي موضع آخر: جرير أمثل من أبي هلال[3]، وكان صاحب كتاب[4]، وقال الدوري: سألت ابن معين عن جرير بن حازم وأبي الأشهب[5]، فقال: جريرٌ أحسن حديثًا منه وأسند[6]، وقد تقدم توثيق ابن معين له.

وقال أحمد: في بعض حديثه شيء، وليس به بأس[7]، وقال أيضًا: كان صاحب سُنَّة[8]، وقال أيضًا: كان حافظًا[9]، وفي موضع آخر: زينته خصال، كان صاحب سُنَّة عنده من الحديث أمرٌ عظيمٌ[10]، وفي موضع آخر: كثير الغلط[11]، وقال أيضًا: حَدَّث بالوهم بمصر، ولم يكن يحفظ[12]، وقال أيضًا: يروي عن أيوب السَّخْتِياني عجائب[13].

وقال أبو زرعة[14]، وأبو حاتم[15]: صدوق، وزاد أبو حاتم: صالحٌ، قدم هو والسَّرِيُّ ابن يحيى مصر، وجرير بن حازم أحسن حديثًا منه، والسَّرِيُّ أحلى منه، وقد تقدم توثيق أبي حاتم له.

---

(1) علل الترمذي الكبير ص ١٣١، وعند ابن الجوزي: ربما يهم وهو صدوق. انظر: العلل المتناهية (١ / ٤٦٤)، وعند الذهبي: ربما يهم في الشيء. انظر: ميزان الاعتدال (١ / ٣٩٣).

(2) العلل ومعرفة الرجال (٣ / ١٠).

(3) أبو هلال: هو محمد بن سُلَيْم البصري، صدوقٌ فيه لين. انظر: تقريب التهذيب ص٤٨١، وقال ابن معين: صدوق. انظر: تاريخ ابن معين – رواية الدارمي– ص٤٩.

(4) الجرح والتعديل (٢ / ٥٠٥).

(5) أبو الأشهب: هو جعفر بن حَيَّان السَّعْدِي، مشهورٌ بكنيته، ثقة. انظر: تقريب التهذيب ص ١٤٠.

(6) تاريخ ابن معين – رواية الدوري– (٤ / ١٨٥).

(7) علل أحمد (رواية المروذي وغيره) ص٧٢.

(8) العلل ومعرفة الرجال (٢ / ٣٨)، وفي التهذيب: صالح صاحب سُنَّة وفضل. انظر: تهذيب التهذيب (١/ ٢٩٥).

(9) علل أحمد (رواية المروذي وغيره) ص ٩٥.

(10) العلل ومعرفة الرجال (٣ / ١٠٢).

(11) تهذيب التهذيب (١/ ٢٩٥).

(12) المصدر نفسه.

(13) شرح علل الترمذي (٢/٧٨٦).

(14) الجرح والتعديل (٢ / ٥٠٧).

(15) المصدر نفسه (٢ / ٥٠٥).

وقال النسائى: ليس به بأس[1]، والساجي[2]، والأزدي[3]: صدوق، وزاد الساجي: حَدَّث بأحاديث وَهِمَ فيها، وهي مقلوبة، وزاد الأزدي: خرج عنه بمصر أحاديث مقلوبة، ولـم يكـن بالحافظ.

وقال عبد الرحمن بن غَزْوان: سمعت شعبة يقول: عليك بجرير فاسمع منـه[4]، وقـال وهب بن جرير: كان شعبة يأتي أبي، فيسأله عن أحاديث الأعمش، فإذا حَدَّثَهُ قال: هـكذا والله سمعته من الأعمش[5]، وقال شعبة: ما رأيت بالبصرة أحفظ من رجلين: من هشام الدَّسـْتَوائى، وجرير بن حازم[6].

وقال موسى بن إسماعيل : ما رأيت حماد بن سلمة يُعَظِّمُ أحدًا تعظيمه جرير[7].

وقال عبد الرحمن بن مهدى: جرير بن حازم أثبت عندى من قُرَّة بن خالـد[8]، وقـال أيضًا: هو عندي فوق قُرَّة بن خالد، فقال فلان: أحكي هذا عنك، قال: نعم، وقد علق عليه أبـو داود فقال: وهذا عند الناس على غير هذا[9].

وجرير بن حازم فيه ثلاث علل:

الأولى: الوهم بشكل عام، وخاصة في حديثه عن قتادة حتى إنَّه من شدة وهمه عـن قتادة ضعفه كثيرٌ من العلماء فيه:

فقد ضعفه فيه ابن معين[10]، وأبو داود[11]، والذهبي[12]، وابن حجر[13].

---

(1) تهذيب الكمال (٤ / ٥٢٩).

(2) تهذيب التهذيب (١/ ٢٩٥).

(3) المصدر نفسه.

(4) الجرح والتعديل (١ / ١٣٦).

(5) المصدر نفسه (٢/ ٥٠٥).

(6) التاريخ الكبير للبخاري (٢ / ٢١٤).

(7) تهذيب الكمال (٤ / ٥٢٩).

(8) الجرح والتعديل (٢ / ٥٠٥)، وقُرَّة بن خالد: هو قُرَّة بن خالد السدوسي البصري، ثقـة ضـابط. تقريـب التهذيب ص ٤٥٥.

(9) سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود (١/ ٤٣٠، ٤٣١).

(10) العلل ومعرفة الرجال (٣ / ١٠).

(11) سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود (٢/١٢٤).

(12) تذكرة الحفاظ (١/ ١٩٩).

(13) تقريب التهذيب ص ١٣٨.

وقال أحمد: كان حديثه عن قتادة غير حديث الناس يوقف أشياء، ويسند أشياء[1]، وقال أيضًا: كان يُحَدِّثُ بالتوهم أشياء عن قتادة يسندها بواطيل[2].

ولكن ابن حجر يدافع عن صنيع البخاري بالرواية عنه من طريق قتادة فيقول: ما أخرج له البخاري من روايته عن قتادة إلا أحاديث يسيرة توبع عليها[3].

وأما عن أوهامه في غير رواية قتادة، فقد قال الذهبي: اُغْتُفِرَت أوهامه في سَعَة ما روى[4].

قال الباحث: سأدرس أحاديث جرير عن قتادة فقط، وسيتبين لنا ما هي هذه الأحاديث التي رواها عن قتادة؟ وهل توبع عليها أم لا؟

الثانية: الاختلاط:

ذكر كثير من العلماء أن جرير بن حازم اختلط، ومنهم: عبد الرحمن بن مهدي حيث قال : اختلط، وكان له أولادٌ أصحابُ حديث، فلما أحسوا ذلك منه حجبوه، فلم يسمع أحدٌ منه في حال اختلاطه شيئًا[5]، وابن سعد[6]، والبزار[7]، وأبو داود[8]، وأبو حاتم: تغير قبل موته بسنة[9]، والذهبي[10]، وابن حجر: مات سنة سبعين بعد ما اختلط، لكن لم يحدث في حال اختلاطه[11] .

هذا وقد ذكره العلائي في القسم الأول، وهم الذين لا يضر اختلاطهم[12].

قال الباحث: قد تبين للباحث من خلال النصوص السابقة عن اختلاطه أنه اختلط في آخر عمره، فحجبه أبناؤه عن التحديث، فلم يُحَدِّثْ عنه أحدٌ في حال اختلاطه؛ فلذلك لا يضر اختلاطه شيئًا ما دام لم يؤثر على روايته.

---

(1) تهذيب التهذيب (١/ ٢٩٥).
(2) شرح علل الترمذي (١/٢٨٤).
(3) هدي الساري ص٥٩٤.
(4) سير أعلام النبلاء (٧ / ١٠٠).
(5) الجرح والتعديل (٢ / ٥٠٥).
(6) الطبقات الكبير (٩ / ٢٧٨).
(7) مسند البزار (١٣/ ٢٦٢).
(8) سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود (٢/ ١٢٥).
(9) الجرح والتعديل (٢ / ٥٠٥).
(10) المغني في الضعفاء (١ / ١٩٨).
(11) تقريب التهذيب ص ١٣٨.
(12) المختلطين ص ١٧.

الثالثة: التدليس:

قال ابن حجر: نسبه يحيى الحِمَّاني[1] إلى التدليس[2]، وذكره ابن حجر في المرتبة الأولى من المدلسين[3]، وهم الذين لا يضير تدليسهم.

خلاصة القول فيه:

ذكر ابن عدي للراوي جرير بن حازم عن قتادة ثمانية أحاديث لم يتابع فيها إلا على حديث واحد، وهو موجود في صحيح البخاري، فجعل العلة في روايته عن شيخه قتادة فقط، ويرى الباحث أن الراوي جرير بن حازم ضعيف في قتادة، وقد اغْتُفِرَت أوهامه في سَعَة ماروى، وأما عن اختلاطه، وتدليسه، فلا يؤثر ذلك كما تقدم.

---

(1) يحيى الحِمَّاني: هو يحيى بن عبد الحميد بن عبد الرحمن الحِمَّاني، حافظ إلا أنَّهم اتهموه بسرقة الحديث. تقريب التهذيب ص ٥٩٣.

(2) تهذيب التهذيب (١/ ٢٩٦).

(3) طبقات المدلسين ص ٢٠.

دراسة مروياته:

الراوي جرير بن حازم له ثلاث وخمسون رواية، وسيدرس الباحث لهذا الراوي ما ضُعِّفَ فيه، وهو روايته عن قتادة، حيث أن له ثلاث روايات عن قتادة بدون المكرر، أما بالمكرر فله ست روايات عنه.

الحديث الأول:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ[1] حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: " كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ضَخْمَ الْيَدَيْنِ لَمْ أَرَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وَكَانَ شَعَرُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجِلًا لَا جَعْدَ[2] وَلَا سَبِطَ[3]"[4]، وأخرج نصفه الأول مع زيادة عن محمد بن الفضل[5]، ونصفه الثاني مع زيادة من طريق وهب بن جرير[6]، وهي الطريق التي صرح فيها بسؤاله لأنس، كلاهما عن جرير به.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري[7]، ومسلم[8] من طريق حبَّان بن هلال، ومسلم من طريق عبد الصمد ابن عبد الوارث[9]، كلاهما عن همام بن يحيى بن دينار عن قتادة بن دِعامة به مختصرًا.

---

(1) مُسْلم: هو مُسْلم بن إبراهيم الأزدي الفراهيدي، أبو عمرو البصري. تقريب التهذيب ص ٥٢٩.

(2) الجَعْد في صِفات الرجال يكون مَدْحا وذَمًّا : فالمدْح مَعْناه أن يكون شَدِيد الأَسْرِ والخَلْق، أو يكون جَعْدَ الشَّعَر وهو ضدّ السَّبْط لأن السُّبُوطة أكْثَرُها في شُعور العجَم، وأما الذَّم فهو القَصير المُتَرَدِّد الخَلْق. النهاية في غريب الحديث والأثر (١ /٢٧٥).

(3) السَّبْط بسكون الباء وكسْرِها: المُمتَدُّ الذي ليس فيه تَعقُّدٌ ولا نُتُوٌّ، النهاية في غريب الحديث والأثر (٢ /٣٣٤).

(4) صحيح البخاري كتاب اللباس، باب الجعد، (٧ / ١٦٢)، ح٥٩٠٦.

(5) المصدر نفسه، ح٥٩٠٧.

(6) صحيح البخاري كتاب اللباس، باب الجعد، (٧ / ١٦١)، ح٥٩٠٥.

(7) المصدر نفسه، ح٥٩٠٣.

(8) صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب صفة شعر النبي صلى الله عليه و سلم، ص١٢٣٢، ح٢٣٣٨.

(9) المصدر نفسه.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

الأول: قتادة بن دِعامة فيه علة التدليس: وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين[1]، فلابد من التصريح بالسماع، وقد صرح بسؤاله لأنس عند البخاري من طريق وهب ابن جرير.

الثاني: جرير بن حازم: ضعيف في قتادة، وقد تابعه همام بن يحيى بن دينار.

الحديث الثاني:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ الْأَزْدِيُّ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ قَالَ سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ عَنْ قِرَاءَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: " كَانَ يَمُدُّ مَدًّا"[2].

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري من طريق همام بن يحيى ين دينار بمعناه[3]، والطبراني من طريق حرب بن شداد بنحوه[4]، كلاهما عن قتادة بن دعامة به.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

الأول: قتادة بن دِعامة، وقد تقدم في الحديث السابق أن فيه علة التدليس، وأن ابن حجر ذكره في المرتبة الثالثة من طبقاته، فلابد من التصريح بالسماع، وقد صرح بالسماع في هذه الرواية نفسها.

الثاني: جرير بن حازم: ضعيف في قتادة، وقد تابعه حرب بن شداد، وهمام بن يحيى بن دينار.

---

(1) طبقات المدلسين ص ٤٣.

(2) صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب مد القراءة، (٦ / ١٩٥)، ح٥٠٤٥.

(3) المصدر نفسه، ح٥٠٤٦.

(4) المعجم الأوسط (٥ / ١٣١)، ح٤٨٦٨.

الحديث الثالث:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهِيكٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "مَنْ أَعْتَقَ شِقْصًا[1] لَهُ فِي عَبْدٍ أُعْتِقَ كُلُّهُ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ، وَإِلَّا يُسْتَسْعَ[2] غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ"[3]، وأخرجه مختصرًا من طريق يحيى بن آدم عن جرير به[4].

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري من طريقي عبد الله بن المبارك بنحوه، وفيه زيادة[5]، ويزيد بن زُرَيْع بنحوه، وفيه زيادة[6]، ومسلم بنحوه[7] من طريقي إسماعيل بن إبراهيم، وعيسى بن يونس، أربعتهم عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة بن دِعامة به، وكلهم ذكر الاستسعاء.

وأخرجه أحمد بدون ذكر الاستسعاء[8]، والدارقطني، وفيه الاستسعاء موقوفًا على قتادة من قوله[9] من طريق همام بن منبه عن قتادة به، وأحمد من طريق شعبة بن الحجاج عن قتادة به بدون ذكر الاستسعاء[10]، ومن طريق هشام الدَّسْتَوائي عن قتادة عن بشير بن نَهِيك، وليس بينهما النضر ابن أنس، بدون ذكر الاستسعاء[11].

---

(1) الشِّقص والشَّقِيص : النصيب في العين المُشْتَركة من كل شيء. النهاية في غريب الحديث (٢ /٤٩٠).

(2) يُسْتَسْعَ: اِسْتَسْعَى: أي اتبع فيما بقي عليه فطلبه بالسعي في فكاك رقبته. هدي الساري ص٢١٣.

(3) صحيح البخاري، كتاب الشركة، باب الشركة في الرقيق، (٣ / ١٤١)، ح٢٥٠٤.

(4) صحيح البخاري، كتاب العتق، باب إذا أعتق نصيبًا في عبد وليس له مال استسعي العبد غير مشقوق عليه على نحو الكتابة، (٣ / ١٤٥)، ح٢٥٢٦.

(5) صحيح البخاري، كتاب الشركة، باب تقويم الأشياء بين الشركاء بقيمة عدل، (٣ / ١٣٩)، ح٢٤٩٢.

(6) صحيح البخاري، كتاب العتق، باب إذا أعتق نصيبًا في عبد وليس له مال استسعي العبد غير مشقوق عليه على نحو الكتابة، (٣ / ١٤٥)، ح٢٥٢٧.

(7) صحيح مسلم، كتاب العتق، باب ذكر سعاية العبد، ص٧٧٧، ح١٥٠٣.

(8) مسند أحمد (١٤ / ٢٣٥)، ح٨٥٦٥.

(9) سنن الدارقطني (٥ / ٢٢٣)، ح٣٦٩٨.

(10) مسند أحمد (١٦ / ٨٧)، ح١٠٠٥١.

(11) مسند أحمد (١٦ / ٥٠٨)، ح١٠٨٧٣.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا أربعة، وهم:

الأول: بَشِير بن نَهِيك، فقد قال عنه البخاري: لا أرى له سماعًا من أبي هريرة[1].

وقد رَدَّ على ذلك العلائي فقال: وقد احتج هو ومسلم في كتابيهما بروايته عن أبي هريرة، والجمع بين ذلك أنَّ وكيعًا روى عن عمران بن حُدَيْر عن أبي مِجْلَز عن بَشِير بْن نَهِيك قال: أتيت أبا هريرة بكتاب، وقلت له: هذا حديث أرويه عنك، قال: نعم، والإجازة أحد أنواع التحمل، فاحتج به الشيخان لذلك، وما ذكره الترمذي ليس فيه إلا نفي السماع، فلا تناقض[2]، فبذلك يتبين أنَّ روايته عن أبي هريرة صحيحة.

الثاني: قتادة بن دِعامة، وقد تقدم في الحديث الأول أن فيه علة التدليس، وأن ابن حجر ذكره في المرتبة الثالثة من طبقاته، فلابد من التصريح بالسماع، وقد صرح بالسماع عند البخاري من طريق يزيد بن زُرَيْع.

الثالث: جرير بن حازم: ضعيف في قتادة، وقد تابعه سعيد بن أبي عروبة فذكر الاستسعاء، وتابعه شعبة بن الحجاج، وهشام الدَّسْتَوائي، وهمام بن منبه كلهم بدون ذكر الاستسعاء، وفي أحد المواضع جعل همامًا الاستسعاء موقوفًا على قتادة.

الرابع: أبو النُّعْمَان: وهو محمد بن الفضل الملقب بعارم: قال الدارقطني: ثقة، وتغير بأخرة، وما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكر[3]، وقد تابعه يحيى بن آدم.

علة الحديث:

قال الدارقطني: روى هذا الحديث شعبة وهشام، وهما أثبت من روى عن قتادة، ولم يذكرا في الحديث الاستسعاء، ووافقهما همام، وفصل الاستسعاء من الحديث، فجعله من رواية قتادة[4].

وقد نقل الإمام النووي بعض أقوال من رجح رواية شعبة وهشام لموافقة همام لهما[5]، وكذلك نقلها ابن حجر[6].

---

(1) علل الترمذي الكبير ص ٢٠٧.

(2) جامع التحصيل في أحكام المراسيل ص ١٥٠.

(3) سؤالات السلمي للدارقطني ص ٣١٢.

(4) كتاب التتبع ص ١٥٠، وهو مطبوع ضمن كتاب الإلزامات والتتبع.

(5) انظر هذه الأقوال في شرح النووي على مسلم (١٠ / ١٣٦).

(6) انظر هذه الأقوال في فتح الباري شرح صحيح البخاري (٥ / ١٥٧).

ويرى الباحث أن الروايتين كلتيهما صحيحتان لأنَّ جرير بن حازم لم يتفرد به، بل تابعه عليه سعيد بن أبي عروبة، بل قال البخاري بعد أن ذكر حديث سعيد بن أبي عروبة: تابعه حجاج بن حجاج، وأبان بن موسى، وموسى بن خلف عن قتادة به[1]، وقد سأل الترمذيُّ البخاريَّ عنهما فقال: الحديثان جميعًا صحيحان، والمعنى فيه قائم، وذكر فيه عامتهم عن قتادة السعاية إلا شعبة، قال الترمذي: وكأنه قوى حديث سعيد بن أبي عروبة في أمره بالسعاية[2].

وأوضح ابن حجر سبب قبول رواية سعيد التي ذكر فيها الاستسعاء فقال: سعيد بن أبي عروبة أعرف بحديث قتادة لكثرة ملازمته له، وكثرة أخذه عنه من همام وهشام وشعبة، وإن كانا أحفظ من سعيد لكنهما لم ينافيا ما رواه، وإنما اقتصرا من الحديث على بعضه، وليس المجلس متحدًا حتى يُتَوَقَّف في زيادة سعيد فإنَّ ملازمة سعيد لقتادة كانت أكثر منهما فسمع منه ما لم يسمعه غيره، وهذا كله لو انفرد، وسعيد لم ينفرد[3].

---

(1) صحيح البخاري، كتاب العتق، باب إذا أعتق نصيبًا في عبد وليس له مال استسعي العبد غير مشقوق عليه على نحو الكتابة، (٣ / ١٤٥)، ح٢٥٢٧.

(2) علل الترمذي الكبير ص ٢٠٤.

(3) فتح الباري شرح صحيح البخاري (٥ / ١٥٨).

المطلب العاشر: حسان بن إبراهيم: وله أربع روايات:

قال ابن عدي: حسان بن إبراهيم الكَرْمَانِيُّ[1]، ثم أنكر عليه عدة أحاديث، ثم قال: **وله شيءٌ من الأصناف، وله حديثٌ كثيرٌ، وقد حَدَّثَ بإفراداتٍ كثيرةٍ عن أبان بن تَغْلِب أيضًا عن إبراهيم الصائغ، وعن ليث بن أبي سُلَيْم وعاصم الأحول وسائر الشيوخ، فلم أجد له أنكرَ مما ذكرتُه من هذه الأحاديث، وهو عندي من أهل الصدق إلا أنَّه يغلط في الشيء، وليس ممن يُظَنُّ به أنَّه يتعمد في باب الرواية إسنادًا أو متنًا، وإنما هو وهمٌ منه، وهو عندي لا بأس به**[2].

أقوال العلماء فيه:

وثقه ابن معين[3]، وفي موضع: ليس به بأس[4]، وفي موضع آخر: ليس به بأس إذا حَدَّثَ عن ثقة[5].

ووثقه كذلك ابن المدينى[6]، والدارقطني[7]، والذهبي[8]، وفي موضع آخر: صدوقٌ موثوقٌ[9]، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما أخطأ[10].

وقال أحمد: حديثه حديث أهل الصدق[11]، وسئل عن حديثين يرويهما حسان فقال عن الأول: ليس هذا من حديث عاصم الأحول هذا من حديث ليث بن أبي سُلَيْم[12]، وأما الحديث الآخر فأنكره جدًا، وقال: اضرب عليه[13].

---

(1) الكَرْمانِيُّ: هذه النسبة إلى بلدان شتى: مثل: خَبِيص، وجِيرَفْت، والسِيرجان، وبَرْدَسير، يقال لجميعها كَرْمان، وقيل بفتح الكاف، وهو الصحيح، غير أنه اشتهر بكسر الكاف. الأنساب للسمعاني (٥ / ٥٦)، وكَرْمان إقليم يقع بين إقليم فارس غربًا، وإقليم مكران والمفازة الكبرى شرقًا، والخليج العربي جنوبًا، وفيه يمتد رأس هرمز وقاعدة الإقليم مدينة كرمان. انظر: تعريف بالأماكن الواردة في البداية والنهاية لابن كثير (٢ / ٢٥٦).

(2) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٢ / ٣٧٢-٣٧٥).

(3) تاريخ بغداد (٩ / ١٧٥).

(4) تاريخ ابن معين – رواية الدارمي– ص ١٠٠.

(5) سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص ٣٣٠.

(6) تهذيب التهذيب (٢ / ٢٤٥).

(7) سؤالات ابن بكير للدارقطني ص٣٠.

(8) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (١ / ٣٢٠).

(9) ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص١٦٨.

(10) الثقات (٦ / ٢٢٤).

(11) الجرح والتعديل (٣ / ٢٣٨).

(12) ليث بن أبي سُلَيْم: قال عنه أحمد: مضطرب الحديث. العلل ومعرفة الرجال (٢ / ٣٧٩).

(13) العلل ومعرفة الرجال (٢ / ٣٨١).

وقال أبو زرعة : لا بأس به[1]، وابن حجر: صدوق يخطىء[2].
وقال النسائى: ليس بالقوي[3]، والعقيلى: في حديثه وهم[4].

خلاصة القول فيه:

ذكر ابن عدي أنَّ الراوي حسان بن إبراهيم يغلط في الشيء، ولكن بدون تعمد، وإنما يقع ذلك وهمًا منه، وأنكر عليه بعض الأحاديث التي لا شيء منها في صحيح البخاري، ويرى الباحث أن هذا الراوي صدوق له أوهام.

دراسة مروياته:

الراوي حسان بن إبراهيم له أربع روايات في صحيح البخاري.

الحديث الأول:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي يَعْقُوبَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْكَرْمَانِيُّ حَدَّثَنَا حَسَّانُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا يُونُسُ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " رَأَيْتُ جَهَنَّمَ يَحْطِمُ بَعْضُهَا بَعْضًا، وَرَأَيْتُ عَمْرًا[5] يَجُرُّ قُصْبَهُ[6]، وَهْوَ أَوَّلُ مَنْ سَيَّبَ السَّوَائِبَ[7] "[8].

---

[1] الجرح والتعديل (٣ / ٢٣٨).
[2] تقريب التهذيب ص ١٥٧.
[3] الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ١٧٠.
[4] الضعفاء الكبير (١/٢٧٤).
[5] عَمْرًا: هو عمرو بن لُحَيٍّ الخُزَاعِيُّ انظر: فتح الباري (٨ / ٢٨٥).
[6] القُصْب بالضم: المِعَيّ وجمعه: أقصاب، وقيل القُصْب: اسم للأمعاء كلها، وقيل : هو ما كان أسفل البطن من الأمعاء، النهاية في غريب الحديث والأثر (٤ /٦٧).
[7] السائبة: كان الرجل إذا نذر لقدوم من سفر أو بُرْء من مرض أو غير ذلك قال: ناقتي سائبة فلا تُمنَع من ماءٍ ولا مَرْعى ولا تُحلَب ولا تُركَب، وكان الرجل إذا أعتق عبداً فقال: هو سائبة فلا عقل بينهما ولا ميراث. النهاية في غريب الحديث والأثر (٢ /٤٣١).
[8] صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب تفسير سورة المائدة، (٦ / ٥٥)، ح٤٦٢٤.

تخريج الحديث:

هذا الحديث جزءٌ من حديث طويل يتحدث عن صلاة الكسوف، وكيفيتها، وخطبة النبي صلى الله عليه وسلم فيها، حيث كان هذا الحديث جزءً من هذه الخطبة، وقد أُخْرِجَ هذا الحديث من طرق كثيرة، أما الجزء الذي عندنا فقد أخرجه البخاري من طريق عبد الله بن المبارك[1]، ومسلم من طريق عبد الله بن وهب[2]، كلاهما عن يونس بن يزيد به بنحوه، وفيهما زيادات كثيرة، وأبو عوانة من طريق مَعْمَر بن راشد عن الزهري به بنحوه، وفيه زيادة[3].

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

الأول: يونس بن يزيد بن أبي النِّجَاد، قال عنه ابن حجر: ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهمًا قليلًا، وفي غير الزهري خطأ[4]، وهو هنا قد روى عن الزهري، فلابد من نفي الوهم عنه، ونفيه يحتاج إلى متابعة، وبالفعل فقد تابعه مَعْمَر بن راشد.

الثاني: حسان بن إبراهيم: صدوق له أوهام، وقد تابعه اثنان، وهما: عبد الله بن المبارك، وعبد الله بن وهب.

الحديث الثاني:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي يَعْقُوبَ الْكَرْمَانِيُّ حَدَّثَنَا حَسَّانُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا يُونُسُ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ هُوَ الزُّهْرِيُّ أَخْبَرَنِي سَالِمٌ[5] أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، فَذَكَرَ عُمَرُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَتَغَيَّظَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ قَالَ: " لِيُرَاجِعْهَا، ثُمَّ لِيُمْسِكْهَا حَتَّى تَطْهُرَ، ثُمَّ تَحِيضَ فَتَطْهُرَ، فَإِنْ بَدَا لَهُ أَنْ يُطَلِّقَهَا فَلْيُطَلِّقْهَا"[6].

---

[1] صحيح البخاري، كتاب العمل في الصلاة، باب إذا انفلتت الدابة في الصلاة، (٢ / ٦٥)، ح١٢١٢.

[2] صحيح مسلم، كتاب الكسوف، باب صلاة الكسوف، ص٤٢٧، ح٩٠١.

[3] مسند أبي عوانة (٢/ ٩٩)، ح٢٤٥٠.

[4] تقريب التهذيب ص ٦١٤.

[5] سالم: هو سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القُرَشي العَدَوي، أبو عمر أو أبو عبد الله المدني، أحد الفقهاء السبعة. تقريب التهذيب ص٢٢٦.

[6] صحيح البخاري، كتاب الأحكام، باب هل يقضي القاضي أو يفتي وهو غضبان؟ (٩ / ٦٦)، ح٧١٦٠.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري من طريق عُقَيْل بن خالد[1]، ومسلم من طريقي يعقوب بن إبـــراهيم[2]، ومحمد بن الوليد الزُّبَيْدي[3]، وأبو داود من طريق عَنْبَسَة بن خالد عن يونس بن يزيد[4]، كلهم: (عُقَيْل، يعقوب، الزُّبَيْدي، يونس) عن ابن شهاب به بمثله، غير أن عندهم زيادة قصيرة.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

الأول: يونس بن يزيد: وقد تقدم في الحديث السابق أنَّ في روايته عن الزهري وهمًـــا قليلًا، وقد تابعه عُقَيْل بن خالد، ومحمد بن الوليد الزُّبَيْدي، ويعقوب بن إبراهيم.

الثاني: حسان بن إبراهيم، وقد تابعه عَنْبَسَة بن خالد.

الحديث الثالث:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي يَعْقُوبَ الْكِرْمَانِيُّ حَدَّثَنَا حَسَّانُ حَــدَّثَنَا يُـــونُسُ حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ هو الزهري عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّـــهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: " مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُبْسَطَ لَهُ رِزْقُهُ أَوْ يُنْسَأَ[5] لَهُ فِي أَثَرِهِ فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ"[6].

---

[1] صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب تفسير سورة الطلاق، (٦ / ١٥٥)، ح٤٩٠٨.

[2] صحيح مسلم، كتاب الطلاق، باب تحريم طلاق الحائض بغير رضاها، وأنه لو خالف وقع الطلاق ويـــؤمر برجعتها، ص٧٤٧، ح١٤٧١.

[3] المصدر نفسه.

[4] سنن أبى داود، كتاب الطلاق، باب في طلاق السُّنَّة، ص٢٤٨، ح٢١٨٢.

[5] يُنْسَأَ: النَّسءْ: التأخير، يقال: نَسَأْتُ الشيءَ نَسْأً وأنسأته إنْساءً إذا أخَّرْتَه، والنَّسَاء: الاسم، ويكون في العمـــر والدِّين. النهاية في غريب الحديث والأثر (٥ / ٤٣).

[6] صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب من أحب البسط في الرزق، (٣ / ٥٦)، ح٢٠٦٧.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري[1] من طريق يحيى بن بكير، ومسلم[2] من طريق شعيب بن الليث، كلاهما عن الليث بن سعد عن عُقَيل بن خالد عن الزهري به بنحوه، ومسلم[3] من طريق عبد الله ابن وهب عن يونس بن يزيد به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

الأول: يونس بن يزيد: وقد سبق في دراسة الحديث الأول أن في روايته عن الزهري وهمًا قليلًا، وقد تابعه عُقَيْل بن خالد.

الثاني: حسان بن إبراهيم: صدوق له أوهام، وقد تابعه عبد الله بن وهب.

الحديث الرابع:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا عَلِيٌّ[4] سَمِعَ حَسَّانَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ[5] أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: { وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنْ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ، فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ، ذَلِكَ أَدْنَى أَلَّا تَعُولُوا}[6]، قَالَتْ: " يَا ابْنَ أُخْتِي؛ الْيَتِيمَةُ تَكُونُ فِي حَجْرِ وَلِيِّهَا فَيَرْغَبُ فِي مَالِهَا وَجَمَالِهَا يُرِيدُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا بِأَدْنَى مِنْ سُنَّةِ صَدَاقِهَا، فَنُهُوا أَنْ يَنْكِحُوهُنَّ إِلَّا أَنْ يُقْسِطُوا لَهُنَّ، فَيُكْمِلُوا الصَّدَاقَ، وَأُمِرُوا بِنِكَاحِ مَنْ سِوَاهُنَّ مِنْ النِّسَاءِ"[7].

---

[1] صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب من بسط له في الرزق بصلة الرحم، (٨ / ٥)، ح٥٩٨٦.

[2] صحيح مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب صلة الرحم وتحريم قطيعتها، ص١٣٤١، ح٢٥٥٧.

[3] المصدر نفسه.

[4] علي: هو علي بن عبد الله بن جعفر بن نَجِيح السَّعْدي مولاهم، أبو الحسن بن المديني البصري. تقريب التهذيب ص ٤٠٣.

[5] عروة: هو عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي، أبو عبد الله المدني. تقريب التهذيب ص ٣٨٩.

[6] سورة النساء: آية ٣.

[7] صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب الترغيب في النكاح، (٧ / ٢)، ح٥٠٦٤.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري[1]، ومسلم[2] من طريق صالح بن كيسان، والبخاري من طريقي شعيب ابن أبي حمزة[3]، وعُقَيْل بن خالد[4]، ثلاثتهم: (صالح، شعيب، عُقَيْل) عن ابن شهاب الزهـــري به بنحوه، وفيها كلها زيادة، ومسلم من طريق عبد الله بن وهب عن يونس بن يزيد به، بنحوه، وفيه زيادة[5].

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

الأول: يونس بن يزيد: وقد سبق في دراسة الحديث الأول أن في روايته عن الزهـــري وهمًا قليلًا، وقد تابعه شعيب بن أبي حمزة، وصالح بن كيسان، وعُقَيْل بن خالد.

الثاني: حسان بن إبراهيم: صدوق له أوهام، وقد تابعه هنا عبد الله بن وهب.

---

(1) صحيح البخاري، كتاب الشركة، باب شركة اليتيم وأهل الميراث، (٣ / ١٣٩)، ح٢٤٩٤.

(2) صحيح مسلم، كتاب التفسير، باب...، ص١٥٦٢، ح٣٠١٨.

(3) صحيح البخاري، كتاب الوصايا، باب قول الله تعـــالى: { وآتـــوا اليتـــامى أمـــوالهم ولا تتبـــدلوا الخبيـــث بالطيب...}، سورة النساء: ٢، ٣، (٤ / ٩)، ح٢٧٦٣.

(4) صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب الأكفاء في المال، وتزويج المُقِلِّ المُثْرِيَة، (٧ / ٨)، ح٥٠٩٢.

(5) صحيح مسلم، كتاب التفسير، باب...، ص١٥٦٢، ح٣٠١٨.

المطلب الحادي عشر: الحسن بن بشر بن سَلْم: وله روايتان:

قال ابن عدي: الحسن بن بِشْر بن سَلْم البَجَلِيُّ[1]،... وله أحاديث ليست بالكثير، وأحاديثه يَقْرُبُ بعضها من بعض، ويُحْمَلُ بعضها على بعض، وليس هو بمنكر الحديث[2].

أقوال العلماء فيه:

وثقه مسلمة بن قاسم الأندلسى[3]، وذكره ابن حبان في الثقات[4].

وقال أحمد: ما أرى كان به بأس في نفسه[5]، وأبو حاتم[6]، وابن حجر[7]: صدوق، وزاد ابن حجر: يخطئ.

وقال عبد الرحمن بن يوسف بن خِرَاش: منكر الحديث[8]، والنسائي: ليس بالقوي[9].

خلاصة القول فيه:

ضَعَّفَ ابن عدي هذا الراوي ضعفًا يسيرًا، وبعد دراسة أقوال العلماء تبين للباحث أن هذا الراوي صدوق يخطيء.

---

(1) البَجَلِيُّ: هذه النسبة إلى قبيلة بَجِيلة، وهو ابن أنمار بن أراش، وقيل إن بَجِيلة اسم أمهم، وهي من سعد العشيرة، وأختها باهلة، ولدتا قبيلتين عظيمتين. الأنساب للسمعاني (١ / ٢٨٤).

(2) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٢ / ٣٢٠).

(3) تهذيب التهذيب (٢ / ٢٥٦).

(4) الثقات (٨ / ١٦٩).

(5) تاريخ بغداد (٨ / ٢٤٠).

(6) الجرح والتعديل (٣ / ٣).

(7) تقريب التهذيب ص ١٥٨.

(8) تاريخ بغداد (٨ / ٢٤١).

(9) المصدر نفسه.

دراسة مروياته:

الراوي الحسن بن بشر له روايتان في صحيح البخاري.

الحديث الأول:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ بِشْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَافَى بْنُ عِمْرَانَ عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ[(1)] عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَجُلًا[(2)] شَكَا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَلَاكَ الْمَالِ وَجَهْدَ الْعِيَالِ، فَدَعَا اللَّهَ يَسْتَسْقِي، وَلَمْ يَذْكُرْ أَنَّهُ حَوَّلَ رِدَاءَهُ، وَلَا اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ"[(3)].

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري مطولًا[(4)]، ومسلم بمعناه[(5)] من طريق الوليد بن مسلم، وأخرجه البخاري مطولًا[(6)] من طريق عبد الله بن المبارك، كلاهما (الوليد- عبد الله)، عن الأوزاعي به.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

الحسن بن بِشْر: صدوق يخطيء، وقد تابعه عبد الله بن المبارك، و الوليد بن مسلم متابعة قاصرة.

---

(1) الأوزاعي: هو عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي، أبو عمرو الفقيه. تقريب التهذيب ص٣٤٧.

(2) أَنَّ رَجُلًا: ورد في رواية البخاري من طريق الوليد بن مسلم أنه أعرابي. انظر: صحيح البخاري، كتاب الجمعة، باب الاستسقاء في الخطبة يوم الجمعة، (٢ / ١٢)، ح٩٣٣.

(3) صحيح البخاري، كتاب الاستسقاء، باب ما قيل إن النبي صلى الله عليه وسلم لم يُحَوِّلْ رداءه في الاستسقاء يوم الجمعة، (٢ / ٢٩)، ح ١٠١٨.

(4) صحيح البخاري، كتاب الجمعة، باب الاستسقاء في الخطبة يوم الجمعة، (٢ / ١٢)، ح٩٣٣.

(5) صحيح مسلم، كتاب صلاة الاستسقاء، باب الدعاء في الاستسقاء، ص٤٢٤، ح٨٩٧.

(6) صحيح البخاري، كتاب الاستسقاء، باب من تمطر في المطر حتى يتحادر على لحيته، (٢ / ٣٢)، ح١٠٣٣.

الحديث الثاني:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ بِشْرٍ حَدَّثَنَا الْمُعَافَى عَنْ عُثْمَانَ بْنِ الْأَسْوَدِ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ[1] قَالَ: أَوْتَرَ مُعَاوِيَةُ بَعْدَ الْعِشَاءِ بِرَكْعَةٍ، وَعِنْدَهُ مَوْلًى لِابْنِ عَبَّاسٍ[2]، فَأَتَى ابْنَ عَبَّاسٍ فَقَالَ: دَعْهُ؛ فَإِنَّهُ قَدْ صَحِبَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[3].

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري[4]، والبيهقي[5] من طريق نافع بن عمر عن ابن أبي مليكة به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

الحسن بن بشر، وقد تابعه نافع بن عمر متابعة قاصرة.

---

[1] ابن أبي مُلَيْكة: هو عبد الله بن عُبَيْد الله بن عبد الله بن أبي مُلَيْكة بن عبد الله بن جُدْعان التَّيْمي المدني. تقريب التهذيب ص٣١٢.

[2] مَوْلًى لِابْنِ عَبَّاس: هو كُرَيْب. انظر: هدي الساري ص٤٧٨.

[3] صحيح البخاري، كتاب فضائل الصحابة، باب ذكر معاوية رضي الله عنه، (٥ / ٢٨)، ح٣٧٦٤.

[4] المصدر نفسه، ح٣٧٦٥.

[5] السنن الكبرى للبيهقي (٣ / ٢٧).

المبحث الثاني: من حرف الخاء إلى حرف الشين: وفيه اثنا عشر مطلبًا:

المطلب الأول: خالد بن سعد: وله رواية واحدة.

المطلب الثاني: خالد بن مخلد: وله واحد وثلاثون رواية.

المطلب الثالث: خلاس بن عمرو الهجري: وله ثلاث روايات.

المطلب الرابع: رفيع بن مهران: وله إحدى عشرة رواية.

المطلب الخامس: زهير بن محمد: وله روايتان.

المطلب السادس: سعيد بن أبي عروبة: وله ثمانٍ وخمسون رواية.

المطلب السابع: سعيد بن إياس الجريري: وله تسع روايات.

المطلب الثامن: سلام بن أبي مطيع: وله أربع روايات.

المطلب التاسع: سلم بن زرير: وله خمس روايات.

المطلب العاشر: سلمة بن رجاء التميمي: وله رواية واحدة.

المطلب الحادي عشر: سليمان بن حيان: وله ثمان روايات.

المطلب الثاني عشر: شبابة بن سوار: وله خمس عشرة رواية.

المبحث الثاني: من حرف الخاء إلى حرف الشين: وفيه اثنا عشر مطلبًا:

المطلب الأول: خالد بن سعد: وله رواية واحدة:

قال ابن عدي: خالد بن سعد، كوفيٌّ، مولى أبي مسعود الأنصاري[1]، ثم أنكر عليه ثلاثة أحاديث، ثم قال: **وله أحاديث إلا أنَّ الذي يُنْكَرُ من حديثه هو الذي ذكرت**[2].

أقوال العلماء فيه:

وثقه ابن معين[3]، والذهبي[4]، وابن حجر[5]، وذكره ابن حبان في الثقات[6].

وقال ابن أبي عاصم: مجهول[7].

خلاصة القول فيه:

أنكر ابن عدي على الراوي ثلاثة أحاديث، ولا يوجد منها في صحيح البخاري شيء، ويرى الباحث أنه ثقة، وله في البخاري رواية واحدة، ولا حاجة لدراستها ما دام ثقة.

---

(1) أبو مسعود الأنصاري: هو عقبة بن عمرو بن ثعلبة الأنصاري، أبو مسعود البدري، مشهورٌ بكنيته، اتفقوا على أنه شهد العقبة، واختلفوا في شهوده بدرًا، فقال الأكثر: نزلها فنسب إليها. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٤/ ٤٣٢).

(2) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٣ / ٢٨).

(3) الجرح والتعديل (٣ / ٣٣٤).

(4) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة ص ٣٦٥.

(5) تقريب التهذيب ص ١٨٨.

(6) الثقات (٤ / ١٩٧).

(7) هدي الساري ص ٤٠٠.

المطلب الثاني: خَالِدُ بْنُ مَخْلَد: وله واحدٌ وثلاثون رواية:

قال ابن عدي: خَالِدُ بْنُ مَخْلَد، أبو الهيثم القَطَوَانِيُّ[1]**، كوفيٌّ مولى بَجِيلة**، وبعدها ذكر عدة روايات أُنْكِرَت على خالد، ثم قال: **هو من المكثرين في مُحَدِّثي أهل الكوفة، وهذه الأحاديث التي ذكرتُها عن مالك وعن غيره؛ لعله توهمًا منه أنه كما يرويه، أو حُمِل على حفظه؛ لأني قد اعتبرتُ حديثه ما روى الناس عنه من الكوفيين محمد بن عثمان بن كرامة، ومن الغرباء أحمد بن سعيد الدارمي، وعندي من حديثهما عن خالدٍ صدرٌ صالحٌ، ولم أجد في كتبه أنكرَ مما ذكرتُه؛ فلعله توهمًا منه، أو حملًا على الحفظ، وهو عندي إن شاء الله لا بأس به**[2].

أقوال العلماء فيه:

وثقه العجلي، وزاد: فيه قليل تشيع، وكان كثير الحديث[3]، وعثمان بن أبي شيبة، وزاد:صدوق[4]، وصالح بن محمد جزرة، وزاد: كان متهمًا بالغلو[5]، وذكره ابن حبان في الثقات[6].

وقال ابن معين: ليس به بأس[7]، وأبو داود[8]، والذهبي[9]، وابن حجر[10]: صدوق يتشيع، وفي موضع زاد الذهبي: يأتي بغرائب وبمناكير[11]، وزاد ابن حجر: له أفراد.

---

(1) القَطَوَانِيُّ: هذا موضع بالكوفة، ولعله اسم رجل أو قبيلة نزلت هذه الموضع، فَنُسِبَ الموضع إليهم، الأنساب للسمعاني (٤ / ٥٢٥)، وورد في موضع آخر أنه كان يغضب من القَطَوَانِيُّ وقال: إنما القَطَوَان بَقَّال. انظر: التاريخ الكبير للبخاري (٣ / ١٧٤).

(2) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٣ / ٣٤ ، ٣٥).

(3) معرفة الثقات (١ / ٣٣٢).

(4) تاريخ أسماء الثقات ص ٧٧.

(5) تهذيب التهذيب (٥٣٢/١).

(6) الثقات (٨ / ٢٢٤).

(7) تاريخ ابن معين – رواية الدارمي– ص ١٠٤.

(8) سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود (١ / ٢٦٢).

(9) ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص ٧٤.

(10) تقريب التهذيب ص ١٩٠.

(11) تذكرة الحفاظ (١ / ٤٠٦، ٤٠٧).

وقال أبو حاتم: يُكْتَب حديثه[1] .

هذا وقد تكلم فيه ابن سعد فقال: كان مُتَشَيِّعًا، وكان منكر الحديث في التشيع مُفْرِطًا، وكتبوا عنه ضرورة[2]، وأحمد: له أحاديث مناكير[3]، وذكره الساجي في الضعفاء[4]، وقال الأزدي: في حديثه بعض المناكير، وهو عندنا في عِدَاد أهل الصدق[5] .

وهذا الراوي فيه ثلاث علل:

الأولى: بدعة التشيع[6] :

تقدم في أقوال النقاد أن هذا الراوي كان مُتَشَيِّعًا، وأضيف إلى ذلك ما قاله أبو بكر الأَعْيَن، والجُوزَجَاني، فقد قال الأعين: قلت لخالد: عندك أحاديث في مناقب الصحابة؟ قال: قل في المثالب أو المثاقب[7]، وقال الجُوزَجَانى: كان شتَّامًا معلنًا بسوء مذهبه، وأمثالهم كثير، فما روى هؤلاء مما يقوِّي مذهبهم عن مشايخهم المغموزين[8] وغير الثقات المعروفين فلا ينبغي أن يَغْتَرَّ بهم الضَّنين[9] بدينه الصائن لمذهبه خيفة أن يختلط الحق المبين عنده بالباطل الملتبس، فلا أجد لهؤلاء قولًا هو أصدق من هذا[10] .

قال الباحث: لا بد من دراسة رواياته للنظر هل لها علاقة ببدعته أم لا ؟

الثانية: ما وقع في حديثه من المناكير:

ذكر ابن عدي عشر روايات أنكرها عليه، ثم قال: فلعله توهمًا منه أو حملًا على الحفظ، وهذه الروايات لا شيء منها في صحيح البخاري.

---

[1] الجرح والتعديل (٣ / ٣٥٤)، وعند الباجي: قال أبو حاتم: لخالد بن مخلد أحاديث مناكير، ويُكْتَب حديثه. انظر: التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح (٢ / ٥٥٣)، وعند الذهبي: يُكْتَب حديثه، ولا يُحْتَج به. انظر: المغني في الضعفاء (١ / ٣٠١)، وميزان الاعتدال (١ / ٦٤٠).

[2] الطبقات الكبير (٨ / ٥٣٠).

[3] العلل ومعرفة الرجال (٢ / ١٨)، وعند الباجي قال أحمد: له أحاديث مناكير ويكتب حديثه. انظر: التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح (٢ / ٥٥٣).

[4] تهذيب التهذيب (٥٣٢/١).

[5] المصدر نفسه.

[6] التشيع: من الشيعة: وهم الذين شايعوا عليًا رضي الله عنه على الخصوص، وقالوا بإمامته وخلافته نصًا ووصيةً، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده. الملل والنحل (١ / ١٤٥).

[7] تهذيب التهذيب (٥٣٢/١)، والمثالب: ثلب: ثَلَبَه يَثْلِبُه ثَلْباً: لامَه، وعابَه، وصَرَّح بالعيب، وقال فِيه وتَنَقَّصَه. لسان العرب (١/ ٢٤١)، والمثاقب: الثَّقْب: هوالخَرْق النافِذ. لسان العرب (١/ ٢٣٩).

[8] المغموزين: المغموز: هو المُعَاب المطعون فيه. انظر: انظر: لسان العرب (٥/ ٣٩٠).

[9] الضَّنين: البخيل. انظر: معجم مقاييس اللغة (٣ / ٣٥٧).

[10] أحوال الرجال ص١٣١، ١٣٢.

الثالثة: العلة التي ذكرها ابن رجب حيث ذكره فيمن حَدَّث عن أهل مصر أو إقليم فحفظ حديثهم وحَدَّث عن غيرهم فلم يحفظ، ثم قال: ذكر الغَلَابِي في تاريخه: القَطَوَاني يؤخذ عنه مشيخه المدينة، وسليمان بن بلال قط، وعَلَّقَ على ذلك بقوله: ويعني بهذا أنه لا يؤخذ عنه إلا حديثه عن أهل المدينة، وسليمان بن بلال منهم، لكنه أفرده بالذكر[1].

خلاصة القول في الراوي:

الراوي خالد بن مخلد وثقه كثير من العلماء، وذكر بعضهم أن له مناكير، وقد حصرها ابن عدي، وحملها على الوهم، أو سوء الحفظ، وهذه الروايات لا شيء منها في صحيح البخاري، وأما الباحث فإنه خرج بخلاصة القول في الراوي أنه: صدوق يتشيع، وحديثه عن غير أهل المدينة وسليمان بن بلال فيه علة.

دراسة مروياته:

أخرج البخاري له واحد وثلاثون رواية، كان منها ثمانية وعشرون رواية عن سليمان بن بلال، وواحدة عن المغيرة بن عبد الرحمن وهو من أهل المدينة، وأما عن غير أهل المدينة فقد أخرج له روايتين عن علي بن مُسْهِر وهو من الكوفة، ولكن إحداهما موقوفة، والأخرى معلقة.

أولًا: رواياته عن علي بن مُسْهِر الكوفي:

الحديث الأول:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ[2] قَالَ: أَخْبَرَنِي مَرْوَانُ بْنُ الْحَكَمِ قَالَ: أَصَابَ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ رُعَافٌ شَدِيدٌ[3] سَنَةَ الرُّعَافِ[4] حَتَّى حَبَسَهُ عَنْ الْحَجِّ، وَأَوْصَى فَدَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ قَالَ: اسْتَخْلِفْ، قَالَ: وَقَالُوهُ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: وَمَنْ؟ فَسَكَتَ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ آخَرُ أَحْسِبُهُ الْحَارِثَ[5] فَقَالَ: اسْتَخْلِفْ، فَقَالَ: عُثْمَانُ وَقَالُوا؟ فَقَالَ: نَعَمْ، قَالَ: وَمَنْ هُوَ؟ فَسَكَتَ، قَالَ: فَلَعَلَّهُمْ قَالُوا الزُّبَيْرَ؟ قَالَ: نَعَمْ،

---

(1) انظر: شرح علل الترمذي (٢ / ٧٧٣، ٧٧٥).

(2) أبيه: هو عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي، أبو عبد الله المدني. تقريب التهذيب ص ٣٨٩.

(3) رُعَاف: هو الدم الذي يخرج من الأنف. تهذيب اللغة (٢/ ٢١٠).

(4) سنة الرُّعَاف: هي سنة إحدى وثلاثين، ذكره عمر بن شبة. انظر: هدي الساري ص٤٧٧.

(5) الحارث: هو الحارث بن الحكم أخو مروان. انظر: هدي الساري ص٤٧٧.

قَالَ: أَمَا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّهُ لَخَيْرُهُمْ مَا عَلِمْتُ، وَإِنْ كَانَ لَأَحَبَّهُمْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّــهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري من طريق حماد بن أسامة عن هشام بن عروة به مختصرًا، وأحمد عن زكريا بن عدي[2]، وعبد الله بن أحمد في زوائده على مسند أبيه عن سُوَيْد بن سعيد[3]، كلاهما (زكريا- سويد) عن علي بن مُسْهِر به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا ثلاثة، وهم:

الأول: هشام بن عروة وقد سبق في دراسة الحديث الثالث عند إسماعيل بن أبي أويــس أن فيه علتين:

الأولى: الاختلاط: وقد قال عنه العلائي: هو من القسم الذي لم يؤثر فيه شيء من ذلك.

الثانية: التدليس: وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الأولى في طبقاته، فلا يضير تدليسه.

الثاني: علي بن مُسْهِر، ثقة له غرائب بعد أن أضر[4]، وقد تابعه حماد بن أسامة.

الثالث: خالد بن مخلد: صدوق يتشيع، وروايته هنا عن غير أهل المدينة، بل عن كوفي، وهذه علة، وقد تابعه زكريا بن عدي، وسويد بن سعيد، كما أن حديثه لا علاقة له ببدعته.

---

[1] صحيح البخاري، كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب الزبير بن العوام رضي الله عنه، (٥ / ٢١)، ح٣٧١٧.

[2] مسند أحمد (١ / ٥٠٤)، ح٤٥٥.

[3] مسند أحمد (١ / ٥٠٤)، ح٤٥٦.

[4] تقريب التهذيب ص ٤٠٥.

الحديث الثاني:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنِي زَكَرِيَّاءُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَبِي أُسَامَةَ[1] عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ[2] عَنْ أَسْمَاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا حَمَلَتْ بِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَتْ: فَخَرَجْتُ وَأَنَا مُتِمٌّ[3] فَأَتَيْتُ الْمَدِينَةَ فَنَزَلْتُ بِقُبَاءٍ فَوَلَدْتُهُ بِقُبَاءٍ، ثُمَّ أَتَيْتُ بِهِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَوَضَعْتُهُ فِي حَجْرِهِ، ثُمَّ دَعَا بِتَمْرَةٍ فَمَضَغَهَا، ثُمَّ تَفَلَ[4] فِي فِيهِ، فَكَانَ أَوَّلَ شَيْءٍ دَخَلَ جَوْفَهُ رِيقُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ حَنَّكَهُ بِتَمْرَةٍ، ثُمَّ دَعَا لَهُ وَبَرَّكَ عَلَيْهِ، وكَانَ أَوَّلَ مَوْلُودٍ وُلِدَ فِي الْإِسْلَامِ، تَابَعَهُ خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُسْهِرٍ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَسْمَاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا هَاجَرَتْ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهِيَ حُبْلَى"[5] .

هذا الحديث الذي فيه خالد بن مخلد من المعلقات، وقد وصله مسلم في صحيحه عن أبي بكر بن أبي شيبة عن خالد بن مخلد به[6]، وكذلك وصله ابن حجر من طريق أبي بكر أيضًا[7]، وقد ذكرته هنا لأن البخاري رواه من طريق خالد عن علي بن مُسْهِر، وهو كوفيٌّ كما تقدم، وهذه علة، وقد ذكره البخاري معلقًا فلا يكون ضمن شرطه.

---

[1] أبو أسامة: هو حماد بن أسامة القرشي مولاهم الكوفي، أبو أسامة، مشهورٌ بكنيته. تقريب التهذيب ص٧٧.

[2] أبيه: هو عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي، أبو عبد الله المدني. تقريب التهذيب ص ٣٨٩.

[3] وأنا مُتِمٌّ: أي قد أتممت مدة الحمل الغالبة، وهي تسعة أشهر، ويطلق أيضًا على من ولدت لتمام. فتح الباري شرح صحيح البخاري (٧ / ٢٤٨).

[4] تَفَل: التَّفْل: نَفْخٌ معه أدْنَى بُزاق، وهو أكثر من النَّفْث. النهاية في غريب الحديث والأثر (١ / ١٩٢).

[5] صحيح البخاري، كتاب فضائل الصحابة، باب هجرة النبي صلى الله عليه و سلم وأصحابه إلى المدينة، (٥ / ٦٢)، ح٣٩٠٩.

[6] صحيح مسلم، كتاب الآداب، باب استحباب تحنيك المولود عند ولا دته وحمله إلى صالح يحنكه، ص١١٤٦، ح٢١٤٦.

[7] تغليق التعليق على صحيح البخاري (٤ / ٩٥).

ثانيًا: رواياته عن أهل المدينة، وسليمان بن بلال:

الحديث الثالث:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ أَبِي عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ ابْنِ بُحَيْنَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[1] قَالَ: " احْتَجَمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ[2] بِلَحْيِ جَمَلٍ[3] فِي وَسَطِ رَأْسِهِ"[4] .

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري عن إسماعيل بن أبي أويس بنحوه[5]، ومسلم من طريق المُعَلَّى بن منصور[6]، كلاهما (إسماعيل- المُعَلَّى) عن سليمان بن بلال به.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

خالد بن مخلد فهو صدوق يتشيع، وقد تابعه إسماعيل بن أبي أويس، والمُعَلَّى بن منصور، كما أن حديثه لا علاقة له ببدعته.

الحديث الرابع:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ قَالَ حَدَّثَنِي عُتْبَةُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ بْنُ حُنَيْنٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي شَرَابِ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْمِسْهُ، ثُمَّ لِيَنْزِعْهُ؛ فَإِنَّ فِي إِحْدَى جَنَاحَيْهِ دَاءً، وَالْأُخْرَى شِفَاءً"[7] .

---

(1) ابن بُحَيْنَة: هو عبد اللَّه بن مالك بن القِشْب. الإصابة في تمييز الصحابة (٤/ ١٨٩).

(2) قال النووي: في هذا الحديث دليل لجواز الحجامة للمحرم، وقد أجمع العلماء على جوازها له في الرأس وغيره إذا كان له عذر في ذلك، وإن قطع الشعر حينئذٍ، لكن عليه الفدية لقطع الشعر فإن لم يقطع فلا فدية عليه. انظر: شرح النووي على صحيح مسلم (٨ / ١٢٣).

(3) بِلَحْيِ جَمَل: موضع بين مكة والمدينة، وقيل: عَقَبَة، وقيل: ماء. النهاية في غريب الحديث والأثر (٤ / ٢٤٣).

(4) صحيح البخاري، كتاب الحج، باب الحجامة للمحرم، (٣ / ١٥)، ح١٨٣٦.

(5) صحيح البخاري، كتاب الطب، باب الحِجَامة على الرأس، (٧ / ١٢٥)، ح٥٦٩٨.

(6) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب جواز الحِجَامة للمحرم، ص٥٩٣، ح١٢٠٣.

(7) صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، باب إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه فإن في إحدى جناحيه داء وفي الأخرى شفاء، (٤ / ١٣٠)، ح٣٣٢٠.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري من طريق إسماعيل بن جعفر عن عتبة بن مسلم به بنحوه[1]، والدارمي عن عبد الله بن مسلمة[2]، والبيهقي في الكبرى من طريق عبد الله بن وهب[3]، وفي شعب الإيمان من طريق محمد بن عثمان الدمشقي[4]، ثلاثتهم عن سليمان بن بلال به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

خالد بن مخلد فهو صدوق يتشيع، وقد تابعه عبد الله بن مسلمة، وعبد الله بن وهب، ومحمد بن عثمان الدمشقي، كما أن حديثه لا علاقة له ببدعته.

الحديث الخامس:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَدِيُّ بْنُ ثَابِتٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الْخَطْمِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيُّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَمَعَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِالْمُزْدَلِفَةِ[5]"[6].

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري من طريق مالك بن أنس بنحوه، ولم يذكر المُزْدَلِفة[7]، ومسلم عن يحيى ابن يحيى عن سليمان بن بلال بمثله[8]، ومن طريق الليث بن سعد بمثله[9]، ثلاثتهم: (مالك، سليمان، الليث) عن يحيى بن سعيد الأنصاري به.

---

[1] صحيح البخاري، كتاب الطب، باب إذا وقع الذباب في الإناء، (٧ / ١٤٠)، ح٥٧٨٢.

[2] سنن الدارمي، كتاب الأطعمة، باب الذباب يقع في الطعام، (٢ / ١٢٩٧)، ح٢٠٨١.

[3] السنن الكبرى للبيهقي (١ / ٢٥٢).

[4] شعب الإيمان (٨ / ١٥١)، ح٥٦٢٧.

[5] المُزْدَلِفَة: هي مبيت للحاج، ومجمع الصلاة إذا صدروا من عرفات، وهي مكان بين بطن مُحَسِّر والمَأْزِمَيْن. معجم البلدان (٥ / ١٢١).

[6] صحيح البخاري، كتاب الحج، باب من جمع بينهما ولم يتطوع، (٢ / ١٦٤)، ح١٦٧٤.

[7] صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب حجة الوادع، (٥ / ١٧٨)، ح٤٤١٤.

[8] صحيح مسلم، كتاب الحج، باب الإفاضة من عرفات إلى المزدلفة واستحباب صلاتي المغرب والعشاء جميعًا بالمزدلفة في هذه الليلة، ص٦٤٠، ٦٤١ ، ح١٢٨٧.

[9] المصدر نفسه.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا ثلاثة، وهم:

الأول: عدي بن ثابت، فقد قال عنه ابن حجر: ثقة رمي بالتشيع[1]، وحديثه هنا لا علاقة له بهذه البدعة.

الثاني: يحيى بن سعيد الأنصاري، وقد تقدم في دراسة الحديث السادس عن إسماعيل بن أبي أويس أن ابن حجر ذكره في المرتبة الأولى من المدلسين، فلا يضير تدليسه.

الثالث: خالد بن مخلد فهو صدوق يتشيع، وقد تابعه يحيى بن يحيى، كما أن حديثه لا علاقة له ببدعته.

الحديث السادس:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ كَرَامَةَ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ حَدَّثَنِي شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَمِرٍ عَنْ عَطَاءٍ[2] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:" إِنَّ اللَّهَ قَالَ: مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالْحَرْبِ، وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ، وَمَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا، وَإِنْ سَأَلَنِي لَأُعْطِيَنَّهُ، وَلَئِنْ اسْتَعَاذَنِي لَأُعِيذَنَّهُ، وَمَا تَرَدَّدْتُ عَنْ شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرَدُّدِي عَنْ نَفْسِ الْمُؤْمِنِ يَكْرَهُ الْمَوْتَ وَأَنَا أَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ"[3].

تخريج الحديث:

هذا الحديث تفرد به خالد بن مخلد، ولكن له شواهد، فقد أخرجه الطبراني في الأوسط من طريق الصحابي أنس بن مالك[4]، والقضاعي من طريق عمر بن الخطاب في مسنده[5]، وابن عساكر في تاريخه من طريق حذيفة بن اليمان[6]، والطبراني في الكبير من طريق أبي

---

[1] تقريب التهذيب ص ٣٨٨.

[2] عطاء: اُخْتُلِفَ فيه هل هو ابن أبي رباح، أو ابن يسار؟ والراجح أنه ابن يسار، قال ابن رجب: وقع في بعض نُسَخِ الصحيح منسوبًا كذلك – يقصد ابن يسار–. انظر: جامع العلوم والحكم ص٦٧٠، وقد رجح ذلك الذهبي. انظر: ميزان الاعتدال (١ / ٦٤٢).

[3] صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب التواضع، (٨ / ١٠٥)، ح٦٥٠٢.

[4] المعجم الأوسط، (١ / ١٩٢)، ح٦٠٩.

[5] مسند الشهاب (٢ / ٣٢٦)، ح١٤٥٥.

[6] تاريخ دمشق (٦٥ / ٤٤).

أمامة[1]، وأحمد في مسنده من طريق الصحابية عائشة بنت أبي بكر زوج النبـــي – صـــلى الله عليه وسلم–[2]، وأبو يعلى في مسنده من طريق الصحابية ميمونة زوج النبي – صلى الله عليه وسلم–[3].

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

الأول: شريك بن عبد الله بن أبي نَمِر:

وثقه محمد بن سعد، وزاد: كثير الحديث[4]، والعجلي[5]، وأبو داود[6]، وذكره ابن حبـــان فـــي الثقات، وقال: ربما أخطأ[7].

وقال ابن معين: ليس به بأس[8]، وأحمد: صالح الحديث[9]، والنسائي: ليس به بأس[10]، وفي موضع: ليس بالقوي[11]، وابن الجارود: ليس به بأس، وليس بالقوى[12]، وابن عدي: رجل مشهور من أهل المدينة، حَدَّث عنه مالك وغير مالك من الثقات، وحديثه إذا روى عنه ثقة فإنه لا بأس بروايته إلا أن يروي عنه ضـــعيف[13]، والـــدارقطني: لا بـــأس بـــه[14]، والـــذهبي: صدوق[15]، وابن حجر: صدوق يخطىء[16].

---

(1) المعجم الكبير (٨ / ٢٦٤)، ح٧٨٨٠.

(2) مسند أحمد (٤٣ / ٢٦١)، ح٢٦١٩٣.

(3) مسند أبي يعلى (١٢ / ٥٢٠)، ح٧٠٨٧.

(4) الطبقات الكبير (٧/ ٤٨٨).

(5) معرفة الثقات (١ / ٤٥٣).

(6) ميزان الاعتدال (٢ / ٢٦٩).

(7) الثقات (٤ / ٣٦٠).

(8) تاريخ ابن معين – رواية الدوري– (٣ / ١٩٢)، وتاريخ ابن معين –رواية الدارمي– ص١٣١.

(9) علل أحمد (رواية المروذي وغيره) ص٢٠٥.

(10) تهذيب الكمال (١٢ / ٤٧٦).

(11) ميزان الاعتدال (٢ / ٢٦٩).

(12) تهذيب التهذيب (٢/١٦٦).

(13) الكامل في ضعفاء الرجال (٤ / ٥).

(14) سؤالات ابن بكير للدارقطني ص٤١.

(15) ميزان الاعتدال (٢ / ٢٦٩).

(16) تقريب التهذيب ص٢٦٦.

وقد كان يحيى القطان لا يُحَدِّثُ عنه[1]، وذكر ابن معين[2]، والساجي[3] أن فيه علة القدر.

قال الباحث: صدوق يخطيء، وفيه علة القدر، وحديثه هذا ليس له متابعات، وإنما له شواهد، وأما عن القدر فلا علاقة لهذا الحديث ببدعته.

الثاني: خالد بن مخلد فهو صدوق يتشيع، ولم يتابعه أحد، ولكن له شواهد، كما أن حديثه هنا لا علاقة له ببدعته.

علة الحديث:

هذا الحديث تفرد به محمد بن عثمان بن كرامة عن خالد بن مخلد عن سليمان بن بلال عن شريك بن عبد الله بن أبي نَمِر.

قال ابن رجب: وهو من غرائب الصحيح تفرد به ابن كرامة عن خالد، وليس في مسند أحمد، وقد رُوِيَ هذا الحديث من وجوهٍ أخرَ لا تخلو كلها عن مقال[4].

وقال الذهبي: هذا حديث غريب جدًا، لولا هيبة الجامع الصحيح لعدوه في منكرات خالد ابن مَخْلَد؛ وذلك لغرابة لفظه؛ ولأنه مما ينفرد به شريك، وليس بالحافظ، ولم يُرْوَ هذا المتن إلا بهذا الإسناد، ولا خَرَّجَه من عدا البخاري[5].

ولكنَّ ابن حجر دافع عن إخراج البخاري له رغم موافقته للذهبي في بعض كلامه فقال: ليس هو في مسند أحمد جزمًا، وإطلاق أنه لم يُرْوَ هذا المتن إلا بهذا الإسناد مردود، ومع ذلك فشريكٌ شيخ خالد فيه مقال أيضًا، ولكن للحديث طرق أخرى يدل مجموعها على أن له أصلًا[6].

قال الباحث: هذا الحديث يثبت دقة الإمام البخاري فقد أخرج هذا الحديث رغم عدم وجود متابعات له، فأخرجه لوجود شواهد له من طرق أخرى، وإن كانت كلها فيها مقال، كما أنه في الترغيب والترهيب، وفضائل الأعمال، كما أنَّ خالدًا من شيوخ البخاري، وهو أعلم بشيوخه.

---

(1) تهذيب التهذيب (٢/١٦٦).

(2) تاريخ ابن معين -رواية الدوري- (٣ / ١٦٩).

(3) تهذيب التهذيب (٢/١٦٦).

(4) جامع العلوم والحكم ص٦٧٠.

(5) ميزان الاعتدال (١ / ٦٤١، ٦٤٢).

(6) فتح الباري شرح صحيح البخاري (١١ / ٣٤١).

الحديث السابع:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ قَالَ حَدَّثَنِي مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي مُزَرِّدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " خَلَقَ اللَّهُ الْخَلْقَ فَلَمَّا فَرَغَ مِنْهُ قَامَتْ الرَّحِمُ فَأَخَذَتْ بِحَقْوِ[1] **الرَّحْمَنِ، فَقَالَ لَهُ: مَهْ؟**[2]**، قَالَتْ: هَذَا مَقَامُ الْعَائِذِ بِكَ مِنْ الْقَطِيعَةِ، قَالَ: أَلَا تَرْضَيْنَ أَنْ أَصِلَ مَنْ وَصَلَكِ، وَأَقْطَعَ مَنْ قَطَعَكِ؟ قَالَتْ: بَلَى يَا رَبِّ، قَالَ: فَذَاكِ"، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: اقْرَءُوا إِنْ شِئْتُمْ { فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ}**[3]، وأخرجه عن خالد بن مخلد عن سليمان بن بلال عن عبد الله بن دينار عن أبي صالح ذَكْوَان عن أبي هريرة مختصرًا[4] .

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري عن إسماعيل بن أبي أويس عن سليمان بن بلال بنحوه[5]، والبخاري بمثله[6]، ومسلم بنحوه[7] من طريق حاتم بن إسماعيل، والبخاري من طريق عبد الله بن المبارك بمثله[8]، ثلاثتهم: (سليمان، حاتم، عبد الله) كلهم عن معاوية بن أبى مُزَرِّد به، وأحمد من طريق محمد بن كعب عن أبي هريرة بمعناه[9].

---

(1) بِحَقْوِ: لَمَّا جعل الرَّحِمَ شَجْنَةً من الرحمن استعار لها الاستمساك به كما يستمسك القريب بقريبه، والنسيب بنسيبه، والحَقْو فيه مجاز وتمثيل، ومنه قولهم: عُذْتُ بِحَقْوِ فلان إذا استجرتُ به واعتصمت. النهاية في غريب الحديث والأثر (١ / ٤١٧).

(2) مَهْ: هي ماذا للاستفهام، وقيل: هو زجر مصروف إلى المستعاذ منه، وهو القاطع لا إلى المستعاذ به تبارك وتعالى. النهاية في غريب الحديث والأثر (٣ / ٣٧٧).

(3) صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب تفسير قوله تعالى:{ وتقطعوا أرحامكم }، سورة محمد: ٢٢، (٦ / ١٣٤)، ح٤٨٣٠.

(4) صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب من وصل وصله الله، (٨ / ٦)، ح٥٩٨٨.

(5) صحيح البخاري، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: { يريدون أن يبدلوا كلام الله}، سورة الفتح: ١٥، (٩ / ١٤٥)، ح٧٥٠٢.

(6) صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب تفسير قوله تعالى:{ وتقطعوا أرحامكم }، سورة محمد: ٢٢، (٦ / ١٣٤)، ح٤٨٣١.

(7) صحيح مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب صلة الرحم وتحريم قطيعتها، ص١٣٤٠، ح٢٥٥٤.

(8) صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب تفسير قوله تعالى:{ وتقطعوا أرحامكم }، سورة محمد: ٢٢، (٦ / ١٣٤)، ح٤٨٣٢، ، كتاب الأدب، باب من وصل وصله الله، (٨ / ٥)، ح٥٩٨٧.

(9) مسند أحمد (١٣ / ٣١٢)، ح٧٩٣١.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

الأول: معاوية بن أبى مُزَرِّد:

ذكره ابن حبان في الثقات[1]، وقال ابن معين: صالح[2]، وأبو زرعة[3]، وأبو حاتم[4]: لا بأس به، والذهبي: صدوق[5]، وابن حجر: ليس به بأس[6].

قال الباحث: صدوق، وقد تابعه أبو صالح ذَكْوَان، ومحمد بن كعب متابعة قاصرة.

الثاني: خالد بن مخلد فهو صدوق يتشيع، وقد تابعه إسماعيل بن أبي أويس، كما أن حديثه لا علاقة له ببدعته.

الحديث الثامن:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ قَالَ حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ أَبِي عَمْرٍو قَالَ سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: " اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ الْهَمِّ وَالْحَزَنِ وَالْعَجْزِ وَالْكَسَلِ وَالْجُبْنِ وَالْبُخْلِ وَضَلَعِ[7] الدَّيْنِ وَغَلَبَةِ الرِّجَالِ"[8].

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري بنحوه، ولكنه زاد الهرم ولم يذكر البخل[9]، ومسلم ذكر منها أربعة أشياء، وزاد أشياء[10]، من طريق سليمان بن طَرْخَان، والبخاري، ولم يذكر منها إلا اثنتين وزاد أربعة أشياء[11]، ومسلم ذكر منه اثنتان، وزاد أشياء، من طريق شعيب بن الحَبْحَاب، والبخاري

---

[1] الثقات (٧ / ٤٦٨).

[2] الجرح والتعديل (٨ / ٣٨٠).

[3] المصدر نفسه.

[4] المصدر نفسه.

[5] الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (٢ / ٢٧٧).

[6] تقريب التهذيب ص ٥٣٨.

[7] ضَلَع: هو الاعوجاج، أي يُثْقِلُهُ حتى يميل صاحبه عن الاستواء والاعتدال. النهاية في غريب الحديث والأثر (٣ / ٩٦).

[8] صحيح البخاري، كتاب الدعوات، باب الاستعاذة من الجبن والكسل، (٨ / ٧٩)، ح٦٣٦٩.

[9] صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب ما يتعوذ من الجبن، (٤ / ٢٣)، ح٢٨٢٣.

[10] صحيح مسلم، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب التعوذ من العجز والكسل وغيره، ص١٤٠٧، ١٤٠٨، ح٢٧٠٦.

[11] صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب تفسير سورة الحجر، (٦ / ٨٢)، ح٤٧٠٧.

من طريق عبد العزيز بن صهيب، وذكر منها ثلاثة، وزاد: الهرم[1]، ثلاثتهم: (سليمان، شعيب، عبد العزيز) عن أنس بن مالك، وأحمد عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبيد الله عن سليمان بن بلال به بنحوه، ولكنه زاد الهرم، ولم يذكر العجز[2] .

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

الأول: عمرو بن أبي عمرو ميسرة مولى المطلب، قال ابن حجر: ثقة ربما وهم[3] ، وقد تابعه سليمان بن طَرْخَان، و شعيب بن الحَبْحَاب، وعبد العزيز بن صهيب فبذلك ينتفي الوهم.

الثاني: خالد بن مخلد فهو صدوق يتشيع، وقد تابعه عبد الرحمن بن عبد الله بن عبيد الله، كما أن حديثه لا علاقة له ببدعته.

الحديث التاسع:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: أَرِقَ[4] النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ لَيْلَةٍ فَقَالَ: لَيْتَ رَجُلًا صَالِحًا مِنْ أَصْحَابِي يَحْرُسُنِي اللَّيْلَةَ؛ إِذْ سَمِعْنَا صَوْتَ السِّلَاحِ، قَالَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ سَعْدٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ جِئْتُ أَحْرُسُكَ، فَنَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى سَمِعْنَا غَطِيطَهُ[5] "[6] .

---

(1) صحيح البخاري، كتاب الدعوات، باب التعوذ من أرذل العمر، (٨ / ٧٩)، ح٦٣٧١.

(2) مسند أحمد (٢١ / ١٦٣)، ح١٣٥٢٤.

(3) تقريب التهذيب ص ٤٢٥.

(4) أَرِق: هو السهر، رجل أَرِقَ: إذا سهر لعلة فإن كان السهر من عادته قيل أُرِق بضم الهمزة والراء. النهاية في غريب الحديث والأثر (١ / ٤٠).

(5) غَطِيطَه: الغَطِيط: هو الصوت الذي يخرج مع نَفَس النائم، وهو ترديده حيث لا يجد مساغًا. النهاية في غريب الحديث والأثر (٤ / ٣٧٢).

(6) صحيح البخاري، كتاب التمني، باب قوله صلى الله عليه و سلم ليت كذا وكذا، (٩ / ٨٣)، ح٧٢٣١.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري من طريق علي بن مسهر بنحوه[1]، ومسلم عن عبد الله بن مسلمة عن سليمان بن بلال بنحوه[2]، ومن طريق الليث بن سعد بمعناه[3]، وعبد الوهاب بن عبد المجيد بنحوه[4]، أربعتهم عن يحيى بن سعيد الأنصاري به.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

الأول: يحيى بن سعيد الأنصاري، وقد تقدم في دراسة الحديث السادس عن إسماعيل بن أبي أويس أن ابن حجر ذكره في المرتبة الأولى من المدلسين، فلا يضير تدليسه.

الثاني: خالد بن مخلد فهو صدوق يتشيع، وقد تابعه عبد الله بن مسلمة، كما أن حديثه لا علاقة له ببدعته.

الحديث العاشر:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ قَالَ حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ يَحْيَى عَنْ عَبَّاسِ بْنِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[5]: " أَقْبَلْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ تَبُوكَ[6] حَتَّى أَشْرَفْنَا عَلَى الْمَدِينَةِ فَقَالَ هَذِهِ طَابَةُ"[7]، وأخرجه كذلك من طريق خالد ابن مخلد عن سليمان بن بلال به مرة بزيادة[8]، ومرة بالتفضيل بين دور الأنصار، ولم يذكر المتن الذي معنا[9].

---

(1) صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب الحراسة في الغزو في سبيل الله، (٤ / ٣٤)، ح٢٨٨٥.

(2) صحيح مسلم، كتب فضائل الصحابة، باب في فضل سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، ص١٢٧٠، ح٢٤١٠.

(3) المصدر نفسه.

(4) صحيح مسلم، كتب فضائل الصحابة، باب في فضل سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، ص١٢٧٠، ح٢٤١٠.

(5) أبو حُمَيد: هو أبو حُمَيد السَّاعدي، اسمه عبد الرحمن بن سعد، ويقال عبد الرحمن بن عمرو بن سعد، وقيل: المنذر بن سعد بن المنذر. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٧/ ٨٠).

(6) تبوك: موضع بين وادي القرى والشام. معجم البلدان (٢ / ١٤).

(7) صحيح البخاري، كتاب الحج، باب المدينة طابة، (٣ / ٢١)، ح١٨٧٢.

(8) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب نزول النبي صلى الله عليه و سلم الحجر، (٦ / ٨)، ح٤٤٢٢.

(9) صحيح البخاري، كتاب فضائل الصحابة، باب فضل دور الأنصار، (٥ / ٣٣)، ح٣٧٩١.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري[1]، ومسلم[2] من طريق وُهَيْب بن خالد عن عمرو بن يحيى به مطولًا، ومسلم عن عبد الله بن مسلمة[3]، وأبو نعيم الأصبهاني من طريق يحيى بن عبد الحميد[4]، كلاهما: (عبد الله، يحيى) عن سليمان بن بلال به مطولًا.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

خالد بن مخلد فهو صدوق يتشيع، وقد تابعه عبد الله بن مسلمة، ويحيى بن عبد الحميد، كما أن حديثه لا علاقة له ببدعته.

---

(1) صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب خرص التمر، (٢ / ١٢٥)، ح١٤٨١.

(2) صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب في معجزات النبي صلى الله عليه و سلم، ص٦٩٠، ح١٣٩٢.

(3) المصدر نفسه.

(4) المسند المستخرج على صحيح مسلم (٤ / ٥٤)، ح٣٢١٤.

المطلب الثالث: خِلاس بن عمرو الهَجَري: وله ثلاث روايات:

قال ابن عدي: خِلاس بن عمرو الهَجَرِيُّ[1]،... وله أحاديث صالحة، منه ما يروي عن أبي هريرة، ومنه ما يروي عن أبي رافع عن أبي هريرة، ويروي عن خِلاس عن عمار وعائشة وعلي، وبعض من يروي خلاس عنهم عندي يرسله عنه إلا أني لم أرَ بعامة حديثه بأسًا[2].

أقوال العلماء فيه:

وثقه ابن معين[3]، وأحمد[4]، والعجلي[5]، وأبو داود، وكرَّره[6]، وابن حجر، وزاد: كان يرسل[7].

وقال جرير بن عبد الحميد: كان المغيرة بن مِقْسَم الضَبِّيُّ لا يَعْبَأُ بحديث خِلاس[8]، وأيوب السَّخْتِياني: لا تروي عنه فإنه صَحَفِيٌّ[9]، وأبو حاتم: ليس بقوي[10]، وابن حبان: منكر الحديث فيما يرويه[11].

---

[1] الهَجَري: هذه النسبة إلى هَجَر، وهي بلدة من بلاد اليمن من أقصاها، وقِلَال هَجَر معروفة. الأنساب للسمعاني (٥ / ٦٢٧).

[2] انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٣ / ٦٧).

[3] الجرح والتعديل (٣ / ٤٠٢).

[4] المصدر نفسه.

[5] معرفة الثقات (١ / ٣٣٨).

[6] سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود (١ / ٤٣١).

[7] تقريب التهذيب ص ١٩٧.

[8] الجرح والتعديل (٣ / ٤٠٢).

[9] العلل ومعرفة الرجال (١ / ٣٦٤)، قال أبو أحمد العسكري: وأما معنى التَّصْحِيف، وقولهم صَحَفِيٌّ فقد قال الخليل بن أحمد: الصَّحَفِيُّ الذي يروي الخطأ على قراءة الصُّحُف باشتباه الحروف، وقال غيره: أصل هذا أنَّ قومًا كانوا أخذوا العلم من الصُّحُف من غير أن يَلْقَوا فيه العلماء فكان يقع فيما يروونه التغيير، فيقال عندها: قد صَحَّفُوا – أي قد رووه عن الصحف– فهو مُصَحِّف ومصدره التَّصْحِيف. انظر: تصحيفات المحدثين (١/ ٢٤).

[10] الجرح والتعديل (٣ / ٤٠٢).

[11] المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين (١ / ٢٨٥).

وخِلاس بن عمرو هذا فيه علة الإرسال، فقد ذكر النقاد أنه لم يسمع من علي بن أبي طالب، وأن روايته كانت من كتاب أو صحيفة، فقد كان يحيى بن سعيد يتوقى أن يُحَدِّثَ عن خِلاس عن علي خاصة[1]، وأوضح أحمد سبب ذلك فقال: كأنه يتوقى حديث خِلاس عن علي وحده – يعني يقول: ليس هي صحاح أو لم يسمع منه–[2]، وقال أيضًا: يقال روايته عن علي كتاب[3]، وقال البخاري: روى عن أبى هريرة وعن علي صحيفة[4]، وأبو حاتم: وقعت عنده صحف عن علي[5] .

ورغم ذلك فقد قال بعضهم بسماعه منه، فقال أحمد: يقول بعضهم قد سمع منه، وكان في شُرَطِ علي في الشُّرطة[6].

وقال أبو داود: كانوا يخشون أن يكون يحدث عن صحيفة الحارث الأعور[7] .

قال الباحث: روايته عن علي بن أبي طالب مرسلة.

وقال أبو داود: لم يسمع من أبي هريرة[8]، ولا من حذيفة بن اليمان[9] .

وقال الحاكم: ما كان من حديثه عن أبي رافع عن أبي هريرة احتمل فأما عن علي وعثمان فلا[10]، فيدل هذا على أنه يرسل عن عثمان بن عفان كذلك.

خلاصة القول في الراوي:

كان سبب كلام ابن عدي في الراوي هو الإرسال، لذلك يرى الباحث أن خِلاس بن عمرو ثقة يرسل عن أبي هريرة، وعثمان، وعلي، وحذيفة.

---

(1) الجرح والتعديل (٣ / ٤٠٢).

(2) العلل ومعرفة الرجال (١ / ٥٣١).

(3) الجرح والتعديل (٣ / ٤٠٢).

(4) التاريخ الكبير للبخاري (٣ / ٢٢٨).

(5) الجرح والتعديل (٣ / ٤٠٢).

(6) العلل ومعرفة الرجال (١ / ٤٣٠).

(7) سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود (٢ / ١٤٥)، والحارث الأعور هو الحارث بن عبد الله الأعور الهَمْداني الحُوتي الكوفي، أبو زهير، صاحب علي، كَذَّبَهُ الشعبي في رأيه، ورمي بالرفض، وفي حديثه ضعف. تقريب التهذيب ص ١٤٦.

(8) سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود (١ / ٤٣١).

(9) المصدر نفسه (٢ / ١٣٥).

(10) سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني ص ٢٠٣.

دراسة مروياته:

للراوي خِلاس بن عمرو ثلاث روايات بالمكرر، اثنتان بدون المكرر، كلتاهما عن أبي هريرة.

الحديث الأول:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ حَدَّثَنَا عَوْفٌ عَنْ الْحَسَنِ وَمُحَمَّدٍ[1] وَخِلَاسٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " إِنَّ مُوسَى كَانَ رَجُلًا حَيِيًّا سِتِّيرًا لَا يُرَى مِنْ جِلْدِهِ شَيْءٌ اسْتِحْيَاءً مِنْهُ، فَآذَاهُ مَنْ آذَاهُ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ..."[2]، وقد أخرجه مرة أخرى في الأصول مختصرًا بنفس السند[3].

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري[4]، ومسلم[5] من طريق همام بن منبه، ومسلم من طريق عبد الله بن شقيق[6]، كلاهما عن أبي هريرة بنحوه مع اختلاف يسير في بعض الألفاظ.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا ثلاثة، وهم:

الأول: الحسن البصري: فيه علتان:

الأولى: التدليس: وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثانية[7]، فلا يضير تدليسه.

الثانية: الإرسال: والراجح أنه أرسل عن أبي هريرة[8].

---

[1] محمد: هو محمد بن سيرين الأنصاري، أبو بكر بن أبي عمرة البصري، ثقة ثبت. تقريب التهذيب ص ٤٨٣.

[2] صحيح البخاري، كتاب الأنبياء، باب حديث الخضر مع موسى عليهما السلام، (٤ / ١٥٦)، ح٣٤٠٤.

[3] صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب قوله تعالى { لا تكونوا كالذين آذوا موسى}، سورة الأحزاب: ٦٩، (٦ / ١٢١)، ح٤٧٩٩.

[4] صحيح البخاري، كتاب الغسل، باب من اغتسل عرياناً وحده في الخلوة ومن تستر فالتستر أفضل، (١ / ٦٤)، ح٢٧٨.

[5] صحيح مسلم، كتاب الحيض، باب جواز الاغتسال عريانا في الخلوة، ح٣٣٩، كتاب الفضائل، باب من فضائل موسى صلى الله عليه وسلم، ص١٨٠، ح٣٣٩.

[6] صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب من فضائل موسى صلى الله عليه وسلم، ص١٢٤٧، ح٣٣٩.

[7] طبقات المدلسين ص ٢٩.

[8] انظر: جامع التحصيل في أحكام المراسيل ص١٦٤.

الثاني: خِلاس بن عمرو: فيه علة الإرسال عن أبي هريرة، فبذلك يكون الحديث من طريق الحسن البصري، وخِلاس مرسل، وقد تابعهما محمد بن سيرين، وروى لهما البخاري مقرونًا به، وهذا يفيد الإسناد في رفع الضعف عنه، ولا يفيده في الوصول للصحة، بل أقصى درجاته الحسن لغيره، ولذلك أخرجه البخاري مقرونًا.

الثالث: عوف: هو عوف بن أبي جميلة: ثقة رمي بالقدر وبالتشيع[1]، وحديثه هنا لا علاقة له ببدعتيه.

الحديث الثاني:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنِي يُوسُفُ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ[2] قَالَ حَدَّثَنِي عَوْفٌ عَنْ خِلَاسٍ وَمُحَمَّدٍ[3] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " مَنْ أَكَلَ نَاسِيًا وَهُوَ صَائِمٌ فَلْيُتِمَّ صَوْمَهُ فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ"[4] .

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري[5]، ومسلم[6] من طريق محمد بن سيرين، وأحمد من طريق نُفَيع بن رافع[7]، كلاهما عن أبي هريرة بنحوه، والترمذي عن أبي سعيد الأشج بمعناه[8]، وابن ماجه من طريق أبي بكر بن أبي شيبة بمثله[9]، كلاهما عن أبي أسامة حماد بن أسامة به.

---

(1) انظر: تقريب التهذيب ص ٤٣٣.

(2) أبو أسامة: حماد بن أسامة القرشي مولاهم الكوفي، أبو أسامة، مشهور بكنيته، ثقة ثبت ربما دلس. تقريب التهذيب ص١٧٧.

(3) محمد: هو محمد بن سيرين الأنصاري، أبو بكر بن أبي عمرة البصري، ، ثقة ثبت. تقريب التهذيب ص ٤٨٣.

(4) صحيح البخاري، كتاب الأيمان والنذور، باب إذا حنث ناسيًا في الأيمان، (٨ / ١٣٦)، ح٦٦٦٩.

(5) صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب الصائم إذا أكل أو شرب ناسيًا، (٣ / ٣١)، ح١٩٣٣.

(6) صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب أكل الناسي وشربه وجماعه لا يفطر، ص٥٥٧، ح١١٥٥.

(7) مسند أحمد (١٦ / ٢٢٩)، ح١٠٣٤٨.

(8) سنن الترمذي، كتاب الصوم، باب ما جاء في الصائم يأكل أو يشرب ناسيًا، (٣ / ١٠٠)، ح٧٢٢.

(9) سنن ابن ماجه، كتاب الصيام، باب ما جاء فيمن أفطر ناسيًا، (١ / ٥٣٥)،ح١٦٧٣.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا أربعة، وهم:

الأول: خِلاس بن عمرو: فيه علة الإرسال عن أبي هريرة، وقد تابعه محمد بن سيرين، ونُفَيْع بن رافع، وقرنه البخاري مع ابن سيرين، وهذا يفيد الإسناد في رفع الضعف عنـــه، ولا يفيده في الوصول للصحة، بل أقصى درجاته الحسن لغيره، ولذلك أخرجه البخاري مقرونًا.

الثاني: عوف: هو عوف بن أبي جميلة، تقدم في الحديث السابق أنه ثقة رمـــي بالقـــدر وبالتشيع، وحديثه هنا لا علاقة له ببدعتيه.

الثالث: أبو أسامة: وهو حماد بن أسامة: مدلس ذكره ابن حجر في المرتبة الثانيـــة[1]، فلا يضير تدليسه.

الرابع: يوسف بن موسى:

وثقه مسلمة بن قاسم[2]، وذكره ابن حبان في الثقات[3] .

وقال الخطيب: وصف غير واحد من الأئمة يوسف بن موسى بالثقة[4].

وقال ابن معين[5]، وأبو حاتم[6]، وابن حجر[7]:صدوق، والنسائي: لا بأس به[8].

قال الباحث: صدوق، وقد تابعه أبو بكر بن أبي شيبة، وأبو سعيد الأشج.

---

(1) طبقات المدلسين ص٣٠.

(2) تهذيب التهذيب (٤/ ٤٦٢).

(3) الثقات (٩ / ٢٨٢).

(4) تاريخ بغداد (١٦ / ٤٤٦).

(5) المصدر نفسه (١٦ / ٤٤٧).

(6) الجرح والتعديل (٩ / ٢٣١).

(7) تقريب التهذيب ص٦١٢.

(8) تاريخ بغداد (١٦ / ٤٤٧).

المطلب الرابع: رُفَيع بن مِهْرَان: وله إحدى عشرة رواية:

قال ابن عدي: رُفَيع بن مِهْرَان، بصريٌّ، وهو المعروف بأبي العالية الرِّيَاحي[1]، ثم قال: **وله أحاديث صالحة غير ما ذكرتُ، وأكثر ما نُقِمَ عليه من هذا الحديث حديث الضَحِك في الصلاة**[2]**، وكل من رواه غيره فإنما مدارهم ورجوعهم إلى أبي العالية، والحديث له، وبه يُعرف، ومن أجل هذا الحديث تكلموا في أبي العالية، وسائر أحاديثه مستقيمة صالحة**[3] .

أقوال العلماء فيه:

وثقه الصحابي الجليل عبد الله بن عباس، قال أبو العالية: كنت ألزم ابن عباس فيرفعني على السَّرير، فتغامز بي قريش، وهم أسفل من السرير، يقولون: يرفع هذا المولى على السرير، ففطن بهم ابن عباس، فقال: إنَّ هذا العلم يزيد الشريف شرفًا ويُجْلِسُ المملوك على الأَسِرَّة[4] .

ووثقه ابن معين[5]، والعجلي[6]، وأبو زرعة[7]، واللالكائي، وزاد: مُجْمَعٌ على ثقته[8]، والذهبي[9]، وابن حجر، وزاد: كثير الإرسال[10]، وذكره ابن حبان في الثقات[11] .

---

[1] الرِّيَاحي: هذه النسبة إلى أشياء منها إلى قبيلة، وهي رِيَاح بطن من تميم، وأبو العالية الرياحي يُنْسَبُ إليها ولاءً. الأنساب للسمعاني (٣ / ١١١).

[2] حديث الضحك في الصلاة هو: عن أبي العالية قال: بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بالناس إذ جاء رجل في بصره سوء، فوقع في بئر عند المسجد، فأمر النبي صلى الله عليه و سلم من ضَحِكَ فَلْيُعِدِ الوضوء وَلْيُعِدِ الصلاة. أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٢ / ٣٧٦)، ح ٣٧٦٣، وقد علق الذهبي على كلام ابن عدي فقال: ما زال الثقات ينفردون. ميزان الاعتدال (٤ / ٥٤٣)، وهذا الحديث مرسل.

[3] انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٣ / ١٦٢، ١٦٩).

[4] الجرح والتعديل (٣ / ٥١٠).

[5] المصدر نفسه.

[6] معرفة الثقات (٢ / ٤١٢).

[7] الجرح والتعديل (٣ / ٥١٠).

[8] تهذيب الكمال (٩ / ٢١٦).

[9] ميزان الاعتدال (٤ / ٥٤٣).

[10] تقريب التهذيب ص ٢١٠.

[11] الثقات (٤ / ٢٣٩).

ولم أجد فيه تضعيفًا غير ما ذكره الإمام الشافعي حيث قال: حديث أبي العالية الرِّيَاحي رِيَاح[1]، وفسرها ابن حجر، فقال: يعنى في القَهْقَهَة[2]، ولكن فهمها ابن حبان على إطلاقها فقال: كان الشافعي سيء الرأي فيه[3].

قال الباحث: يبدو أن الشافعي نقم عليه من أجل حديث الضحك في الصلاة، كما أوضح ابن حجر، ولكن هذا ليس داعيًا للقدح في الراوي بشكل كامل كما فهمه ابن حبان، وذلك لأنه أخطأ في حديث واحد فقط من بين الكم الكثير من الأحاديث التي رواها.

وهذا الراوي فيه علة واحدة فقط، وهي الإرسال:

قال عاصم الأحول: قلت لأبي العالية: من أكثر من رأيت؟ قال: أبو أيوب، غير أني لم آخذ منه[4]، وقال العلائي: وهذا عجيب؛ فقد قالت حفصة بنت سيرين: قال لي أبو العالية: قرأتُ القرآن على عمر – رضي الله عنه– ثلاث مرات، وفي معجم الطبراني روايته عن زيد بن حارثة وذلك مرسل لا ريب فيه[5].

وقال شعبة: قد أدرك علي بن أبي طالب، ولم يسمع منه شيئًا[6]، وخالف ذلك ابن المديني فقال: سمع من علي، وأبي موسى، وابن عباس، وابن عمر[7].

قال الباحث: المُثْبِتُ أقوى من النَّافي، فلذلك يميل الباحث لقول ابن المديني عن سماع أبي العالية من علي بن أبي طالب.

---

(1) الكامل في ضعفاء الرجال (٣ / ١٦٢).

(2) تهذيب التهذيب (٦١١/١).

(3) الثقات (٤ / ٢٣٩).

(4) المراسيل لابن أبي حاتم ص٥٨.

(5) جامع التحصيل في أحكام المراسيل ص ١٧٥، والحديث موجود في المعجم الكبير للطبراني أخرجه من طريق أبي العالية عن زيد بن حارثة أنه حمل على فرس في سبيل الله...". انظر: المعجم الكبير (٥ / ٨٨)، ح٤٦٦٨، والحديث مرسل.

(6) تاريخ ابن معين – رواية الدوري– (٤ / ١٧١).

(7) تهذيب التهذيب (٦١٠/١).

خلاصة القول فيه:

يرى ابن عدي أن الراوي رُفَيع بن مِهْرَان إنما تُكُلِّم فيه من أجل حديثه في الضحك في الصلاة، وهذا لا يضيره، فقد تقدم في الحاشية قول الذهبي: ما زال الثقات ينفردون، أما الراوي نفسه فإن أحاديثه مستقيمة، وبعد دراسة أقوال النقاد يرى الباحث أنه ثقة يُرْسِل، وقد روى لــه البخاري إحدى عشرة رواية، رواها أبو العالية عن ثلاثة من الصحابة، وهم: ســعد بــن أبــي وقاص، وعبد الله بن عباس، ونُفَيْع بن الحارث، وهؤلاء الثلاثة لم يرسل عنهم، فبذلك لا حاجة لدراسة رواياته، فقد انتفى عنه الإرسال في صحيح البخاري.

المطلب الخامس: زُهَيْر بن محمد: وله روايتان:

قال ابن عدي: زُهَيْر بن محمد العَنْبَرِيُّ[1] الخُرَاسَانِيُّ[2]، مَرْوَزِيٌّ[3]، سكن مكة، يكنى أبا المنذر، ثم قال: وهذه الأحاديث له فيها بعض النُّكرة، ورواية الشاميين عنه أصح من رواية غيرهم، وله غير هذه الأحاديث، ولعل الشاميين حيث رووا عنه أخطأوا عليه؛ فإنه إذا حدث عنه أهل العراق فرواياتهم عنه شبه المستقيم، وأرجو أنه لا بأس به[4].

أقوال العلماء فيه:

وثقه عيسى بن يونس[5]، وابن معين[6]، وفي موضع: ليس به بأس[7]، وفي موضع: صالح[8]، وضعفه في موضع آخر[9].

ووثقه أحمد[10]، وفي موضع: مستقيم الحديث[11]، وفي موضع: لم يكن به بأس[12]، وقال أيضًا: مقارِب الحديث[13]، وقال أحمد بن محمد بن هانيء: سمعت أحمد ذكر رواية الشاميين عن زهير فقال: يروون عن زهير بن محمد أحاديث مناكير هؤلاء، ثم قال لي: ترى هذا زهير بن محمد ذاك الذي يروي عنه أصحابنا؟ ثم قال: أما رواية أصحابنا عنه فمستقيمة

---

(1) العَنْبَرِيُّ: هذه النسبة إلى بني العنبر، وهم جماعةٌ من بني تميم. الأنساب للسمعاني (٤ / ٢٤٥).

(2) الخُرَاسَانِيُّ: هذه النسبة إلى خراسان وهي بلادٌ كبيرةٌ، فأهل العراق يظنون أن من الرَّيِّ إلى مطلع الشمس خُرَاسان، وبعضهم يقولون: إذا جاوزتَ حَدَّ سواد العراق، وهو جبل حلوان. الأنساب للسمعاني (٢ / ٣٣٧).

(3) المَرْوَزِيُّ: هذه النسبة إلى مَرْوِ الشَّاهِجَان، وإنما قيل لها الشَّاهِجَان يعني: شاه جاء في موضع الملوك ومستقرهم. الأنساب للسمعاني (٥ / ٢٦٥).

(4) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٣ / ٢١٧، ٢٢٢)، وكلام ابن عدي فيه تناقض كبير حيث أنه جعل رواية الشاميين أصح من رواية غيرهم، ثم اتهمهم بالخطأ، وجعل رواية العراقيين مستقيمة، وهذا قد يكون سبق قلم من ابن عدي، والصواب أن رواية العراقيين عنه مستقيمة، ورواية الشاميين مضطربة على ما سيأتي بعد قليل.

(5) تهذيب التهذيب (١/٦٤٠).

(6) تاريخ ابن معين – رواية الدوري– (٤ / ٣٥٤)، وتاريخ ابن معين – رواية الدارمي– ص ١١٤.

(7) تاريخ ابن معين – رواية الدارمي– ص ١١٣، وسؤالات ابن الجنيد ص٤٠٧، وعند ابن عساكر: ليس به بأس، وليس بالقوي. انظر: تاريخ دمشق (١٩ / ١٢١).

(8) الجرح والتعديل (٣ / ٥٩٠)، وعند ابن عساكر: صالح لا بأس به. انظر: تاريخ دمشق (١٩ / ١٢١).

(9) الضعفاء الكبير (٢ / ٤٤٩).

(10) تاريخ دمشق (١٩ / ١٢٣).

(11) الجرح والتعديل (٣ / ٥٩٠).

(12) سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل ص ٢٣٣، وتاريخ دمشق (١٩ / ١٢٢).

(13) الضعفاء الكبير (٢ / ٤٤٩).

عبد الرحمن بن مهدي وأبو عامر – يقصد عبد الملك بن عمرو العَقَــدِيَّ– أحاديــث مــستقيمة صحاح، قال أبو عبد الله: وأما أحاديث أبي حفص ذاك التِّنِّيسي[1]– يقصد عمرو بن أبي سلمة– عنه فتلك بواطيل موضوعة أو نحو هذا، فأما بواطيل فقد قاله[2]، ووصل الأمر بالإمام أحمد إلى أن يقول: كأنَّ الذي روى عنه أهل الشام زهير آخر فَقُلِبَ اسمه[3]، وقال البخاري: كان أحمد ابن حنبل يُضَعِّفُ هذا الشيخ، ينبغي أن يكون قُلِبَ اسمه، أهل الشام يروون عن زهير بن محمد هذا مناكير[4].

وقد وافق البخاريُّ أحمدَ فقال: أحاديث أهل العراق عن زهير مقاربة مستقيمة[5]، وفــي موضع: ما روى عنه أهل الشام فإنه مناكير، وما روى عنه أهل البصرة فإنه صحيح[6]، وفــي موضع آخر: أنا أتقي هذا الشيخ كأن حديثه موضوع، وليس هذا عندي زهير بن محمد[7]، وفي موضع: روى عنه الوليد بن مسلم وعمرو بن أبى سلمة مناكير[8]، وقال: روى عنه أهل الــشام أحاديث مناكير[9].

ووثقه عثمان الدارمي، وزاد: صدوق له أغاليط كثيرة[10]، وصالح بــن محمــد، وزاد: صدوق[11]، والذهبي، وزاد: له غرائب[12]، وابن رجب، وزاد: متفق على تخريج حديثه، مع أن بعضهم ضَعَّفَهُ، وفصل الخطاب في حال رواياته أن أهل العراق يروون عنه أحاديث مستقيمة، وما خُرِّجَ عنه في الصحيح فمن رواياتهم عنه، وأهل الشام يروون عنه روايات منكرة[13].

---

(1) التِّنِّيسي: تِنِّيس: هي بلدة من بلاد ديار مصر في وسط البحر. الأنساب للسمعاني (١ / ٤٨٧).

(2) تاريخ دمشق (١٩ / ١٢٢).

(3) التاريخ الكبير للبخاري (٣ / ٤٢٧)، والتاريخ الأوسط (٢ / ١٣٧)، وعلل الترمذي الكبير ص ٣٩٥.

(4) علل الترمذي الكبير ص ٣٨١.

(5) المصدر نفسه ص ٣٩٥.

(6) تاريخ دمشق (١٩ / ١٢٠).

(7) علل الترمذي الكبير ص ٣٨١.

(8) التاريخ الأوسط (٢ / ١٣٧).

(9) التاريخ الكبير للبخاري (٣ / ٤٢٧)، والضعفاء الصغير ص٥٠.

(10) تاريخ دمشق (١٩ / ١١٩).

(11) المصدر نفسه (١٩ / ١٢٣).

(12) ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص ٢٠٩، والكاشف في معرفة من له رواية في الكتــب الــستة (١ / ٤٠٨)، والمغني في الضعفاء (١ / ٣٥٢).

(13) شرح علل الترمذي (٢ / ٧٧٧).

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يخطىء ويخالف[1]، وفي موضع: كـان يهـم فـي الأحايين[2].

وقال العجلي: لا بأس به، وهذه الأحاديث التي يرويها أهل الشام عنه ليس تعجبنـي[3]، وفي موضع آخر: جائز الحديث[4].

وقال أبو حاتم: محله الصدق، وفى حفظه سوء، وكان حديثه بالشام أنكر مـن حديثـه بالعراق لسوء حفظه، وكان من أهل خُرَاسان، سكن المدينة، وقَدِمَ الشام فما حدث من كتبه فهو صالح، وما حَدَّثَ من حفظه ففيه أغاليط[5]، ويعقوب بن شيبة: صـدوقٌ صـالحُ الحـديث[6]، وموسى بن هارون: أرجو أنه صدوقٌ كثيرُ الخطأ[7]، والنسائى: ليس به بأس، وعند عمرو ابن أبى سلمة عنه مناكير[8]، وفي موضع: ليس بالقوي[9]، والساجي: صدوق، منكر الحديث[10].

وقال الترمذي: منكر الحديث[11]، والحسين بن أبي مَعْشَر الحَرَّاني: كأنَّ حديثـه كلهـا فوائد[12]، والحاكم أبو أحمد: في حديثه بعض المناكير[13]، وبالغ ابن عبد البر فقال: ضعيفٌ عند الجميع[14]، وقال ابن حجر: رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة فَضُعِّفَ بسببها[15].

---

(1) الثقات (٦ / ٣٣٧).

(2) مشاهير علماء الأمصار ص٢١٧.

(3) تاريخ أسماء الثقات (١ / ٩٠).

(4) معرفة الثقات (١ / ٣٧١).

(5) الجرح والتعديل (٣ / ٥٩٠).

(6) تاريخ دمشق (١٩ / ١٢٢).

(7) المصدر نفسه (١٩ / ١٢٣).

(8) تهذيب التهذيب (١/٦٤٠).

(9) الضعفاء والمتروكين للنسائي ص١١٢.

(10) تهذيب التهذيب (١/٦٤٠).

(11) علل الترمذي الكبير ص ٣٩٦.

(12) الكامل في ضعفاء الرجال (٢ / ٣٧٤)، وقد فَسَّر ابن عدي فيه الفوائد بأنها الغرائب.

(13) تاريخ دمشق (١٩ / ١١٩).

(14) ميزان الاعتدال (٢ / ٨٥).

(15) تقريب التهذيب ص ٢١٧

خلاصة القول فيه:

الراوي زهير بن محمد أنكر عليه ابن عدي بعض مروياته، ثم ذكر أن الشاميين أخطاوا في الرواية عنه، ويرى الباحث أن الحكم على الراوي يكون باعتبارين:

الاعتبار الأول: رواية أهل العراق عنه، وهي مستقيمة.

الاعتبار الثاني: رواية أهل الشام عنه، ففيها مناكير، وتحتاج إلى دراسة وتمحيص.

وأما الإمام البخاري فقد أخرج له حديثين كلاهما عن تلميذه عبد الملك بن عمرو العَقَدي، وقد تقدم في سرد أقوال الموثقين قول أحمد أن روايته عن زهير مستقيمة صحيحة، ولا ننسى أيضًا أن هذا الرجل بصريٌّ[1]، لذلك لا حاجة لدراسة مروياته لكون النكارة منفية عنها ابتداء.

---

[1] انظر: تهذيب الكمال (١٨ / ٣٦٤).

المطلب السادس: سعيد بن أبي عَرُوبة: وله ثمانٍ وخمسون رواية:

قال ابن عدي: سعيد بن أبي عَرُوبة، واسم أبي عروبة مِهْرَان، بصريٌّ، يكنى أبا النَّضْر، ثم ذكر خلاصة قوله فقال: **وسعيدٌ من ثقات الناس، وله أصنافٌ كثيرةٌ، وقد حَدَّثَ عنه الأئمة، ومن سمع منه قبل الاختلاط فذلك صحيحٌ حجةٌ، ومن سمع بعد الاختلاط فذلك ما لا يُعْتَمَدُ عليه، وهو مُقَدَّمٌ في أصحاب قتادة، ومن أثبت الناس رواية عنه، وثبتًا عن كل من روى عنه إلا من جلس عنهم، وهم الذين ذكرتُهم ممن لم يسمع منهم[1].**

أقوال العلماء فيه:

وثقه ابن سعد[2]، وابن معين[3]، والعجلي[4]، وأبو زرعة، وزاد: مأمون[5]، وأبو حاتم، وزاد: وهذا قبل أن يختلط، وكان أعلم الناس بحديث قتادة[6]، والنسائي[7]، والذهبي[8]، وابن حجر، وزاد: حافظٌ كان من أثبت الناس في قتادة[9]، وذكره ابن حبان في الثقات[10]، وقال: كان قد اختلط سنة خمس وأربعين ومائة، وبقي خمس سنين في اختلاطه، وأَحَبُّ إليَّ أن لا يُحتج به إلا بما روى عنه القدماء قبل اختلاطه، ويُعتبر برواية المتأخرين عنه دون الاحتجاج بهما، وفي موضع: من فقهاء أهل البصرة ومتقنيهم، في سماع المتأخرين عنه مناكير وأوهام كثيرة[11].

وقال يحيى القطان: إذا كان عندي عن سعيد بن أبي عروبة لم أبالِ ألا أسمعه من هشام الدَّسْتَوائى[12]، وعبد الرحمن بن مهدي: كان سعيد يُفَتِّش الحديث[13].

---

[1] انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٣ / ٣٩٣، ٣٩٦).

[2] الطبقات الكبير (٩ / ٢٧٣).

[3] الجرح والتعديل (٤ / ٦٥).

[4] معرفة الثقات (١ / ٤٠٣).

[5] الجرح والتعديل (٤ / ٦٦).

[6] المصدر نفسه.

[7] تهذيب الكمال (١١ / ٨).

[8] ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص ٢٢٥، والمغني في الضعفاء (١/ ٣٨١)، وميزان الاعتدال (٢ / ١٥١).

[9] تقريب التهذيب ص ٢٣٩.

[10] الثقات (٦ / ٣٦٠).

[11] مشاهير علماء الأمصار ص١٨٨.

[12] تاريخ ابن معين –رواية الدوري– (٤ / ٢٠٩).

[13] سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود (٩/٢).

وقد جعله كثيرٌ من العلماء من أثبت أصحاب قتادة، وقد تقدم ما يدل على ذلك، وأضيف هنا عدة أقوال، فقد قال أبو داود الطيالسي: كان أحفظ أصحاب قتادة[1]، وابن معين: أثبت الناس في قتادة: سعيد بن أبى عروبة، وهشام الدَّسْتَوائى، وشعبة، فمن حَدَّثَكَ من هؤلاء الثلاثة الحديث فلا تبالِ ألا تسمعه من غيره[2]، وأبو زرعة: أثبت أصحاب قتادة: هشام، وسعيد[3].

وقال أحمد: لم يكن له كتاب، إنَّما كان يحفظ ذلك كله[4]، حتى إنَّه ما كتب إلا تفسير قتادة؛ وذلك لأن أبا مَعْشَر[5] كتب إليه أن يكتبه له[6]، وأبو عوانة: ما كان عندنا في ذلك الزمان أحدٌ أحفظ من سعيد بن أبى عروبة[7].

وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على شدة حفظه، حتى إنه قال عن نفسه: دَقَّكَ بالمِنْحَاز دَقَّ الفُلْفُل، قال أحمد: يعني شدة الحفظ[8].

ومن خلال أقوال النقاد تبين للباحث أن سعيد بن أبي عروبة فيه أربع علل:

الأولى: الاختلاط:

وهذه العلة هي الأهم والأخطر، فقد نَصَّ كثيرٌ من العلماء على اختلاط سعيد فقال وكيع: كنا ندخل على سعيد بن أبى عروبة فنسمع، فما كان من صحيح حديثه أخذناه، وما لم يكن صحيحًا طرحناه[9]، وقال أبو داود: كان سعيد يقول في الاختلاط: قتادة عن أنس، أو أنس عن

---

(1) الجرح والتعديل(٤ / ٦٥).
(2) التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة (٢/ ٨٣).
(3) الجرح والتعديل (٤ / ٦٦).
(4) المصدر نفسه (٤ / ٦٥).
(5) أبو مَعْشَر: هو زياد بن كُلَيْب الحنظلي الكوفي، ثقة. تقريب التهذيب ص ٢٢٠.
(6) انظر: الضعفاء الصغير ص ٥٣.
(7) الجرح والتعديل (٤ / ٦٥).
(8) انظر: العلل ومعرفة الرجال (١ / ٤٣٨).
(9) تهذيب الكمال (١١ / ١٠).

قتادة[1]، وممن أشار إلى هذه العلة: ابن سعد[2]، والعجلي[3]، وأبو حاتم[4]، والنسائي[5]، وابن قانع[6]، وابن حبان[7]، والأزدى[8]، والذهبي[9]، وابن حجر[10].

وأما عن توقيت اختلاطه فقد اختلفت أقوال النقاد في تحديد السنة التي اختلط فيها[11]، فقد قال ابن معين: اختلط بعد هزيمة إبراهيم بن عبد الله، فمن سمع منه سنة اثنتين وأربعين فهو صحيح السماع، وسماع من سمع منه بعد ذلك فليس بشيء[12].

ويرى يزيد بن زُرَيْع أن اختلاطه كان سنة مائة وثلاث وأربعين فقال: أول ما أنكرنا ابن أبى عروبة يوم مات سليمان التَّيْمى، جئنا من جنازته فقال: من أين جئتم؟ قلنا: من جنازة سليمان التَّيْمى، فقال: ومن سليمان التَّيْمى؟[13].

قال الباحث: أخطأ ابن معين في توقيت الهزيمة؛ لأنَّ المعروف أنَّ هزيمة إبراهيم بن عبد الله بن الحسن الذي كان خرج على أبي جعفر المنصور بالبصرة كانت سنة مائة وخمس وأربعين[14].

وأكثر الأئمة على أن اختلاط سعيد كان في الهزيمة سنة مائة وخمس وأربعين:

قال عبد الرحمن بن إبراهيم الملقب بِدُحَيْم: إن سعيدًا اختلط، فخرج إبراهيم سنة خمس وأربعين ومائة[15]، وكان يحيى القطان يُوَقِّتُ فيمن سمع منه قبل الهزيمة فسماعه صالح[16].

---

(1) تهذيب التهذيب (٣٤/٢).

(2) الطبقات الكبير (٩ / ٢٧٣).

(3) معرفة الثقات (١ / ٤٠٣).

(4) الجرح والتعديل (٤ / ٦٦).

(5) الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ١٢٧.

(6) تهذيب التهذيب (٣٤/٢).

(7) الثقات (٦ / ٣٦٠).

(8) تهذيب التهذيب (٣٤/٢).

(9) ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص٢٢٥، والمغني في الضعفاء (١/ ٣٨١) ، وميزان الاعتدال (٢ / ١٥١).

(10) تقريب التهذيب ص ٢٣٩.

(11) استفدت خلاصة الأقوال في توقيت الاختلاط من بحث بعنوان: أثر اختلاط سعيد بن أبي عروبة على مروياته في الكتب الستة ص٦- ٩، وهو البحث الأول في كتاب قرة العيون بتوثيق الأسانيد والمتون.

(12) الكامل في ضعفاء الرجال (٣ / ٣٩٤).

(13) تهذيب التهذيب (٣٤/٢)، وقال: التيمى مات سنة مائة وثلاث وأربعين.

(14) انظر: تاريخ الرسل والملوك (٤ / ٤٢٢).

(15) تهذيب الكمال (١١ / ٩).

(16) انظر: العلل ومعرفة الرجال (١ / ٣٥٥).

وقال عبد الأعلى بن عبد الأعلى: تغير عند الهزيمة[1]، وهذا أيضًا رأي الإمام أحمد، فقد قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: من سمع منه قبل الهزيمة فسماعه جيد، ومن سمع بعد الهزيمة كأنَّ أبي ضعفهم، فقلت له: كان سعيد اختلط؟ قال: نعم، ثم قال: من سمع منه بالكوفة فهو جيد، ثم قال: قدم سعيد الكوفة مرتين قبل الهزيمة[2].

وأورد ابن حجر قولين متعارضين، ثم جمع بينهما حيث نقل عن ابن السكن قوله: قال يزيد بن زُرَيْع: اختلط سعيدٌ في الطاعون- يعنى سنة مائة و اثنتين وثلاثين-، ولكن القطان كان ينكر ذلك، ويقول: إنما اختلط قبل الهزيمة[3]، ثم قال ابن حجر في الجمع بينهما: والجمع بين القولين ما قاله البزار أنه ابتدأ به الاختلاط سنة مائة وثلاث وثلاثين، ولم يَسْتَحْكِم ولم يُطْبِق به، واستمر على ذلك، ثم استحكم به أخيرًا، وعامة الرواة عنه سمعوا منه قبل الاستحكام، وإنما اعتبر الناس اختلاطه بما قال يحيى القطان[4].

ويرى الباحث أن سعيدًا اختلط بعد الهزيمة سنة خمس وأربعين ومائة، فمن سمع منه قبل الاختلاط فحديثه صحيح، ومن سمع منه بعد الاختلاط فليس بحجة.

أقوال النقاد فيمن سمع منه قبل الاختلاط، أو بعده، أو لم يتميز سماعه:

سأقتصر في دراستي على تلاميذ سعيد الذين سمعوا منه في صحيح البخاري فقط؛ وذلك لأنه مجال دراستي، وعدد هؤلاء الرواة خمسة عشر راويًا:

أولًا: من سمع منه قبل الاختلاط: وهم سبعة رواة:

١. خالد بن الحارث:

قال ابن عدي: أثبت الناس عنه يزيد بن زُرَيْع، وخالد بن الحارث، ويحيى القطان، ونظراؤهم قبل اختلاطه[5].

وقد روى له البخاري رواية واحدة عن سعيد.

---

(1) سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود (١/ ٣٥٠).

(2) العلل ومعرفة الرجال (١ / ١٦٣).

(3) تهذيب التهذيب (٣٥/٢)، وهذا يدل على أنَّ للقطان رأيان، وهما: قبل الهزيمة، وبعدها.

(4) المصدر نفسه.

(5) العلل ومعرفة الرجال (٣ / ٣٩٦).

٢. رَوْح بن عبادة:

قال أبو داود عن سماع رَوْح من سعيد: سماعه قبل الهزيمة، كذا قال رَوْح[1].

وقال ابن حجر: أخرج عمن سمع منه بعد الاختلاط قليلًا كروح بن عبادة[2]، وهذا يـــدل على أن ابن حجر يرى أن سماع رَوْح كان بعد الاختلاط، رغم أنه نقل قوله: سمعت عن سعيد قبل الاختلاط ثم غِبْتُ وقدمت فقيل: إنه اختلط[3].

وقد روى له البخاري في ستة مواضع عن سعيد.

٣. عبد الأعلى بن عبد الأعلى:

قال ابن عدي: حَدَّث بأصنافه عنه، أرواهم عنه عبد الأعلى[4].

وقد روى له البخاري في خمسة مواضع عن سعيد.

٤. عبد الله بن المبارك:

قال ابن حبان: أَحَبُّ إليَّ أن لا يُحتج به إلا بما روى عنه القدماء قبل اختلاطه مثل: ابن المبارك[5].

وقد روى له البخاري موضعًا واحدًا عن سعيد.

٥. محمد بن سَوَاء:

قال الآجري: سألت أبا داود عن سماع ابن سَوَاء من سعيد فقال: قبل الهزيمة[6].

وقد روى له البخاري موضعًا واحدًا عن سعيد.

٦. يحيى بن سعيد القطان:

قال ابن عدي: أثبت الناس عنه يزيد بن زُرَيْع، وخالد بن الحارث، ويحيـــى القطـــان، ونظراؤهم قبل اختلاطه[7].

وقد روى له البخاري في أربعة مواضع عن سعيد.

---

(1) سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود (١/ ٣٥٠).

(2) هدي الساري ص ٦٠٩.

(3) تهذيب التهذيب (١ / ٦١٥).

(4) الكامل في ضعفاء الرجال (٣ / ٣٩٧).

(5) الثقات (٦/ ٣٦٠).

(6) سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود (١/ ٣٥٠).

(7) الكامل في ضعفاء الرجال (٣ / ٣٩٧).

٧. يزيد بن زُرَيْع:

قال أحمد: كل شيء روى عن سعيد فلا تبالي سمعتَه من أحد، سماعه من سعيد قـــديم، وكان يأخذ الحديث بتثبت[1] .

وقد روى له البخاري ثلاثين موضعًا عن سعيد.

ثانيًا: من سمع منه بعد الاختلاط: وهما راويان:

١. محمد بن إبراهيم بن أبي عدي:

قال يحيى القطان: جاء ابن أبي عدي إلى سعيد بن أبي عروبة بأخرة[2]، يقصد بذلك بعـــد اختلاطه.

وقد روى له البخاري في أربعة مواضع عن سعيد.

٢. محمد بن عبد الله الأنصاري:

قال ابن حجر: أخرج البخاري عمن سمع منه بعد الاختلاط قليلًا كمحمـــد بـــن عبـــد الله الأنصاري[3] .

وقد روى له البخاري موضعًا واحدًا عن سعيد.

ثالثًا: من لم يتميز هل هو قبل الاختلاط أو بعده؟ وهم ستة رواة:

بِشْر بن المُفَضَّل، وسهل بن يوسف، وعبد الوارث بن سعيد، و كَهْمَس بـــن المِنْهَـــال، ومعاذ بن معاذ، ووُهَيْب بن خالد، ولا ننسى أيضًا أن هناك بعض الروايات المعلقة التي قال فيها البخاري: قال سعيد[4] .

الثانية: الإرسال:

قال ابن معين: كان يرسل[5]، وقال البزار: يُحَدِّثُ عن جماعة لم يسمع منهم، فإذا قـــال: سمعت وحدثنا كان مأمونًا على ما قال[6] .

---

(1) المعرفة والتاريخ (٢ / ١٤٠).

(2) العلل ومعرفة الرجال (١ / ٣٥٣).

(3) هدي الساري ص ص ٦٠٩.

(4) أرقام الروايات: (٢٦٨- ٥٣١- ٢٦١٦- ٥٦١٠- ٦٥٠٧).

(5) تهذيب التهذيب (٢/ ٣٤).

(6) المصدر نفسه.

وأما من لم يسمع منه ابن أبي عروبة:

فقد قال ابن المبارك: لا أراه سمع من قيس بن سعد شيئًا[1]، وقال ابن معين : لم يسمع من أبي التَّيَّاح[2]، ولا من أبي حَرِيز[3]، ولا من عبد الله بن محمد بن عَقِيل[4]، ولم يسمع من مجاهد، وقتادة لم يسمع من مجاهد، فكيف يسمع منه سعيد؟[5].

وقال أحمد: لم يسمع سعيد بن أبي عروبة من الحكم بن عُتَيْبة، ولا من حماد بن أبي سليمان، ولا من عمرو بن دينار، ولا من هشام بن عروة، ولا من إسماعيل بن أبي خالد، ولا من عبيد الله بن عمر، ولا من أبي بِشْر الوليد بن مسلم العنبري، ولا من زيد بن أسلم، ولا من أبي الزِّناد عبد الله بن ذَكْوان، وقد حَدَّثَ عن هؤلاء كلهم ولم يسمع منهم شيئًا[6].

وقال النسائي: لم يسمع من: عمرو بن دينار، و لا من هشام بن عروة، ولا من زيد بن أسلم، ولا من عبيد الله بن عمر، ولا من أبى الزِّناد، ولا من الحكم، ولا من حماد، ولا من إسماعيل بن أبى خالد[7].

وقال الفلاس: لم يسمع من يحيى بن سعيد الأنصاري، ولا من عبيد الله بن عمرو، ولا من أبي بِشْر، ولا من زيد بن أسلم، ولا من أبي الزِّناد، وقد حَدَّثَ عن هؤلاء كلهم[8].

قال الباحث: ولم يروِ البخاري في صحيحه لسعيد إلا عن شيخين فقط، وهما قتادة ابن دِعَامة، والنضر بن أنس بن مالك، وهذين لم يرسل عنهما.

---

[1] تهذيب التهذيب (٢/ ٣٤).

[2] تاريخ ابن معين – رواية الدوري – (٤ / ٩٩)، وأبو التَّيَّاح هو: يزيد بن حميد الضُّبَعي، ثقة ثبت. تقريب التهذيب ص ٦٠٠.

[3] تاريخ ابن معين – رواية الدوري – (٤ / ١٦١)، وأبو حَرِيز هو: عبد الله بن حسين الأزدي، صدوق يخطىء. انظر: تقريب التهذيب ص ٣٠٠.

[4] تهذيب التهذيب (٢/ ٣٤).

[5] تاريخ ابن معين – رواية الدوري– (٤ / ٢٠١).

[6] انظر: العلل ومعرفة الرجال (٢ / ٣٣١).

[7] تهذيب الكمال (١١ / ١٠).

[8] التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح (٣ / ١٠٨٦).

الثالثة: التدليس:

وصفه النسائي بالتدليس[1]، وقال سبط بن العجمي: مشهورٌ بالتدليس، ذكره بــه غيــر واحد[2]، وقال ابن حجر: كثير التدليس[3]، وذكره في المرتبة الثانية من طبقاته[4].

قال الباحث: لا يضير تدليسه لذكر ابن حجر له في المرتبة الثانية.

الرابعة: اتهامه ببدعة القدر:

اتهمه بذلك أحمد، وزاد: يكتمه[5]، والعجلي، وزاد: كان لا يدعو إليه[6]، وابن قــانع[7]، والذهبي[8].

قال الباحث: ويتبين لي مما سبق أن الراوي لم يكن داعية لبدعته، بل كان يكتمها، وقــد قَبِلَ كثيرٌ العلماء حديث هؤلاء من غير الدعاة.

خلاصة القول فيه:

تكلم ابن عدي في سعيد بن أبي عروبة لأجل اختلاطه، وإرساله، ويرى الباحــث مــن خلال ما سبق أن سعيد بن أبي عروبة ثقة، اختلط بعد الهزيمة سنة خمس وأربعين ومائة، فمن سمع منه قبل الاختلاط فحديثه صحيح، ومن سمع منه بعد الاختلاط فليس بحجــة، وأمــا عــن إرساله فلم يروِ عن واحدٍ ممن أرسل عنهم في الصحيح، وتدليسه لا يضير، وبدعتــه لا تــضر لأنه غير داعية، وسأقوم بدراسة أحاديثه في صحيح البخاري لعلاج مشكلة الاختلاط فقط، وهم من روى عنه بعد الاختلاط، ومن لم يتميز، والله الموفق والمستعان.

---

(1) انظر: سؤالات السلمي للدارقطني ص٣٦٥.
(2) التبيين لأسماء المدلسين ص ٢٦.
(3) تقريب التهذيب ص ٢٣٩.
(4) طبقات المدلسين ص٣١.
(5) تهذيب التهذيب (٢/ ٣٥).
(6) معرفة الثقات (١ / ٤٠٣).
(7) تهذيب التهذيب (٢/ ٣٥).
(8) المغني في الضعفاء(١/ ٣٨١)، وميزان الاعتدال (٢ / ١٥١).

دراسة مروياته:

الراوي له ثمانٍ وخمسون رواية في صحيح البخاري، وسيدرس الباحث روايـــات مـــن سمع منه بعد الاختلاط، ومن لم يتبين هل هو قبل الاختلاط أو بعده؟

أولًا: دراسة روايات من سمع منه بعد اختلاطه:

١. محمد بن إبراهيم بن أبى عدى: وله أربع روايات:

الحديث الأول:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ قَتَــادَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أُتِيَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِإِنَاءٍ وَهُوَ بِالزَّوْرَاءِ[1] فَوَضَــعَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ فَجَعَلَ الْمَاءُ يَنْبُعُ مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِهِ، فَتَوَضَّأَ الْقَوْمُ، قَالَ قَتَادَةُ: قُلْتُ لِأَنَسٍ: كَمْ كُنْتُمْ؟ قَالَ: ثَلَاثَ مِائَةٍ أَوْ زُهَاءَ ثَلَاثِ مِائَةٍ[2] .

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم من طريق محمد بن جعفر[3]، وأحمد عن محمد بن بكر[4]، كلاهما بنحوه عن سعيد بن أبي عروبة، ومسلم من طريق هشام الدَّسْتَوائي بنحوه[5]، والنسائي مـــن طريـــق معمر بن راشد بمعناه، غير أنه جعل العدد سبعين بدل ثلاث مائة[6]، وأحمد من طريق همام بن يحيى بنحوه[7]، أربعتهم: (سعيد، هشام، معمر، همام) عن قتادة بن دِعامة به.

---

[1] الزَّوْراء: مكان معروف بالمدينة النبوية عند السوق، فتح الباري شرح صحيح البخاري (٦ / ٥٨٥).

[2] صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، (٤ / ١٩٢)، ح٣٥٧٢.

[3] صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب في معجزات النبي صلى الله عليه و سلم، ص١٢٠٩، ح٢٢٧٩.

[4] مسند أحمد (٢٠/ ٤٥١)، ح١٣٢٤٤.

[5] صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب في معجزات النبي صلى الله عليه و سلم، ص١٢٠٩، ح٢٢٧٩.

[6] سنن النسائي، كتاب الطهارة، باب التسمية عند الوضوء، (١ / ٦١)، ح٧٨.

[7] مسند أحمد (٢١ / ٤٦١)، ح١٤٠٨١.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

الأول: قتادة بن دِعامة، وقد تقدم في دراسة الحديث الأول عند جرير بن حازم أن فيه علة التدليس، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من طبقاته، فلابد من التصريح بالسماع، وقد صَرَّح بالسماع في رواية مسلم من طريق هشام الدَّسْتَوائي.

الثاني: سعيد بن أبي عروبة سمع منه تلميذه ابن أبي عدي بعد اختلاطه، وقد تابعه عن سعيد محمد بن جعفر، ومحمد بن بكر، وقد سمعا من سعيد قبل الاختلاط، وتابع سعيدًا معمر بن راشد، وهشام الدَّسْتَوائي، وهمام بن يحيى.

الحديث الثاني:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ وَسَهْلُ بْنُ يُوسُفَ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَاهُ رِعْلٌ وَذَكْوَانُ[1] وَعُصَيَّةُ[2] وَبَنُو لَحْيَانَ[3] فَزَعَمُوا أَنَّهُمْ قَدْ أَسْلَمُوا وَاسْتَمَدُّوهُ عَلَى قَوْمِهِمْ، فَأَمَدَّهُمْ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِسَبْعِينَ مِنْ الْأَنْصَارِ، قَالَ أَنَسٌ: كُنَّا نُسَمِّيهِمْ الْقُرَّاءَ يَحْطِبُونَ بِالنَّهَارِ وَيُصَلُّونَ بِاللَّيْلِ، فَانْطَلَقُوا بِهِمْ حَتَّى بَلَغُوا بِئْرَ مَعُونَةَ غَدَرُوا بِهِمْ وَقَتَلُوهُمْ، فَقَنَتَ شَهْرًا يَدْعُو عَلَى رِعْلٍ وَذَكْوَانَ وَبَنِي لَحْيَانَ، قَالَ قَتَادَةُ: وَحَدَّثَنَا أَنَسٌ أَنَّهُمْ قَرَءُوا بِهِمْ قُرْآنًا أَلَا بَلِّغُوا عَنَّا قَوْمَنَا بِأَنَّا قَدْ لَقِينَا رَبَّنَا فَرَضِيَ عَنَّا وَأَرْضَانَا ثُمَّ رُفِعَ ذَلِكَ بَعْدُ[4].

---

[1] رِعْل: بطن من بني سُلَيْم، يُنْسَبون إلى رِعْل بن عوف بن مالك بن امرئ القيس، وأما ذكوان: فبطن من بني سُلَيْم أيضًا، يُنْسَبون إلى ذكوان بن ثعلبة فَنُسِبَت الغزوة إليهما. فتح الباري شرح صحيح البخاري (٧ / ٣٧٩).

[2] عُصَيَّة: هم بطن من بني سُلَيْم، ينسبون إلى عُصَيَّة بن خفاف بن امرئ القيس. فتح الباري شرح صحيح البخاري (٦ / ٥٤٤).

[3] بنو لَحْيان: بكسر اللام وقيل بفتحها، ولَحْيان هو ابن هُذَيْل نفسه، وهُذَيْل هو بن مُدْرِكَة بن إلياس بن مُضَر، وزعم الهَمْداني النَسَّابة أن أصل بني لَحْيان من بقايا جُرْهُم دخلوا في هُذَيْل فَنُسِبوا إليهم. فتح الباري شرح صحيح البخاري (٧ / ٣٨١).

[4] صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب العون بالمدد، (٤ / ٧٣)، ح٣٠٦٤.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري من طريق يزيد بن زُرَيْع عن سعيد بن أبي عروبة بنحوه[1]، ومسلم من طريق شعبة بن الحجاج مختصرًا[2]، كلاهما عن قتادة بن دِعامة به.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا ثلاثة، وهم:

الأول: قتادة بن دِعامة، وقد تقدم في دراسة الحديث الأول عند جرير بن حازم أن فيه علة التدليس، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من طبقاته، فلابد من التصريح بالسماع، وقد صَرَّح بالسماع في رواية البخاري من طريق يزيد بن زُرَيْع.

الثاني: سعيد بن أبي عروبة سمع منه تلميذه ابن أبي عدي بعد اختلاطه، وقد تابعه عن سعيد سهل بن يوسف مقرونًا معه، ويزيد بن زُرَيْع، ويزيد ممن سمع من سعيد قبل اختلاطه، وأما سهل فإنه ممن لم يتميز، وسأتحدث عنه فيما بعد، وقد تابع سعيدًا شعبة بن الحجاج.

الثالث: سهل بن يوسف ثقة رمي بالقدر[3]، وحديثه هنا لا علاقة له ببدعته.

الحديث الثالث:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " إِنِّي لَأَدْخُلُ فِي الصَّلَاةِ فَأُرِيدُ إِطَالَتَهَا فَأَسْمَعُ بُكَاءَ الصَّبِيِّ فَأَتَجَوَّزُ[4] مِمَّا أَعْلَمُ مِنْ شِدَّةِ وَجْدِ أُمِّهِ[5] مِنْ بُكَائِهِ"[6] .

---

(1) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب غزوة الرجيع ورعل وذكوان وبئر معونة وحديث عضل والقارة، (٥ / ١٠٥)، ح٤٠٩٠.

(2) صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب القنوت في جميع الصلاة إذا نزلت بالمسلمين نازلة، ص٣٢٤ ، ح٦٧٧.

(3) تقريب التهذيب ص٢٥٨.

(4) فَأَتَجَوَّز: أي أُخَفِّفُها وأُقَلِّلُها. النهاية في غريب الحديث والأثر (١ / ٣١٥).

(5) وَجْد أمه: يصح حمله على الحزن وعلى الحب، والأول أظهر، والثاني ملزومه. هدي الساري ص٣٤٤.

(6) صحيح البخاري، كتاب الجماعة والإمامة، باب من أخف الصلاة عند بكاء الصبي، (١ / ١٤٣)، ح٧١٠.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري بنحوه[1]، ومسلم بنحوه[2] من طريق يزيد بن زريع، وابن ماجه من طريق عبد الأعلى بن عبد الأعلى بنحوه[3]، كلاهما عن سعيد بن أبي عروبة، وأخرجه مسلم بمعناه من طريق أبي عوانة الوَضَّاح بن عبد الله[4]، وأحمد من طريق شعبة بن الحجاج، ثلاثتهم: (سعيد- الوَضَّاح- شعبة) عن قتادة بن دِعامة به.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

الأول: قتادة بن دِعامة، وقد تقدم في دراسة الحديث الأول عند جرير بن حازم أن فيه علة التدليس، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من طبقاته، فلابد من التصريح بالسماع، وقد صَرَّح بالسماع في رواية أحمد من طريق شعبة.

الثاني: سعيد بن أبي عروبة سمع منه تلميذه ابن أبي عدي بعد اختلاطه، وقد تابعه عن سعيد، عبد الأعلى بن عبد الأعلى، ويزيد بن زُرَيْع، وهما ممن سمع منه قبل اختلاطه، وقد تابع سعيدًا أبو عوانة، وشعبة.

الحديث الرابع:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى[5] وَابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: " كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْ دُعَائِهِ إِلَّا فِي الِاسْتِسْقَاءِ، وَإِنَّهُ يَرْفَعُ حَتَّى يُرَى بَيَاضُ إِبْطَيْهِ"[6] .

---

[1] صحيح البخاري، كتاب الجماعة والإمامة، باب من أخف الصلاة عند بكاء الصبي، (١ / ١٤٣)، ح٧٠٩.

[2] صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب أمر الأئمة بتخفيف الصلاة في تمام، ص٢٣٣، ح٤٧٠.

[3] سنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب الإمام يخفف الصلاة إذا حدث أمر، (١ / ٣١٦)، ح٩٨٩.

[4] صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب أمر الأئمة بتخفيف الصلاة في تمام، ص٢٣٣، ح٤٦٩.

[5] يحيى : هو يحيى بن سعيد بن فَرُّوخ، أبو سعيد القطان البصري. تقريب التهذيب ص٥٩١.

[6] صحيح البخاري، كتاب الاستسقاء، باب رفع الإمام يده في الاستسقاء، (٢ / ٣٢)، ح١٠٣١.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري من طريق يزيد بن زُرَيْع بنحوه[1]، ومسلم[2]، وأحمد بنحوه[3] من طريق يحيى القطان، ومسلم بنحوه[4] من طريقي ابن أبي عدي، وعبد الأعلى بن عبد الأعلى، أربعتهم عن سعيد بن أبي عروبة به.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

الأول: قتادة بن دِعامة، وقد تقدم في دراسة الحديث الأول عند جرير بن حازم أن فيه علة التدليس، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من طبقاته، فلابد من التصريح بالسماع، وقد صَرَّح بالسماع في رواية أحمد من طريق يحيى القطان.

الثاني: سعيد بن أبي عروبة سمع منه تلميذه ابن أبي عدي بعد اختلاطه، وقد تابعه عن سعيد يحيى القطان مقروناً معه في هذه الرواية، وكذلك تابعه عبد الأعلى بن عبد الأعلى، ويزيد ابن زُرَيْع، وهم ممن سمع من سعيد قبل الاختلاط.

٢. محمد بن عبد الله الأنصاري: وله رواية واحدة:

الحديث الخامس:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنِي خَلِيفَةُ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: " مَاتَ أَبُو زَيْدٍ وَلَمْ يَتْرُكْ عَقِبًا، وَكَانَ بَدْرِيًّا"[5] .

تخريج الحديث:

هذا الحديث بهذه الصورة تفرد به محمد بن عبد الله الأنصاري عن سعيد، وليس له أي متابعات، وقد ورد الحديث بوجه آخر أخرجه البخاري من طريق شُعْبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: **جَمَعَ الْقُرْآنَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرْبَعَةٌ كُلُّهُمْ مِنْ الْأَنْصَارِ: أُبَيٌّ وَمُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ وَأَبُو زَيْدٍ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، قُلْتُ لِأَنَسٍ: مَنْ أَبُو زَيْدٍ؟ قَالَ: أَحَدُ**

---

[1] صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب صفة النبي صلى الله عليه وسلم، (٤ / ١٩٠)، ح٣٥٦٥.

[2] صحيح مسلم، كتاب صلاة الاستسقاء، باب رفع اليدين بالدعاء في الاستسقاء، ص٤٢٤، ح٨٩٦.

[3] مسند أحمد (٢٠ / ٢٣١)، ح١٢٨٦٧.

[4] صحيح مسلم، كتاب صلاة الاستسقاء، باب رفع اليدين بالدعاء في الاستسقاء، ص٤٢٣، ح٨٩٦.

[5] صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب...، (٥ / ٨١)، ح٣٩٩٦.

عُمُومَتِي[1]، وفي موضع آخر عنده، **قال: وَنَحْنُ وَرِثْنَاهُ**[2]، وأخرجه البخاري أيضًا من طريق همام عن قتادة بنحو حديث شعبة[3]، ومسلم كذلك من طريق شعبة به بنحوه[4].

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا ثلاثة، وهم:

الأول: قتادة بن دِعامة، وقد تقدم في دراسة الحديث الأول عند جرير بن حازم أن فيه علة التدليس، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من طبقاته، فلابد من التصريح بالسماع، وقد صرح بالسماع في رواية مسلم.

الثاني: سعيد بن أبي عروبة سمع منه تلميذه محمد بن عبد الله الأنصاري بعد اختلاطه، ولم يتابعه أحدٌ عليه بهذا الوجه، غير أن سعيدًا تابعه شعبة بن الحجاج، وهمام بن يحيى من وجه آخر.

الثالث: خليفة بن خَيَّاط:المعروف بِشَباب:

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان متقنًا عالمًا بأيام الناس وأنسابهم[5]، وقال مسلمة ابن قاسم: لا بأس به[6]، وابن عدي: من متيقظي رواة الحديث،...مستقيم الحديث صدوق[7]، والذهبي[8]، وابن حجر[9]: صدوق، زاد ابن حجر: ربما أخطأ وكان أخباريًا عَلَّامة.

وقال ابن المديني: في دار عبد الرحمن بن عمر بن جَبَلَة، وشباب بن خياط شجر يحمل الحديث[10].

---

(1) صحيح البخاري، كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب زيد بن ثابت رضي الله عنه، (٥ / ٣٧)، ح٣٨١٠، وقد رجح ابن حجر قول الواقدي أنه قيس بن السَّكَن الأنصاري أخذًا من قول أنس: أحد عمومتي، فتح الباري شرح صحيح البخاري (٧ / ١٢٨).

(2) صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب القراء من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، (٦ / ١٨٧)، ح٥٠٠٤.

(3) المصدر نفسه، ح٥٠٠٣.

(4) صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي بن كعب وجماعة من الأنصار رضي الله عنهم، ص١٢٩٤، ح٢٤٦٥.

(5) الثقات (٨ / ٢٣٣).

(6) تهذيب التهذيب (٥٥١/١).

(7) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٣ / ٦٦).

(8) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (١ / ٣٧٥).

(9) تقريب التهذيب ص ١٩٥.

(10) الضعفاء الكبير (٢ / ٣٧٠).

وجعله البخاري في أدنى درجات التعديل فقال: مقارِب الحديث[1].

وقال ابن معين: ليس بصاحب حديث، ليس بشيء[2]، وقال محمد بن يونس الكُدَيْمِي عن ابن المدينى: لو لم يُحَدِّث شباب لكان خيرًا له[3]، وعَلَّقَ على ذلك ابن عدي فقال: إنما يروي عن علي بن المديني الكُدَيْمِيُّ، والكُدَيْمِيُّ لا شيء، سيَّما إذا كان الراوي عن علي هو الكُدَيْمِيُّ فَدَلَّ هذا على أن الحكاية عن ابن المديني باطل[4].

وقال أبو حاتم: لا أُحَدِّثُ عنه، هو غير قوي[5]، وابن أبي حاتم: انتهى أبو زرعة إلى أحاديث كان أخرجها في فوائد عن شبَاب، فلم يقرأ علينا، فضربنا عليه، وتَرَكَ الرواية عنه[6].

وأما عن رواية البخاري عنه فقد قال الباجي: رأيتُ أمره إذا أفرده قال: وقال لي خليفة، وإذا أقرنه قال: وحدثني خليفة[7]، وابن حجر: لم يُحَدِّثْ عنه البخاري إلا مقرونًا ، وإذا حدث عنه لمفرده علَّق أحاديثه[8].

قال الباحث: خليفة بن خياط صدوق، وما قاله الباجي وابن حجر ليس دقيقًا، فهو هنا أخرج له، ولكن لا في التعاليق، ولا مقرونًا، بل متصلًا، وقد تابعه شعبة بن الحجاج، وهمام بن يحيى من وجه آخر متابعة قاصرة، ويبدو أن البخاري تساهل في إخراجه؛ لأن الحديث موقوف، وفي الفضائل، وأيضًا فمحمد بن عبد الله الأنصاري من شيوخ البخاري، وكذلك خليفة، والبخاري أدرى بشيوخه.

(1) علل الترمذي الكبير ص ٣٩٣.

(2) سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص ٢٩٠.

(3) الكامل في ضعفاء الرجال (٣ / ٦٦).

(4) المصدر نفسه.

(5) الجرح والتعديل (٣ / ٣٧٨).

(6) المصدر نفسه (٣ / ٣٧٩).

(7) التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح (٢ / ٥٥٧).

(8) تهذيب التهذيب (٥٥١/١).

ثانيًا: دراسة من لم يتميز هل هو قبل الاختلاط أو بعده؟ وهم ستة رواة:

١. بِشْر بن المُفَضَّل: وله رواية واحدة:

الحديث السادس:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ أَهْلَ مَكَّةَ سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُرِيَهُمْ آيَةً فَأَرَاهُمْ الْقَمَرَ شِقَّتَيْنِ حَتَّى رَأَوْا حِرَاءً[1] بَيْنَهُمَا[2] .

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري من طريق يزيد بن زُرَيْع[3]، وأخرجه أحمد من طريق عبد الوهاب بن عطاء[4]، كلاهما بنحوه عن سعيد بن أبي عروبة به، والبخاري[5]، ومسلم[6] مختصرًا من طريق شعبة، والبخاري[7]، ومسلم[8] بنحوه من طريق شيبان بن عبد الرحمن، ومسلم[9] من طريق معمر بن راشد بمعناه، ثلاثتهم عن قتادة بن دِعامة به.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

الأول: قتادة بن دِعامة، وقد تقدم في دراسة الحديث الأول عند جرير بن حازم أن فيه علة التدليس، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من طبقاته، فلابد من التصريح بالسماع، وقد صَرَّح بالسماع في رواية البخاري من طريق يزيد بن زُرَيْع، وشيبان بن عبد الرحمن.

---

(1) حِرَاء: جبل من جبال مكة يبعد عنها ثلاثة أميال. معجم البلدان (٢ / ٢٣٣).

(2) صحيح البخاري، كتاب فضائل الصحابة، باب انشقاق القمر، (٥ / ٤٩)، ح٣٨٦٨.

(3) صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب سؤال المشركين أن يريهم النبي صلى الله عليه و سلم آية فأراهم انشقاق القمر، (٤ / ٢٠٦)، ح٣٦٣٧.

(4) مسند أحمد (٢١ / ٢٨)، ح١٣٣٠٣.

(5) صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب { وانشق القمر، وإن يروا آية يعرضوا}، سورة القمر: (١،٢)، (٦ / ١٤٢)، ح٤٨٦٨.

(6) صحيح مسلم، كتاب صفات المنافقين وأحكامهم، باب انشقاق القمر، ص١٤٠٦، ح٢٨٠٢.

(7) صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب سؤال المشركين أن يريهم النبي صلى الله عليه و سلم آية فأراهم انشقاق القمر، (٤ / ٢٠٦)، ح٣٦٣٧.

(8) صحيح مسلم، كتاب صفات المنافقين وأحكامهم، باب انشقاق القمر، ص١٤٦١، ح٢٨٠٢.

(9) المصدر نفسه.

الثاني: سعيد بن أبي عروبة سمع منه بِشْر بن المُفَضَّل، ولم يتبين لي هل أخذ قبل اختلاط سعيد أم بعده؟ وقد تابعه عبد الوهاب بن عطاء، ويزيد بن زُرَيْع، وهو ممن سمع من سعيد قبل الاختلاط، وتابع سعيدًا شعبة بن الحجاج، وشيبان بن عبد الرحمن، ومعمر بن راشد.

٢. سهل بن يوسف: وله رواية واحدة:

وقد سبق دراسة الحديث عند دراسة محمد بن أبي عدي، وقد تابعهما يزيد بن زُرَيْع، وهو ممن سمع من سعيد قبل اختلاطه، وروى له البخاري مقرونًا مع محمد بن أبي عدي.

٣. عبد الوارث بن سعيد: وله رواية واحدة:

الحديث السابع:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: " لَمْ يَأْكُلْ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى خِوَانٍ[1] حَتَّى مَاتَ، وَمَا أَكَلَ خُبْزًا مُرَقَّقًا حَتَّى مَاتَ"[2].

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري عن محمد بن سنان[3]، وهُدْبة بن خالد[4] كلاهما ذكر الجزء الثاني منه، وزاد عليه، عن همام بن يحيى عن قتادة بن دِعامة به، والبخاري من طريقي عبد الله ابن أبي الأسود[5]، وعلي بن المديني[6]، كلاهما بنحوه وفيهما زيادة، عن معاذ بن هشام عن أبيه عن يونس الإسكاف عن قتادة بن دِعامة به، وابن ماجه من طريق أبي بحر عبد الرحمن بن عثمان عن سعيد به، وذكر الجزء الأول من الحديث[7].

---

(1) خِوَان: هو ما يوضع عليه الطعام عند الأكل. النهاية في غريب الحديث والأثر (٢ / ٨٩).

(2) صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب فضل الفقر، (٨ / ٩٦)، ح٦٤٥٠.

(3) صحيح البخاري، كتاب الأطعمة، باب الخبز المرقق والأكل على الخوان والسفرة، (٧ / ٧٠)، ح٥٣٨٥.

(4) صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب كيف كان عيش النبي صلى الله عليه و سلم وأصحابه وتخليهم من الدنيا؟ (٨ / ٩٧)، ح٦٤٥٧.

(5) صحيح البخاري، كتاب الأطعمة، باب ما كان النبي صلى الله عليه و سلم وأصحابه يأكلون، (٧ / ٧٥)، ح٥٤١٥.

(6) صحيح البخاري، كتاب الأطعمة، باب الخبز المرقق والأكل على الخوان والسفرة، (٧ / ٧٠)، ح٥٣٨٦.

(7) سنن ابن ماجه، كتاب الأطعمة، باب الأكل على الخوان والسفرة، (٢ / ١٠٩٥)، ح٣٢٩٣.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا ثلاثة، وهم:

الأول: قتادة بن دِعامة، وقد تقدم في دراسة الحديث الأول عند جرير بن حازم أن فيه علة التدليس، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من طبقاته، فلابد من التصريح بالسماع، وقد صَرَّح بالسماع في رواية البخاري عن هُدْبَة بن خالد.

الثاني: سعيد بن أبي عروبة سمع منه عبد الوارث بن سعيد، ولم يتبين هل سمع قبل الاختلاط أو بعده؟ وتابعه أبو بحر عبد الرحمن بن عثمان الثَّقَفي، وهو ضعيف[1]، فلا يصلح للمتابعة، ولم أجد له من يتابعه عن سعيد غير أبي بحر إلا ما ذكره ابن عدي حيث قال: هكذا حَدَّثَ به عن ابن أبي عروبة عبد الوارث، وقال يزيد بن زُرَيْع وغيره عن سعيد عن يونس الإسكاف عن قتادة عن أنس[2]، وكما هو معلوم أن يزيد هذا سمع من سعيد قبل اختلاطه، ويبدو أن الترمذي لم تصله هذه المتابعة فقال: حديث حسن صحيح غريب من حديث سعيد بن أبي عروبة[3]، ولكن لا ننسى أن سعيدًا تابعه يونس الإسكاف وهمام بن يحيى عند البخاري نفسه.

الثالث: أبو مَعْمَر: عبد الله بن عمرو بن أبى الحجاج، ثقة ثبت رمى بالقدر[4]، والحديث هنا لا علاقة له بهذه البدعة.

٤. كَهْمَس بن المِنْهَال: وله رواية واحدة:

الحديث الثامن:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ[5] حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ ح وقَالَ لِي خَلِيفَةُ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَوَاءٍ وكَهْمَسُ بْنُ الْمِنْهَالِ قَالَا: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَعِدَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى أُحُدٍ وَمَعَهُ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ، فَرَجَفَ بِهِمْ فَضَرَبَهُ بِرِجْلِهِ، قَالَ: " اثْبُتْ أُحُدُ فَمَا عَلَيْكَ إِلَّا نَبِيٌّ أَوْ صِدِّيقٌ أَوْ شَهِيدَانِ[6] ".

---

(1) انظر: تقريب التهذيب ص ٣٤٦.

(2) الكامل في ضعفاء الرجال (٣ / ٣٩٦).

(3) سنن الترمذي (٤ / ٥٨١).

(4) تقريب التهذيب ص ٣١٥.

(5) مُسَدَّد: هو مُسَدَّد بن مُسَرْهَد بن مُسَرْبَل الأسدي البصري، أبو الحسن. تقريب التهذيب ص٥٢٨.

(6) صحيح البخاري، كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب عمر بن الخطاب – رضي الله عنه–، (٥ / ١١)، ح٣٦٨٦.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري عن مُسَدَّد بن مُسَرْهَد[1]، ومحمد بن بشار[2]، كلاهما بنحوه عن يحيى القطان عن سعيد به، وأحمد بنحوه من طريق شعبة بن الحجاج عن قتادة بن دِعامة به[3] .

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا خمسة، وهم:

الأول: قتادة بن دِعَامة، وقد تقدم في دراسة الحديث الأول عند جرير بن حازم أن فيه علة التدليس، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من طبقاته، فلابد من التصريح بالسماع، وقد صَرَّح بالسماع في جميع الروايات المذكورة في التخريج.

الثاني: سعيد بن أبي عروبة: وقد سمع منه كَهْمَس بن المِنْهَال، ولم يتبين لي متى سمع من سعيد؟ وقد أخرج له البخاري مقرونًا مع محمد بن سواء، ومتابعًا ليزيد بن زُرَيْع، وتابعه كذلك يحيى القطان عند البخاري، وكلهم سمع من سعيد قبل الاختلاط، وقد تابع سعيدًا شعبة بن الحجاج.

الثالث: كَهْمَس بن المِنْهَال:

وثقه الدارقطني[4]، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان يقول بالقدر[5]، وقال أبو حاتم: يُكتب حديثه، محله الصدق[6]، وابن حجر: صدوق رمي بالقدر[7] .

وذكره البخاري في الضعفاء الصغير، ونقل عن حفص بن عمر بن دينار قوله: كان يقال فيه القدر[8]، وقال أبو حاتم: يُحَوَّلُ منه[9]، وبَيَّن الذهبي سبب ذكره في الضعفاء عند

---

[1] صحيح البخاري، كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب عثمان بن عفان – رضي الله عنه–، (٥ / ١٥)، ح٣٦٩٩.

[2] صحيح البخاري، كتاب فضائل الصحابة، باب قول النبي صلى الله عليه و سلم (لو كنت متخذا خليلًا)، (٥ / ٩)، ح٣٦٧٥.

[3] مسند أحمد (١٩ / ١٥٨)، ح١٢١٠٦.

[4] سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني ص ٢٦٦.

[5] الثقات (٩ / ٢٧).

[6] الجرح والتعديل (٧ / ١٧١).

[7] تقريب التهذيب ص ٤٦٢.

[8] الضعفاء الصغير ص ١٠١، وقد نسب المزي هذا الكلام للبخاري نفسه. انظر: تهذيب الكمال (٢٤ / ٢٣٤)، وهو خطأ.

[9] الجرح والتعديل (٧ / ١٧١).

البخاري فقال: له حديثٌ منكرٌ أدخله من أجله البخاري في كتاب الضعفاء[1]، وقد أدخله أيــضًا أبو زرعة في الضعفاء[2]، وقال الساجى: كان قدريًا ضعيفًا، لم يُحَدِّثْ عنه الثقات[3]، والذهبي: اُتُّهِمَ بالقدر[4].

قال الباحث: صدوق رمي بالقدر، وحديثه هنا لا علاقة له ببدعته، وقد روى له البخاري مقرونًا مع محمد بن سَوَاء.

الرابع: محمد بن سَوَاء:

وثقه الذهبي[5]، وذكره ابن حبان في الثقات[6]، وقال الأزدي: كان يغلو في القدر، وهو صدوق[7]، وابن حجر: صدوق، رمى بالقدر[8].

ورضيه يزيد بن زُرَيْع فكان يقول: عليكم به[9]، وأحمد: هو عند أصحاب الحديث أحلى من الخَفَّاف إلا أنَّ الخَفَّاف أقدم سماعًا[10]، وسئل عنه، وعن رَوْح بن عُبَادة في سعيد بن أبــي عروبة فقال: ما أقربهما![11].

قال الباحث: صدوق رمي بالقدر، وحديثه هنا لا علاقة له ببدعته، وقد روى له البخاري مقرونًا مع كَهْمس بن المِنْهال.

الخامس: خليفة بن خَيَّاط سبق أنه صدوق، وذكره هنا ضمن تحويلات السند متابعًا لمــن قبله، وأما صيغة قال لي فقد قيل عنها أنها معلقة، ولكن الراجح أنها مثل السماع، قال ابن حجر: حكم قال لي عند البخاري حكم حَدَّثَنَا ولا فَرْق[12].

---

(1) ميزان الاعتدال (٣ / ٤١٦).

(2) أجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي (٢ / ٦٥٢).

(3) تهذيب التهذيب (٣ / ٤٧٧).

(4) ميزان الاعتدال (٣ / ٤١٦).

(5) المصدر نفسه (٣ / ٥٧٦).

(6) الثقات (٩ / ٤٢).

(7) تهذيب التهذيب (٥٨٣/٣).

(8) تقريب التهذيب ص ٤٨٢.

(9) تاريخ أسماء الثقات ص ٢١١.

(10) العلل ومعرفة الرجال (٢ / ٣٥٦)، والخَفَّاف هو: عبد الوهاب بن عطاء الخَفَّاف، صــدوق ربمــا أخطــأ. تقريب التهذيب ص ٣٦٨.

(11) العلل ومعرفة الرجال (٢ / ٤٧٢)، وقد تقدم القول بسماع رَوْح من سعيد قبل اختلاطه عندما تكلمت عمــن سمع منه قبل الاختلاط.

(12) تغليق التعليق على صحيح البخاري (٥ / ٢٠٣).

٥. معاذ بن معاذ: وله رواية واحدة:

الحديث التاسع:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: ذَكَرَ لَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ عَنْ أَبِي طَلْحَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا[1] عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَنَّهُ كَانَ إِذَا ظَهَرَ عَلَى قَوْمٍ أَقَامَ بِالْعَرْصَةِ[2] ثَلَاثَ لَيَالٍ، تَابَعَهُ مُعَاذٌ وَعَبْدُ الْأَعْلَى حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ عَنْ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[3] .

هذا الحديث الذي فيه معاذ بن معاذ من المعلقات، وقد وصله ابن حجر في تغليقه[4]، ومعاذ بن معاذ لم يتبين هل سمع قبل الاختلاط أو بعده؟، وتابعه هنا رَوْح بن عُبَادة وهو ممن سمع من سعيد قبل الاختلاط.

٦. وهيب بن خالد: وله رواية واحدة:

الحديث العاشر:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ عِنْدَ الْكَرْبِ: " لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْعَلِيمُ الْحَلِيمُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَرَبُّ الْأَرْضِ رَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ"[5] .

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري من طريق يزيد بن زُرَيْع بنحوه[6]، وأخرجه مسلم من طريق محمد ابن بِشْر[1]، كلاهما عن سعيد به، وأخرجه البخاري[2]، ومسلم[3] بنحوه من طريق هشام الدَّسْتَوائي عن قتادة بن دِعامة به.

---

[1] أبو طلحة: هو زيد بن سهل بن الأسود الأنصاري النَّجَّاري، أبو طلحة الأنصاري، مشهور باسمه وكنيته. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٧/ ١٩٤).

[2] بِالعَرْصَة: هي كل موضع واسع لا بناء فيه. النهاية في غريب الحديث والأثر (٣ / ٤٣٨).

[3] صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب من غلب العدو فأقام على عرصتهم ثلاثا، (٤ / ٧٣)، ح٣٠٦٥.

[4] تغليق التعليق على صحيح البخاري (٣ / ٤٦٠).

[5] صحيح البخاري، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى { وكان عرشه على الماء}، سورة هود: ٧، وباب قوله تعالى { وهو رب العرش العظيم}، سورة التوبة: ١٢٩، (٩ / ١٢٦)، ح٧٤٢٦.

[6] صحيح البخاري، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى { تعرج الملائكة والروح إليه }، سورة المعارج: ٤، (٩ / ١٢٦) ، ح٧٤٣١.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا أربعة، وهم:

الأول: رُفَيْع أبو العالية الرِّيَاحي فيه علة الإرسال، ولكنه لم يُذْكَرْ أنه أرسل عن ابن عباس[4].

الثاني: قتادة بن دِعَامة، وقد تقدم في دراسة الحديث الأول عند جرير بن حازم أن فيه علة التدليس، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من طبقاته، فلابد من التصريح بالسماع، وقد صَرَّح بالسماع في رواية مسلم من طريق محمد بن بِشْر.

وأضيف إليها علة الإرسال، فقد قال ابن حجر عن رواية قتادة عن أبي العالية بعد أن ذكر قول أبي داود، وابن أبي حاتم أن قتادة لم يسمع من أبي العالية إلا عدة أحاديث فذكر عباراتهم[5]، ثم قال: وكأنَّ البخاري لم يعتبر بهذا الحصر؛ لأن شعبة ما كان يُحَدِّثُ عن أحد من المدلسين إلا بما يكون ذلك المدلس قد سمعه من شيخه، وقد حدث شعبة بهذا الحديث عن قتادة بن دِعامة[6].

الثالث: سعيد بن أبي عروبة، وقد سمع منه وُهَيْب بن خالد، ولم يتميز سماعه قبل الاختلاط أو بعده؟ وقد تابعه محمد بن بِشْر، ويزيد بن زُرَيْع، وهما ممن سمع من سعيد قبل الاختلاط، وقد تابع سعيدًا هشام الدَّسْتَوائي.

الرابع: وُهَيْب بن خالد قال عنه ابن حجر: ثقة ثبت لكنه تغير قليلًا بأخرة[7]، وقال عنه علاء الدين علي رضا: يبدو أن تغيره كان تغيراً يسيراً[8]، والباحث مع ابن حجر، وعلاء الدين رضا في هذا القول، واحتياطًا فقد تابع وُهَيْبًا محمد بن بِشْر، ويزيد بن زُرَيْع.

---

(1) صحيح مسلم، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب دعاء الكرب، ص١٤١٧، ح٢٧٣٠.

(2) صحيح البخاري، كتاب الدعوات، باب الدعاء عند الكرب، (٨ / ٧٥)، ح٦٣٤٥، ٦٣٤٦.

(3) صحيح مسلم، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب دعاء الكرب، ص١٤١٧، ح٢٧٣٠.

(4) جامع التحصيل في أحكام المراسيل ص ١٧٥.

(5) عبارة أبي داود: قال شعبة: إنما سمع قتادة من أبي العالية أربعة أحاديث: حديث يونس بن مَتَّى، وحديث ابن عمر في الصلاة، وحديث القضاة ثلاثة، وحديث ابن عباس حَدَّثَني رجال مَرْضِيُّون منهم عمر، وأرضاهم عندي عمر. سنن أبى داود ص٤٦، وأما عبارة ابن أبي حاتم فهي: قال شعبة: لم يسمع قتادة من أبي العالية إلا ثلاثة أشياء، قلت ليحيى: عُدَّها، قال: قول علي رضي الله عنه القضاة ثلاثة، وحديث لا صلاة بعد العصر، وحديث يونس بن مَتَّي. المراسيل لابن أبي حاتم ص ١٧١.

(6) فتح الباري شرح صحيح البخاري (١١ / ١٤٥)، وأما حديث شعبة عن قتادة فقد ذكره البخاري معلقًا. انظر: صحيح البخاري، كتاب الدعوات، باب الدعاء عند الكرب، (٨ / ٧٥)، ح٦٣٤٦.

(7) تقريب التهذيب ص ٥٨٦.

(8) نهاية الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط ص ٣٧١.

المطلب السابع: سعيد بن إياس الجُرَيْري: وله تسع روايات:

قال ابن عدي: سعيد بن إياس الجُرَيْرِيُّ[1]، بصريٌّ، يكنى أبا مسعود،... وهو مستقيم الحديث، وحديثه حجة من سمع منه قبل الاختلاط، وهو أحد من يُجمع حديثه من البصريين، وسبيله كسبيل سعيد بن أبي عروبة؛ لأنَّ سعيد بن أبي عروبة أيضًا اختلط فمن سمع منه قبل الاختلاط فحديثه مستقيم حجة[2].

أقوال العلماء فيه:

وثقه ابن سعد[3]، وابن معين[4]، والعجلي، وزاد: اختلط بأخرة[5]، والنسائي[6]، والفسوي[7]، والدارقطني[8]، والذهبي، وزاد: تغير قليلًا[9]، وابن حجر[10]، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: اختلط قبل أن يموت بثلاث سنين، ولم يكن اختلاطًا فاحشًا؛ فلذلك أدخلناه في الثقات[11].

وقال أبو حاتم: تغير حفظه قبل موته؛ فمن كتب عنه قديمًا فهو صالح، وهو حسن الحديث[12]، وأحمد: مُحَدِّثُ أهل البصرة[13].

وضعفه القطان، فقال عيسى بن يونس: قال لي يحيى القطان: قد سمعتَ من الجُرَيْرِيِّ؟ قلت: نعم، قال: لا تروي عنه[14]، وعَقَّبَ على ذلك عباس الدُّوري فقال: إنما مذهب يحيى عندنا

---

(1) الجُرَيْرِيُّ: هذه النسبة إلى جُرَيْر بن عباد أخي الحارث بن عباد، والمشهور بهذه النسبة سعيد بن إياس. الأنساب للسمعاني (٢ / ٥٣).

(2) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٣ / ٣٩٢).

(3) الطبقات الكبير (٩ / ٢٦٠).

(4) تاريخ ابن معين – رواية الدوري– (٢/ ٦٤)، والتاريخ الكبير لابن أبي خيثمة (٣/٢١٧).

(5) معرفة الثقات (١ / ٣٩٤).

(6) تهذيب الكمال (١٠ / ٣٤١).

(7) المعرفة والتاريخ (٢ / ١١٥).

(8) سنن الدارقطني (١/٤٩٩).

(9) ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص ٢١٧، والمغني في الضعفاء (١ / ٣٧٠)، وميزان الاعتدال (٢ / ١٢٧).

(10) تقريب التهذيب ص ٢٣٣.

(11) الثقات (٦ / ٣٥١).

(12) الجرح والتعديل (٤ / ٢).

(13) المصدر نفسه.

(14) المصدر السابق.

في هذا أن الجُرَيْرِىَّ اختلط لا أنه ليس بثقة[1]، ولذلك قال الذهبي: تغير قليلًا، ولذلك ضعفه يحيى القطان[2]، فيكون بذلك سبب التضعيف هو الاختلاط، وهذا مصداقًا لكلام الدُّوري.

وقد أنكر إسماعيل بن عُلَيَّة اختلاطه فقد سئل: أكان الجُرَيْرِى اختلط ؟، فقال: لا، كَبُـرَ الشيخ فَرَقَّ[3] .

فبذلك يتبين للباحث أن هذا الراوي فيه علة الاختلاط، وأما عن زمن اختلاطه فقد قـال كَهْمَس بن الحسن: أنكرنا الجُرَيْرِىَّ أيام الطاعون[4]، وقال يزيد بن هارون: سمعت من الجُرَيْرِىِّ سنة اثنتين وأربعين ومائة، وهي أول سنة دخلت البصرة، ولم ننكر منه شيئًا، وكان قيل لنا: إنه قد اختلط، وقالوا: توفي الجُرَيْرِىُّ سنة أربع وأربعين ومائة[5]، وقد تقدم قول ابن حبان: اخـتلط قبل أن يموت بثلاث سنين.

وقد كان الطاعون سنة إحدى وثلاثين ومائة[6]، وهذا يدل على أن اختلاطه كان ثـلاث عشرة سنة، وهذا يخالف ما قيل أنه اختلط قبل موته بسنين، ويبدو أن الصواب أنه اختلط قبـل موته بسنين قليلة، ولكن لا يمنع هذا أن يكون قد بدأ اختلاطه أيام الطاعون خفيفًا ثم اشتد بعدها.

مرويات سعيد الجريري في صحيح البخاري:

روى البخاري من طريق سعيد الجريري تسع روايات عن خمسة من تلامذته:

أولًا: من سمع منه قبل الاختلاط: وهم أربعة:

قال أبو داود: أرواهم عن الجُرَيْرِىِّ إسماعيل بن عُلَيَّة وكل من أدرك أيـوب – يقـصد السختياني– فسماعه من الجُرَيْرِىِّ جيد[7]، وسئل كَهْمَس بن الحسن: من سمع عنه قبل الاختلاط؟ قال: إسماعيل بن عُلَيَّة، وبشر بن المُفَضَّل[8] .

وقال العجلي: عبد الأعلى أصحهم سماعًا، سمع منه قبل أن يختلط بثماني سنين[9] .

---

(1) الجرح والتعديل (٤ / ٢).

(2) ميزان الاعتدال (٢ / ١٢٧).

(3) العلل ومعرفة الرجال (٣ / ٣٠٢).

(4) الطبقات الكبير (٩ / ٢٦٠).

(5) المصدر نفسه.

(6) انظر: الثقات (٥ / ٣٨٤).

(7) سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود (١ / ٤٠٤).

(8) الكامل في ضعفاء الرجال (٣ / ٣٩٢).

(9) معرفة الثقات (١ / ٣٩٤).

وقال الأبناسي: ممن سمع منه قبل التغير: إسماعيل بن عُلَيَّة، وعبد الوارث بن سـعيد؛ وذلك لأن هؤلاء كلهم سمعوا من أيوب السَّخْتِياني[1].

وهذه هي أسماؤهم كالتالي:

١. إسماعيل بن عُلَيَّة.
٢. بشر بن المُفَضَّل.
٣. عبد الأعلى بن عبد الأعلى.
٤. عبد الوارث بن سعيد.

ثانيًا: من سمع منه بعد الاختلاط:

قال الدكتور: بشار معروف محقق كتاب تهذيب الكمال: والعجب من البخاري أنه أخرج له من طريق خالد بن عبد الله الطحان، وهو ممن سمع من الجريري بعد اختلاطه[2].

قال الباحث: وهذا هو رأي الدكتور: بشار معروف، أما رأي ابن حجر فقال: لم يتحرر لي أمره إلى الآن هل سمع منه قبل الاختلاط أو بعده؟[3]، والباحث مع ابن حجر، وعلى أية حال ففي كلتا الحالتين لابد من دراسة روايات خالد الطحان عن الجُرَيْرِي في صحيح البخاري.

خلاصة القول فيه:

ذكر ابن عدي أن الراوي مستقيم الحديث قبل اختلاطه، وهذا إنصافٌ منه له، ويـرى الباحث أنه ثقة قبل أن يختلط، فمن سمع منه قبل اختلاطه فسماعه صحيح، ومن سمع منه بعـد ذلك فسماعه ليس بحجة، وأما عن رواية البخاري عنه فإنه روى عن خالد الطحان عنه، ولـم يتميز هل سمع منه قبل الاختلاط أو بعده؟

---

[1] الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (٢ / ٧٥٣).
[2] حاشية تهذيب الكمال (١٠/ ٣٤٢).
[3] هدي الساري ص٦٠٨.

دراسة مروياته:

الراوي سعيد بن إياس له تسع روايات، وسيدرس الباحث أربعة منها، وهـي روايـات خالد الطحان عنه.

الحديث الأول:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ حَدَّثَنَا خَالِدٌ الْوَاسِطِيُّ عَـنْ الْجُرَيْـرِيِّ عَـنْ عَبْـدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[1] قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَـلَّمَ: " أَلَا أُنَبِّئُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكَبَائِرِ، قُلْنَا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: " الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، وَكَانَ مُتَّكِئًا فَجَلَسَ فَقَالَ: أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ وَشَهَادَةُ الزُّورِ، أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ وَشَهَادَةُ الـزُّورِ، فَمَـا زَالَ يَقُولُهَا حَتَّى قُلْتُ لَا يَسْكُتُ"[2] .

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري عن مُسَدَّد بن مُسَرْهَد[3]، وعلي بن المديني[4]، كلاهما عن بِـشْر ابـن المُفَضّل بنحوه، والبخاري[5]، ومسلم[6] من طريق إسماعيل بن عُلَيَّة بنحوه، كلاهمـا (بـشر، إسماعيل) عن الجُرَيري به.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

الأول: سعيد الجُرَيْرِى: ولم يتميز هل سمع منه خالد الطحان قبل اختلاطه أم بعده؟ وقد تابع خالدًا بِشْر بن المُفَضَّل، وإسماعيل بن عُلَيَّة، وقد سمعا منه قبل الاختلاط.

---

(1) أبو بَكْرة: هو نُفَيْع بن الحارث، ويقال: ابن مسروح. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٦/ ٣٦٩).

(2) صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب عقوق الوالدين من الكبائر، (٨ / ٤)، ح٥٩٧٦.

(3) صحيح البخاري، كتاب الشهادات، باب ما قيل في شهادة الزور، (٣ / ١٧٢)، ح٢٦٥٤.

(4) صحيح البخاري، كتاب الاستئذان، باب من اتكأ بين يدي أصحابه، (٨ / ٦١)، ح٦٢٧٣.

(5) صحيح البخاري، كتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم، باب إثم من أشرك بالله وعقوبتـه فـي الـدنيا والآخرة، (٩ / ١٣)، ح٦٩١٩.

(6) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان الكبائر وأكبرها، ص٦٤، ح٨٧.

الثاني: إسحاق الواسطي، وهو ابن شاهين:

ذكره ابن حبان فى الثقات، وقال: مستقيم الحديث[1]، وقال النسائي[2]، ومسلمة بن قاسم الأندلسي[3]، والذهبي[4]، وابن حجر[5] : صدوق، وفي موضع آخر للنسائي: لا بأس به[6] .

قال الباحث: صدوق، وقد تابعه بِشْر بن المُفَضَّل، وإسماعيل بن عُلَيَّة متابعة قاصرة.

الحديث الثاني:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ الْوَاسِطِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ الْجُرَيْرِيِّ عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ[7] عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغَفَّلٍ الْمُزَنِيِّ[8] أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ ثَلَاثًا لِمَنْ شَاءَ"[9] .

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم[10] من طريق عبد الأعلى بن عبد الأعلى بمثله إلا أنه قال في الرابعة لمن شاء، وأبو داود[11] من طريق إسماعيل بن عُلَيَّة إلا أنه قالها مرتين فقط، وقال: لمن شاء في الثانية، كلاهما عن الجُرَيري به.

كما أخرجه البخاري[12]، ومسلم[13] بمثله من طريق كَهْمَس بن الحسن عن عبد الله بن بُرَيْدة به بمثله.

---

(1) الثقات (٨ / ١١٧).

(2) تهذيب التهذيب (١/ ١٢١).

(3) المصدر نفسه.

(4) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (١ / ٢٣٦).

(5) تقريب التهذيب ص١٠١.

(6) تهذيب الكمال (٢/ ٤٣٥).

(7) ابن بُرَيدة: هو عبد الله بن بُرَيدة بن الحُصَيب الأسلمي، أبو سهل المَرْوَزي قاضيها. تقريب التهذيب ص٢٩٧.

(8) عبد اللَّه بن مُغَفَّل: هو عبد اللَّه بن مُغَفَّل بن عبد غنم، وقيل عبد نَهْم. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٤/ ٢٠٦).

(9) صحيح البخاري كتاب الأذان، باب كم بين الأذان والإقامة ومن ينتظر الإقامة، (١ / ١٢٧)، ح٦٢٤.

(10) صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب بين كل أذانين صلاة، ص٣٩٨، ح٨٣٨.

(11) سنن أبى داود، كتاب التطوع، باب الصلاة قبل المغرب، ص١٥٦، ح١٢٨٣.

(12) صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب بين كل أذانين صلاة لمن شاء، (١ / ١٢٧)، ح٦٢٤.

(13) صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب بين كل أذانين صلاة، ص٣٩٧، ٣٩٨، ح٨٣٨.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

الأول: سعيد الجُرَيْرِي: ولم يتميز هل سمع منه خالد الطحان قبل اختلاطه أم بعده؟ وقد تابع خالدًا عبد الأعلى بن عبد الأعلى، وإسماعيل بن عُلَيَّة، وهما من أثبت الناس عنه، وسمعا منه قبل الاختلاط، كما تابع سعيدًا الجُرَيْرِي كَهْمَس بن الحسن.

الثاني: إسحاق الواسطي، وهو ابن شاهين، وقد تقدم في دراسة الحديث السابق أنه صدوق، وقد تابعه عبد الأعلى، وابن عُلَيَّة متابعة قاصرة.

الحديث الثالث:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ الْوَاسِطِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ الْجُرَيْرِيِّ عَنْ أَبِي الْعَلَاءِ[1] عَنْ مُطَرِّفٍ[2] عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ: صَلَّى مَعَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالْبَصْرَةِ فَقَالَ: " ذَكَّرَنَا هَذَا الرَّجُلُ صَلَاةً كُنَّا نُصَلِّيهَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَذَكَرَ أَنَّهُ كَانَ يُكَبِّرُ كُلَّمَا رَفَعَ، وَكُلَّمَا وَضَعَ"[3].

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري عن محمد بن الفضل[4]، وسليمان بن حرب[5]، ومسلم[6] عن خلف بن هشام، ويحيى بن يحيى ، أربعتهم عن حماد بن زيد عن غَيْلان بن جرير عن مُطَرِّف به، وفيها زيادة تفصيل.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

الأول: سعيد الجُرَيْرِي: ولم يتميز هل سمع منه خالد الطحان قبل اختلاطه أم بعده؟ وقد تابعه غَيْلان بن جرير متابعة قاصرة.

---

[1] أبو العلاء: هو يزيد بن عبد الله بن الشِّخِّير. تقريب التهذيب ص٦٠٢.

[2] مُطَرِّف: هو مُطَرِّف بن عبد الله بن الشِّخِّير. تقريب التهذيب ص ٥٣٤.

[3] صحيح البخاري، كتاب صفة الصلاة، باب إتمام التكبير في الركوع، (١ / ١٥٦)، ح٧٨٤.

[4] المصدر نفسه، (١ / ١٥٧)، ح٧٨٦.

[5] صحيح البخاري، كتاب صفة الصلاة، باب يكبر وهو ينهض من السجدتين، (١ / ١٦٥)، ح٨٢٦.

[6] صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب إثبات التكبير في كل خفض ورفع في الصلاة إلا رفعه من الركوع فيقول فيه سمع الله لمن حمده، ص١٩٩، ح٣٩٣.

الثاني: إسحاق الواسطي، وهو ابن شاهين، وقد تقدم في دراسة الحديث الأول أنه صدوق، وقد توبع بالمتابعة القاصرة سالفة الذكر.

الحديث الرابع:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ الْوَاسِطِيُّ حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ الْجُرَيْرِيِّ عَنْ طَرِيفٍ أَبِي تَمِيمَةَ قَالَ: شَهِدْتُ صَفْوَانَ وَجُنْدَبًا[1] وَأَصْحَابَهُ وَهُوَ يُوصِيهِمْ، فَقَالُوا: هَلْ سَمِعْتَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْئًا؟ قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: " مَنْ سَمَّعَ سَمَّعَ اللَّهُ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ"، قَالَ: " وَمَنْ يُشَاقِقْ يَشْقُقْ اللَّهُ عَلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ" ، فَقَالُوا: أَوْصِنَا، فَقَالَ: " إِنَّ أَوَّلَ مَا يُنْتِنُ مِنْ الْإِنْسَانِ بَطْنُهُ فَمَنْ اسْتَطَاعَ أَنْ لَا يَأْكُلَ إِلَّا طَيِّبًا فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ اسْتَطَاعَ أَنْ لَا يُحَالَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَنَّةِ بِمِلْءِ كَفِّهِ مِنْ دَمٍ أَهْرَاقَهُ فَلْيَفْعَلْ"، قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ مَنْ يَقُولُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جُنْدَبٌ؟ قَالَ: نَعَمْ؛ جُنْدَبٌ"[2] .

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري[3]، ومسلم[4] من طريق سفيان الثوري، ومسلم من طريق الوليد بن حرب[5]، كلاهما (سفيان، الوليد) عن سلمة بن كُهَيْل عن جندب بن عبد الله، مختصرًا حيث ذكر السمعة فقط، وزاد: الرياء، وأخرج ابن أبي عاصم بعضًا منه من طريق الأعمش عن طريف أبي تميمة به[6] .

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

الأول: سعيد الجُرَيْرِى: ولم يتميز هل سمع منه خالد الطحان قبل اختلاطه أم بعده؟ وقد تابع سعيدًا الأعمش.

الثاني: إسحاق الواسطي، وهو ابن شاهين، وتقدم معنا في دراسة الحديث الأول أنه صدوق، وقد تابعه الأعمش متابعة قاصرة.

---

(1) صفوان: هو ابن مُحْرِز، وجُنْدَب: هو ابن عبد الله البَجَلي. انظر: هدي الساري ص٥٢٨.

(2) صحيح البخاري، كتاب الأحكام، باب من شاقَّ شقَّ الله عليه، (٩ / ٦٤)، ح٧١٥٢.

(3) صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب الرياء والسمعة، (٨ / ١٠٤)، ح٦٤٩٩.

(4) صحيح مسلم، كتاب الزهد والرقائق، باب من أشرك في عمله غير الله، ص١٥٤٧، ح٢٩٨٧.

(5) المصدر نفسه.

(6) الآحاد والمثاني (٤ / ٢٩٣)، ح٢٣١٤.

المطلب الثامن: سَلَام بن أبي مُطِيع: وله أربع روايات:

قال ابن عدي: سَلَام بن أبي مُطِيع، بصريٌ، ليس بمستقيم الحديث عن قتادة خاصة،...وله أحاديثٌ حسانٌ غرائبٌ وإفراداتٌ، ولم أرَ أحدًا من المتقدمين نسبه إلى الضعف، وأكثر ما في حديثه أن روايته عن قتادة فيه أحاديث ليست بمحفوظة لا يرويها عن قتادة غيره، ومع هذا كله فهو عندي لا بأس به وبرواياته[1].

أقوال العلماء فيه:

وثقه أحمد[2]، وأبو داود[3]، والنسائي[4]، وفي موضع: ليس به بأس[5]، وابن حجر، وزاد: في روايته عن قتادة ضعف[6].

وقال ابن معين: ليس به بأس[7]، وأبو حاتم: صالح الحديث[8]، والبزار: كان من خيار الناس وعقلائهم[9]، وقد كان عبد الرحمن بن مهدي يُحَدِّثُ عنه[10].

وقال ابن حبان: كان سيء الأخذ، كثير الوهم، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد[11]، والحاكم: منسوب إلى الغفلة وسوء الحفظ[12].

خلاصة القول في الراوي:

يرى الباحث أن الراوي سلام بن أبي مطيع ثقة، فيه علة وهي روايته عن قتادة وهي كما قالها ابن عدي، وأما ما عدا ذلك فرواياته مستقيمة، وله في البخاري أربع روايات ليس فيها أية رواية عن قتادة، فلا داعي لدراسة أيًا منها ما دامت العلة غير موجودة.

---

(1) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٣ / ٣٠٦- ٣٠٨).

(2) العلل ومعرفة الرجال (١ / ٢٥٣)، (٢ / ٤٢).

(3) سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود (٢ / ١٢٧).

(4) تهذيب الكمال (١٢ / ٣٠٠).

(5) المصدر نفسه.

(6) تقريب التهذيب ص ٢٦١.

(7) العلل ومعرفة الرجال (٣ / ٢٧).

(8) الجرح والتعديل (٤ / ٢٥٩)

(9) مسند البزار (١٠ / ٤٢٧).

(10) العلل ومعرفة الرجال (٢ / ٤٢).

(11) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين (١ / ٣٤١).

(12) ميزان الاعتدال (٢ / ١٨١).

المطلب التاسع: سَلْم بن زَرِير: وله خمس روايات:

قال ابن عدي: سَلْم بن زَرِير[1]، بصريٌّ، يكنى أبا يونس،... وله أحاديث قليلة، وهو في عِداد البصريين المُقِلِّين الذين يَعِزُّ حديثهم، وليس هي مقدار ما له من الحديث أن يُعتبر حديثه ضعيف هو أو صدوق[2].

أقوال العلماء فيه:

وثقه العجلي[3]، وأبو حاتم، وزاد: ما به بأس[4]، والذهبي[5]، وذكره ابن حبان في الثقات[6].

وقال أبو زرعة: صدوق[7]، والدارقطني: ليس به بأس[8]، والحاكم: حَدَّثَ بأحاديث مستقيمة[9].

وضعفه يحيى القطان تضعيفًا شديدًا[10]، وقال ابن معين: ضعيف[11]، وفي موضع: ضعيف الحديث[12]، وقال أبو داود: ليس هو بذاك[13]، والنسائى: ليس بالقوي[14]، وابن حبان: لم يكن الحديث صناعته وكان الغالب عليه الصلاح يخطيء خطأ فاحشًا، لا يجوز الاحتجاج به إلا فيما يوافق الثقات[15].

---

(1) قال البخاري: قال ابن مهدي: سَلْم بن رَزِين، والصحيح زَرِير. التاريخ الكبير (٤ / ١٥٨)، وقال أبو أحمد الحاكم: وهو وهم، وقال أبو على الجَيَّانى: وقع لبعض رواة الجامع زُرَيْر بضم الزاى، وهو خطأ، والصواب الفتح. انظر: تهذيب التهذيب (٦٥/٢).

(2) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٣ / ٣٢٧).

(3) معرفة الثقات (١ / ٤١٩).

(4) الجرح والتعديل (٤ / ٢٦٤).

(5) ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص٢٣٦، والمغني في الضعفاء (١ / ٢٩٣)، وميزان الاعتدال (٢ / ١٨٤).

(6) الثقات (٦ / ٤٢١).

(7) الجرح والتعديل (٤ / ٢٦٤).

(8) سؤالات ابن بكير للدارقطني ص٣١.

(9) تهذيب التهذيب (٦٥/٢).

(10) سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص ٣٦٩.

(11) تاريخ ابن معين – رواية الدوري – (٣ / ٣٤٩)، وسؤالات ابن الجنيد ص ٣٦٩.

(12) سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص ٣٠٤.

(13) سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود (١ / ٤٠٤).

(14) الضعفاء والمتروكين للنسائي ص١١٧.

(15) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين (١ / ٣٤٤).

وقد ادعى الذهبي أن ابن معين فقط هو الذي ضعفه[1]، وهذا يتناقض مع ما تقـدم مـن أقوال في تضعيفه.

وأوضح الحاكم سبب تضعيف يحيى بن معين له فقال: ضعفه ابن معين لقلـة اشـتغاله بالحديث[2]، وبالفعل كانت عدد أحاديثه قليلة، فقد قال علي ابـن المـديني: لـه نحـو عـشرة أحاديث[3]، وقال الذهبي: وهو مُقِلٌّ، حديثه ثمانية عشر حديثًا[4] ، ولكن ليس هذا داعيًا لتضعيف الراوي.

خلاصة القول فيه:

يتبين للباحث من خلال كلام ابن عدي أن وجهة نظره أنه لابد أن نأخذ حديثـه بغـض النظر عن حكمنا عليه سواء اعتبرناه ضعيفًا أو توسطنا فيه، وذلك بسبب قلة حديثـه وندرتـه، ويرى الباحث أننا لا نستطيع أن نوثقه، كما لا نستطيع أيضًا أن نضعفه، ونستطيع أن نقول هو في مرتبة الصدوق الذي يخطيء.

---

[1] انظر: ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص٢٣٦، والمغني في الضعفاء (١ / ٢٩٣).

[2] تهذيب التهذيب (٦٥/٢).

[3] تهذيب الكمال (١١ / ٢٢٣).

[4] المغني في الضعفاء (١ / ٢٩٣)، وميزان الاعتدال (٢ / ١٨٤).

دراسة مروياته:

هذا الراوي له خمس روايات بالمكرر، أما بدون المكرر فله ثلاث روايات.

الحديث الأول:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ[1] حَدَّثَنَا سَلْمُ بْنُ زَرِيرٍ سَمِعْتُ أَبَا رَجَاءٍ[2] قَالَ حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ أَنَّهُمْ كَانُوا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَسِيرٍ فَأَدْلَجُوا[3] لَيْلَتَهُمْ حَتَّى إِذَا كَانَ وَجْهُ الصُّبْحِ عَرَّسُوا[4] فَغَلَبَتْهُمْ أَعْيُنُهُمْ حَتَّى ارْتَفَعَتْ الشَّمْسُ، فَكَانَ أَوَّلَ مَنْ اسْتَيْقَظَ مِنْ مَنَامِهِ أَبُو بَكْرٍ، وَكَانَ لَا يُوقَظُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ مَنَامِهِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، فَاسْتَيْقَظَ عُمَرُ فَقَعَدَ أَبُو بَكْرٍ عِنْدَ رَأْسِهِ فَجَعَلَ يُكَبِّرُ وَيَرْفَعُ صَوْتَهُ حَتَّى اسْتَيْقَظَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَنَزَلَ وَصَلَّى بِنَا الْغَدَاةَ..."[5].

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري من طريقي يحيى القطان بنحوه[6]، وعبد الله بن المبارك، وذكر جزءًا من الحديث[7]، ومسلم من طريق النضر بن شُمَيْل بنحوه[8]، ثلاثتهم: (يحيى، عبد الله، النضر) عن عوف بن أبي جميلة عن أبي رجاء به.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

سَلْم بن زَرِير فإنه صدوق يخطئ، وقد تابعه عوف بن أبي جميلة.

---

[1] أبو الوليد: هو هشام بن عبد الملك الباهلي. تقريب التهذيب ص ٥٧٣.

[2] أبو رجاء: هو عمران بن ملحان، ويقال ابن تيم، أبو رجاء العطاردي، مشهور بكنيته. تقريب التهذيب ص٤٣٠.

[3] أدلجوا: بالتخفيف، ساروا الليل كله، وبالتشديد: ساروا آخر الليل. هدي الساري ص١٨٧.

[4] عرَّسوا: التعريس: نزول آخر الليل للنوم والراحة، ويستعمل في كل وقت. هدي الساري ص٢٥٤.

[5] صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، (٤ / ١٩١)، ح٣٥٧١.

[6] صحيح البخاري، كتاب التيمم، باب الصعيد الطيب وضوء المسلم يكفيه من الماء، (١ / ٧٦)، ح٣٤٤.

[7] صحيح البخاري، كتاب التيمم، باب...، (١ / ٧٨)، ح٣٤٨.

[8] صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها، ص٣٢٨، ح٦٨٢.

الحديث الثاني:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا سَلْمُ بْنُ زَرِيرٍ حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ عَنْ عِمْرَانَ ابْنِ حُصَيْنٍ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " اطَّلَعْتُ فِي الْجَنَّةِ فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا الْفُقَرَاءَ، وَاطَّلَعْتُ فِي النَّارِ فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا النِّسَاءَ"[1]، وبنفس السند والمتن ذكره في موضع آخر[2]، وذكره معلقًا في موضع آخر[3]، وقد وصله في الروايتين السابقتين.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري من طريق عوف بن أبي جميلة عن أبي رجاء به بمثله[4]، ومسلم من طريق مُطَرِّف بن عبد الله عن عمران به بمعناه[5].

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

سَلْم بن زَرِير فإنه صدوق يخطئ، وقد تابعه عوف بن أبي جميلة.

الحديث الثالث:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا سَلْمُ بْنُ زَرِيرٍ سَمِعْتُ أَبَا رَجَاءٍ سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِابْنِ صَائِدٍ: قَدْ خَبَأْتُ لَكَ خَبِيئًا فَمَا هُوَ؟ قَالَ: الدُّخُّ[6]، قَالَ: اخْسَأْ[7]"[8].

---

[1] صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة، (٤ / ١١٧)، ح٣٢٤١.

[2] صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب فضل الفقر، (٨ / ٩٦)، ح٦٤٤٩.

[3] صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب كفران العشير وهو الزوج وهو الخليط من المعاشرة، (٧ / ٣١)، ح٥١٩٨.

[4] صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب كفران العشير وهو الزوج وهو الخليط من المعاشرة، (٧ / ٣١)، ح٥١٩٨.

[5] صحيح مسلم، كتاب الرقاق، باب أكثر أهل الجنة الفقراء وأكثر أهل النار النساء وبيان الفتنة بالنساء، ص١٤٢٠، ح ٢٧٣٨.

[6] الدُّخُّ بضم الدَّال وفتحها : الدُّخان. النهاية في غريب الحديث والأثر(٢ / ١٠٧).

[7] اخْسَأ: الخَسأ بمعنى الطرد والزجر والمباعدة. النهاية في غريب الحديث والأثر (٣ / ٤٤٨).

[8] صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب قول الرجل للرجل اخسأ، (٨/ ٤٠)، ح٦١٧٢.

تخريج الحديث:

هذا الحديث لم أجد له أي متابعة، وإنما وجدت له شواهد:

فقد أخرجه البخاري[(1)]، ومسلم[(2)] من طريق الصحابي عبد الله بن عمر بـــن الخطـــاب، ومن طريق الصحابي جابر بن عبد الله[(3)]، وعبد الله بن مسعود[(4)]، وأبي ســـعيد الخـــدري[(5)] – رضي الله عنهم أجمعين–.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

سَلْم بن زَرِير فإنه صدوق يخطئ، ولم يتابع على حديثه، ويبدو أن البخاري إنما أخرجه كذلك، وجعله أصلًا لأن له شواهد عن كثيرٍ من الصحابة، وبذلك يثبت أن الإمام البخاري فـــي بعض الأحيان يصحح الرواية لشواهدها وليس لمتابعاتها.

(1) صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، كيف يُعْرَضُ الإسلام على الصبي؟ (٤ / ٧٠)، ح٣٠٥٥.

(2) صحيح مسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر ابن صياد، ص١٥١٧، ح٢٩٣٠.

(3) المصدر نفسه، ص١٥١٥، ح٢٩٢٦.

(4) صحيح مسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر ابن صياد، ص١٥١٤، ح٢٩٢٤.

(5) المصدر نفسه، ص١٥١٥، ح ٢٩٢٥.

المطلب العاشر: سَلَمَة بن رجاء التميمي: وله رواية واحدة:

قال ابن عدي: سَلَمَة بن رجاء، كوفيٌّ،... وله غير ما ذكرت من الحـديث، وأحاديثـه أفراد وغرائب، وَيُحَدِّثُ عن قوم بأحاديث لا يُتَابَعُ عليها[1].

أقوال العلماء فيه:

ذكره ابن حبان في الثقات[2]، وقال أبو زرعة: صدوق[3]، وقال أبو حاتم: مـا بحديثـه بأس[4]، وابن حجر: صدوق يُغْرِب[5].

وقال ابن معين: ليس بشيء[6]، والنسائي: ضعيف[7]، والدارقطني: ينفرد عـن الثقـات بأحاديث[8].

خلاصة القول فيه:

كان سبب كلام ابن عدي في الراوي أن أحاديثه أفراد وغرائب، ويُحَـدِّثُ عـن قـوم بأحاديث لا يُتَابع عليها، ويرى الباحث مما سبق من أقوال العلماء أن الراوي: سلمة بن رجـاء صدوق له غرائب.

---

(1) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٣ / ٣٣١).

(2) الثقات (٨ / ٢٨٦).

(3) الجرح والتعديل (٤ / ١٦٠).

(4) المصدر نفسه.

(5) تقريب التهذيب ص ٢٤٧.

(6) تاريخ ابن معين – رواية الدوري– (٣ / ٣٣٧).

(7) الضعفاء والمتروكين للنسائي ص١١٨.

(8) سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني ص٢١٩.

دراسة مروياته:

ليس لسلمة بن رجاء غير رواية واحدة في صحيح البخاري.

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ خَلِيلٍ أَخْبَرَنَا سَلَمَةُ بْنُ رَجَاءٍ عَنْ هِشَامِ ابْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: " لَمَّا كَانَ يَوْمُ أُحُدٍ هُزِمَ الْمُشْرِكُونَ هَزِيمَةً بَيِّنَةً، فَصَاحَ إِبْلِيسُ: أَيْ عِبَادَ اللَّهِ؛ أُخْرَاكُمْ فَرَجَعَتْ أُولَاهُمْ عَلَى أُخْرَاهُمْ فَاجْتَلَدَتْ أُخْرَاهُمْ، فَنَظَرَ حُذَيْفَةُ فَإِذَا هُوَ بِأَبِيهِ فَنَادَى: أَيْ عِبَادَ اللَّهِ؛ أَبِي أَبِي، فَقَالَتْ: فَوَاللَّهِ مَا احْتَجَزُوا حَتَّى قَتَلُوهُ، فَقَالَ حُذَيْفَةُ: غَفَرَ اللَّهُ لَكُمْ، قَالَ أَبِي: فَوَاللَّهِ مَا زَالَتْ فِي حُذَيْفَةَ مِنْهَا بَقِيَّةُ خَيْرٍ حَتَّى لَقِيَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ"[(1)] .

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري عن زكريا بن يحيى[(2)]، وعبيد الله بن سعيد[(3)]، وإسحاق بن منصور[(4)]، ثلاثتهم عن حماد بن أسامة بنحوه، وأخرجه كذلك من طريقي علي بن مُسْهِر بنحوه[(5)]، ويحيى ابن أبي زكريا بنحوه[(6)]، ثلاثتهم: (حماد- علي- يحيى) عن هشام بن عروة به.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

الأول: هشام بن عروة وقد سبق في دراسة الحديث الثالث عند إسماعيل بن أبي أويس أن فيه علتين:

الأولى: الاختلاط: وقد قال عنه العلائي: هو من القسم الذي لم يؤثر فيه شيء من ذلك.

الثالثة: التدليس: وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الأولى في طبقاته، فلا يضير تدليسه.

الثاني: سلَمة بن رجاء: صدوق يُغْرِب، وقد تابعه حماد بن أسامة، وعلي بن مُسْهِر، ويحيى بن أبي زكريا.

---

(1) صحيح البخاري، كتاب فضائل الصحابة، باب ذكر حذيفة بن اليمان العبسي رضي الله عنه، (٥ / ٣٩)، ح٣٨٢٤.

(2) صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، باب صفة إبليس وجنوده، (٤ / ١٢٥)، ح٣٢٩٠.

(3) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب { إذ همت طائفتان منكم أن تفشلا والله وليهما وعلى الله فليتوكل المؤمنون}، سورة آل عمران:١٢٢، (٥ / ٩٨)، ح٤٠٦٥.

(4) صحيح البخاري، كتاب الديات، باب إذا مات في الزحام أو قتل، (٩ / ٧)، ح٦٨٩٠.

(5) صحيح البخاري، كتاب الأيمان والنذور، باب إذا حنث ناسيا في الأيمان، (٨ / ١٣٦)، ح٦٦٦٨.

(6) صحيح البخاري، كتاب الديات، باب العفو في الخطأ بعد الموت، (٩ / ٦)، ح٦٨٨٣.

المطلب الحادي عشر: سليمان بن حيان: وله ثماني روايات:

قال ابن عدي: سليمان بن حيان، أبو خالد الأحمر[1]، كوفيٌّ، يقال وُلد بجُرْجان،...وله أحاديث صالحة، ما أعلم له غير ما ذكرتُ مما فيه كلامٌ ويُحْتَاجُ فيه إلى بيان، وإنما أُتِيَ هـذا من سوء حفظه فيغلط ويخطيء، وهو في الأصل كما قال ابن معين: صدوقٌ وليس بحجة[2].

أقوال العلماء فيه:

وثقه ابن سعد، وزاد: كثير الحديث[3]، وابن معين[4]، وفي موضع: ليس بـه بـأس[5]، وفي موضع غيره: ليس به بأس، لم يكن بذاك المتقن[6]، وفي موضع غيره: صـدوق، ولـيس بحجة[7].

ووثقه كذلك ابن المديني[8]، ومحمد بن يزيد الرِّفاعي، وزاد: أمين[9]، وفي موضع زاد: مأمون[10]، وأبو سعيد الأَشَجُّ[11]، والعجلي[12]، وفي موضع آخر زاد: ثبتٌ، صاحب سـنة[13]، والذهبي[14]، وذكره ابن حبان في الثقات[15].

---

(1) الأحمر: هذه اللفظة صفةٌ للرجل الذي فيه الحُمْرة، وهي من الألوان، واشتهر بها جماعة، منهم أبـو خالـد الأحمر. الأنساب للسمعاني (١ / ٩٠).

(2) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٣ / ٢٨١، ٢٨٢).

(3) الطبقات الكبير (٨ / ٥١٣).

(4) تاريخ ابن معين – رواية الدارمي– ص١٢٩.

(5) الجرح والتعديل (٤ / ١٠٧).

(6) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال – رواية ابن طهمان– ص١١١.

(7) الكامل في ضعفاء الرجال (٣ / ٢٨١).

(8) الجرح والتعديل (٤ / ١٠٧).

(9) المصدر نفسه.

(10) المصدر نفسه.

(11) مسند البزار (١١ / ١٦٣).

(12) معرفة الثقات (١ / ٤٢٧).

(13) تهذيب التهذيب (٢/٨٩).

(14) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ص ١٠١، والمغني في الضعفاء (١ / ٤٠٠).

(15) الثقات (٦ / ٣٩٥).

وقال أبو حاتم[1]، وابن خِرَاش[2]: صدوق، والنسائي: ليس به بأس[3]، وقال إسحاق بن إبراهيم: سألت وكيعًا عنه، فقال: وأبو خالد ممن يُسْأَلُ عنه ؟![4].

هذا وقد تكلم فيه سفيان الثوري، فقد قال حفص بن غِيَاث: سمعت سفيان إذا سئل عنه، يقول: نِعْمَ الرجل أبو هشام عبد الله بن نُمَيْر[5]، وقال أبو نُعَيْم: ذكروه عند سفيان فقال: ابن نُمَيْر رجل صالح[6].

وقد علَّق على ذلك الخطيب البغدادي فقال: كان سفيان يعيب على أبي خالد خروجه مع إبراهيم بن عبد الله بن حسن، وأما أمر الحديث فلم يكن يطعن عليه فيه[7].

وقد أوضح هذه المسألة أبو داود فقال: خرج مع إبراهيم بن عبد الله بن الحسن فلم يُكَلِّمْهُ سفيان حتى مات[8]، وكان سفيان يتكلم في عبد الحميد بن جعفر لخروجه مع محمد بن عبد الله ابن حسن، وسليمان يقول: إِنْ مَرَّ بك المهدي وأنت في البيت فلا تخرج إليه حتى يجتمع عليه الناس، وذكر سفيان صِفِّين فقال: ما أدري أخطأوا أم أصابوا؟ وكان سفيان في ذا أشد من شعبة ابن الحجاج[9].

وقال البزار: ليس ممن يلزم زيادته حجة لاتفاق أهل العلم بالنقل أنه لم يكن حافظًا، وأنه قد روى أحاديث عن الأعمش وغيره لم يُتَابَعْ عليها[10].

خلاصة القول فيه:

ذكر ابن عدي أن الراوي يخطئ في أحاديثه بسبب سوء حفظه، ثم اتبع فيه رأي ابن معين، وهو أنه صدوق، وليس بحجة، وقد وثقه الكثير من العلماء حتى ابن معين الذي قال ذلك وثقه في إحدى المواضع، ولم أجد فيه إلا تضعيف سفيان الثوري، وقد ورد عن الخطيب أنه لم يكن يطعن عليه في الحديث، بل لخروجه مع إبراهيم بن عبد الله بن حسن الذي خرج على أبي

---

(1) الجرح والتعديل (٤ / ١٠٧).
(2) تاريخ بغداد (١٠ / ٣٠).
(3) تهذيب الكمال (١١ / ٣٩٧).
(4) تاريخ بغداد (١٠ / ٣٠).
(5) المصدر نفسه(١٠ / ٢٩).
(6) المصدر نفسه.
(7) المصدر نفسه، وإبراهيم بن عبد الله بن حسن خرج على أبي جعفر المنصور. انظر: العلل ومعرفة الرجال (١/ ٣٥٥).
(8) سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود (١/ ٢٥٥).
(9) تاريخ بغداد (١٠ / ٢٩).
(10) تهذيب التهذيب (٢/٨٩).

جعفر المنصور، وتضعيف البزار الذي كان من أجل سوء حفظه، ويرى الباحث بعد دراسة أقوال النقاد أنه صدوق يخطيء.

دراسة مروياته:

مرويات سليمان بن حيان في صحيح البخاري ثمانيةٌ بالمكرر، وخمسةٌ بدون المكرر، أحدها ورد بصيغة التعليق.

الحديث الأول:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ قَالَ: سَمِعْتُ هِشَامَ ابْنَ عُرْوَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ إِنَّ هَا هُنَا أَقْوَامًا حَدِيثٌ عَهْدُهُمْ بِشِرْكٍ يَأْتُونَا بِلُحْمَانٍ لَا نَدْرِي يَذْكُرُونَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا أَمْ لَا، قَالَ: " اذْكُرُوا أَنْتُمْ اسْمَ اللَّهِ وَكُلُوا "[1]، وقد ذكره في موضع آخر معلقًا[2] .

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري من طريقي أسامة بن حفص[3]، ومحمد بن عبد الرحمن الطُّفَاوي[4]، كلاهما بنحوه عن هشام بن عروة به.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا ثلاثة، وهم:

الأول: هشام بن عروة وقد سبق في دراسة الحديث الثالث عند إسماعيل بن أبي أويس أن فيه علتين:

الأولى: الاختلاط: وقد قال عنه العلائي: هو من القسم الذي لم يؤثر فيه شيء من ذلك.

الثانية: التدليس: وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الأولى في طبقاته، فلا يضير تدليسه

الثاني: سليمان بن حيان صدوق يخطيء، وقد تابعه أسامة بن حفص، ومحمد بن عبد الرحمن الطُّفَاوي.

---

(1) صحيح البخاري، كتاب التوحيد، باب السؤال بأسماء الله تعالى والاستعاذة بها، (٩ / ١١٩)، ح٧٣٩٨.

(2) صحيح البخاري، كتاب الذبائح والصيد، باب ذبيحة الأعراب ونحوهم، (٧ / ٩٢)، ح٥٥٠٧.

(3) المصدر نفسه.

(4) صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب من لم يَرَ الوساوس ونحوها من المُشَبَّهات، (٣ / ٥٤)، ح٢٠٥٧.

الثالث: يوسف بن موسى القطان، وقد درسه الباحث في الحديث الثاني عند خِلاس بن عمرو، وتوصل إلى أنه صدوق، وقد تابعه أسامة بن حفص، ومحمد بن عبد الرحمن الطُّفَاوي متابعة قاصرة

الحديث الثاني:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ[1] حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَاقَةٌ قَالَ ح وحَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ[2] أَخْبَرَنَا الْفَزَارِيُّ وَأَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنْ حُمَيْدٍ الطَّوِيلِ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَتْ نَاقَةٌ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تُسَمَّى الْعَضْبَاءَ، وَكَانَتْ لَا تُسْبَقُ فَجَاءَ أَعْرَابِيٌّ عَلَى قَعُودٍ[3] لَهُ فَسَبَقَهَا، فَاشْتَدَّ ذَلِكَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَقَالُوا: سُبِقَتْ الْعَضْبَاءُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " إِنَّ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ لَا يَرْفَعَ شَيْئًا مِنْ الدُّنْيَا إِلَّا وَضَعَهُ"[4] .

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري من طريقي أبي إسحاق إبراهيم بن محمد الفَزَاري مختصرًا[5]، وزهير ابن معاوية بنحوه[6]، والنسائي من طريق خالد بن الحارث[7]، ثلاثتهم عن حميد الطويل به.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا ثلاثة، وهم:

الأول: حميد بن أبي حميد: وفيه علتان:

الأولى: التدليس، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من طبقاته[8]، فلابد من التصريح بالسماع، وقد صرح بالسماع في رواية البخاري من طريق أبي إسحاق الفزاري.

---

(1) زُهَيْر: هو زُهَيْر بن مُعَاوِيَة بن حُدَيْج، أبو خيثمة الجُعْفِيُّ الكوفي نزيل الجزيرة. تقريب التهذيب ص٢١٨.

(2) محمد: هو محمد بن سَلَام بن الفرج السُّلَمِيُّ، مولاهم البِيكَنْدِيُّ. تقريب التهذيب ص ٤٨٢.

(3) قَعود: هو ما اقْتُعِد للركوب وأمكن ركوبه، يقال ذلك للذكر والأنثى، لكن للأنثى قَعودة بزيادة هاء. هدي الساري ص٢٩٠.

(4) صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب التواضع، (٨ / ١٠٥)، ح٦٥٠١.

(5) صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب ناقة النبي صلى الله عليه و سلم، (٤ / ٣٢)، ح٢٨٧١.

(6) المصدر نفسه، ح٢٨٧٢.

(7) سنن النسائي، كتاب الخيل، باب السبق، (٦ / ٢٢٧)، ح٣٥٨٨.

(8) طبقات المدلسين ص ٣٨.

الثانية: الإرسال عن أنس: فقد قال شعبة: لم يسمع حميد من أنس إلا أربعة وعشرين حديثًا، والباقي سمعها، أو أثبته فيها ثابت[1]، ورد العلائي على ذلك فقال: فعلى تقدير أن يكون مراسيل قد تبين الواسطة فيها وهو ثقة محتج به[2]، وتصريحه بالسماع منه ينفي إرساله هنا.

الثاني: مروان بن معاوية الفَزَاري، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من طبقاته[3]، فلابد من التصريح بالسماع، وقد بحثت له عن تصريح بالسماع فلم أجد، وقد قال ابن حجر عنه: أخرج البخاري من حديثه عن خمسة من شيوخه المعروفين، وذكر منهم: حميد[4]، وأخرج له البخاري هنا مقرونًا مع سليمان بن حيان.

الثالث: سليمان بن حيان صدوق يخطيء، وقد تابعه هو ومروان بن معاوية: أبو إسحاق الفَزَاري، وزهير بن معاوية، وخالد بن الحارث، وأخرج له البخاري مقرونًا.

وقد اعتمد البخاري على السند الأول، ثم جعل في السند الثاني مروان وسليمان، وقرن بينهما، وجعله متابعة للسند الأول، ويبدو أن البخاري لم يجد تصريحًا لمروان فقرنه بسليمان.

الحديث الثالث:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ قَالَ أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَيَّانَ قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ[5] عَنْ نَافِعٍ قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ يُصَلِّي إِلَى بَعِيرِهِ، وَقَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَفْعَلُهُ[6] .

---

[1] تاريخ ابن معين – رواية الدوري– (٤ / ٣١٨).

[2] جامع التحصيل في أحكام المراسيل ص ١٦٨.

[3] طبقات المدلسين ص ٤٥.

[4] هدي الساري ص٦٦٢.

[5] عبيد الله: هو عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العُمَرِيُّ المدنيُّ، أبو عثمان. تقريب التهذيب ص٣٧٣.

[6] صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب الصلاة في مواضع الإبل، (١ / ٩٤)، ح٤٣٠.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري بمعناه[1]، ومسلم بنحوه[2] من طريق مُعْتَمِر بن سليمان، وابن أبي شيبة عن عَبْدَة بن سليمان بمعناه[3]، والبيهقي من طريق عبد الله بن نُمَير بنحوه[4]، ثلاثتهم: (مُعْتَمِر،عَبْدة، عبد الله) عن عبيد الله بن عمر به.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

سليمان بن حيان صدوق يخطيء، وقد تابعه عبد الله بن نُمَير، وعَبْدَة بن سليمان ومُعْتَمِر ابن سليمان.

الحديث الرابع:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنِي مُحَمَّد[5] أَخْبَرَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ أَخْبَرَنَا حُمَيْدٌ قَالَ سَأَلْتُ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ صِيَامِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: " مَا كُنْتُ أُحِبُّ أَنْ أَرَاهُ مِنْ الشَّهْرِ صَائِمًا إِلَّا رَأَيْتُهُ، وَلَا مُفْطِرًا إِلَّا رَأَيْتُهُ، وَلَا مِنْ اللَّيْلِ قَائِمًا إِلَّا رَأَيْتُهُ، وَلَا نَائِمًا إِلَّا رَأَيْتُهُ، وَلَا مَسِسْتُ خَزَّةً[6] وَلَا حَرِيرَةً أَلْيَنَ مِنْ كَفِّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَا شَمِمْتُ مِسْكَةً وَلَا عَبِيرَةً أَطْيَبَ رَائِحَةً مِنْ رَائِحَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"[7]، ورواه معلقًا في موضعين آخرين من صحيحه[8] .

---

[1] صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب الصلاة إلى الراحلة والبعير والشجر والرحل، (١ / ١٠٧)، ح٥٠٧.

[2] صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب سترة المصلي، ص٢٤٤، ح٥٠٢.

[3] مصنف ابن أبي شيبة (٣/٣٠١)، ح٣٨٩٠.

[4] السنن الكبرى للبيهقي (٢ / ٢٦٩).

[5] محمد: هو محمد بن سَلَام بن الفرج السُّلَمي مولاهم البِيكَندي. تقريب التهذيب ص ٤٨٢.

[6] خَزَّة: ضرب من ثياب الإبريسم معروف. النهاية في غريب الحديث والأثر (١ / ٣٦٦).

[7] صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب ما يذكر من صوم النبي صلى الله عليه و سلم وإفطاره، (٣ / ٣٩)، ح١٩٧٣.

[8] انظر هذين الموضعين: صحيح البخاري، كتاب التهجد، باب قيام النبي صلى الله عليه و سلم بالليل و نومه وما نُسِخَ من قيام الليل، (٢ / ٥٢)، ح١١٤١، كتاب الصوم، باب ما يُذْكَرُ من صوم النبي صلى الله عليه وسلم وإفطاره، (٣ / ٣٩)، ح١٩٧٢.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري من طريق محمد بن جعفر[1]، وأخرجه الترمذي من طريق إسماعيل ابن جعفر[2]، والنسائي من طريق يزيد بن هارون[3]، ثلاثتهم أخرج نصف الحديث الأول عن حميد الطويل به، وأخرج أحمد نصفه الثاني من طريق خالد بن الحارث عن حميد به[4].

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

الأول: حميد بن أبي حميد: وقد تقدم في الحديث الثاني أن فيه علتين:

الأولى: التدليس، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من طبقاته، فلابد من التصريح بالسماع، وقد صرح هنا بأنه هو الذي سأل أنس.

الثانية: الإرسال عن أنس: وقد انتفت هنا العلة لأنه صرح هنا بأنه هو الذي سأل أنس.

الثاني: سليمان بن حيان صدوق يخطيء، وقد تابعه إسماعيل بن جعفر، وخالد بن الحارث، ومحمد بن جعفر، ويزيد بن هارون.

الحديث الخامس:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيم حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو حَدَّثَنَا زَائِدَةُ[5] عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ مُسْلِمٍ الْبَطِينِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمُ شَهْرٍ أفأقضيه عَنْهَا؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: " فَدَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى"، قَالَ سُلَيْمَانُ[6]: فَقَالَ الْحَكَمُ وَسَلَمَةُ وَنَحْنُ جَمِيعًا جُلُوسٌ حِينَ حَدَّثَ مُسْلِمٌ بِهَذَا الْحَدِيثِ قَالَا سَمِعْنَا مُجَاهِدًا يَذْكُرُ هَذَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ".

---

(1) صحيح البخاري، كتاب التهجد، باب قيام النبي صلى الله عليه و سلم بالليل و نومه وما نسخ من قيام الليل، (٢ / ٥٢)، ح١١٤١.

(2) سنن الترمذي، كتاب الصوم، باب ما جاء في سرد الصوم، (٣ / ١٤٠)، ح٧٦٩.

(3) سنن النسائي، كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب ذكر صلاة رسول الله صلى الله عليه و سلم بالليل، (٣ / ٢١٣)، ح١٦٢٧.

(4) مسند أحمد (٢١ / ٢٦٩)، ح١٣٧١٥.

(5) زَائِدَة: هو زَائِدَة بن قُدَامَة الثَّقَفِي، أبو الصَّلْت الكوفي. تقريب التهذيب ص٢١٣.

(6) سليمان: هو سليمان بن حيان، أبو خالد الأحمر.

وَيُذْكَرُ عَنْ أَبِي خَالِدٍ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ الْحَكَمِ[1] وَمُسْلِمٍ الْبَطِينِ وَسَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَعَطَاءٍ[2] وَمُجَاهِدٍ[3] عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَتْ امْرَأَةٌ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِنَّ أُخْتِي مَاتَتْ"[4].

هذا الحديث المعلق وصله مسلم، حيث رواه عن أبي سعيد الأشج عن سليمان بن حيان به بنحو الحديث المتصل، ولم يقل: إن أختي، بل قال: إن أمي[5]، ووصله كذلك الترمذي، فرواه عن أبي سعيد الأشج[6]، وأبي كريب محمد بن العلاء[7]، كلاهما عن سليمان بن حيان به، وفيه: إن أختي ماتت، ولم يذكر الحَكَم، واقتصر على مسلم وسلمة، وقد وصله ابن حجر[8].

وهذا الحديث فيه علتان: واحدة في الإسناد، وواحدة في المتن، قال ابن حجر: وأما مسلم فلم يَسُق المتن بل أحال بِه على حديث زائدة، وهو غير جيد؛ لما فِي متن رواية أبي خالد من المخالفة، والاضطراب في إسناد هذا الحديث ومتنه كبيرٌ جدًا، والاضطراب مُوجبٌ للضعف إذا تساوت وجوه الاضطراب، لكن اعتمد الشيخان رواية زائدة لحفظه، فَرَجَحَتْ على باقي الروايات الأخرى[9].

قال الباحث: اضطراب السند هو أنه لم يتابعه أحدٌ على إسناده، وكلامه[10]، وأما اضطراب المتن فواضحٌ أن كل الرواة قالوا: إنَّ أمي، ورواية سليمان: إنَّ أختي، ولعل البخاري لما رأى الاضطراب في سنده ومتنه ذكره في المعلقات التي بصيغة التمريض، ولم يعتمد عليه، بل جعل اعتماده على حديث زائدة الأول.

---

[1] الحكم: هو الحكم بن عُتَيْبة، أبو محمد الكِنْدي الكوفي. تقريب التهذيب ص١٧٥.

[2] عطاء: هو عطاء بن أبي رباح القرشي مولاهم المكي. تقريب التهذيب ص٣٩١.

[3] مجاهد: هو مجاهد بن جبر، أبو الحجاج المخزومي مولاهم المكي. تقريب التهذيب ص ٥٢٠.

[4] صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب من مات وعليه صوم، (٣ / ٣٥)، ح١٩٥٣.

[5] صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب قضاء الصيام عن الميت، ص٥٥٣، ح١١٤٨.

[6] سنن الترمذي، كتاب الصوم، باب ما جاء في الصوم عن الميت، (٣ / ٩٥)، ح٧١٦.

[7] المصدر نفسه، (٣ / ٩٦)، ح٧١٧.

[8] تغليق التعليق على صحيح البخاري (٣ / ١٩٢).

[9] المصدر نفسه، والجملة الثانية نقلها عن شيخه أبي الفضل بن الحسين.

[10] انظر: مسند البزار (١١ / ١٦٣).

المطلب الثاني عشر: شَبابة بن سَوَّار: وله خمس عشرة رواية:

قال ابن عدي: شَبابة بن سَوَّار المدائنيُّ[1] الفزاريُّ[2]، يكنى أبا عمرو، ثم أورد له ثلاثة أحاديث أُنْكِرَت عليه، ثم قال: **وهو عندي إنما ذمه الناس للإرجاء الذي كان فيه، وأما في الحديث فإنه لا بأس به كما قال ابن المديني، والذي أُنْكِر عليه الخطأ، ولعلَّ حَدَّثَ به حفظًا[3]** .

أقوال العلماء فيه:

وثقه ابن سعد، وزاد: صالح الأمر في الحديث، وكان مرجئًا[4]، وابن معين[5]، وفَضَّله في موضع آخر على شاذان[6]، كما وثقه ابن المديني[7]، وعثمان بن أبي شيبة، وزاد: صدوق، حسن العقل[8]، والعجلي، وزاد: كان يرى الإرجاء[9]، وأبو زرعة[10]، والدارقطني[11]، والذهبي[12]، وابن حجر، وزاد: حافظٌ، رمي بالإرجاء[13]، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: مستقيم الحديث[14] .

---

(1) المَدائني: هذه النسبة إلى المدائن، وهي بلدة قديمة مبنية على دجلة، وكانت دار مملكة الأكاسرة على سبعة فراسخ من بغداد. الأنساب للسمعاني (٥ / ٢٣٠).

(2) الفَزاري: هذه النسبة إلى فَزارة، وهي قبيلة. الأنساب للسمعاني (٤ / ٣٨٠).

(3) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٤ / ٤٥).

(4) الطبقات الكبير (٩/ ٣٢٢).

(5) سؤالات ابن الجنيد ص٣٤٩.

(6) تاريخ ابن معين – رواية الدارمي– ص ١٣٠، وشاذان هو الأسود بن عامر، وكان قد قال عنه لا بأس به، في السؤال السابق لهذا السؤال.

(7) الجرح والتعديل (٤ / ٣٩٢).

(8) تاريخ أسماء الثقات ص١١٤.

(9) معرفة الثقات (١ / ٤٤٧).

(10) هدي الساري ص ٤٠٩.

(11) سنن الدارقطني (٢ / ١٦٥).

(12) ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص٢٥٨، والمغني في الضعفاء (١ / ٤٢١).

(13) تقريب التهذيب ص٢٦٣.

(14) الثقات (٨ / ٣١٢).

وقال ابن المديني: كان شيخًا صدوقًا، وزاد: إلا أنه كان يقول بالإرجاء[1]، وسئل أيهما أحب إليك في شعبة: علي بن الجعد أو شبابة؟ فقال: خَرَّبَ الله بيت عليٍّ – يقصد نفسه– إن كان في شعبة مثل شَبابة[2]، وقد تقدم توثيقه له.

وقال أبو حاتم: صدوق، يُكتب حديثه ولا يُحتج به[3]، وابن خِرَاش[4]، والساجي[5]، وابن شاهين[6]، والذهبي[7]: صدوق، وزاد الساجي: يدعو إلى الإرجاء، وزاد الذهبي: مرجيء[8]، وفي موضع زاد: مكثر، صاحب حديث، فيه بدعة[9]، وقد تقدم توثيق الذهبي له.

وقد تركه أحمد بعد أن كان كتب عنه فقال: كتبت عنه قديمًا شيئًا يسيرًا قبل أن نعلم أنه يقول بهذا[10]، وقال: تركته لم أروِ عنه للإرجاء، وبَرَّر ذلك بأنه كان داعية[11].

والراوي شَبَابة بن سَوَّار فيه علتان:

أحدهما: الإرجاء[12]:

وقد مَرَّت كثيرًا في أقوال العلماء، وتبين للباحث من خلال ذلك أنه كان مرجئًا، بل وذكر أحمد، والساجي أنه كان داعية إلى الإرجاء، ولكن ورد أيضًا أنه رجع عنه، فقد سئل أبو زرعة عنه، هل يرى الإرجاء؟ فقال: نعم، قيل: رجع عنه؟ قال: نعم؛ قال: الإيمان قولٌ وعملٌ[13]، ونفى عثمان بن أبي شيبة الإرجاء عنه[14]، وفي هذا ما يؤكد رجوعه عن الإرجاء،

---

(1) الكامل في ضعفاء الرجال (٤ / ٤٥).

(2) سؤالات السلمي للدارقطني ص٢٢٠.

(3) الجرح والتعديل (٤ / ٣٩٢).

(4) تاريخ بغداد (١٠ / ٤٠٥).

(5) المصدر نفسه.

(6) تاريخ أسماء الثقات ص١١٤.

(7) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (١ / ٤٧٧)، وميزان الاعتدال (٢ / ٢٦٠).

(8) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (١ / ٤٧٧).

(9) ميزان الاعتدال (٢ / ٢٦٠)، ثم قال بعد ذلك: يحتج به في كتب الاسلام، ثقة.

(10) الضعفاء الكبير (٢ / ٥٧٧)، والقول هو عندما قيل له: أليس الإيمان قولًا وعملًا قال: إذا قال فقد عمل. معرفة الثقات (١ / ٤٤٧)، وقد قال أحمد عن هذا القول: هذا قولٌ خبيثٌ ما سمعت أحدًا يقول ولا بلغني. الضعفاء الكبير (٢ / ٥٧٧).

(11) الكامل في ضعفاء الرجال (٤ / ٤٥).

(12) المرجئة: هم الذين يقولون: لا تضر مع الإيمان معصية كما لا تنفع مع الكفر طاعة. الملل والنحل (١ / ١٣٨).

(13) أجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي (٢ / ٤٠٧).

(14) تاريخ أسماء الثقات ص١١٤.

فلا داعي بعد ذلك لتعليله بها وقد تاب منها، ولكن قد يكون الأمر لم يصل أحمد الذي تركه من أجل بدعة الإرجاء، أو أبو حاتم الذي قال: يُكتب حديثه ولا يُحتج به.

الثانية: وقوعه في الخطأ:

أما عن وقوعه في الخطأ فقد ذكر ابن عدي له ثلاثة أحاديث أخطأ فيها، وهذه الأحاديث لا يوجد منها شيء في صحيح البخاري، كما أن الرجل ممن يحفظ الحديث، فقد سأل العجلي أباه عنه فقال له: يحفظ الحديث؟ فقال: نعم، فقال: أين لقيته؟ قال: ببغداد[1]، وقال ابن المديني عنه: لا يُنْكَر لرجل سمع من رجل ألفًا أو ألفين أن يجيء بحديث غريب[2]، فلذلك لا يضيره الخطأ وقد أصاب في الكثير، وأما قول أبي حاتم: لا يُحتج به، فإن كان من هذا القبيل، فقد قال عن الوليد بن شُجَاع لا يُحتج به[3]، وقد رَدَّ الذهبي على ذلك فقال: قد احتج به مسلم، وهو على سعة علمه قَلَّ أن تجد له حديثًا منكرًا، وهذه صفة من هو ثقة[4].

خلاصة القول فيه:

ذكر ابن عدي أن سبب كلامه في شَبَابة بن سَوَّار الخطأ، وبدعة الإرجاء، وخلاصة القول أن شَبَابة ثقة، رجع عن الإرجاء، ولا يضيره الخطأ القليل في مقابل الكثير الصحيح، وقد روى له البخاري خمس عشرة رواية، واحتياطًا فقد تفحص الباحث متونها فلم يجد فيها ما يدل على الإرجاء، فلا داعي لدراسة هذه الروايات ما دام قد أحدث توبة.

---

(1) معرفة الثقات (١ / ٤٤٧).

(2) الكامل في ضعفاء الرجال (٤ / ٤٥).

(3) الجرح والتعديل (٩ / ٧).

(4) سير أعلام النبلاء (١٢ / ٢٤).

المبحث الثالث: حرف العين: وفيه اثنا عشر مطلبًا:

المطلب الأول: عاصم بن سليمان الأحول: وله ست وخمسون رواية.

المطلب الثاني: عاصم بن علي الواسطي: وله تسع روايات.

المطلب الثالث: عباد بن يعقوب: وله رواية واحدة.

المطلب الرابع: عبد الرحمن بن نمر اليحصبي: وله روايتان.

المطلب الخامس: عبد الرزاق بن همام: وله مائة وعشرون رواية.

المطلب السادس: عبد الله بن صالح: وله تسع روايات.

المطلب السابع: عبد الله بن عبيدة بن نشيط: وله روايتان.

المطلب الثامن: عبد الله بن وهب بن مسلم: وله مائة وست وثلاثون رواية.

المطلب التاسع: عبد الله بن يحيى بن أبي كثير: وله رواية واحدة.

المطلب العاشر: عطاء بن أبي ميمونة: وله ست روايات.

المطلب الحادي عشر: عطاء بن السائب: وله رواية واحدة.

المطلب الثاني عشر: عفان بن مسلم: وله اثنتا عشرة رواية.

المبحث الثالث: حرف العين: وفيه اثنا عشر مطلبًا:

المطلب الأول: عاصم بن سليمان الأحول: وله ست وخمسون رواية:

قال ابن عدي: عاصم بن سليمان الأحول[1]، بصريٌّ، يكنى أبا عبد الرحمن مولى بنـــي تميم قاضي المدائن، ثم ذكر له ثلاثة أحاديث فيها اضطراب، ثم قال: **وله حديثٌ صالحٌ، ولم أَرَ في حديثه حديثًا منكرًا، ولا شيئًا فيه اضطراب إلا ما ذكرتُه، وهو عندي لا بأس به[2] .**

أقوال العلماء فيه:

وثقه ابن عمار الموصلي[3]، وابن سعد[4]، وابن معين[5]، وابن المديني[6]، وفي موضع آخر: ثَبْتٌ[7]، وأحمد[8]، والعجلي[9]، وأبو زرعة[10]، والبـــزار[11]، والـــذهبي[12]، وزاد فـــي موضع: حافظ[13]، وابن حجر[14]، وذكره ابن حبان في الثقات[15].

وقال أبو حاتم: صالح الحديث[16]، وجعله شعبة أَحَبَّ إليه من قتادة فـــي أبـــي عثمـــان النَّهْدي لأنَّه أحفظ منه[17]، وقال ابن عمار الموصلي: موازين أصحاب الحديث مـــن الكـــوفيين

---

(1) الأَحْوَل: هي من الحوَل في العين. الأنساب للسمعاني (١ / ٩٢).

(2) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٥ / ٢٣٥، ٢٣٦).

(3) تهذيب الكمال (١٣ / ٤٩٠).

(4) الطبقات الكبير (٩ / ٣٢١).

(5) تاريخ ابن معين – رواية الدارمي– ص ١٦١.

(6) سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لابن المديني ص ١٤٥.

(7) الجرح والتعديل (٦ / ٣٤٣).

(8) علل أحمد (رواية المروذي وغيره) ص ٧٠، وسؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل ص ٣٧١.

(9) معرفة الثقات (٢ / ٨).

(10) الجرح والتعديل (٦ / ٣٤٤).

(11) تهذيب التهذيب (٢/٢٥٣).

(12) المغني في الضعفاء (١ / ٤٥٦).

(13) ميزان الاعتدال (٢ / ٣٥٠).

(14) تقريب التهذيب ص ٢٨٥.

(15) الثقات (٥ / ٢٣٧).

(16) الجرح والتعديل (٦ / ٣٤٤).

(17) المصدر نفسه (٦ / ٣٤٣)، وأبو عثمان النَّهْدي: هو عبد الرحمن بن مُلٍّ، أبو عثمان النَّهْدي، مشهور بكنيته، ثقة ثبت عابد . تقريب التهذيب ص٣٥١.

والمدنيين أربعة، وذكر منهم عاصم[1]، وعبد الرحمن بن مهدى: كان من حُفَّــاظ أصـــحابه[2]، وجعل سفيان الثوري حُفَّاظ البصرة ثلاثة، وذكر منهم عاصم، ثم قال: هــو أحفظهــم[3]، وفـــي موضع آخر: أدركت حُفَّاظ الناس أربعة، وذكر منهم عاصم[4]، وقــال عبــدان[5]: لــيس فـــي العواصم أثبت من عاصم الأحول[6]، والدارقطني: هو أثبت من عاصم بن أبي النَّجود[7].

وقد تَكَلَّم فيه إسماعيل بن عُلَيَّة، ولكن بشكل عام فقال: من كان اسمه عاصم كــان فـــي حفظه شيء[8]، بل جعل ابن رجب قاعدة في كتابه استند فيها على هذا القول فقال: مــن كــان اسمه عاصم ففي حفظه شيء[9]، وقال يحيى القطان: لم يكن بالحافظ[10]، وعَلَّق ابن حجر على ذلك فقال: لم يتكلم فيه إلا القَطَّان فكأنه بسبب دخوله في الولاية[11].

قال الباحث: وهذه الولاية هي ما أوضحه ابن سعد فقال: كان من أهل البــصرة وكــان يتولى الولايات فكان بالكوفة على الحِسْبة في المكايل والأوزان فكان قاضيًا بالمدائن في خلافــة أبي جعفر المنصور[12]، وقد يكون هذا السبب الذي دعا عبد الله بن إدريس[13] لتــرك الروايــة عنه فقال: رأيته في السوق وهو يقول: اضربوا رأس هذا النَّبْطِيِّ[14]، لا أَرْوِ عنه شيئًا[15].

---

(1) تاريخ بغداد (١٤ / ١٦٧).

(2) المصدر نفسه.

(3) الجرح والتعديل (٦ / ٣٤٣).

(4) تاريخ بغداد (١٤ / ١٦٦).

(5) عَبْدان: هو عبد الله بن عثمان بن جَبَلَة، ثقة حافظ. تقريب التهذيب ص ٣١٣.

(6) تهذيب التهذيب (٢/٢٥٣).

(7) سؤالات البرقاني للدارقطني – رواية الكرجي– ص ٤٩، وعاصم بن أبي النَّجود: هو عاصم بــن بَهْدلــة الأسدي مولاهم الكوفي، أبو بكر المقرىء، صدوق له أوهام. تقريب التهذيب ص ٢٨٥.

(8) الكامل في ضعفاء الرجال (٥ / ٢٣٥).

(9) شرح علل الترمذي (٢/ ٨٧٥).

(10) الجرح والتعديل (٦ / ٣٤٣).

(11) تقريب التهذيب ص ٢٨٥.

(12) الطبقات الكبير (٩ / ٣٢١).

(13) عبد الله بن إدريس: هو عبد الله بن إدريس بن يزيد بن عبد الرحمن الأَوْدي. تقريب التهذيب ص ٢٩٥.

(14) النَّبْطِيُّ: هذه النسبة إلى النَّبْط، وهم قوم من العجم ينتسب إليهم مقاتــل بــن حيــان. الأنــساب للــسمعاني (٥ / ٤٥٤).

(15) الضعفاء الكبير (٣ / ١٠٤٥).

وكذلك فعل وُهَيْب بن خالد فقد قال أحمد بن سعيد الدارمي: سألت أحمد بن إسحاق، قلت: ما لوُهَيْب لم يروِ عن عاصم الأحول؟ قال: رأى منه شيئًا، أو قال: رأيتُ منه شيئًا، أو أنكر بعض سيرته(1).

وها هو ابن معين يقول: كُلُّ عاصمٍ في الدنيا ضعيفٌ(2)، مع أني ذكرت قبل قليل أنه وثقه، وعندما سئل عنه أحمد بن حنبل قال: ثقة، فقيل له: إنَّ يحيى بن معين تكلم فيه، فَعَجِبَ، وقال: ثقة(3).

قال الباحث: ولم أجد أن ابن معين تكلم فيه في أي موضع إلا ما ورد على العموم، وهو ما ذكرتُ من قوله: كلُّ عاصمٍ في الدنيا ضعيف، وقد قال بشار معروف: ضَبَّب عليها المُصَنِّفُ، وقال في حواشي النُّسَخِ: لعله ابن سعيد، فَنُقِلِ ابن معين(4).

وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالحافظ عندهم(5).

وهذا الراوي فيه علة الإرسال، فقد قال ابن أبي حاتم: عاصم لم يروِ عن عبد الله بن شقيق شيئًا(6).

خلاصة القول فيه:

هذا الراوي ذكر ابن عدي له ثلاثة أحاديث فيها اضطراب، وهذا هو داعي ذكره في كتابه، وهذه الأحاديث لا شيء منها في صحيح البخاري، ويرى الباحث أنه ثقة، وله في صحيح البخاري ست وخمسون رواية، ولا داعي لدراسة أيًا منها لأنه ثقة.

---

(1) الضعفاء الكبير (٣ / ١٠٤٤).

(2) علل أحمد (رواية المروذي وغيره) ص١٢٩.

(3) المصدر نفسه ص ٧٠، وتهذيب الكمال (١٣ / ٤٨٩).

(4) حاشية تهذيب الكمال (١٣ / ٤٨٩).

(5) المغني في الضعفاء (١ / ٤٥٦)، وميزان الاعتدال (٢ / ٣٥٠)،

(6) المراسيل لابن أبي حاتم ص ١٥٣.

المطلب الثاني: عاصم بن علي الواسطي: وله تسع روايات:

قال ابن عدي: عاصم بن علي بن عاصم الواسطيُّ[(1)]، يكنى أبا الحسين، ثم ذكر له ثلاثة أحاديث تَفَرَّد بها عن شعبة، ثم قال: **ولا أعرف له شيئًا منكرًا في رواياته إلا هذه الأحاديث التي ذكرتُها، وقد حدثناه عنه جماعة فلم أرَ بحديثه بأسًا إلا فيما ذكرتُ[(2)].**

أقوال العلماء فيه:

وثقه ابن سعد، وزاد: ليس بالمعروف بالحديث، ويكثر الخطأ فيما حَدَّث به[(3)]، والعجلي[(4)]، وابن قانع[(5)]، والذهبي[(6)]، وفي موضع آخر قال: صدوق[(7)]، وفي موضع غيره: محله الصدق، كان عالمًا صاحب حديث[(8)]، وذكره ابن حبان في الثقات[(9)].

وقال أحمد: ما أقل خطأه، قد عُرِضَ عليَّ بعض حديثه[(10)]، وفي موضع غيره: قد عُرِضَ علي حديثه فرأيتُ حديثًا صحيحًا[(11)]، وفي موضع آخر: حديثٌ مُقَارِبٌ، حديث أهل الصدق، ما أقل الخطأ فيه[(12)]، وفي موضع: ما أعلم منه إلا خيرًا، كان حديثه صحيحًا[(13)]، وفي موضع آخر: صحيح الحديث، قليل الغلط، ما كان أصح حديثه، وكان إن شاء الله صدوقًا[(14)].

---

(1) الواسطيُّ: هذه النسبة إلى خمسة مواضع، وذكر منها: واسط العراق، ويقال لها: واسط القَصَب، بناها الحجاج بن يوسف أمير العراق في سنة ثلاث وثمانين من الهجرة، وصنف تاريخها أسلم بن سهل بَحْشَل. الأنساب للسمعاني (٥ / ٥٦١)، وقد عرفت أنه من واسط العراق لذكر بَحْشَل له في تاريخه. انظر: تاريخ واسط ص ١٤٧.

(2) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٥ / ٢٣٤).

(3) الطبقات الكبير (٩ / ٣١٨).

(4) معرفة الثقات (٢ / ٩).

(5) تهذيب التهذيب (٢/ ٢٥٧).

(6) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (١ / ٥٢٠).

(7) المغني في الضعفاء (١ / ٤٥٧).

(8) ميزان الاعتدال (٢ / ٣٥٤، ٣٥٥).

(9) الثقات (٨ / ٥٠٦).

(10) الجرح والتعديل (٦ / ٣٤٨).

(11) العلل ومعرفة الرجال (١ / ٥٢٤).

(12) سؤالات أبي داود للإمام أحمد ص٣٢٢.

(13) علل أحمد (رواية المروذي وغيره) ص ٩٣.

(14) تهذيب الكمال (١٣ / ٥١١).

وقال أبو حاتم[1]، وابن حجر[2]: صدوق، زاد ابن حجر: ربما وهم.

هذا وقد ضعفه ابن معين[3]، وفي موضع: ليس بشيء[4]، وفي موضع: ليس بثقة[5]، بل قال الحسين بن فَهْم: ثلاثة أبيات كانت عند يحيى بن معين من أشر قوم: المُحَبَّر بن قَحْذَم وولده، وعلي بن عاصم وولده، وابن أبى أويس كلهم كانوا عنده ضعافًا جدًا[6]، وفي موضع قال: لا يفلح من آل عاصم بن صهيب الرُّومي أحدٌ[7]، حتى وصل الأمر به إلى تكذيبه[8]، وضعفه كذلك النسائي[9]، ومسلمة بن قاسم[10]، وزاد: كثير المناكير.

خلاصة القول فيه:

مما سبق يتبن للباحث أن سبب كلام ابن عدي فيه هي الأحاديث التي أنكرها عليه، وهي ثلاثة أحاديث تفرد بها عن شعبة، وبعد دراسة أقوال النقاد يتبين للباحث أن الحكم الأفضل على الراوي هو حكم ابن حجر: صدوق ربما وهم، فلابد من دراسة مروياته في صحيح البخاري لمعرفة هل طرأ عليها الوهم أم لا.

(1) الجرح والتعديل (٦ / ٣٤٨).

(2) تقريب التهذيب ص ٢٨٦.

(3) تاريخ بغداد (١٤ / ١٧٣).

(4) سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص ٣٧٧.

(5) تهذيب الكمال (١٣ / ٥١٢).

(6) تاريخ بغداد (١٤ / ١٧٢).

(7) التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة (١٢٤/١).

(8) الكامل في ضعفاء الرجال (٥ / ٢٣٤).

(9) تهذيب التهذيب (٢/ ٢٥٧).

(10) إكمال تهذيب الكمال (١١١/٧).

دراسة مروياته:

الراوي عاصم بن علي له تسع روايات في صحيح البخاري بالمكرر، أما بدون المكرر فهي ثماني روايات، أحدها مُعلَّقٌ.

الحديث الأول:

قال الإمام البخاري:حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ وَاقِدِ بْنِ مُحَمَّدٍ سَمِعْتُ أَبِي[1] قَالَ عَبْدُ اللَّهِ[2]: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ:" أَلَا أَيُّ شَهْرٍ تَعْلَمُونَهُ أَعْظَمُ حُرْمَةً؟ قَالُوا: أَلَا شَهْرُنَا هَذَا، قَالَ: أَلَا أَيُّ بَلَدٍ تَعْلَمُونَهُ أَعْظَمُ حُرْمَةً؟ قَالُوا: أَلَا بَلَدُنَا هَذَا، قَالَ: أَلَا أَيُّ يَوْمٍ تَعْلَمُونَهُ أَعْظَمُ حُرْمَةً؟ قَالُوا: أَلَا يَوْمُنَا هَذَا، قَالَ فَإِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَدْ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ؟ ثَلَاثًا، كُلُّ ذَلِكَ يُجِيبُونَهُ، أَلَا نَعَمْ؟ قَالَ: وَيْحَكُمْ أَوْ وَيْلَكُمْ، لَا تَرْجِعُنَّ بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ"[3].

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري من طريق حجاج بن مِنْهَال[4]، وخالد بن الحارث[5]، وهشام بن عبد الملك[6]، ومسلم[7] من طريقي محمد بن جعفر، ومعاذ بن معاذ[8]، أربعتهم عن شعبة بن الحجاج عن واقد بن محمد به مختصرًا، والبخاري من طريق عاصم بن محمد بن زيد عن أبيه به مختصرًا[9]، والبيهقي من طريق يزيد بن هارون عن عاصم بن محمد به بنحوه[10].

---

(1) أبي: هو محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر المدنيُّ. انظر: تقريب التهذيب ص ٤٧٩.

(2) عبد الله: هو ابن عمر جد الراوي عنه. انظر: فتح الباري (١٢ / ٨٥).

(3) صحيح البخاري، كتاب الحدود، باب ظهر المؤمن حمى إلا في حد أو حق، (٨ / ١٥٩)، ح٦٧٨٥.

(4) صحيح البخاري، كتاب الفتن، باب قول النبي صلى الله عليه و سلم: " لا ترجعوا بعدي كفارًا يضرب بعضكم رقاب بعض"، (٩ / ٥٠)، ح٧٠٧٧.

(5) صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب ما جاء في قول الرجل ويلك، (٨ / ٣٩)، ح٦١٦٦.

(6) صحيح البخاري، كتاب الديات، باب قول الله تعالى: { ومن أحياها}، سورة المائدة: ٣٢، (٩ / ٣)، ح٦٨٦٨.

(7) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم: " لا ترجعوا بعدي كفارًا يضرب بعضكم رقاب بعض"، ص٥٨، ح٦٦.

(8) المصدر نفسه.

(9) صحيح البخاري، كتاب الحج، باب الخطبة أيام منى، (٢ / ١٧٧)، ح١٧٤٢.

(10) شعب الإيمان (٧/ ٢٣٩)، ح٤٩٣٦.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

عاصم بن علي: صدوق ربما وهم، وقد تابعه يزيد بن هارون.

الحديث الثاني:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ[1] عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ عَبْدًا لَهُ لَيْسَ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ، فَرَدَّهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَابْتَاعَهُ مِنْهُ نُعَيْمُ بْنُ النَّحَّامِ[2] "[3].

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد عن الحسين بن محمد بن بَهْرام[4]، والنسائي في الكبرى[5] من طريقي سعد ابن إبراهيم الزهري، وأخوه يعقوب، والبيهقي من طريق سَلْم بن قتيبة[6]، أربعتهم عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب به.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

عاصم بن علي: صدوق ربما وهم، وقد تابعه الحسين بن محمد بن بَهْرام، وسَلْم بن قتيبة، وسعد بن إبراهيم الزهري، وأخوه يعقوب.

---

[1] ابن أبي ذئب: هو محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب القرشي العامري، أبو الحارث المدني. تقريب التهذيب ص٤٩٣.

[2] نُعَيْمُ بْنُ النَّحَّام: هو نُعَيْم بن عبد الله القرشيُّ العَدَوِيُّ المعروف بالنَّحَّام، قيل له ذلك لأنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قال له: دخلتُ الجنة فسمعت نَحْمَة من نُعَيْم، والنَّحْمَة هي السَّعلة التي تكون في آخر النَّحْنَحَة الممدود آخرها. الإصابة في تمييز الصحابة (٦ / ٣٦١).

[3] صحيح البخاري، كتاب الخصومات، باب من رد أمر السفيه والضعيف العقل وإن لم يكن حجر عليه الإمام، (٣ / ١٢١)، ح٢٤١٥.

[4] مسند أحمد (٢٣ / ٣٩١)، ح١٥٢٢٩.

[5] السنن الكبرى للنسائي (٥ / ٤٥)، ح٤٩٨٩.

[6] السنن الكبرى للبيهقي (١٠ / ٣١٣).

الحديث الثالث:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ عَنْ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ عَنْ أَبِيهِ[1] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْعُطَاسَ، وَيَكْرَهُ التَّثَاؤُبَ، فَإِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ وَحَمِدَ اللَّهَ كَانَ حَقًّا عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ سَمِعَهُ أَنْ يَقُولَ لَهُ يَرْحَمُكَ اللَّهُ، وَأَمَّا التَّثَاؤُبُ فَإِنَّمَا هُوَ مِنْ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا تَثَاءَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَرُدَّهُ مَا اسْتَطَاعَ؛ فَإِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا تَثَاءَبَ ضَحِكَ مِنْهُ الشَّيْطَانُ"[2]، وأخرج بعضه مرة أخرى بنفس السند[3].

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري عن آدم بن أبي إياس[4]، والترمذي من طريق يزيد بن هارون[5]، وأحمد[6] عن حجاج بن محمد، ويحيى بن سعيد الأنصاري، أربعتهم: (آدم، يزيد، حجاج، يحيى) عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب به بنحوه، وأخرج مسلم بعضًا منه من طريق عبد الرحمن بن يعقوب عن أبي هريرة[7].

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

الأول: سعيد بن أبي سعيد المَقْبُرِيُّ، فهو ثقة تغير قبل موته بأربع سنين[8]، ولكن تلميذه هنا ابن أبي ذئب، وقد قال ابن معين عنه: أثبت الناس فيه ابن أبى ذئب[9]، فبذلك لا يضر اختلاطه لأن تلميذه ابن أبي ذئب من أثبت الناس فيه، وقد تابع المَقْبُرِيَّ عبد الرحمن ابن يعقوب متابعة قاصرة.

---

(1) أبيه: هو كَيْسان، أبو سعيد المَقْبُرِيُّ المدني مولى أم شريك. تقريب التهذيب ص ٤٦٣.

(2) صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب إذا تثاوب فليضع يده على فيه، (٨ / ٥٠)، ح٦٢٢٦.

(3) صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، باب صفة إبليس وجنوده، (٤ / ١٢٥)، ح٣٢٨٩.

(4) صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب ما يستحب من العطاس وما يكره من التثاؤب، (٨ / ٤٩)، ح٦٢٢٣.

(5) سنن الترمذي، كتاب الأدب، باب ما جاء إن الله يحب العطاس ويكره التثاؤب، (٥ / ٨٧)، ح٢٧٤٧.

(6) مسند أحمد (١٥ / ٣٢٥)، ح٩٥٣٠.

(7) صحيح مسلم، كتاب الزهد والرقائق، باب تشميت العاطس وكراهة التثاؤب، ص١٥٤٩، ح٢٩٩٤.

(8) تقريب التهذيب ص ٢٣٦.

(9) تهذيب التهذيب (٢/٢٣).

الثاني: عاصم بن علي: صدوق ربما وهم، وقد تابعه آدم بن أبي إياس، وحجاج ابن محمد، ويحيى الأنصاري، ويزيد بن هارون.

الحديث الرابع:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ[1] عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ؟ فَقَالَ: " لَا يَلْبَسُ الْقَمِيصَ، وَلَا السَّرَاوِيلَ، وَلَا الْبُرْنُسَ[2]، وَلَا ثَوْبًا مَسَّهُ الزَّعْفَرَانُ، وَلَا وَرْسٌ[3]، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ النَّعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسْ الْخُفَّيْنِ، وَلْيَقْطَعْهُمَا حَتَّى يَكُونَا أَسْفَلَ مِنْ الْكَعْبَيْنِ"، وَعَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلَهُ[4].

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري عن آدم بن إياس بنحوه[5]، وأحمد عن وكيع بن الجراح مختصرًا[6]، كلاهما عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب عن ابن شهاب الزهري عن سالم بن عبد الله ابن عمر، ونافع مولى ابن عمر به.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

عاصم بن علي: صدوق ربما وهم، وقد تابعه اثنان: آدم بن إياس، ووكيع بن الجراح في روايتيه من طريقي سالم، ونافع مولى ابن عمر.

---

(1) سالم: هو سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العَدَوِيُّ، أبو عمر أو أبو عبد الله المدني، أحد الفقهاء السبعة. تقريب التهذيب ص ٢٢٦.

(2) البُرنُس: هو كل ثوب رأسه منه مُلْتَزِق به من دُرَّاعة أو جَبَّة أو مِمْطَرٍ أو غيره، النهاية في غريب الحديث والأثر (١ / ١٢٢).

(3) وَرْسٌ: نَبْتٌ أصفَرُ يُصبَغ به. النهاية في غريب الحديث والأثر (٥ / ١٧٢).

(4) صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب الصلاة في القميص والسراويل والتبان والقباء، (١ / ٨٢)، ح٣٦٦.

(5) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب من أجاب السائل بأكثر مما سأله، (١ / ٣٩)، ح١٣٤.

(6) مسند أحمد (٩ / ١٩٣)، ح٥٢٤٣.

الحديث الخامس:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ[(1)] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِد[(2)] أَنَّ رَجُلًا مِنْ الْأَعْرَابِ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ جَالِسٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ اقْضِ بِكِتَابِ اللَّهِ، فَقَامَ خَصْمُهُ، فَقَالَ: صَدَقَ، اقْضِ لَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ بِكِتَابِ اللَّهِ، إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَى هَذَا[(3)]، فَزَنَى بِامْرَأَتِهِ، فَأَخْبَرُونِي أَنَّ عَلَى ابْنِي الرَّجْمَ، فَافْتَدَيْتُ بِمِائَةٍ مِنْ الْغَنَمِ وَوَلِيدَةٍ، ثُمَّ سَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ فَزَعَمُوا أَنَّ مَا عَلَى ابْنِي جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ، فَقَالَ: " وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَأَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ، أَمَّا الْغَنَمُ وَالْوَلِيدَةُ فَرَدٌّ عَلَيْكَ، وَعَلَى ابْنِكَ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ، وَأَمَّا أَنْتَ يَا أُنَيْسُ[(4)]؛ فَاغْدُ عَلَى امْرَأَةِ هَذَا فَارْجُمْهَا فَغَدَا أُنَيْسٌ فَرَجَمَهَا"[(5)].

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري عن آدم بن أبي إياس[(6)]، والطيالسي في مسنده[(7)]، كلاهما:(آدم، الطيالسي) عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

عاصم بن علي: صدوق ربما وهم، وقد تابعه آدم بن أبي إياس، والطيالسي.

---

(1) عبيد الله: هو عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهُذَلي، أبو عبد الله المدني. تقريب التهذيب ص٣٧٢.

(2) زيد بن خالد: هو زيد بن خالد الجُهَنِيُّ، شهد الحديبيّة، وكان معه لواء جُهَيْنَة يوم الفتح. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٢/ ٤٩٩).

(3) عَسِيفًا: أي أجيرًا. النهاية في غريب الحديث والأثر (٣ / ٢٣٧).

(4) أُنَيس: يقال إنه أُنَيس بن مَرْثَد الغَنَوِيُّ. انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (١ / ٣٦).

(5) صحيح البخاري، كتاب المحاربين من أهل الكفر والردة، باب من أمر غير الإمام بإقامة الحد غائبا عنه، (٨ / ١٧١)، ح٦٨٣٥.

(6) صحيح البخاري، كتاب الصلح، باب إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود، (٩ / ٧٥)، ح٧١٩٣.

(7) مسند الطيالسي (٢ / ٦٦٩)، ح١٤٣٠.

الحديث السادس:

قال الإمام البخاري:حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ عَنْ سَعِيدٍ[1] عَنْ أَبِي شُرَيْحٍ[2] أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " وَاللَّهِ لَا يُؤْمِنُ، وَاللَّهِ لَا يُؤْمِنُ، وَاللَّهِ لَا يُؤْمِنُ، قِيلَ: وَمَنْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: الَّذِي لَا يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَائِقَهُ[3]"[4].

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد عن يزيد بن هارون[5]، والطبراني[6] من طريق أسد بن موسى، وآدم ابن أبي إياس، ثلاثتهم عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب به بنحوه، وفيه زيادة.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

الأول: سعيد بن أبي سعيد المَقْبُرِيُّ، وقد ذكرت في الحديث الثالث أنه ثقة تغير قبل موته بأربع سنين، ولكن تلميذه هنا ابن أبي ذئب، وقد تقدم في الحديث الثالث أيضًا أنه أثبت الناس فيه، فبذلك لا يضر اختلاطه هنا.

الثاني: عاصم بن علي: صدوق ربما وهم، وقد تابعه أسد بن موسى، وآدم بن أبي إياس، ويزيد بن هارون.

---

[1] سعيد: هو سعيد بن أبي سعيد كيسان المَقْبُرِيُّ، أبو سعد المدني. تقريب التهذيب ص ٢٣٦.

[2] أبو شُرَيْح: هو خُوَيْلِد بن عمرو بن صخر بن عبد العُزَّى، أسلم قبل الفتح، وكان معه لواء خُزَاعة يوم الفتح. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٧/ ١٧٣).

[3] بَوَائِقُه: غَوائلُهُ وشُرُورُه، وَاحِدها بائِقَة، وهي الدَّاهِيَة. النهاية في غريب الحديث والأثر (١ / ١٦٢).

[4] صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب إثم من لا يأمن جاره بوائقه، (٨ / ١٠)، ح٦٠١٦.

[5] مسند أحمد (٤٥ / ١٣٩)، ح٢٧١٦٢.

[6] المعجم الكبير (٢٢ / ١٨٧)، ح٤٨٧.

الحديث السابع:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ عَنْ الْمَقْبُرِيِّ[1] عَنْ أَبِيهِ[2] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " يَا نِسَاءَ الْمُسْلِمَاتِ لَا تَحْقِرَنَّ جَارَةٌ لِجَارَتِهَا وَلَوْ فِرْسِنَ شَاةٍ[3]"[4].

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد من طريقي يحيى القطان بنحوه[5]، ويزيد بن هارون بنحوه، وفيه زيادة[6]، كلاهما عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب، والبخاري[7]، ومسلم[8] من طريق الليث بن سعد بمثله، الاثنان: (ابن أبي ذئب، الليث) عن سعيد بن أبي سعيد المَقْبُرِيِّ به.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

الأول: سعيد بن أبي سعيد المَقْبُرِيُّ، وقد ذكرت في الحديث الثالث أنه ثقة تغير قبل موته بأربع سنين، ولكن تلميذه هنا ابن أبي ذئب، وقد تقدم في الحديث الثالث أيضًا أنه أثبت الناس فيه، فبذلك لا يضر اختلاطه هنا، وقد تابعه على روايته عن المقبري الليث بن سعد، وقد قال ابن المديني: الليث وابن أبي ذئب ثبتان في حديث سعيد المَقْبُرِيِّ[9].

الثاني: عاصم بن علي: صدوق ربما وهم، وقد تابعه يحيى القطان، ويزيد بن هارون.

---

(1) المَقْبُرِيُّ: هو سعيد بن أبي سعيد كيسان المَقْبُرِيُّ، أبو سعد المدني. تقريب التهذيب ص ٢٣٦.

(2) أبيه: هو كَيْسان، أبو سعيد المَقْبُرِيُّ المدني مولى أم شريك. تقريب التهذيب ص ٤٦٣.

(3) فِرْسِن شاة: الفِرْسِن: هو عَظْمٌ قَلِيل اللَّحْم، وهو خُفُّ البَعير كالحَافر للدّابة، وقد يُسْتَعار للشاة فيُقال: فِرْسِن شاة، والذي للشَّاة هو الظِّلْف، والنون زائدة وقيل أصلية. النهاية في غريب الحديث والأثر (٣ / ٤٢٩).

(4) صحيح البخاري، كتاب الهبة وفضلها، باب فضلها والتحريض عليها، (٣ / ١٥٣)، ح٢٥٦٦.

(5) مسند أحمد (١٥ / ٣٥٥)، ح٩٥٨٠.

(6) مسند أحمد (١٦ / ٣٣٨)، ح١٠٥٧٥.

(7) صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب لا تحقرن جارة لجارتها، (٨ / ١٠)، ح٦٠١٧.

(8) صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب الحث على الصدقة ولو بالقليل ولا تمتنع من القليل لاحتقاره، ص٤٩٢، ح١٠٣٠.

(9) شرح علل الترمذي (٢ / ٦٧٠).

الحديث الثامن:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ عُمَرَ عَنْ بِشْرٍ[1] حَدَّثَنَا عَاصِمٌ[2] حَدَّثَنَا وَاقِدٌ[3] عَنْ أَبِيهِ[4] عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَوْ ابْنِ عَمْرٍو شَبَكَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَصَابِعَهُ، وَقَالَ عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ سَمِعْتُ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ أَبِي فَلَمْ أَحْفَظْهُ فَقَوَّمَهُ لِي وَاقِدٌ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي[5] وَهُوَ يَقُولُ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ[6]: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو، كَيْفَ بِكَ إِذَا بَقِيتَ فِي حُثَالَةٍ[7] مِنْ النَّاسِ بِهَذَا؟"[8].

هذا الحديث من المعلقات، وقد وصله ابن حجر في كتابه، وذكر أن التعليق غير موجود في طريق أبي ذر، وإنما في الطرق الأخرى[9].

---

(1) بِشْر: هو بِشْرُ بن المُفَضَّل بن لاحق الرَّقَاشِيُّ، أبو إسماعيل البصريُّ. تقريب التهذيب ص ١٢٤.

(2) عاصم: هو عاصم بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب العُمَرِيُّ المدنيُّ. تقريب التهذيب ص ٢٨٦.

(3) واقد: هو واقد بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب العَدَوِيُّ المدنيُّ. تقريب التهذيب ص ٥٧٩.

(4) أبيه: هو محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر المدني. انظر: تقريب التهذيب ص ٤٧٩.

(5) أبي: هو زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب. تقريب التهذيب ص ٢٢٤.

(6) عبد الله: هو الصحابي عبد الله بن عمر. انظر: فتح الباري (١٣ / ٣٩).

(7) حُثالة: هي الرَّدِيء من كل شيء، ويقصد أراذل الناس. النهاية في غريب الحديث والأثر (١ / ٨٩٠).

(8) صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب تشبيك الأصابع في المسجد وغيره، (١ / ١٠٣)، ح٤٨٠.

(9) تغليق التعليق على صحيح البخاري (٢/ ٢٤٥)، وأبو ذر: هو عبد بن أحمد بن محمد الهَرَوِيُّ راوي إحدى نُسَخِ صحيح البخاري. انظر: سير أعلام النبلاء (١٧ / ٥٥٤).

المطلب الثالث: عباد بن يعقوب: وله رواية واحدة:

قال ابن عدي: عباد بن يعقوب، أبو سعيد الرَّواجِنِيُّ[1]، كوفيٌّ،... وهو معروفٌ في أهل الكوفة، وفيه غُلُوٌّ فيما فيه من التشيع، وروى أحاديث أُنْكِرَتْ عليه في فضائل أهل البيت، وفي مثالب غيرهم[2].

أقوال العلماء فيه:

قال ابن خزيمة: الصدوق في روايته، المُتَّهَمُ في دينه[3]، وقد أيَّد ذلك الخطيب البغدادي فقال: قد ترك ابن خزيمة في آخر أمره الرواية عن عباد، وهو أهلٌ لأن لا يُرْوى عنه[4]، وقال أيضًا: سئل ابن خزيمة عن أحاديث له فامتنع منها، ثم قال: قد كنت أخذت عنه بشريطة، والآن فإني أرى أن لا أُحَدِّثَ عنه لِغُلُوِّهِ[5]، وفَسَّرَ ذلك ابن رجب فقال: ترك ابن خزيمة حديث عباد ابن يعقوب لِغُلُوِّهِ[6].

وقال الدارقطني: شيعيٌ صدوقٌ[7]، والذهبي: شيعيٌّ غالٍ، قويُّ الحديث[8]، وفي موضع آخر: صدوقٌ في الحديث، رافضيٌّ جَلْدٌ[9]، وذكر له الذهبي قصة أنه كان يقول طلابه أن الذي حفر البحر علي بن أبي طالب، وأن الذي أجراه الحسين ابنه، وأن معه سيفًا أعده ليقاتل به مع المهدي رغم أنه كان ضريرًا، فعلق عليها الذهبي بقوله: إسنادها صحيح، وما أدري كيف تَسَمَّحُوا في الأخذ عمن هذا حاله؟ وإنما وثقوا بصدقه[10]، وقال أيضًا: رأيت له جزءً من كتاب المناقب، جمع فيها أشياء ساقطة، قد أغنى الله أهل البيت عنها، وما أعتقده يتعمد الكذب أبدًا[11].

.

---

(1) الرَّواجِنِيُّ: قال إسماعيل بن محمد الأصبهاني: أصل هذه النسبة الدَّواجن، وهي جمع داجن، وهي الشاة التي تُسَمَّنُ في الدار، فجعلها الناس الرَّواجن بالراء، ونُسِبَ عباد إلى ذلك هكذا، ثم قال السمعاني: وظني أن الرَّواجن بطن من بطون القبائل. انظر: الأنساب للسمعاني (٣ / ٩٥).

(2) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٤ / ٣٤٨).

(3) المدخل إلى كتاب الإكليل ص٤٩، وعند المزي: الثقة في روايته. انظر: تهذيب الكمال (١٤ / ١٧٧).

(4) الكفاية في علم الرواية (١ / ١٣١).

(5) المصدر نفسه.

(6) شرح علل الترمذي (١ / ٣٥٨).

(7) سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني ص ٢٥٣.

(8) المغني في الضعفاء (١ / ٤٦٧).

(9) ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص٢٨٨.

(10) سير أعلام النبلاء (١١ / ٥٣٨).

(11) المصدر نفسه.

وقال سبط بن العجمي: من غلاة الشيعة ورؤوس البدع، لكنه صـــادق فـــي الحـــديث، مختلف فيه، والأكثر على توثيقه[1]، وابن حجر: صدوقٌ رافضيٌّ[2]، وفي موضع آخر: رافضيٌّ مشهورٌ إلا أنه كان صدوقًا[3].

أما أبو حاتم فإنه جعله في أدنى درجات التعديل فقال: شيخ[4]، ولكن وجدت عند المزي أنه قال: شيخ ثقة[5]، وهذا مخالف لما ورد في المصدر الأصلي، والصواب ما ورد في المصدر الأصلي.

وقد تكلم فيه أبو بكر بن أبي شيبة، أو هَنَّاد بن السَّرِيِّ عن أنهما أو أحدهما فسَّقه، ونسبه إلى أنه يشتم السلف[6]، وقال صالح جزرة: كان يشتـــم عثمان، ويقول: الله أعدل من أن يُـــدْخِلَ طلحة والزبير الجنة لأنهما قاتلا علي بن أبي طالب بعد أن بايعاه[7]، وقال ابـــن حبـــان: كـــان رافضيًا داعيةً إلى الرفض، ومع ذلك يروي المناكير عن أقوام مشاهير، فاستحق الترك[8]، وَرَدَّ على ذلك ابن حجر فقال: بالغ ابن حبان فقال: يستحق الترك[9]، وابن عَرَّاق الكناني فقال: عبادٌ لا يحتمل هذا[10].

وقال محمد بن طاهر المقدسي: من غلاة الروافض، ويروي المناكير عـــن المـــشاهير، يستحق الترك، وإن كان البخاري روى عنه حديثاً واحداً في الجامع، فلا يدل ذلك على صـــدقه؛ لأنَّ البخاري روى عنه حديثًا وثقه عليه غيره من الثقات، وأنكر الأئمة في عصره عليه روايته عنه، وترك الرواية عن عباد جماعة من الحفاظ[11].

---

(1) الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث ص ١٤٧.
(2) تقريب التهذيب ص٢٩١.
(3) هدي الساري ص٦١٨.
(4) الجرح والتعديل (٦ / ٨٨).
(5) تهذيب الكمال (١٤ / ١٧٧).
(6) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٤ / ٣٤٨)، والشك من الراوي عنهما.
(7) تهذيب الكمال (١٤ / ١٧٨).
(8) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين (٢ / ١٧٢).
(9) تقريب التهذيب ص٢٩١.
(10) تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة (١ / ٣٥٣).
(11) ذخيرة الحفاظ (١ / ٣٢٠).

وقد اتهمه أيضًا المقدسي بسرقة الحديث، فقال عن أحد الأحاديث: الحَكَم بن ظَهِير كَذَّابٌ يضع الحديث، وسرقه منه عباد بن يعقوب[1]، وكذلك اتهمه ابن الجوزي بسرقة الحـــديث، وإن كان لم يجزم بذلك، فقال: قد اجتمع عباد وأبو الصَّلْت في روايته عن علي بن هاشم الكوفي، فالله أعلم أيهما سرقه من صاحبه[2]، وقال أيضًا: رجلان مُتَّهَمَان بوضع الحديث، أحدهما: عباد بـــن يعقوب، وكان غاليًا في التشيع، روى أحاديث أُنْكِرَت عليه في فضائل أهـــل البيـــت ومثالـــب غيرهم[3]، وقال الشوكاني: ضعيفٌ رافضيٌّ[4].

خلاصة القول في الراوي:

الراوي عباد بن يعقوب صدوق، فيه علة التشيع، ومن كانوا كذلك فإن العلمـــاء قبلـــوا رواياتهم بشرط عدم الكذب، فقد جعل الحاكم في كتابه المدخل إلى الإكليل: القسم الخامس مـــن الصحيح المختلف فيه: روايات المبتدعة وأصحاب الأهواء، ثم قال: فإن رواياتهم عند أكثر أهل الحديث مقبولة إذا كانوا فيها صادقين فقد حدث البخاري في الجامع الصحيح عـــن عبـــاد بـــن يعقوب[5]، وعلى أية حال فسيدرس الباحث روايته للتأكد من عدم موافقتها لبدعة التشيع، أمـــــا عن الكذب والوضع فقد رَدَّ على ذلك الذهبي كما سبق ذكره قبل قليل فقال: وإنما وثقوا بصدقه، وقال أيضًا: وما أعتقده يتعمد الكذب أبدًا، كما أضيف أن عبادًا من شيوخ البخاري، وهو أدرى بشيوخه.

---

(1) ذخيرة الحفاظ (١ / ٣٢٠).

(2) الموضوعات (١ / ٣٤٥)، وأبو الصَّلْت هو: عبد السلام بن صالح بن سليمان الهَرَوِيُّ، مولى قريش، نـــزل نيسابور، صدوق له مناكير، وكان يتشيع، وأفرط العقيلي فقال: كذاب. تقريب التهذيب ص ٣٥٥.

(3) الموضوعات (٢ / ٢٦).

(4) الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ص٣٠٤.

(5) المدخل إلى كتاب الإكليل ص٤٩.

دراسة مروياته:

الراوي عباد بن يعقوب ليس له في صحيح البخاري سوى رواية واحدة.

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ[1] حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْوَلِيدِ ح وحَدَّثَنِي عَبَّادُ بْنُ يَعْقُوبَ الْأَسَدِيُّ أَخْبَرَنَا عَبَّادُ بْنُ الْعَوَّامِ عَنْ الشَّيْبَانِيِّ[2] عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ الْعَيْزَارِ عَنْ أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ[3] عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: " الصَّلَاةُ لِوَقْتِهَا، وَبِرُّ الْوَالِدَيْنِ، ثُمَّ الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ"[4].

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري من طريق هشام بن عبد الملك[5]، ومسلم[6] من طريقي محمد بن جعفر، ومعاذ بن معاذ، ثلاثتهم عن شعبة بن الحجاج بنحوه، والبخاري من طريق مالك بن مِغْوَل[7]، ومسلم من طريق عبد الرحمن بن عبيد[8]، ثلاثتهم عن الوليد بن العَيْزار به بنحوه، ومسلم من طريق علي بن مُسْهِر عن سليمان بن أبي سليمان الشيباني به بنحوه[9].

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

عباد بن يعقوب: صدوق، فيه علة التشيع، وقد تابعه علي بن مُسْهِر متابعة قاصرة، وروى له البخاري مقرونًا، وحديثه هنا لا علاقة له ببدعة التشيع.

---

[1] سليمان: هو سليمان بن حرب الأَزْدِيُّ الوَاشِحِيُّ البَصْرِيُّ، قاضي مكة. تقريب التهذيب ص ٢٥٠.

[2] الشَّيباني: هو سليمان بن أبي سليمان، أبو إسحاق الشَّيْبَانِيُّ الكوفيُّ. تقريب التهذيب ص ٢٥٢.

[3] أبو عمرو الشيباني: هو سعد بن إياس الكوفيُّ. تقريب التهذيب ص ٢٣٠.

[4] صحيح البخاري، كتاب التوحيد، باب وسمى النبي صلى الله عليه و سلم الصلاة عملا وقال: "لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب"، (٩ / ١٥٦)، ح٧٥٣٤.

[5] صحيح البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل الصلاة لوقتها، (١ / ١١٢)، ح ٥٢٧.

[6] صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان كون الإيمان بالله تعالى أفضل الأعمال، ص٦٣، ح٨٥.

[7] صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب فضل الجهاد والسير، (٤ / ١٤)، ح٢٧٨٢.

[8] صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان كون الإيمان بالله تعالى أفضل الأعمال، ص٦٣، ح٨٥.

[9] المصدر نفسه.

المطلب الرابع: عبد الرحمن بن نَمِر اليَحْصَبِي: وله روايتان:

قال ابن عدي: عبد الرحمن بن نَمِر اليَحْصَبِيُّ[(1)]**، وهو ضعيفٌ في الزهري**، ثم ذكر حديثًا له، وهو حديث بُسْرة بنت صفوان الأسدية أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر بالوضوء من مس الذكر، والمرأة مثل ذلك"[(2)]، ثم قال: **وهذا الحديث بهذا الزيادة التي ذكرتُ في متنه، "والمرأة مثل ذلك" لا يرويه عن الزهري غير ابن نَمِر، ثم قال: له عن الزهري غير نسخة وهي أحاديث مستقيمة، وأضاف: وقول ابن معين هو ضعيف في الزهري ليس أنه أنكر في أسانيد ما يرويه عن الزهري أو في متونها إلا ما ذكرتُ**[(3)]**، وهو في جملة من يُكتب حديثه من الضعفاء**[(4)].

أقوال العلماء فيه:

وثقه ابن البَرْقي[(5)]، والذُّهْلي[(6)]، وأبو داود[(7)]، وفي موضع: ليس به بأس[(8)]، وقال ابن حبان: من ثقات أهل الشام ومتقنيهم[(9)]، وفي موضع آخر: من ثقات الشاميين، وفقهاء الدمشقيين، وكان متيقظًا يحفظ، حافظًا يتفقه[(10)]، وكذلك وثقه ابن حجر[(11)].

وقال أبو أحمد الحاكم: مستقيم الحديث[(12)]، والذهبي: صدوق[(13)].

---

(1) اليَحْصُبِيُّ: بكسر الصاد، والضم أشهر، هذه النسبة إلى تحصُب، وهي قبيلة من الحِمْيَر، أكثرهم نزلوا حِمْص، وقد قيل: إن يحصُب قرية من قرى حِمْص، والأول أشبه. الأنساب للسمعاني (٥ / ٦٨٢)، وضبطه ابن حجر بفتح الصاد. انظر: تقريب التهذيب ص ٣٠٩.

(2) أخرجه ابن حبان من حديث الصحابية بُسْرة بنت صفوان من نفس طريق عبد الرحمن بن نَمِر اليحصَبي بنحوه، صحيح ابن حبان (٣ / ٤٠٠)، ح١١١٧، وبُسْرة بنت صفوان هي بنت صفوان بن نوفل القرشية الأسدية بنت أخي ورقة بن نوفل، وقيل بنت صفوان بن أمية. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٧ / ٥٣٦).

(3) يقصد بذلك ما تقدم من الزيادة في المتن التي أُنْكِرَتْ عليه.

(4) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٤ / ٢٩٢).

(5) تهذيب التهذيب (٥٦١/٢).

(6) المصدر نفسه.

(7) هدي الساري ص٦٢٧.

(8) سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود (٢١٥/٢).

(9) الثقات (٧ / ٨٢).

(10) مشاهير علماء الأمصار ص٢١٣.

(11) تقريب التهذيب ص ٣٥٢.

(12) تاريخ دمشق (٣٦ / ١٩).

(13) ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص٣٧٠.

وقد وُثِّق في روايته عن الزهري، فقال عبد الرحمن بن إبراهيم الملقب بدُحَيْم: صحيح الحديث عن الزهري[1]، وأبو زرعة الدمشقي: حديثه عن الزهري مستوٍ[2]، والذُّهْلي: لا تكاد تجد له حديثًا عن الزهري إلا وَدُوِّنَ الحديث مثله، يقول: سألت الزهري عن كذا، فحدثني عن فلان وفلان، فيأتي بالحديث على وجهه[3].

وأما من ضعفه فهما ابن معين، وأبو حاتم: فقد قال ابن معين: ضعيف الحديث[4]، وفي موضع آخر: ضعيف في الزهري[5]، وكذلك قال أبو حاتم: (ليس بقوى، وسليمان بن كثير[6]، وسفيان بن حسين[7] أحب إلي من ابن نَمِر، وابن نَمِر أحب إلى من مرزوق بن أبي الهُذَيْل[8])[9].

خلاصة القول في الراوي:

تبين للباحث من خلال كلام ابن عدي أن الراوي ضعيف، وإن كان ضعفًا يسيرًا، وأما تضعيف ابن معين له فسببه ما وقع فيه من تفرد في زيادة المتن في حديث بُسْرة بنت صفوان، وليس هذا داعيًا لتضعيفه مطلقًا، ولا عن الزهري أيضًا، وأما تضعيف أبو حاتم له فلعله ما قاله ابن حجر: ضُعِّف بسبب تفرد الوليد بن مسلم عنه[10]، فقد قال أبو حاتم: لا أعلم روى عنه غير الوليد بن مسلم[11]، وهذا أيضًا ليس داعيًا لتضعيف الراوي، كما أن كثيرًا من النقاد وثقوه في مقابل هذا التضعيف؛ لذلك يرى الباحث أن الراوي ثقة في روايته سواء عن الزهري أو غيره، وأن التضعيف سالف الذكر لا يضره، ولا حاجة لدراسة مروياته في صحيح البخاري طالما أن الأمر آل إلى توثيقه، وقد أخرج له البخاري روايتين كليهما عن الزهري.

---

(1) الجرح والتعديل (٥ / ٢٩٥).

(2) تاريخ دمشق (٣٦ / ١٨).

(3) تهذيب التهذيب (٢/٥٦١).

(4) سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص ٣٠٧.

(5) تاريخ ابن معين – رواية الدوري– (٣ / ٢٤٨).

(6) سليمان بن كثير: قال عنه أبو حاتم: يكتب حديثه. الجرح والتعديل (٤ / ١٣٨).

(7) سفيان بن حسين: قال عنه أبو حاتم: صالح الحديث يُكتب حديثه ولا يُحتج به. الجرح والتعديل (٤ / ٢٢٨).

(8) مرزوق بن أبي الهُذَيْل: قال عنه أبو حاتم: حديثه صالح. الجرح والتعديل (٨ / ٢٦٥).

(9) الجرح والتعديل (٥ / ٢٩٥).

(10) هدي الساري ص٦٢٧.

(11) الجرح والتعديل (٥ / ٢٩٥).

المطلب الخامس: عبد الرزاق بن همام: وله مائة وعشرون رواية:

قال ابن عدي: عبد الرزاق بن همام بن نافع، أبو بكر الصَّنْعَانِيُّ[1]،...ولـه أصـناف وحديثٌ كثيرٌ، وقد رحل إليه ثقات المسلمين وأئمتهم وكتبوا عنه، ولم يروا بحديثه بأسًا إلا أنهم نسبوه إلى التشيع، وقد روى أحاديثَ في الفضائل مما لا يوافقه عليها أحد من الثقات فهذا أعظم ما رموه به من روايته لهذه الأحاديث، ولما رواه في مثالب غيرهم مما لم أذكره في كتابي هذا، وأما في باب الصدق فأرجو أنه لا بأس به إلا أنه قد سبق منه أحاديث في فضائل أهل البيت، ومثالب آخرين مناكير[2].

أقوال العلماء فيه:

وثقه ابن معين[3]، والعجلي، وزاد: كان يتشيع[4]، ويعقوب بن شيبة، وزاد: ثبت[5]، وأبو داود[6]، والبزار[7]، والدارقطني[8]، والذهبي[9]، وابن حجر، وزاد: حافظٌ مُصَنِّفٌ شهير، عمي في آخر عمره فتغير، وكان يتشيع[10]، وذكره ابن حبان في الثقات[11].

وقال مَعْمَر بن راشد: يَخْتَلِفُ إلينا في طلب العلم من أهل اليمن أربعة، وذكر منهم: عبد الرزاق، ثم قال عنه: فإن عاش فَخَلِيقٌ أن تُضرَبَ إليه أكباد الإبل[12].

وقال أحمد عندما سئل رأيتَ أحدًا أحسن حديثًا من عبد الرزاق؟ قال: لا[13]، وأبو زرعة الدمشقي: أحد من ثبت حديثه[14]، وابن الصلاح: وبالجملة فهو حجة على الإطلاق[15].

---

(1) الصَّنْعَانِيُّ: هذه النسبة إلى صنعاء، وهي بلدة باليمن قديمة معروفة. الأنساب للسمعاني (٣ / ٥٥٦).

(2) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٥ / ٣١١، ٣١٥).

(3) سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص ٣٤٩.

(4) معرفة الثقات (٢ / ٩٣).

(5) تهذيب الكمال (١٨ / ٥٨).

(6) تهذيب التهذيب (٥٧٤/٢).

(7) المصدر نفسه.

(8) سؤالات ابن بكير للدارقطني ص٣٥.

(9) المغني في الضعفاء (٥٥٥/١)، وميزان الاعتدال (٢ / ٦٠٩).

(10) تقريب التهذيب ص ٣٥٤.

(11) الثقات (٨ / ٤١٢).

(12) تهذيب الكمال (١٨ / ٥٧)، وقد علق على ذلك بعدها محمد بن أبي السَّرِيِّ فقال: فوالله لقد أتعبها.

(13) المصدر نفسه (١٨ / ٥٦).

(14) تهذيب الكمال (١٨ / ٥٧).

(15) المختلطين ص ٧٥.

وقال أبو زرعة الرازي: محمد بن ثور، وهشام بن يوسف، وعبد الرزاق، عبد الرزاق أحفظهم[1]، وكذلك قال هشام بن يوسف: كان عبد الرزاق أعلمنا وأحفظنا[2].

وقال ابن المديني: كان عبد الرزاق أشبه بأصحاب الحديث من هشام بن يوسف، كان عبد الرزاق يذاكر[3]، والذُّهْلي: كان عبد الرزاق أيقظهم في الحديث، وكان يحفظ[4].

وقال ابن رجب: أحد أئمة الحديث المشهورين، وإليه كانت الرحلة في زمانه في الحديث، حتى قيل: إنه لم يُرْحَلْ إلى أحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ما رُحِلَ إلى عبد الرزاق[5].

ومما يدل على سعة حفظه قول إبراهيم الدَّبَرِيِّ: كان عبد الرزاق يحفظ نحوًا من سبعة عشر ألف حديث[6].

وقال أبو حاتم: يُكتب حديثه ولا يُحتج به[7].

وقال ابن عيينة: أخاف أن يكون من الذين ضَلَّ سعيهم في الحياة الدنيا[8]، والعباس بن عبد العظيم: والله الذي لا إله إلا هو إنَّ عبد الرزاق كَذَّاب، والواقدي أصدق منه[9].

وقال ابن حجر: وهذا إقدامٌ على الإنكار بغير تثبت[10]، وفي موضع آخر قال: وثقه الأئمة كلهم إلا العباس بن عبد العظيم العنبري وحده فتكلم بكلامٍ أفرط فيه، ولم يوافقه عليه أحد[11].

قال الباحث: وما ذكره ابن حجر من إفراط العباس في تكذيبه هو الراجح.

---

[1] الجرح والتعديل (٦ / ٣٩)، ومحمد بن ثور، وهشام بن يوسف، كلاهما من صنعاء، وهما ثقتان. انظر: تقريب التهذيب ص ٤٧١، ٥٧٣.

[2] تهذيب الكمال (١٨ / ٥٨).

[3] سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لابن المديني ص ١٤٩.

[4] تهذيب التهذيب (٥٧٤/٢).

[5] شرح علل الترمذي (٢ / ٧٥٢).

[6] تهذيب التهذيب (٥٧٤/٢).

[7] الجرح والتعديل (٦ / ٣٩).

[8] الضعفاء الكبير (٣ / ٨٥٨).

[9] المصدر نفسه (٣ / ٨٥٩)، والواقدي: هو محمد بن عمر، متروك مع سعة علمه. انظر: تقريب التهذيب ص ٤٩٨.

[10] تهذيب التهذيب (٥٧٤/٢).

[11] هدي الساري ص ٦٢٨.

وهذا الراوي فيه خمس علل:

العلة الأولى: الاختلاط:

كان اختلاط عبد الرزاق بسبب فقد بصره، فكان لا يحفظ جيداً، فَحَدَّثَ من حفظه، أو كان يُلَقَّنُ فَيَتَلَقَّن، قال البخاري: ما حَدَّثَ من كتابه فهو أصح[1]، وفي موضعٍ آخر: يَهِمُ في بعض ما يُحَدِّثُ به[2]، وأحمد بن حنبل: عَمِيَ في آخر عمره، وكان يُلَقَّنُ فَيَتَلَقَّن، فسماع من سمع منه بعد المائتين لا شيء[3]، وفي موضع آخر: كان يلقن أحاديث باطلة[4]، والنسائي: فيه نظر لمن كتب عنه بأخرة[5]، وابن حبان: كان ممن جمع وصنف وحفظ وذاكر وكان ممن يخطيء إذا حَدَّثَ من حفظه[6]، وابن رجب: لما كان بصيراً ويُحَدِّثُ من كتابه كان حديثه جيداً ، ولما حَدَّثَ من حفظه خَلَطَ[7]، والذهبي: وبكل حال، لعبد الرزاق أحاديث ينفرد بها قد أُنْكِرَتْ عليه من ذلك الزمان[8]، والدارقطني: يخطيء على معمر في أحاديث لم تكن في الكتاب[9]، ويبدو للباحث أن خطأه هذا كان بعد اختلاطه.

قال الباحث: ضابط الاختلاط عند عبد الرزاق أنه من سمع منه قبل المائتين فحديثه صحيح، وما كان بعد المائتين ففيه نظر، وأما عن تلاميذه في صحيح البخاري فقد سمعوا منه قبل اختلاطه كما أَكَّد ذلك العراقي، وابن حجر.

قال العراقي: وممن سمع من عبد الرزاق قبل الاختلاط: أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، ووكيع بن الجراح في آخرين أخرج لهم الشيخان من رواياتهم عن عبد الرزاق، فممن اتفق الشيخان على الإخراج له عن عبد الرزاق مع ابن راهويه: إسحاق بن منصور الكَوْسَج، ومحمود بن غَيْلان، وممن أخرج له البخاري فقط عن عبد الرزاق مع ابن المديني: إسحاق بن إبراهيم السَّعْدي، وعبد الله بن محمد المُسْنَدِي، ومحمد

---

(1) التاريخ الكبير للبخاري (٦ / ١٣٠).

(2) علل الترمذي الكبير ص ١٩٩.

(3) المختلطين ص٧٤

(4) شرح علل الترمذي (٢ / ٧٥٢).

(5) الضعفاء والمتروكين للنسائي ص١٦٤، وزاد عند ابن حجر: كتبوا عنه أحاديث مناكير.هدي الساري ص ٦٢٨.

(6) الثقات (٨ / ٤١٢).

(7) شرح علل الترمذي (٢ / ٧٥٦).

(8) المغني في الضعفاء (١/٥٥٥).

(9) سؤالات ابن بكير للدارقطني ص٣٥.

ابن يحيى الذُّهْلي، ومحمد بن يحيى بن أبي عمر العَدَني، ويحيى بن جعفر البِيكَندي، ويحيى ابن موسى البَلْخي[1].

وقال ابن حجر: احتج به الشيخان في جملة من حديث من سمع منه قبل الاختلاط[2].

العلة الثانية: التشيع:

قال أبو بكر بن أبي خيثمة سمعت ابن معين، وقيل له: إن أحمد بن حنبل قال: إن عبيد الله بن موسى يُرَدُّ حديثه للتشيع[3]، فقال: كان والله الذي لا إله إلا هو عبد الرزاق أغلى في ذلك منه مائة ضعف[4]، وقال البرذعي: رأيت أبا زرعة لا يحمد أمره ونسبه إلى أمر غليظ[5].

وقد رَدَّ الذهبي على من اتهمه بالتشيع فقال: نقموا عليه التشيع، وما كان يغلو فيه بل كان يحب عليًّا – رضي الله عنه– ويبغض من قاتله[6].

وذكر أحمد سبب تشيعه، فقد سئل عن تشيعه فقال: أما أنا فلم أسمع منه في هذا شيئًا، ولكن كان رجلًا تعجبه أخبار الناس أو الأخبار[7].

هذا وقد ورد عن عبد الرزاق أقوالًا في حب الصحابة الكرام فقال: والله ما انشرح صدري قط أن أُفَضِّلَ عليًّا على أبي بكر وعمر، رحم الله أبا بكر، ورحم الله عمر، ورحم الله عثمان، ورحم الله عليًا، من لم يحبهم فما هو مؤمن، وقال: أوثق عملي حبي إياهم[8]، وقال أيضًا: أُفَضِّلُ الشيخين بتفضيل عليٍّ إياهما على نفسه، ولو لم يُفَضِّلْهُمَا لم أُفَضِّلْهُما، كفى بي آزرًا أن أحب عليًا ثم أخالف قوله[9] .

---

(1) التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح ص ٤٠٨.

(2) هدي الساري ص٦٢٨.

(3) عبيد الله بن موسى هو عبيد الله بن موسى بن باذام العَبْسي الكوفي، ثقة كان يتشيع. تقريب التهذيب ص ٣٧٥.

(4) التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة (١ / ٣٣٣).

(5) أجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي (٢ / ٤٥٠).

(6) تذكرة الحفاظ (١ / ٣٦٤).

(7) تهذيب الكمال (١٨ / ٦٠).

(8) المصدر نفسه.

(9) تهذيب الكمال (١٨ / ٦٠).

العلة الثالثة: سماعه من سفيان الثوري بمكة:

قال أحمد: سماع عبد الرزاق من سفيان بمكة مضطرب، فأما سماعه باليمن أرى أملى عليهم فذاك صحيح جدًا؛ كان القاضي يكتب، وكانوا يصححون[1].

وقال ابن رجب: ذُكِرَ لأحمد حديثٌ لعبد الرزاق عن الثوري، فجعل أحمد ينكره إنكـــاراً شديداً، وقال: هذا سماع مكة[2].

قال الباحث: لعبد الرزاق عن سفيان ثلاث روايات في صحيح البخاري، ولم أجد مـــن مَيَّزَ ما سمع منه في مكة أو اليمن.

العلة الرابعة: سماعه من عبيد الله بن عمر العمري:

قال ابن أبي مريم: قيل ليحيى بن معين: إن عبد الرزاق كان يُحَدِّثُ بأحاديث عبيـــد الله ابن عمر عن عبد الله بن عمر، ثم حَدَّثَ بها عبيد الله، فقال يحيى: لم يزل عبد الرزاق يُحَـــدِّثُ بها عن عبيد الله، لكنها كانت منكرة – يعني أحاديثه عن عبيد الله بن عمر –[3].

قال الباحث: روى له البخاري عن عبيد الله بن عمر حديثًا واحدًا معلقًا.

العلة الخامسة: التدليس:

ذكره ابن حجر في المرتبة الثانية من المدلسين، وهم من لا يضير تدليسهم، ثـــم قـــال: نسبه بعضهم إلى التدليس، وقد جاء عن عبد الرزاق التَّبَرِّي من التدليس، قال: حججت فمكثـــت ثلاثة أيام لا يجيئني أصحاب الحديث فتعلقت بالكعبة، فقلت: يا رب ما لي أكذب، أنـــا أمـــدلس؟ أَبَقِيَّة بن الوليد أنا؟ فرجعت إلى البيت فجاؤوني، ويُحْتَمَلُ أن يكون نفي الإكثار مـــن التـــدليس بقرينة ذكره بَقِيَّة[4].

خلاصة القول فيه:

ذكر ابن عدي أن سبب كلامه في عبد الرزاق هو التشيع، وقد ذكرت أقوال العلماء في موافقة ابن عدي، وأنه لم يكن غاليًا في التشيع، وانتقد عليه أيضًا رواية أحاديث في الفضائل أو المثالب مما لا يوافقه عليها أحد من الثقات، وقد أوضح ذلك ابن رجب فقال: ذكر غير واحد أن

---

(1) سؤالات الاثرم لأحمد بن حنبل ص ٢٦.

(2) شرح علل الترمذي (٢/ ٧٧١).

(3) المصدر نفسه. (٨٠٩/٢).

(4) انظر: طبقات المدلسين ص٣٤.

عبد الرزاق حدث بأحاديث مناكير في فضل علي وأهل البيت، فلعلَّ تلك الأحاديث مما لُقِّنَهَا بعد أن عَمِيَ، كما قاله أحمد، وبعضها مما رواه عنه الضعفاء، ولا يصح عنه[1].

ويرى الباحث أن عبد الرزاق ثقة على تشيعٍ فيه، وأن من سمع منه بعد المائتين ففي حديثه نظر، وأنه ليس في صحيح البخاري أي رواية عمن سمع منه بعد الاختلاط، فلا حاجة لدراسة علة الاختلاط عنده، وأن روايته عن سفيان الثوري بمكة فيها اضطراب، وكذلك روايته عن عبيد الله بن عمر العمري ضعيفة.

دراسة مروياته:

الراوي عبد الرزاق بن همام له عند البخاري مائة وعشرون رواية، وسيقوم الباحث بدراسة رواياته عن سفيان وهي أربع روايات، وروايته عن عبيد الله بن عمر، وهي واحدة، ثم دراسة خمس روايات أخرى للتأكد من خلوها من تأييد بدعة التشيع.

أولًا: رواياته عن سفيان الثوري: وهي ثلاث روايات:

الحديث الأول:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ[2] حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِيهِ[3] عَنْ ابْنِ أَبِي نُعْمٍ أَوْ أَبِي نُعْمٍ – شَكَّ قَبِيصَةُ– عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: بُعِثَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذُهَيْبَةٍ[4]، فَقَسَمَهَا بَيْنَ أَرْبَعَةٍ، وحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاق أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي نُعْمٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: بَعَثَ عَلِيٌّ وَهُوَ بِالْيَمَنِ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذُهَيْبَةٍ فِي تُرْبَتِهَا، فَقَسَمَهَا بَيْنَ الْأَقْرَعِ بْنِ حَابِسٍ الْحَنْظَلِيِّ، ثُمَّ أَحَدِ بَنِي مُجَاشِعٍ، وَبَيْنَ عُيَيْنَةَ بْنِ بَدْرٍ الْفَزَارِيِّ، وَبَيْنَ عَلْقَمَةَ بْنِ عُلَاثَةَ الْعَامِرِيِّ، ثُمَّ أَحَدِ بَنِي كِلَابٍ، وَبَيْنَ زَيْدِ الْخَيْلِ الطَّائِيِّ، ثُمَّ أَحَدِ بَنِي نَبْهَانَ؛ فَتَغَيَّظَتْ قُرَيْشٌ وَالْأَنْصَارُ...الحديث"[5].

---

[1] شرح علل الترمذي (٢/٧٥٣).

[2] قَبِيصة: هو قَبِيصة بن عقبة بن محمد بن سفيان السُّوَائي، أبو عامر الكوفي. تقريب التهذيب ص ٤٥٣.

[3] أبيه: هو سعيد بن مسروق الثوري. تقريب التهذيب ص ٢٤١.

[4] بِذُهَيْبَة: هي تصغير ذهب. النهاية في غريب الحديث والأثر (٢ / ١٧٣).

[5] صحيح البخاري، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى {تعرج الملائكة والروح إليه}، المعارج:٤، (٩ / ١٢٧)، ح٧٤٣٢.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري عن محمد بن كثير مختصرًا[1]، والنسائي عن محمود بن غَيْلان عن عبد الرزاق بنحوه[2]، كلاهما: (محمد، عبد الرزاق) عن سفيان الثوري به، ومسلم من طريق سَلَّام بن سُلَيْم عن سعيد الثوري به بنحوه[3]، والبخاري[4]، ومسلم[5] من طريق عمارة بن القعقاع عن عبد الرحمن بن أبي نُعْم به بنحوه، والبخاري من طريق شعيب بن أبي حمزة[6]، وعبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي[7]، ومعمر بن راشد[8]، ومسلم من طريق يونس بن يزيد[9]، أربعتهم: (شعيب، عبد الرحمن، معمر، يونس) عن الزهري عن عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي سعيد بعضًا منه، وفيه زيادة، والبخاري[10]، ومسلم[11] من طريق عبد الوهاب بن عبد المجيد، والبخاري من طريق مالك بن أنس[12]، كلاهما (عبد الوهاب، مالك) عن يحيى الأنصاري عن محمد بن إبراهيم بن الحارث عن عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي سعيد مختصرًا، والبخاري[13]، ومسلم[14] من طريق الضَّحَّاك بن شَراحيل عن أبي سعيد بعضًا منه، وفيه زيادة، والبخاري من طريق معبد بن سيرين عن أبي سعيد مختصرًا[15]، ومسلم من

---

(1) صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب { والمؤلفة قلوبهم}، سورة التوبة:٦٠، (٦ / ٦٧)، ح٤٦٦٧.

(2) سنن النسائي، كتاب تحريم الدم، باب من شهر سيفه ثم وضعه في الناس، (٧ / ١١٨)، ح٤١٠١.

(3) صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب ذكر الخوارج وصفاتهم، ص٥٠٩، ح١٠٦٤

(4) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب بعث علي بن أبي طالب عليه السلام وخالد بن الوليد رضي الله عنه إلى اليمن قبل حجة الوداع، (٥ / ١٦٣)، ح٤٣٥١.

(5) صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب ذكر الخوارج وصفاتهم، ص٥٠٩، ح١٠٦٤

(6) صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، (٤ / ٢٠٠)، ح٣٦١٠.

(7) صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب ما جاء في قول الرجل ويلك، (٨ / ٣٨)، ح٦١٦٣.

(8) صحيح البخاري، كتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم، باب من ترك قتال الخوارج للتألف ولئلا ينفر الناس عنه، (٩ / ١٧)، ح٦٩٣٣.

(9) صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب ذكر الخوارج وصفاتهم، ص٥١٠، ٥١١، ح١٠٦٤

(10) صحيح البخاري، كتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم، باب قتل الخوارج والملحدين بعد إقامة الحجة عليهم، (٩ / ١٦)، ح٦٩٣١.

(11) صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب ذكر الخوارج وصفاتهم، ص٥١٠، ح١٠٦٤

(12) صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب إثم من راءى بقراءة القرآن أو تأكل به أو فخر به، (٦ / ١٩٧)، ح٥٠٥٨.

(13) صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب ما جاء في قول الرجل ويلك، (٨ / ٣٨)، ح٦١٦٣.

(14) صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب ذكر الخوارج وصفاتهم، ص٥١١، ح١٠٦٤

(15) صحيح البخاري، كتاب التوحيد، باب قراءة الفاجر والمنافق وأصواتهم وتلاوتهم لا تجاوز حناجرهم، (٩ / ١٦٢)، ح٧٥٦٢.

طريقي عطاء بن يسار مختصرًا[1]، والمنذر بن مالك بمعناه[2]، كلاهما عن أبي سعيد الخدري.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا أربعة، وهم:

الأول: ابن أَبي نُعْم: هو عبد الرحمن بن أَبي نُعْم:

وثقه ابن سعد[3]، والنسائي[4]، وقال الذهبي: مشهورٌ، وكان من الأوليــاء الثقــات[5]، وذكره ابن حبان في الثقات[6].

وقال ابن حجر: صدوق[7]، وضعفه ابن معين[8].

قال الباحث: صدوق، وقد تابعه خمسة، وهم: عبد الله بن عبد الرحمن بــن عــوف، وعطاء بن يسار، والضَّحَّاك بن شَراحيل، ومعبد بن سيرين، والمنذر بن مالك.

الثاني: سفيان الثوري، وقد ذكرت في دراسة الحديث الأول عند ثابت بن محمد أنه في المرتبة الثانية من المدلسين؛ فلذلك لا يضير تدليسه.

الثالث: عبد الرزاق بن همام فإن روايته عن سفيان الثوري بمكة فيها اضطراب، وقــد تابعه قَبِيصة بن عقبة، ومحمد بن كثير، كما أن حديثه لا علاقة له بالتشيع.

الرابع: إسحاق بن نصر: وهو إسحاق بن إبراهيم بن نصر البخاري، فقد قال ابن حجر عنه: صدوق[9]، ولم أجد قولًا لغيره غير ذكر ابن حبان له في الثقات[10].

قال الباحث: صدوق، وقد تابعه محمود بن غَيْلان.

---

(1) صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب ذكر الخوارج وصفاتهم، ص٥١٠، ح١٠٦٤.

(2) المصدر نفسه، ص٥١١، ح١٠٦٥.

(3) الطبقات الكبير (٨ / ٤١٥).

(4) تهذيب التهذيب (٢ / ٥٦٠).

(5) ميزان الاعتدال (٢ / ٥٩٥).

(6) الثقات (٥ / ١١٢).

(7) تقريب التهذيب ص ٣٥٢.

(8) بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام (٤ / ٥٣٩).

(9) تقريب التهذيب ص٩٩.

(10) الثقات (٨ / ١١٥).

الحديث الثاني:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاق أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ مَنْصُورٍ[1] وَالْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ[2] قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ[3] : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " لَا يَحْلِفُ عَلَى يَمِينِ صَبْرٍ[4] يَقْتَطِعُ مَالًا وَهُوَ فِيهَا فَاجِرٌ إِلَّا لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضْبَانُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: { إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا} الْآيَةَ فَجَاءَ الْأَشْعَثُ[5]، وَعَبْدُ اللَّهِ يُحَدِّثُهُمْ فَقَالَ: فِيَّ نَزَلَتْ، وَفِي رَجُلٍ خَاصَمْتُهُ فِي بِئْرٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَلَكَ بَيِّنَةٌ؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ: فَلْيَحْلِفْ، قُلْتُ: إِذًا يَحْلِفُ فَنَزَلَتْ { إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ} الْآيَةَ[6].

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري عن حجاج بن مِنْهال[7]، وموسى بن إسماعيل[8]، كلاهما عن الوَضَّاح ابن عبد الله بنحوه، ومن طريق محمد بن ميمون بنحوه[9]، ومن طريق عبد الواحد بن زياد مختصرًا[10]، ومن طريق محمد بن إبراهيم بن أبي عدي[11]، ومحمد بن جعفر[12]، كلاهما: (محمد بن إبراهيم بن أبي عدي، محمد بن جعفر) عن شعبة بن الحجاج بنحوه،

---

(1) منصور:هو منصور بن المُعْتَمِر بن عبد الله السُّلَمي، أبو عَتَّاب الكوفي. تقريب التهذيب ص ٥٤٧.

(2) أبو وائل: هو شقيق بن سلمة الأسدي، أبو وائل الكوفي. تقريب التهذيب ص ٢٦٨.

(3) عبد الله: هو ابن مسعود.

(4) يمين صَبْر: أي أُلزِم بها وحُبِس عليها، وكانت لازمة لصاحِبِها من جهة الحكم، وقيل لها مَصبُورة وإن كان صاحِبُها في الحقيقة هو المصبُور؛ لأنه إنما صُبِر من أجْلِها أي حُبِس فوُصِفَت بالصَّبْر، وأضيفت إليه مجازًا. النهاية في غريب الحديث والأثر (٣ / ٨).

(5) الأشعث: هو الصحابي الأشعث بن قيس – رضي الله عنه–. فتح الباري شرح صحيح البخاري (١١ / ٥٦٠)

(6) صحيح البخاري، كتاب الأحكام، باب الحكم في البئر ونحوها، (٩ / ٧٢)، ح٧١٨٣.

(7) صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب { إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا أولئك لا خلاق لهم }، سورة آل عمران: ٧٧، (٦ / ٣٤)، ح٤٥٥٠.

(8) صحيح البخاري، كتاب الأيمان والنذور، باب قول الله تعالى:{ إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنًا قليلًا أولئك لا خلاق لهم}، سورة آل عمران: ٧٧، (٨ / ١٣٧)، ح٦٦٧٦.

(9) صحيح البخاري، كتاب المساقاة، باب الخصومة في البئر والقضاء فيها، (٣ / ١١٠)، ح٢٣٥٧.

(10) صحيح البخاري، كتاب الشهادات، باب يحلف المدعى عليه حيثما وجبت عليه اليمين ولا يصرف من موضع إلى غيره، (٣ / ١٧٩)، ح٢٦٧٣.

(11) صحيح البخاري، كتاب الأيمان والنذور، باب عهد الله عز و جل، (٨ / ١٣٤)، ح٦٦٥٩.

(12) صحيح البخاري، كتاب الشهادات، باب قول الله تعالى:{ إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنًا قليلًا أولئك لا خلاق لهم}، سورة آل عمران: ٧٧، (٣ / ١٧٩)، ح٢٦٧٧.

والبخاري بنحوه[1]، ومسلم بنحوه[2] من طريقي محمد بن خازم، ووكيع بن الجراح، ستتهم: (الوَضَّاح، محمد بن ميمون، عبد الواحد، شعبة، محمد بن خازم، وكيع) عن الأعمش به.

وأخرجه البخاري بنحوه عن عثمان بن أبي شيبة[3]، وقتيبة بن سعيد[4]، ومسلم عن إسحاق بن راهويه بنحوه وفيه زيادة[5]، ثلاثتهم عن جرير بن عبد الحميد، والبخاري من طريق شعبة بن الحجاج بنحوه[6]، كلاهما: (جرير، شعبة) عن منصور بن المُعْتَمِر به.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا أربعة، وهم:

الأول: الأعمش: سليمان بن مهران، وقد تقدم في دراسة الحديث الثاني عند ثابت بن محمد أن ابن حجر ذكره في المرتبة الثانية في المدلسين، فلا يضير تدليسه.

الثاني: سفيان الثوري، وقد ذكرت في دراسة الحديث الأول عند ثابت بن محمد أنه في المرتبة الثانية في المدلسين؛ فلذلك لا يضير تدليسه.

الثالث: عبد الرزاق بن همام فإن روايته عن سفيان الثوري بمكة فيها اضطراب، وقد تابعه من طريقه عن الأعمش ستة، وهم: (الوَضَّاح بن عبد الله، محمد بن ميمون، عبد الواحد ابن زياد، شعبة بن الحجاج، محمد بن خازم، وكيع بن الجراح) ومن طريقه عن منصور اثنان، وهما: (جرير بن عبد الحميد، وشعبة بن الحجاج) كما أن حديثه لا علاقة له بالتشيع.

الرابع: إسحاق بن نصر: وهو إسحاق بن إبراهيم بن نصر البخاري، وقد توصل الباحث في الحديث السابق إلى أنه صدوق، وقد توبع متابعات قاصرة بينما توبع شيخه متابعة تامة.

---

(1) صحيح البخاري، كتاب الشهادات، باب سؤال الحاكم المُدَّعِي هل لك بينة قبل اليمين؟ (٣ / ١٧٧)، ح٢٦٦٧.

(2) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب وعيد من اقتطع حق مسلم بيمين فاجرة بالنار، ص٨٦، ح١٣٨.

(3) صحيح البخاري، كتاب الشهادات، باب اليمين على المُدَّعَى عليه في الأموال والحدود، (٣ / ١٧٨)، ح٢٦٦٩.

(4) صحيح البخاري، كتاب الرهن، باب إذا اختلف الراهن والمرتهن ونحوه فالبينة على المدعي واليمين على المُدَّعَى عليه، (٣ / ١٤٣)، ح٢٥١٥.

(5) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب وعيد من اقتطع حق مسلم بيمين فاجرة بالنار، ص٨٦، ح١٣٨.

(6) صحيح البخاري، كتاب الأيمان والنذور، باب عهد الله عز و جل، (٨ / ١٣٤)، ح٦٦٥٩.

الحديث الثالث:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ رَاشِدٍ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ[1] عَنْ سُفْيَانَ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ وَخَالِدٌ[2] عَنْ أَبِي قِلَابَةَ[3] عَنْ أَنَسٍ قَالَ: " مِنْ السُّنَّةِ إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ الْبِكْرَ عَلَى الثَّيِّبِ أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا وَقَسَمَ، وَإِذَا تَزَوَّجَ الثَّيِّبَ عَلَى الْبِكْرِ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا، ثُمَّ قَسَمَ، قَالَ أَبُو قِلَابَةَ: وَلَوْ شِئْتُ لَقُلْتُ إِنَّ أَنَسًا رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَالَ عَبْدُ الرَّزَّاق أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَيُّوبَ وَخَالِدٍ قَالَ خَالِدٌ: وَلَوْ شِئْتُ قُلْتُ رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[4].

هذا الحديث من المعلقات، وقد وصله مسلم في صحيحه عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق به[5]، ووصله ابن حجر في التغليق[6].

ثانيًا: روايته عن عبيد الله بن عمر: وهي رواية واحدة:

الحديث الرابع:

قال الإمام البخاري: قَالَ لَنَا أَبُو نُعَيْمٍ[7] حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ[8] عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ طَافَ طَوَافًا وَاحِدًا، ثُمَّ يَقِيلُ، ثُمَّ يَأْتِي مِنًى – يَعْنِي يَوْمَ النَّحْرِ–، وَرَفَعَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ[9].

هذا الحديث من المعلقات، وقد وصله ابن خزيمة في صحيحه عن محمد بن رافع عن عبد الرازق به[10]، وقد وصله ابن حجر من طريق الإسماعيلي[11].

---

(1) أبو أسامة: هو حماد بن أسامة القرشي مولاهم الكوفي. تقريب التهذيب ص ١٧٧.

(2) خالد: هو خالد بن مِهْران، أبو المُنَازِل البصري الحَذَّاء. تقريب التهذيب ص ١٩١.

(3) أبو قِلَابَة: هو عبد الله بن زيد بن عمرو أو عامر الجَرْمِي، أبو قِلَابَة البصري. تقريب التهذيب ص ٣٠٤.

(4) صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب إذا تزوج الثيب على البكر، (٧ / ٣٤)، ح٥٢١٤.

(5) صحيح مسلم، كتاب الرضاع، باب قدر ما تستحقه البكر والثيب من إقامة الزوج عندها عقب الزفاف، ص٧٣٩، ح١٤٦١.

(6) تغليق التعليق على صحيح البخاري (٤ / ٤٣٢).

(7) أبو نُعَيْم: هو الفضل بن دُكَيْن الكوفي التَّيمي مولاهم الأحول، أبو نعيم المُلائي، مشهور بكنيته. تقريب التهذيب ص ٤٤٦.

(8) عبيد الله: هو عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العُمَري المدني، أبو عثمان. تقريب التهذيب ص٣٧٣.

(9) صحيح البخاري، كتاب الحج، باب الزيارة يوم النحر، (٢ / ١٧٥)، ح١٧٣٢.

(10) صحيح ابن خزيمة (٤ / ٣٠٤)، ح٢٩٤١.

(11) تغليق التعليق على صحيح البخاري (٣ / ١٠١).

ثالثًا: أحاديث أخرى:

الحديث الخامس:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ[1] عَنْ هَمَّامٍ[2] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " إِذَا أَحْسَنَ أَحَدُكُمْ إِسْلَامَهُ فَكُلُّ حَسَنَةٍ يَعْمَلُهَا تُكْتَبُ لَهُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِ مِائَةِ ضِعْفٍ، وَكُلُّ سَيِّئَةٍ يَعْمَلُهَا تُكْتَبُ لَهُ بِمِثْلِهَا"[3].

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم من طريق عبد الرزاق به بمعناه[4]، ومن طريق عبد الرحمن بن هرمز[5]، وعبد الرحمن بن يعقوب[6]، ومحمد بن سيرين[7]، ثلاثتهم عن أبي هريرة بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

عبد الرزاق بن همام فيه بدعة التشيع، وحديثه هنا لا يوافق بدعته.

الحديث السادس:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ هَمَّامٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " إِذَا أَنْفَقَتْ الْمَرْأَةُ مِنْ كَسْبِ زَوْجِهَا عَنْ غَيْرِ أَمْرِهِ فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِهِ"[8].

---

(1) مَعْمَر: هو مَعْمَر بن راشد الأزدي مولاهم، أبو عروة البصري، نزيل اليمن. تقريب التهذيب ص ٥٤١.

(2) هَمَّام: هو هَمَّام بن مُنَبِّه بن كامل الصنعاني، أبو عتبة. تقريب التهذيب ص ٥٧٤.

(3) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب حسن إسلام المرء، (١ / ١٧)، ح٤٢.

(4) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب إذا هم العبد بحسنة كتبت وإذا هم بسيئة لم تكتب، ص٨٢، ح١٢٩.

(5) المصدر نفسه، ح١٢٨.

(6) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب إذا هم العبد بحسنة كتبت وإذا هم بسيئة لم تكتب، ص٨٢، ح١٢٨.

(7) المصدر نفسه، ص٨٣، ح١٣٠.

(8) صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب قول الله تعالى { أنفقوا من طيبات ما كسبتم}، سورة البقرة: ٢٦٧، (٣ / ٥٦)، ح٢٠٦٦.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري من طريق عبد الرحمن بن هرمز عن أبي هريرة بنحوه، وفيه زيادة[(1)]، ومسلم عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق به بنحوه، وفيه زيادة[(2)].

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

عبد الرزاق بن همام فيه بدعة التشيع، وحديثه هنا لا يوافق بدعته.

الحديث السابع:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَمْرٌو[(3)] أَنَّ أَبَا مَعْبَدٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ[(4)] أَخْبَرَهُ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَهُ أَنَّ رَفْعَ الصَّوْتِ بِالذِّكْرِ حِينَ يَنْصَرِفُ النَّاسُ مِنْ الْمَكْتُوبَةِ كَانَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: كُنْتُ أَعْلَمُ إِذَا انْصَرَفُوا بِذَلِكَ إِذَا سَمِعْتُهُ[(5)].

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري[(6)]، ومسلم[(7)] من طريق سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار به بمعناه، ومسلم عن إسحاق بن منصور عن عبد الرزاق بمثله، ومن طريق محمد بن بكر بمعناه، كلاهما: (عبد الرزاق، محمد بن بكر) عن عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج به[(8)].

---

(1) صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب لا تأذن المرأة في بيتها لأحد إلا بإذنه، (٧ / ٣٠)، ح١٥٩٥.

(2) صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب ما أنفق العبد من مال مولاه، ص٤٩٠، ح١٠٢٦.

(3) عمرو: هو عمرو بن دينار المكي، أبو محمد الأثرم الجُمَحِي مولاهم. تقريب التهذيب ص٤٢١.

(4) أبو معبد: هو نافذ المكي مولى ابن عباس. تقريب التهذيب ص٥٥٨.

(5) صحيح البخاري، كتاب صفة الصلاة، باب الذكر بعد الصلاة، (١ / ١٦٨)، ح٨٤١.

(6) المصدر نفسه، ح٨٤٢.

(7) صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب الذكر بعد الصلاة، ص٢٨٠، ح٥٨٣.

(8) المصدر نفسه.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا ثلاثة، وهم:

الأول: ابن جريج: هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، وقد ذكــرت فـــي دراســـة الحديث الأول عند ثابت بن محمد أن فيه علتي الإرسال، والتدليس، وأن ابن حجر ذكـــره فـــي المرتبة الثالثة من طبقاته؛ فلابد من التصريح بالسماع، وقد صرح هنا بالسماع، كما أنـــه لـــم يذكر أنه أرسل عن عطاء بن أبي ربـــاح[1].

الثاني: عبد الرزاق بن همام فيه بدعة التشيع، وحديثه هنا لا يوافق بدعته.

الثالث: إسحاق بن إبراهيم بن نصر: وقد سبق في الحديث الأول أنه صدوق، وقد تابعه إسحاق بن منصور.

الحديث الثامن:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ[2] قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ أَخْبَرَنَـــــــا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: " إِنَّمَا جُعِــلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَلَا تَخْتَلِفُوا عَلَيْهِ، فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُـــوا: رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ، وَأَقِيمُوا الـــصَّفَّ فِي الصَّلَاةِ؛ فَإِنَّ إِقَامَةَ الصَّفِّ مِنْ حُسْنِ الصَّلَاةِ"[3].

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري[4]، ومسلم عن عبد الرحمن بن هرمز عن أبي هريرة بنحوه[5]، ومسلم عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق به بنحوه[6]، ومن طريق أبي صالح ذَكْوان السَّمَّان عن أبي هريرة بنحوه، وفيه زيادة[7].

---

[1] جامع التحصيل في أحكام المراسيل ص ٢٢٩.

[2] عبد الله بن محمد: هو عبد الله بن محمد بن عبد الله بن جعفر الجُعْفي البخاري. تقريب التهذيب ص ٣٢١.

[3] صحيح البخاري، كتاب الجماعة والإمامة، باب إقامة الصف من تمام الصلاة، (١ / ١٤٥)، ح٧٢٢.

[4] صحيح البخاري، كتاب صفة الصلاة، باب إيجاب التكبير وافتتاح الصلاة، (١ / ١٤٧)، ح٧٣٤.

[5] صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب ائتمام المأموم بالإمام، ص٢١٠، ح٤١٤.

[6] المصدر نفسه.

[7] صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب النهي عن مبادرة الإمام بالتكبير وغيره، ص٢١٠، ح٤١٥.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

عبد الرزاق بن همام فيه بدعة التشيع، وحديثه هنا لا يوافق بدعته

الحديث التاسع:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " لَا تُقْبَلُ صَلَاةُ مَنْ أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ"، قَالَ رَجُلٌ مِنْ حَضْرَمَوْتَ[1]: مَا الْحَدَثُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟ قَالَ: فُسَاءٌ أَوْ ضُرَاطٌ[2].

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري عن إسحاق بن إبراهيم بن نصر بنحوه[3]، ومسلم عن محمد بن رافع[4]، والترمذي عن محمود بن غَيْلان[5]، ثلاثتهم عن عبد الرزاق به بنحوه، وأحمد عن عبد الرزاق به بنحوه[6].

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

عبد الرزاق بن همام فيه بدعة التشيع، وحديثه هنا لا يوافق بدعته.

---

(1) رجل من حَضْرَمَوْت: لم يُعْرَفِ اسمه، وجاء أنه أعرابي. هدي الساري ص٤١٧.

(2) صحيح البخاري، كتاب الوضوء، باب لا تقبل صلاة بغير طهور، (١ / ٣٩)، ح١٣٥.

(3) صحيح البخاري، كتاب الحيل، باب في الصلاة، (٩ / ٢٣)، ح٦٩٥٤.

(4) صحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب وجوب الطهارة للصلاة، ص١٣٧، ح٢٢٥.

(5) سنن الترمذي، كتاب الطهارة، باب ما جاء في الوضوء من الريح، (١ / ١١٠)، ح٧٦.

(6) مسند أحمد (١٣ / ٥٣٢)، ح٨٢٢٢.

الحديث العاشر:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: " لَمَّا دَخَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْبَيْتَ دَعَا فِي نَوَاحِيهِ كُلِّهَا، وَلَمْ يُصَلِّ حَتَّى خَرَجَ مِنْهُ، فَلَمَّا خَرَجَ رَكَعَ رَكْعَتَيْنِ فِي قُبُلِ الْكَعْبَةِ، وَقَالَ: هَذِهِ الْقِبْلَةُ"[(1)].

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري عن عبد الصمد بن عبد الوارث بنحوه، وفيه زيادة[(2)]، وعبد الله بن عمرو بن أبي الحجاج[(3)]، كلاهما عن عبد الوارث بن سعيد عن أيوب السَّخْتِيانى عن عكرمة مولى ابن عباس عن ابن عباس، ومسلم من طريق همام بن يحيى عن عطاء بن أبي رباح به بمعناه[(4)].

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا أربعة، وهم:

الأول: عطاء بن أبي رباح فيه علة الإرسال، لكنه لم يذكر أنه أرسل عن ابن عباس[(5)].

الثاني: ابن جريج: هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، وقد ذكرت في دراسة الحديث الأول عند ثابت بن محمد أن فيه علتي الإرسال، والتدليس، وأن ابن حجر ذكره في المرتبة الثالثة في طبقاته؛ فلابد من التصريح بالسماع، وقد صرح بذلك في رواية مسلم، كما ذكرت في الحديث السابع هنا أن لم يذكر أنه أرسل عن عطاء بن أبي رباح.

الثالث: عبد الرزاق بن همام فيه بدعة التشيع، وحديثه هنا لا يوافق بدعته.

الرابع: إسحاق بن إبراهيم بن نصر: وقد سبق في الحديث الأول أنه صدوق، وقد تابعه همام بن يحيى متابعة قاصرة.

---

(1) صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب قول الله تعالى: { واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى }، سورة البقرة: ١٢٥، (١ / ٨٨)، ح٣٩٨.

(2) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب أين ركز النبي صلى الله عليه و سلم الراية يوم الفتح؟ (٥ / ١٤٨)، ح٤٢٨٩.

(3) صحيح البخاري، كتاب الحج، باب من كبر في نواحي الكعبة، (٢ / ١٥٠)، ح١٦٠١.

(4) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب استحباب دخول الكعبة للحاج وغيره والصلاة فيها والدعاء في نواحيها كلها، ص٦٦٤، ح١٣٣١.

(5) جامع التحصيل في أحكام المراسيل ص ٢٣٧.

المطلب السادس: عبد الله بن صالح: وله تسع روايات:

قال ابن عدي: عبد الله بن صالح، أبو صالح، كاتب الليث، مصريٌّ،... وهو عندي مستقيم الحديث إلا أنه يقع في حديثه في أسانيده ومتونه غلط، ولا يتعمد الكذب[1].

أقوال العلماء فيه:

وثقه عبد الملك بن شعيب بن الليث، وزاد: مأمون، قد سمع من جَدِّي – يقصد الليث بن سعد– حديثه، وكان يُحَدِّثُ بحضرة أبي – يقصد شعيب بن الليث– وأبي يَحُضُّه على التحديث[2].

وقال أبو زرعة: لم يكن عندي ممن يتعمد الكذب، وكان حسن الحديث[3]، وأبو حاتم: كتبنا عنه، صدوقٌ أمينٌ ما علمتُه[4]، ومسلمة بن قاسم: لا بأس به[5]، وابن حبان: يروي عن الأثبات ما لا يشبه حديث الثقات، وعنده المناكير الكثيرة عن أقوامٍ مشاهيرَ أئمةٍ، وكان في نفسه صدوقًا[6]، وابن القطان: الحديث من أجله حسن، والرجل من أهل الصدق، ولم يثبت عليه ما يُسْقِط له حديثه، لكنه مختلف فيه[7].

وقال الذهبي: صاحبُ حديثٍ فيه لين[8]، وفي موضع: صالحُ الحديث له مناكير[9]، وقال أيضًا: وفي الجملة ما هو بدون نُعَيْم بن حماد، ولا إسماعيل بن أبى أويس، ولا سُوَيْد ابن سعيد، وحديثهم في الصحيحين، ولكلٍّ منهم مناكير تُغْتَفَرُ في كثرة ما روى، وبعضها منكرٌ واهٍ، وبعضها غريبٌ مُحْتَمَلٌ[10].

---

[1] انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٤ / ٢٠٦، ٢٠٧).

[2] الجرح والتعديل (٥ / ٨٦).

[3] المصدر نفسه (٥ / ٨٧)، وعند البرذعي قال أبو زرعة: ذاك رجل حسن الحديث. انظر: أجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي (٢ / ٤٩٢).

[4] الجرح والتعديل (٥ / ٨٦، ٨٧).

[5] تهذيب التهذيب (٢ / ٣٥٧).

[6] المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين (٢ / ٤٠).

[7] بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام (٤ / ٦٧٨).

[8] الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (١ / ٥٦٢).

[9] المغني في الضعفاء (١ / ٤٨٨)، وميزان الاعتدال (٢ / ٤٤٠).

[10] ميزان الاعتدال (٢ / ٤٤٢).

وذكر الذهبي خلاصة رأيه فقال: وبكل حال، فكان صدوقًا في نفسه من أوعيـــة العلـــم، أصابه داء شيخه عبد الله بن لَهِيعة[1]، وتهاون بنفسه حتى ضُعِّفَ حديثه، ولم يُتْرَكْ بحمـــد الله، والأحاديث التي نقموها عليه معدودة في سعة ما روى[2].

وقال ابن حجر: صدوقٌ كثيرُ الغلط، ثَبْتٌ في كتابه، وكانت فيه غفلة[3]، وفي موضـــع آخر قال: ظاهر كلام هؤلاء الأئمة أن حديثه في الأول كان مستقيمًا، ثم طرأ عليه فيه تخلـــيط، فمقتضى ذلك أن ما يجيء من روايته عن أهل الحِذْق كيحيى بن معين، والبخاري، وأبي زرعة، وأبي حاتم فهو من صحيح حديثه، وما يجيء من رواية الشيوخ عنه فَيُتَوَقَّفُ فيه[4].

وقد أثنى عليه النَّضر بن عبد الجبار وسعيد بن عُفَيْر[5]، وقال النضر بن عبد الجبـــار وقال له رجل: إن يحيى بن بُكَيْر يتكلم في أبي صالح فإيش تقول فيه فقال: أبو صالح إذا قـــال لكم بمصر اكتبوا عن فلان فاكتبوا واتركوا ما سواه[6]، بل وقام ابن معين بالطلب مـــن تلميـــذه سعيد بن منصور أن يُمْسِكَ عنه – يعني عن الكلام فيه–، فرفض سعيد[7].

وقال أبو هارون الخُرَيْبِيُّ: ما رأيت أثبت من أبي صالح قال: وسمعت ابن معين يقول: هما ثَبْتان: ثَبْتُ حفظ، وثَبْتُ كتاب، وأبو صالح ثَبْتُ كتاب[8]، وقال الخليلي: كبيرٌ، لم يتفقوا عليه لأحاديث رواها يخالف فيها[9].

---

[1] داء شيخه ابن لَهِيعة هو ما قاله سعيد بن أبي مريم: كانت كتب حَيْوَة بن شُرَيْح عند وَصِـــيٍّ لـــه قـــد كـــان أوصى إليه وكانت كتبه عنده ، فكان قوم يذهبون فينسخون تلك الكتب فيأتون به ابن لهيعة فيقرأ عليهم. انظـــر: المعرفة والتاريخ (٢ / ١٨٥)، وما أصاب عبد الله بن صالح هو ما أدخله عليه خالد بن نَجِيح كما سيأتي بعـــد قليل.

[2] سير أعلام النبلاء (١٠ / ٤٠٥).

[3] تقريب التهذيب ص ٣٠٨.

[4] هدي الساري ص٦٢٠.

[5] الجرح والتعديل (٥ / ٨٦).

[6] تاريخ بغداد (١١/ ١٥٧).

[7] الكامل في ضعفاء الرجال (٤ / ٢٠٦).

[8] تهذيب التهذيب (٢ / ٣٥٦).

[9] الإرشاد في معرفة علماء الحديث (١ / ٤٠١).

وقال أحمد بن محمد بن الحجاج بن رِشْدِين بن سعد: سمعت أحمد بن صالح المصري يقول: متهم ليس بشيء، وقال فيه قولًا شديدًا[1]، وابن المديني: ضربت على حديثه، وما أروي عنه شيئًا[2]، وأحمد: كان أول أمره متماسكًا، ثم أفسد بأخرة[3]، وفي موضع آخر زاد: ليس بشيء[4]، وقال عبد الله بن أحمد: سمعت أبي ذكره يومًا فَذَمَّه وكرهه[5].

وقال النسائي: ليس بثقة[6]، وأبو أحمد الحاكم: ذاهب الحديث[7].

ولم أجد من اتهمه بالكذب غير صالح بن محمد[8]، وقد نفى أبو زرعة عنه تعمد الكذب فقال: لم يكن عندي ممن يتعمد الكذب[9]، وكذلك قال ابن عدي في النص الذي أوردته في البداية.

وهذا الراوي فيه علتان:

الأولى: علة روايته عن الليث:

ورد قبل قليل اتهام صالح بن محمد له بالكذب، وقال أبو سعيد بن يونس: روى عن الليث مناكير[10]، والصحيح أن هذه المناكير التي أدت بصالح بن محمد أن يقول ذلك لها سبب آخر لا ذنب لعبد الله بن صالح فيه.

وقد ورد عن أبي زرعة أن العلة في حديث لأبي صالح عن الليث هو ما فعله خالد بن نَجِيح المصري حيث وضعه ودَلَّسه في كتاب الليث، وكان خالد بن نَجِيح هذا يضع في كتب الشيوخ ما لم يسمعوا ويدلس لهم[11]، وعَقَّب على ذلك الحاكم فقال: كل ما أُتِيَ أبو صالح كان من أجل هذا الحديث، فإذا وضعه غيره وكتبه في كتاب الليث كان المذنب فيه غيره[12].

---

(1) تاريخ بغداد (١١/ ١٥٨).
(2) المصدر نفسه.
(3) الجرح والتعديل (٥ / ٨٧).
(4) الكامل في ضعفاء الرجال (٤ / ٢٠٦).
(5) المصدر نفسه.
(6) الضعفاء والمتروكين للنسائي ص١٤٩.
(7) تهذيب التهذيب (٢ / ٣٥٦).
(8) تاريخ بغداد (١١/ ١٥٨).
(9) الجرح والتعديل (٥ / ٨٧).
(10) تهذيب التهذيب (٢ / ٣٥٦).
(11) تهذيب الكمال (١٥ / ١٠٥).
(12) المصدر نفسه.

وقال أبو حاتم: الأحاديث التي أخرجها أبو صالح في آخر عمره التي أنكروا عليه نرى أن هذه مما افتعل خالد بن نَجِيح، وكان أبو صالح يصحبه، وكان سليم الناحية، وكان خالد بن نَجِيح يفتعل الحديث ويضعه في كتب الناس، ولم يكن وزن أبي صالح وزن الكذب، كان رجلًا صالحًا[1].

وقال ابن خزيمة: كان له جارٌ بينه وبينه عداوة، فكان يضع الحديث على شيخ عبد الله ابن صالح، ويكتب في قِرْطاس بخطٍّ يشبه خط عبد الله، ويُطْرَحُ في داره في وسط كتبه، فيجده عبد الله، فَيُحَدِّثُ به، فَيَتَوَهَّمُ أنه خطه وسماعه، فمن ناحيته وقع المناكير في أخباره[2].

الثانية: روايته عن الليث بن سعد عن عبد الرحمن بن أبي ذئب:

قال أحمد بن صالح المصري: لا أعلم أحدًا روى عن الليث عن ابن أبي ذئب إلا أبو صالح كاتب الليث[3]، وقال أحمد بن حنبل: يروى عن ليث بن سعد عن ابن أبي ذئب، ولم يسمع الليث من ابن أبي ذئب شيئًا[4].

وها هو سعيد بن منصور يسأل عبد الله بن صالح، فيقول له: سمعتَ من الليث، قال: لم أسمع من الليث إلا كتاب يحيى بن سعيد القطان[5]، وهذا يدل على أنه لم يسمع حديث ابن أبي ذئب.

قال الباحث: وذكر أبو حاتم أن أبا صالح أخرج درجًا قد ذهب أعلاه، ولم يدرِ حديث من هو؟ فقيل له: حديث ابن أبي ذئب، فروى عن الليث عن ابن أبي ذئب[6]، وقال سمعت يحيى ابن معين يقول: أقل أحوال أبي صالح أنه قرأ هذه الكتب على الليث وأجازها له، ويمكن أن يكون ابن أبي ذئب كتب إليه بهذا الدرج[7].

ويرى الباحث أن الراجح ما قاله ابن معين.

---

(1) الجرح والتعديل (٥ / ٨٧).

(2) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين (٢ / ٤٠).

(3) الجرح والتعديل (٥ / ٨٧).

(4) المصدر نفسه (٥ / ٨٦).

(5) تاريخ بغداد (١١/ ١٥٨).

(6) الجرح والتعديل (٥ / ٨٧).

(7) المصدر نفسه.

وخلاصة الأمر أذكر ما قاله عبد الله بن عبد الحكم عندما سأله رجل عن أبـــي صـــالح كاتب الليث، فقال: تسألني عن أقرب رجل إلى الليث؟ رجلٌ معه في ليله ونهاره وفـــي ســـفره وحضره، ويخرج معه إلى الريف، وإلى السفر، ويخلو معه في أوقاتٍ لا يخلو معه أحدٌ غيـــره وكان صاحب الرجل، لا يُنْكَرُ لمثل هذا أن يكون قد سمع منه كثرة ما أخرج عن الليث[1].

خلاصة القول فيه:

كان سبب كلام ابن عدي في عبد الله بن صالح أنه يقع في حديثه في أســـانيده ومتونـــه غلط، وهذا كلام موافق لما ذكره النقاد عنه، فلذلك يرى الباحث أن الراوي صدوق كثير الغلط، ولكنه رغم ذلك لا يتعمد الكذب، وما وقع من نكارة شديدة على رواياته كان بسبب خالـــد بـــن نَجِيح، وأن روايته عن الليث عن ابن أبي ذئب صحيحة.

دراسة مروياته:

الراوي عبد الله بن صالح له تسع روايات في صحيح البخاري اثنتان منهـــا متـــصلة، وسبعة معلقة.

الحديث الأول:

قال الإمام البخاري: قَالَ اللَّيْثُ[2] حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمُزَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ ذَكَـــرَ رَجُلًـــا مِـــنْ بَنِـــي إِسْرَائِيلَ خَرَجَ فِي الْبَحْرِ فَقَضَى حَاجَتَهُ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ، حدثني عبد الله بن صالح، قال: حدثني الليث بها[3].

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد عن يونس بن محمد بن مسلم[4]، والبيهقي من طريق عاصم بن علـــي[5]، كلاهما عن الليث بن سعد به مطولًا.

---

(1) الجرح والتعديل (٥ / ٨٦).

(2) الليث: هو الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفَهْمِيُّ، أبو الحارث المصري. تقريب التهذيب ص٤٦٤.

(3) صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب التجارة في البحر، (٣ / ٥٦)، ح٢٠٦٣.

(4) مسند أحمد (١٤ / ٢٤٦)، ح٨٥٨٧.

(5) السنن الكبرى للبيهق (٦ / ٧٦).

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

عبد الله بن صالح: صدوق كثير الغلط، وقد تابعه عاصم بن علي، ويونس بن محمد بن مسلم.

الحديث الثاني:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ[1] حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ يَحْيَى[2] عَنْ عُمَرَ بْنِ كَثِيرٍ عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ[3] أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ[4] قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ حُنَيْنٍ: مَنْ لَهُ بَيِّنَةٌ عَلَى قَتِيلٍ قَتَلَهُ فَلَهُ سَلَبُهُ[5]، فَقُمْتُ لِأَلْتَمِسَ بَيِّنَةً عَلَى قَتِيلِي، فَلَمْ أَرَ أَحَدًا يَشْهَدُ لِي فَجَلَسْتُ، ثُمَّ بَدَا لِي فَذَكَرْتُ أَمْرَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ جُلَسَائِهِ: سِلَاحُ هَذَا الْقَتِيلِ الَّذِي يَذْكُرُ عِنْدِي، قَالَ: فَأَرْضِهِ مِنْهُ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: كَلَّا لَا يُعْطِهِ أُصَيْبِغَ مِنْ قُرَيْشٍ[6]، وَيَدَعَ أَسَدًا مِنْ أُسْدِ اللَّهِ يُقَاتِلُ عَنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، قَالَ: فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَدَّاهُ إِلَيَّ، فَاشْتَرَيْتُ مِنْهُ خِرَافًا؛ فَكَانَ أَوَّلَ مَالٍ تَأَثَّلْتُهُ[7]، قَالَ لِي عَبْدُ اللَّهِ عَنْ اللَّيْثِ: فَقَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَدَّاهُ إِلَيَّ[8] .

---

[1] قتيبة: هو قتيبة بن سعيد بن جميل بن طريف الثَّقَفِي، أبو رجاء البَغْلاني. تقريب التهذيب ص٤٥٤.

[2] يحيى: هو يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري المدني، أبو سعيد القاضي. تقريب التهذيب ص٥٩١.

[3] أبو محمد: هو نافع بن عباس، أو عياش، أبو محمد الأقرع المدني مولى أبي قتادة. تقريب التهذيب ص٥٥٨.

[4] أبو قتادة: هو أبو قتادة بن رِبْعي الأنصاري، المشهور أن اسمه الحارث، وقيل: النُّعْمان، وقيل: عمرو الأنصاري الخزرجي السُّلَمي، اختلف في شهوده بدرًا، واتفقوا على أنه شهد أحدًا وما بعدها، وكان يقال له فارس رسول اللَّه صلى اللَّه عليه وسلَّم. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٧/ ٢٧٢).

[5] سَلَبُهُ: هو ما يأخذه أحدُ القِرْنَين في الحرب من قِرْنِه مما يكون عليه ومعه مِنْ سِلاح وثِياب ودَابَّة وغيرها. النهاية في غريب الحديث والأثر (٢ / ٣٨٧).

[6] أُصَيْبِغ من قريش: يصفه بالضعْف والعَجْز والهَوان، وهو تشبيه بالأصبغ، وهو نوع من الطيور ضعيف، وقيل شبَّهه بالصبغاء وهو النبات المذكور، ويُرْوى بالضاد المعجمة والعين المهملة تصغير ضَبُع على غير قياس تحقيرًا له. النهاية في غريب الحديث والأثر (٣ / ١٠).

[7] تَأَثَّلْتُه: أي مجموع ذو أصل، وأُثْلَةُ الشيء أصله. النهاية في غريب الحديث والأثر (١ / ٢٣).

[8] صحيح البخاري، كتاب الأحكام، باب الشهادة تكون عند الحاكم في ولايته القضاء أو قبل ذلك للخصم، (٩ / ٦٩)، ح٧١٧٠.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري عن عبد الله بن مسلمة[1]، وعبد الله بن يوسف[2]، ومسلم من طريق عبد الله بن وهب، ومَعْن بن عيسى، أربعتهم عن مالك بن أنس عن يحيى الأنصاري به بنحوه وفيه زيادة، ومسلم عن قتيبة بن سعيد عن الليث بن سعد، ومن طريق هُشَيْم بن بشير، كلاهما: (الليث، هُشَيْم) عن يحيى الأنصاري به[3].

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

عبد الله بن صالح: صدوق كثير الغلط، وقد تابعه قتيبة بن سعيد.

الحديث الثالث:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ عُقَيْلٍ[4] عَنْ الزُّهْرِيِّ أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: لَمَّا تُوُفِّيَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاسْتُخْلِفَ أَبُو بَكْرٍ بَعْدَهُ، وَكَفَرَ مَنْ كَفَرَ مِنْ الْعَرَبِ، قَالَ عُمَرُ لِأَبِي بَكْرٍ: كَيْفَ تُقَاتِلُ النَّاسَ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَمَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ عَصَمَ مِنِّي مَالَهُ وَنَفْسَهُ إِلَّا بِحَقِّهِ وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ؟ فَقَالَ: وَاللَّهِ لَأُقَاتِلَنَّ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ؛ فَإِنَّ الزَّكَاةَ حَقُّ الْمَالِ، وَاللَّهِ لَوْ مَنَعُونِي عِقَالًا[5] كَانُوا يُؤَدُّونَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَى مَنْعِهِ، فَقَالَ عُمَرُ: فَوَاللَّهِ مَا هُوَ إِلَّا أَنْ رَأَيْتُ اللَّهَ قَدْ شَرَحَ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ لِلْقِتَالِ؛ فَعَرَفْتُ أَنَّهُ الْحَقُّ".

---

(1) صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب بيع السلاح في الفتنة وغيرها، (٣ / ٦٣)، ح٢١٠٠.

(2) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب قول الله تعالى { ويوم حنين إذ أعجبكم كثرتكم فلم تغن عنكم شيئًا...}، سورة التوبة: ٢٥، (٥ / ١٥٤)، ح٤٣٢١.

(3) صحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب استحقاق القاتل سلب القتيل، ص٩٣٠، ح١٧٥١.

(4) عُقَيل: هو عُقَيل بن خالد بن عَقِيل الأَيْلي، أبو خالد الأموي مولاهم. تقريب التهذيب ص٣٩٦.

(5) عِقَالًا: الحَبْل الذي يُعْقل به البعير الذي كان يؤخذ في الصدقة؛ لأنَّ على صاحبها التسليم، وإنما يقع القبض بالرِّباط. النهاية في غريب الحديث والأثر (٣ / ٢٨٠).

قَالَ ابْنُ بُكَيْرٍ[1]، وَعَبْدُ اللَّهِ عَنْ اللَّيْثِ عَنَاقًا[2]، وَهُوَ أَصَحُّ[3] .

هذا الحديث من المعلقات، وقد ذكر ابن حجر أن أبا عبيد القاسم بن سلام وصله في كتابه الأموال[4]، والذي وجدته في كتاب الأموال أنه قال: حدثنا يحيى بن عبد الله بن بُكَيْر عن الليث بن سعد عن عُقَيْل عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله أن أبا هريرة أخبره أن عمر قال ذلك لأبي بكر عن النبي صلى الله عليه وسلم[5]، فيكون بذلك قد وصل رواية ابن بُكَيْر لا رواية عبد الله.

الحديث الرابع:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ خَالِدٍ[6] عَنْ سَعِيدٍ[7] عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَلْحَلَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَطَاءٍ وَحَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ وَيَزِيدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَلْحَلَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَطَاءٍ أَنَّهُ كَانَ جَالِسًا مَعَ نَفَرٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرْنَا صَلَاةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ السَّاعِدِيُّ[8]: " أَنَا كُنْتُ أَحْفَظَكُمْ لِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، رَأَيْتُهُ إِذَا كَبَّرَ جَعَلَ يَدَيْهِ حِذَاءَ مَنْكِبَيْهِ، وَإِذَا رَكَعَ أَمْكَنَ يَدَيْهِ مِنْ رُكْبَتَيْهِ، ثُمَّ هَصَرَ ظَهْرَهُ[9]، فَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ اسْتَوَى حَتَّى يَعُودَ كُلُّ فَقَارٍ[10] مَكَانَهُ... "، قَالَ أَبُو صَالِحٍ عَنْ اللَّيْثِ: كُلُّ فَقَارٍ[11].

---

(1) ابن بُكَيْر: هو يحيى بن عبد الله بن بُكَيْر المخزومي مولاهم المصري، وقد ينسب إلى جده. تقريب التهذيب ص ٥٩٢.

(2) عَنَاقًا: هي الغنمة الواحدة. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٤ / ٣٤١).

(3) صحيح البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء بسنن رسول الله صلى الله عليه و سلم، (٩ / ٩٣)، ح٧٢٨٤.

(4) تغليق التعليق على صحيح البخاري (٥ / ٣٢١).

(5) الأموال (٥٦/١).

(6) خالد: هو خالد بن يزيد الجُمَحيُّ ويقال السَّكْسَكي، أبو عبد الرحيم المصري. تقريب التهذيب ص١٩١.

(7) سعيد: هو سعيد بن أبي هلال الليثي مولاهم، أبو العلاء المصري. تقريب التهذيب ص٢٤٢.

(8) أبو حُمَيْد السَّاعدي: هو الصحابي المشهور عبد الرحمن بن سعد، ويقال: عبد الرحمن بن عمرو بن سعد، وقيل: المنذر بن سعد بن المنذر، وقيل: هو عمرو بن سعد. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٧/ ٨٠).

(9) هصر ظهره: أي ثناه وعطفه إلى أسفل مستويًا. هدي الساري ص٣٤٠.

(10) فَقَار: هي عظام الظهر. هدي الساري ص٢٧٨.

(11) صحيح البخاري، كتاب صفة الصلاة، باب سنة الجلوس في التشهد، (١ / ١٦٥)، ح٨٢٨.

هذا الحديث من المعلقات، وقد وصله ابن حجر في تغليق التعليق من طريق الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب، ويزيد بن محمد به[1].

الحديث الخامس:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهَا قَالَتْ: " أَوَّلُ مَا بُدِئَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ الْوَحْيِ الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ فِي النَّوْمِ، فَكَانَ لَا يَرَى رُؤْيَا إِلَّا جَاءَتْ مِثْلَ فَلَقِ الصُّبْحِ[2]، ثُمَّ حُبِّبَ إِلَيْهِ الْخَلَاءُ، وَكَانَ يَخْلُو بِغَارِ حِرَاءٍ فَيَتَحَنَّثُ فِيهِ – وَهُوَ التَّعَبُّدُ اللَّيَالِيَ ذَوَاتِ الْعَدَدِ– قَبْلَ أَنْ يَنْزِعَ إِلَى أَهْلِهِ...الحديث"، تَابَعَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ وَأَبُو صَالِحٍ، وَتَابَعَهُ هِلَالُ بْنُ رَدَّادٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ[3].

هذا الحديث من المعلقات، وقد وصله ابن حجر في تغليق التعليق[4].

الحديث السادس:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ الْهَادِ[5] عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَبَّابٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا التَّسْلِيمُ، فَكَيْفَ نُصَلِّي عَلَيْكَ؟، قَالَ: " قُولُوا اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ عَبْدِكَ وَرَسُولِكَ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، قَالَ أَبُو صَالِحٍ عَنْ اللَّيْثِ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ"[6].

هذا الحديث من المعلقات، وقد ذكر ابن حجر في التغليق أن ابن مردويه وصله[7].

---

(1) تغليق التعليق على صحيح البخاري (٢ / ٣٣١).

(2) فَلَق الصُّبح: ضَوْؤه وإنارته. النهاية في غريب الحديث والأثر (٣ / ٤٧١).

(3) صحيح البخاري، كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه و سلم، (١ / ٧)، ح٣.

(4) انظر: تغليق التعليق على صحيح البخاري (٢ / ١٦).

(5) ابن الهاد: هو يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد الليثي، أبو عبد الله المدني. تقريب التهذيب ص ٦٠٢.

(6) صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب قول الله تعالى:{ إن الله وملائكته يصلون على النبي}، سورة الأحزاب: ٥٦، (٦ / ١٢١)، ح٤٧٩٨.

(7) تغليق التعليق على صحيح البخاري (٤ / ٢٨٧).

الحديث السابع:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: " كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ يُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْكَعُ، ثُمَّ يَقُولُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ حِينَ يَرْفَعُ صُلْبَهُ مِنْ الرَّكْعَةِ، ثُمَّ يَقُولُ وَهُوَ قَائِمٌ: رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَلَكَ الْحَمْدُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَهْوِي، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَسْجُدُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ، ثُمَّ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ كُلِّهَا حَتَّى يَقْضِيَهَا، وَيُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ مِنْ الثِّنْتَيْنِ بَعْدَ الْجُلُوسِ"[1].

هذا الحديث من المعلقات، وقد وصله ابن حجر في تغليق التعليق[2].

الحديث الثامن:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمِ بْنِ بَزِيعٍ حَدَّثَنَا شَاذَانُ[3] حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ ابْنُ أَبِي سَلَمَةَ الْمَاجِشُونُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: " كُنَّا فِي زَمَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا نَعْدِلُ بِأَبِي بَكْرٍ أَحَدًا، ثُمَّ عُمَرَ، ثُمَّ عُثْمَانَ، ثُمَّ نَتْرُكُ أَصْحَابَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا نُفَاضِلُ بَيْنَهُمْ"، تَابَعَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ[4].

هذا الحديث من المعلقات، ولم أجد من وصله، حتى ابن حجر ذكره في التغليق، ولم يذكر ذلك[5]، ولعلنا نجد ما يبرر ذلك في فتح الباري حيث يقول: كأنَّ البخاري أراد بهذه المتابعة إثبات الطريق إلى عبد العزيز بن أبي سلمة لأن عباسًا الدوري روى هذا الحديث عن شاذان فقال: عن الفرج بن فَضَالة عن يحيى بن سعيد عن نافع فكأنَّ لشاذان فيه شيخين[6] .

---

(1) صحيح البخاري، كتاب صفة الصلاة، باب التكبير إذا قام من السجود، (١ / ١٥٧)، ح٧٨٩.

(2) تغليق التعليق على صحيح البخاري (٢ / ٣٢٥).

(3) شاذان: هو الأسود بن عامر الشامي، نزيل بغداد، يكنى أبا عبد الرحمن. تقريب التهذيب ص١١١.

(4) صحيح البخاري، كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب عثمان بن عفان رضي الله عنه، (٥ / ١٤)، ح٣٦٩٧.

(5) تغليق التعليق على صحيح البخاري (٤ / ٦٧).

(6) فتح الباري شرح صحيح البخاري (٧ / ٥٨).

الحديث التاسع:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ: سَمِعْتُ حَمْزَةَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " مَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَسْأَلُ النَّاسَ حَتَّى يَأْتِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَيْسَ فِي وَجْهِهِ مُزْعَةُ لَحْمٍ[1]"، وَقَالَ: " إِنَّ الشَّمْسَ تَدْنُو يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يَبْلُغَ الْعَرَقُ نِصْفَ الْأُذُنِ، فَبَيْنَا هُمْ كَذَلِكَ اسْتَغَاثُوا بِآدَمَ ثُمَّ بِمُوسَى ثُمَّ بِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"، وَزَادَ عَبْدُ اللَّهِ حَدَّثَنِي اللَّيْثُ حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي جَعْفَرٍ: فَيَشْفَعُ لِيُقْضَى بَيْنَ الْخَلْقِ فَيَمْشِي حَتَّى يَأْخُذَ بِحَلْقَةِ الْبَابِ فَيَوْمَئِذٍ يَبْعَثُهُ اللَّهُ مَقَامًا مَحْمُودًا يَحْمَدُهُ أَهْلُ الْجَمْعِ كُلُّهُمْ[2].

هذا الحديث من المعلقات، وقد وصله ابن حجر في تغليق التعليق[3].

وقد يتعجب القاريء من إكثار الإمام البخاري من المعلقات، ولعل هذا له ما يبرره فقد قال ابن حجر: وأما التعليق عن الليث من رواية عبد الله بن صالح عنه فكثيرٌ جدًا، وقد عاب ذلك الإسماعيلي على البخاري وتعجب منه كيف يحتج بأحاديثه حيث يعلقها؟ فقال: هذا عجيب يحتج به إذا كان منقطعًا ولا يحتج به إذا كان متصلًا؟ وجواب ذلك أن البخاري إنما صنع ذلك لأنَّ الذي يورده من أحاديثه صحيح عنده قد انتقاه من حديثه لكنَّه لا يكون على شرطه الذي هو أعلى شروط الصحة؛ فلهذا لا يسوقه مساق أصل الكتاب، وهذا اصطلاحٌ له قد عُرِفَ بالاستقراء من صنيعه فلا مشاحة فيه[4].

وذكر سببًا آخر فقال: قد علَّق في الجامع جملة أحاديث من حديث الليث لا يوجد إلا عند كاتبه[5]، وهذا كلام وجيه فقد وجدت أن عبد الله بن صالح قد أتى بزيادات مهمة لم توجد إلا عنده فقط.

---

(1) مُزْعَةُ لَحْم: أي قطعة يسيرة من اللحم. النهاية في غريب الحديث والأثر (٤ / ٣٢٥).

(2) صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب من سأل الناس تكثرًا، (٢ / ١٢٤)، ح١٤٧٥.

(3) تغليق التعليق على صحيح البخاري (٣ / ٢٨).

(4) هدي الساري ص٦٢٢.

(5) تهذيب التهذيب (٢ / ٣٥٧).

المطلب السابع: عبد الله بن عبيدة بن نَشيط: وله روايتان:

قال ابن عدي: عبد الله بن عبيدة بن نَشيط الرَّبَذِيُّ[1]، أخو موسى بن عبيدة،... ولا أعلم يروي عنه إلا أخوه موسى بن عبيدة، وجميعًا يتبين على حديثهما الضعف[2].

أقوال العلماء فيه:

وثقه يعقوب بن شيبة[3]، والدارقطني[4]، وفي موضع آخر: صالح[5]، وابن حجر[6]، وقال ابن خَلْفون: وثقه ابن عبد الرحيم – يقصد محمد بن عبد الرحيم البغدادي المعروف بصاعقة– وغيره[7]، وذكره ابن حبان في الثقات[8].

وقال النسائي: ليس به بأس[9]، والذهبي: صدوقٌ فيه شيء[10].

هذا وقد تكلم فيه ابن معين فقال: هو أخو موسى بن عبيدة، ولم يروِ عن عبد الله بن عبيدة أحدٌ غير موسى بن عبيدة، وحديثهما ضعيف[11]، وفي موضع آخر: ليس بشيء[12].

وقد علَّقَ على ذلك المزي فقال: وقول يحيى بن معين لم يروِ عنه غير أخيه موسى ليس كذلك، بل قد روى عنه غيره، وكأنَّه إنَّما ضعَّفَه لذلك؛ لأنَّ موسى ضعيفٌ عنده، وكذلك أحمد، وقد وثقه غير واحد[13].

وضَعَّفه كذلك أحمد فقال: موسى بن عبيدة، وأخوه – يقصد عبد الله– لا يُشْتَغَلُ بهما[14].

---

(1) الرَّبَذِيُّ: هذه النسبة إلى الرَّبَذَة، وهي من قرى المدينة على طريق الحجاز. الأنساب للسمعاني (٣ / ٤١).

(2) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٤ / ١٣١).

(3) تهذيب الكمال (١٥ / ٢٦٥).

(4) سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني ص ٢٣٢.

(5) الضعفاء والمتروكين للدارقطني ص ٣٦٦.

(6) تقريب التهذيب ص٣١٣.

(7) تهذيب التهذيب (٣٨١/٢).

(8) الثقات (٥ / ٤٥).

(9) تهذيب الكمال (١٥ / ٢٦٥).

(10) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (١ / ٥٧٢).

(11) التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة (٢/ ٣٧٣، ٣٧٤).

(12) الكامل في ضعفاء الرجال (٤ / ١٣١).

(13) تهذيب الكمال (١٥ / ٢٦٥).

(14) الجرح والتعديل (٥ / ١٠١).

وقال ابن حبان: منكر الحديث جدًا، فلست أدري السبب الواقع في أخباره من عبد الله أو من أخيه، لأنَّ أخاه موسى ليس بشيء في الحديث، وليس له راوٍ غيره فمن هنا اشتبه أمره، ووجب تركه[1].

وقد رَدَّ على ذلك سبط ابن العجمي فقال: قوله: فلا أدري من أيِّهما؟ يُحتمل أن يكون بالوضع، ويُحتمل أن يريد بالكذب[2].

وهذا الراوي فيه علة الإرسال:

قال ابن معين: لم يسمع من جابر بن عبد الله[3]، وأبو زرعة: هو عن علي بن أبي طالب مرسل[4]، وأبو حاتم: روى عن عقبة بن عامر وسهل بن سعد، لا أدري سمع منهما أم لا[5]، وجزم ابن خَلْفون بعدم سماعه من سهل بن سعد[6].

خلاصة القول فيه:

الراوي عبد الله بن عبيدة ضعفه ابن عدي، وبعد تفحص أقوال النقاد يرى الباحث أنَّ عبد الله صدوق يرسل، وفيه شيء.

---

(1) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين (٢ / ٤).

(2) الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث ص١٥٤.

(3) تاريخ ابن معين – رواية الدوري– (٣ / ١٨١).

(4) جامع التحصيل في أحكام المراسيل ص٢١٤.

(5) الجرح والتعديل (٥ / ١٠١).

(6) تهذيب التهذيب (٢/٣٨١).

دراسة مروياته:

الراوي عبد الله بن عبيدة له روايتان لحديثٍ واحد في صحيح البخاري.

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجَرْمِيُّ حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا أَبِي[1] عَنْ صَالِحٍ[2] عَنْ ابْنِ عُبَيْدَةَ بْنِ نَشِيطٍ وَكَانَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ اسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ قَالَ: بَلَغَنَا أَنَّ مُسَيْلِمَةَ الْكَذَّابَ قَدِمَ الْمَدِينَةَ، فَنَزَلَ فِي دَارِ بِنْتِ الْحَارِثِ، وَكَانَ تَحْتَهُ بِنْتُ الْحَارِثِ بْنِ كُرَيْزٍ، وَهِيَ أُمُّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ؛ فَأَتَاهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَعَهُ ثَابِتُ بْنُ قَيْسِ بْنِ شَمَّاسٍ – وَهُوَ الَّذِي يُقَالُ لَهُ خَطِيبُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– وَفِي يَدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضِيبٌ فَوَقَفَ عَلَيْهِ فَكَلَّمَهُ، فَقَالَ لَهُ مُسَيْلِمَةُ: إِنْ شِئْتَ خَلَّيْتَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْأَمْرِ، ثُمَّ جَعَلْتَهُ لَنَا بَعْدَكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَوْ سَأَلْتَنِي هَذَا الْقَضِيبَ مَا أَعْطَيْتُكَهُ، وَإِنِّي لَأَرَاكَ الَّذِي أُرِيتُ فِيهِ مَا أُرِيتُ، وَهَذَا ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ وَسَيُجِيبُكَ عَنِّي، فَانْصَرَفَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ عَنْ رُؤْيَا رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّتِي ذَكَرَ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ذُكِرَ لِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ أُرِيتُ أَنَّهُ وُضِعَ فِي يَدَيَّ سِوَارَانِ مِنْ ذَهَبٍ فَفُظِعْتُهُمَا[3] وَكَرِهْتُهُمَا فَأُذِنَ لِي فَنَفَخْتُهُمَا[4] فَطَارَا، فَأَوَّلْتُهُمَا كَذَّابَيْنِ يَخْرُجَانِ، فَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: أَحَدُهُمَا الْعَنْسِيُّ[5] الَّذِي قَتَلَهُ فَيْرُوزُ[6] بِالْيَمَنِ، وَالْآخَرُ مُسَيْلِمَةُ الْكَذَّابُ"[7].

---

[1] أبي: هو إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزُّهْري، أبو إسحاق المدني، نزيل بغداد. تقريب التهذيب ص ٨٩.

[2] صالح: هو صالح بن كَيْسان المدني، أبو محمد أو أبو الحارث، مؤدب ولد عمر بن عبد العزيز. تقريب التهذيب ص ٢٧٣.

[3] فَفُظِعْتُهُمَا: أي أكْبَرْتُهُمَا وخِفْتُهُمَا. النهاية في غريب الحديث والأثر (٣ / ٤٥٩).

[4] أنِ انْفُخْهُما: أي ارْمِهما وألْقِهما كما تَنْفُخُ الشَّيءَ إذا دَفَعتَه عنك، وإن كانت بالحاء المهملة فهو مِن نَفَحْتُ الشيء إذا رَمَيْتَه. النهاية في غريب الحديث والأثر (٥ / ٨٩).

[5] الْعَنْسِيُّ: هو الأسود، واسمه عَبْهَلة بن كعب، وكان يقال له أيضًا ذو الخِمَار؛ لأنه كان يُخَمِّر وجهه، وقيل هو اسم شيطانه، وكان الأسود قد خرج بصنعاء، وادَّعى النبوة، وغلب على عامل صنعاء المهاجر بن أبي أمية. فتح الباري شرح صحيح البخاري (٨ / ٩٣).

[6] فيروز الدَّيْلَمِيُّ، ويقال ابن الدَّيْلَمِيِّ، يكنى أبا الضَّحَّاك، ويقال أبا عبد الرحمن، من أبناء الأساورة من فارس الذي كان كسرى بعثهم إلى قتال الحبشة، وفد على النبي صلى الله عليه وسلم. الإصابة في تمييز الصحابة (٥/ ٢٩٠).

[7] صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب قصة الأسود العنسي، (٥ / ١٧١)، ح٤٣٧٨، كتاب التعبير، باب إذا طار الشيء في المنام، (٩ / ٤١)، ح٧٠٣٣.

تخريج الحديث:

أخرج البخاري[1]، ومسلم[2] من طريق نافع بن جبير عن ابن عباس نصف الحديث الأول، وأحمد نصفه الثاني من طريق صالح بن كيسان عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة به مباشرة بدون واسطة عبد الله بن عبيدة، ولفظه: ذكر لي رسول الله صلى الله عليه وسلم[3].

وقد قال ابن حجر في التعليق على قول ابن عباس في الحديث: ذُكِرَ لي: قول ابن عباس على البناء للمجهول يبين من رواية نافع بن جبير عن ابن عباس المذكورة هناك أن المبهم المذكور أبو هريرة[4].

قال الباحث: وجزء الحديث الثاني الذي هو عن أبي هريرة أخرجه البخاري من طريق نافع بن جبير عن ابن عباس عن أبي هريرة بنحوه[5].

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

الأول: عبد الله بن عبيدة: وقد تابعه صالح بن كيسان متابعة تامة، وهو تلميذه في هذه الرواية، ونافع بن جبير متابعة قاصرة.

الثاني: سعيد بن محمد الجَرْمِيُّ[6]:

وثقه أحمد[7]، وأبو داود[8]، والذهبي[9]، وذكره ابن حبان في الثقات[10].

وقال ابن معين: صدوق، ومرة: لا بأس به[11]، وابن حجر: صدوقٌ رمي بالتشيع[12].

---

(1) صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، (٤ / ٢٠٣)، ح٣٦٢٠.

(2) صحيح مسلم، كتاب الرؤيا، باب رؤيا النبي صلى الله عليه و سلم، ص١٢٠٦، ح٢٢٧٣.

(3) مسند أحمد (٤ / ٢٠٤)، ح٢٣٧٣.

(4) فتح الباري شرح صحيح البخاري (١٢ / ٤٢١).

(5) صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، (٤ / ٢٠٣)، ح٣٦٢١.

(6) الجَرْمِيُّ: هذه النسبة إلى جَرْم، وهي قبيلة من اليمن. الأنساب للسمعاني (٢ / ٤٧).

(7) الجرح والتعديل (٤ / ٥٩)، وورد في تهذيب الكمال أنه قال: صدوق. تهذيب الكمال (١١ / ٤٦).

(8) سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود (٢ / ٢٩٧).

(9) ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص٢٢٩.

(10) الثقات (٨ / ٢٦٨).

(11) تاريخ بغداد (١٠/ ١٢٥).

(12) تقريب التهذيب ص ٢٤٠.

وقال أبو زرعة: سألت ابن نمير – يقصد محمد بن عبد الله بن نمير –، وابن أبى شـــيبة – يقصد أبو بكر – عنه، فأثنيا عليه[1]، وقال أبو حاتم: شيخ[2].

وهذا الراوي فيه بدعة التشيع، قال إبراهيم بن عبد الله المُخَرِّمِيُّ: كان إذا حَدَّث فجــرى ذكر النبي صلى الله عليه و سلم سكت، وإذا جرى ذكر عليٍّ قال: صلى الله عليــه، وســلم الله عليه[3].

قال الباحث: لم أجد من ضَعَّفَهُ رغم تشيعه الشديد، وهذا يثبت إنصاف المحدثين لأهــل البدع، فهو صدوق يتشيع، وحديثه هنا غير موافق لبدعته، وقد تابعه أحمد بن حنبل، ولكن بدون واسطة عبد الله بن عبيدة، وله متابعة قاصرة عن نافع بن جبير.

---

(1) الجرح والتعديل (٤ / ٥٩).

(2) المصدر نفسه.

(3) تاريخ بغداد (١٠/ ١٢٤).

المطلب الثامن: عبد الله بن وهب بن مسلم: وله مائة وست وثلاثون رواية:

قال ابن عدي: عبد الله بن وهب بن مسلم، أبو محمد المصري،... من أَجِلَّةِ الناس ومن ثقاتهم، وحديث الحجاز ومصر وما والى تلك البلاد يدور على رواية ابن وهب، وجمع لهم مسندهم ومقطوعهم، وقد تفرد عن غير شيخ بالرواية عنهم مثل: عمرو بن الحارث، وحَيْوَة بن شُرَيْح، ومعاوية بن صالح، وسليمان بن بلال وغيرهم من ثقات الناس ومن ضعفائهم، ومن يكون له من الأصناف مثل ما ذكرته اُسْتُغْنِيَ أن يُذْكَرَ له شيء، ولا أعلم له حديثًا منكرًا إذا حَدَّث عنه ثقة من الثقات[1].

أقوال العلماء فيه:

وثقه ابن سعد، ووضع لها قيدًا: فيما قال حَدَّثَنا[2]، والعجلي[3]، وأبو زرعة[4]، وزاد: نظرتُ في نحو ثمانين ألف حديث[5] من حديث ابن وهب بمصر، فلا أعلم أني رأيت حديثًا له لا أصل له، والساجي[6]، وزاد: صدوق، وكان من العُبَّاد، وكان يتساهل في السماع لأن مذهب أهل بلده أن الإجازة عندهم جائزة، ويقول فيها: حَدَّثَنِي فلان، والنسائي وزاد: ما أعلمه روى عن الثقات حديثًا منكرًا، وقال مرة: كان يتساهل في الأخذ، ولا بأس به[7]، والخليلي[8]، وابن حجر[9]، وزاد: حافظ عابد، وذكره ابن حبان في الثقات[10]، وقال: كان ممن جمع وصَنَّفَ، وهو الذي حفظ على أهل الحجاز ومصر حديثهم، وعني بجميع ما رووا من الأسانيد والمقاطيع.

---

[1] انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٤ / ٢٠٢، ٢٠٤).

[2] الطبقات الكبير (٩/ ٥٢٦).

[3] معرفة الثقات (٢ / ٦٥)، وزاد في التهذيب: صاحب سُنَّة، رجلٌ صالحٌ، صاحبُ آثار. تهذيب التهذيب (٢ / ٤٥٤).

[4] الجرح والتعديل (٥ / ١٩٠).

[5] عند المزي قال: نحو ثلاثين ألف حديث. انظر: تهذيب الكمال (١٦ / ٢٨٤).

[6] تهذيب التهذيب (٢ / ٤٥٤).

[7] المصدر نفسه.

[8] الإرشاد في معرفة علماء الحديث (١ / ٢٥٥).

[9] تقريب التهذيب ص ٣٢٨.

[10] الثقات (٨ / ٣٤٦).

واختلف فيه قول ابن معين ففي حين وثقه[1]، قال في موضع آخر: أرجو أن يكون صدوقًا[2]، وفي موضع غيره: ليس بذاك، وابن جريج كان يستصغره[3].

وقال أحمد بن حنبل: صحيح الحديث، يفصل السماع من العرض، والحديث من الحديث، ما أصح حديثه وأثبته، قيل له: أليس كان يسيء الأخذ؟ قال: قد كان يسيء الأخذ، ولكن إذا نظرت في حديثه، وما روى عن مشايخه وجدته صحيحًا[4]، وفي موضع آخر قال: كان عالمًا صالحًا فقيهًا، كثير العلم[5]، وأبو حاتم: صالح الحديث، صدوق[6].

وقال علي بن الحسين بن الجُنَيْد سمعت أبا مصعب – أحمد بن أبي بكر– يُعَظِّم ابن وهب، وسمع أبو مصعب مسائل مالك من ابن وهب، ويقول: مسائل ابن وهب عن مالك صحيحة[7].

وهذا الراوي فيه ثلاث علل:

الأولى: علة روايته عن سفيان بن عيينة:

ورد عن ابن معين وأحمد أن روايته عن ابن عيينة كانت عرضًا على ابن عيينة، وأنه كان ينام وهو يعرض على ابن عيينة.

قال عبد الله بن أحمد: سمعت أبي يذكر عن بعض أصحابه قال: جاء عبد الله بن وهب المصري إلى سفيان بن عيينة، فقال له: ابن أختي أو ابن أخي الذي عرض عليك أمس الأحاديث أرويها أنا عنك؟ ثم عَقَّب أحمد فقال: بلغني أنه لم يكن يُدْخِلُ في تصنيفه من تلك شيئًا[8]، وفي موضع آخر: ذكرت أنه كان يعرض له على ابن عيينة وهو نائم فتركته، قال أبي: وبلغني أنه كان لا يُدْخِلُ في مصنفه من ذاك العرض شيئًا، قال أبي: ثم كتبت بعد عن رجل عنه[9].

قال الباحث: وهذه العلة عالجها أحمد في نفس الكلام فقد أكد أنه لم يُدْخِلْ في مصنفه شيئًا منها، وهذا يدلل على أن المحدثين استطاعوا أن يميزوا بين ما رواه عبد الله بن وهب في

---

(1) تاريخ ابن معين – رواية الدوري– (٤ / ٤١٢).

(2) تاريخ ابن معين – رواية الدارمي– ص ١٧٤.

(3) الكامل في ضعفاء الرجال (٤ / ٢٠٢).

(4) الجرح والتعديل (٥ / ١٨٩).

(5) تاريخ أسماء الثقات ص ١٢٧.

(6) الجرح والتعديل (٥ / ١٩٠).

(7) المصدر نفسه.

(8) العلل ومعرفة الرجال (٢ / ٣٠٧).

(9) المصدر نفسه (٣ / ١٣٠)، وهذان القولان أيضًا وردا عن يحيى بن معين، وقد ذكرت قول أحمد لأنه ذكر العلة وعلاجها. انظر قول ابن معين في تاريخ ابن معين – رواية الدوري– (٤ / ٤٢١).

تصانيفه، واستطاعوا أن يثبتوا أنه لم يدخل شيئًا مما رواه من العرض على سفيان بن عيينة، كما أن البخاري كان دقيقًا فهو لم يدخل في صحيحه من رواية عبد الله بن وهب عن سفيان بن عيينة شيئًا.

الثانية: علة روايته عن عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيْج:

قال أبو عوانة: قال أحمد بن حنبل: في حديث ابن وهب عن ابن جريج شيء، قال أبو عوانة: صدق لأنه يأتي عنه بأشياء لا يأتي بها غيره[1].

قال الباحث: هذه العلة بحاجة إلى دراسة خصوصًا وأن له عند البخاري من ذلك ست روايات بالمكرر، أربعة بدون المكرر.

الثالثة: التدليس:

قال ابن سعد: كان يدلس[2]، وذكره ابن حجر في المرتبة الأولى[3]، فلا يضير تدليسه.

خلاصة القول فيه:

كان سبب كلام ابن عدي فيه تفرده بالرواية عن بعض الشيوخ، وقد قال أيضًا: لا أعلم له حديثًا منكرًا إذا حَدَّثَ عنه ثقة من الثقات، بمعنى أن الأمر متوقف على التلاميذ، فإن كانوا ثقاتًا كانت أحاديثه مستقيمة، وإن كانوا ضعافًا كانت أحاديثه فيها نكارة، ويرى الباحث أن الراوي: ثقة، لكن في حديثه عن ابن عيينة، وابن جريج شيء.

---

(1) تهذيب التهذيب (٢ / ٤٥٤).

(2) الطبقات الكبير (٩/ ٥٢٦).

(3) طبقات المدلسين ص ٢٢.

دراسة مروياته:

الراوي عبد الله بن وهب له مائة وست وثلاثون رواية، وسيدرس الباحث رواياته عن ابن جريج التي فيها العلة.

الحديث الأول:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ[(1)] حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ أَنَّ أَيُّوبَ[(2)] أَخْبَرَهُ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ سِيرِينَ[(3)] يَقُولُ: جَاءَتْ أُمُّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا[(4)] امْرَأَةٌ مِنْ الْأَنْصَارِ مِنْ اللَّاتِي بَايَعْنَ قَدِمَتْ الْبَصْرَةَ تُبَادِرُ ابْنًا لَهَا، فَلَمْ تُدْرِكْهُ فَحَدَّثَتْنَا، قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيْنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَنَحْنُ نَغْسِلُ ابْنَتَهُ[(5)]، فَقَالَ: اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ رَأَيْتُنَّ ذَلِكَ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَاجْعَلْنَ فِي الْآخِرَةِ كَافُورًا، فَإِذَا فَرَغْتُنَّ فَآذِنَّنِي، قَالَتْ: فَلَمَّا فَرَغْنَا أَلْقَى إِلَيْنَا حَقْوَهُ[(6)]، فَقَالَ: أَشْعِرْنَهَا إِيَّاهُ، وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ، وَلَا أَدْرِي أَيُّ بَنَاتِهِ، وَزَعَمَ أَنَّ الْإِشْعَارَ الْفُفْنَهَا فِيهِ، وَكَذَلِكَ كَانَ ابْنُ سِيرِينَ يَأْمُرُ بِالْمَرْأَةِ أَنْ تُشْعَرَ وَلَا تُؤْزَرَ[(7)]، وأخرج بعضًا منه قبل ذلك بنفس السند[(8)].

---

(1) أحمد: هو أحمد بن صالح المصري، أبو جعفر ابن الطبري. تقريب التهذيب ص ٨٠.

(2) أيوب: هو أيوب بن أبي تميمة كيسان السَّخْتِياني، أبو بكر البصري. تقريب التهذيب ص ١١٧.

(3) ابن سيرين: هو محمد بن سيرين الأنصاري، أبو بكر بن أبي عمرة البصري. تقريب التهذيب ص ٤٨٣.

(4) أم عَطِيَّة: هي نُسَيْبة، وقيل: نَسيبة، معروفةٌ باسمها وكنيتها، وهي بنت الحارث، وقيل بنت كعب. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٨/ ٤٣٧).

(5) ورد في إحدى الروايات في صحيح مسلم من طريق حفصة بنت سيرين عن أم عطية أنها زينب بنت النبي صلى الله عليه وسلم. انظر: صحيح مسلم، كتاب الجنائز، باب في غسل الميت، ص٤٤٦، ح٩٣٩.

(6) حَقْوَه: أي إزارَه، والأصل في الحَقْو مَعْقِد الإزار، وجَمْعه أحْقٍ وأحقاءٍ، ثم سُمِّي به الإزار للمجاورة. النهاية في غريب الحديث والأثر (١ / ٤١٧).

(7) صحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب كيف الإشعار للميت؟ (٢ / ٧٥)، ح١٢٦١.

(8) المصدر نفسه، ح١٢٦٠.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري من طريق عبد الوهاب بن عبد المجيد[1]، ومسلم من طريق إسماعيل ابن عُلَيَّة[2]، وحماد بن زيد[3]، ويزيد بن زُرَيْع[4]، أربعتهم عن أيوب السَّخْتِيَاني به بنحوه، والطبراني من طريق عبد الرزاق عن عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيْج به من كلام أم عطية في وصف طريقة غسل رأس بنت النبي صلى الله عليه وسلم[5].

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

الأول: ابن جريج: هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيْج، وقد تقدم دراسته عند دراسة الحديث الأول عند ثابت بن محمد، وذكرت أنه يدلس ويرسل، وأن ابن حجر ذكره في المرتبة الثالثة في طبقاته، فلابد من التصريح بالسماع، وقد صرَّح بذلك في رواية الطبراني، ولم يُذْكَرْ أنه أرسل عن أيوب السَّخْتِيَاني[6].

الثاني: عبد الله بن وهب: وقد تابعه عبد الرزاق بن همام

الحديث الثاني:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ قَالَ وَأَخْبَرَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ أَنَّ الْحَسَنَ بْنَ مُسْلِمٍ أَخْبَرَهُ عَنْ طَاوُسٍ[7] عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: " شَهِدْتُ الصَّلَاةَ يَوْمَ الْفِطْرِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ فَكُلُّهُمْ يُصَلِّيهَا قَبْلَ الْخُطْبَةِ، ثُمَّ يَخْطُبُ بَعْدُ، فَنَزَلَ نَبِيُّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ حِينَ يُجَلِّسُ الرِّجَالَ بِيَدِهِ، ثُمَّ أَقْبَلَ يَشُقُّهُمْ حَتَّى أَتَى النِّسَاءَ مَعَ بِلَالٍ فَقَالَ: { يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَادَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَانٍ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ} حَتَّى فَرَغَ مِنْ الْآيَةِ كُلِّهَا،

---

[1] صحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب ما يستحب أن يغسل وترًا، (٢ / ٧٤)، ح١٢٥٤.

[2] صحيح مسلم، كتاب الجنائز، باب في غسل الميت، ص٤٤٦، ح٩٣٩.

[3] المصدر نفسه.

[4] صحيح مسلم، كتاب الجنائز، باب في غسل الميت، ص٤٤٦، ح٩٣٩.

[5] المعجم الكبير (٢٥ / ٦٦)، ح١٥٩.

[6] جامع التحصيل في أحكام المراسيل ص ٢٢٩.

[7] طاوُس: هو طاوُس بن كيسان اليماني، أبو عبد الرحمن الحِمْيَري مولاهم الفارسي، يقال اسمه ذَكْوان، وطاوُس لقب. تقريب التهذيب ص ٢٨١.

ثُمَّ قَالَ حِينَ فَرَغَ: أَنْتُنَّ عَلَى ذَلِكَ، فَقَالَتْ امْرَأَةٌ وَاحِدَةٌ لَمْ يُجِبْهُ غَيْرُهَا: نَعَمْ، يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَا يَدْرِي الْحَسَنُ مَنْ هِيَ، قَالَ: فَتَصَدَّقْنَ وَبَسَطَ بِلَالٌ ثَوْبَهُ فَجَعَلْنَ يُلْقِينَ الْفَتَخَ[1] وَالْخَوَاتِيمَ فِي ثَوْبِ بِلَالٍ[2]، وذكره بعد ذلك معلقًا[3].

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري عن الضَّحَّاك بن مَخْلَد مختصرًا[4]، ومسلم من طريق عبد الرزاق بن همام بنحوه[5]، كلاهما عن عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيْج به.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

الأول: ابن جريج: هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيْج، وقد تقدم دراسته عند دراسة الحديث الأول عند ثابت بن محمد، وذكرت أنه يدلس ويرسل، وأن ابن حجر ذكره في المرتبة الثالثة في طبقاته، فلابد من التصريح بالسماع، وقد صَرَّح بالإخبار في هذه الرواية، ولم يُذْكَرْ أنَّه أرسل عن الحسن بن مسلم[6].

الثاني: عبد الله بن وهب: وقد تابعه الضَّحَّاك بن مَخْلَد، وعبد الرزاق بن همام.

---

(1) الفَتَخ: هي الخواتيم التي تلبسها النساء في أصابع الرجلين، وقيل: الخواتيم التي لا فصوص لها، وقيل: الخواتم الكبار. فتح الباري شرح صحيح البخاري (١٠ / ٣٣٠).

(2) صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب { إذا جاءك المؤمنات يبايعنك}، سورة الممتحنة:١٢، (٦ / ١٥٠)، ح٤٨٩٥.

(3) صحيح البخاري، كتاب اللباس، باب الخاتم للنساء، (٧ / ١٥٨)، ح٥٨٨٠.

(4) المصدر نفسه.

(5) صحيح مسلم، كتاب صلاة العيدين، باب...، ص٤١٧، ح٨٨٤.

(6) جامع التحصيل في أحكام المراسيل ص ٢٢٩.

الحديث الثالث:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ صَالِحٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ أَنَّ نَافِعًا أَخْبَرَهُ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَهُ قَالَ: كَانَ سَالِمٌ مَوْلَى أَبِي حُذَيْفَةَ[(1)] يَــؤُمُّ الْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ وَأَصْحَابَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَسْجِدِ قُبَاءٍ فِيهِمْ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَــرُ وَأَبُو سَلَمَةَ وَزَيْدٌ وَعَامِرُ بْنُ رَبِيعَةَ[(2)] "[(3)].

تخريج الحديث:

أخرجه عبد الرزاق في مصنفه بنحوه[(4)]، وابن أبي شيبة في مصنفه عن حفــص ابــن غِيَاث بمعناه[(5)]، كلاهما: (عبد الرزاق، حفص) عن ابن جريج به، والطحاوي عن يونس ابــن عبد الأعلى عن عبد الله بن وهب به بمثله، وفيه زيادة[(6)].

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا ثلاثة، وهم:

الأول: ابن جريج: هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيْج، وقد تقدم دراسته عند دراسة الحديث الأول عند ثابت بن محمد، وذكرت أنه يدلس ويرسل، وأن ابن حجر ذكره في المرتبـــة الثالثة في طبقاته، فلابد من التصريح بالسماع، وقد صرح بالإخبار في هذه الرواية، ولم يُــذْكَرْ أنَّه أرسل عن نافع مولى ابن عمر[(7)].

الثاني: عبد الله بن وهب: وقد تابعه عبد الرزاق بن همام، وحفص بن غِيَاث.

الثالث: عثمان بن صالح بن صفوان:

وثقه الدارقطنى[(8)]، وذكره ابن حبان في الثقات[(9)].

---

(1) سالم مولى أبي حذيفة: هو سالم بن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس، أحد السابقين الأولين. الإصابة في تمييز الصحابة (٣/ ١١).

(2) أبو سلمة: هو ابن عبد الأسد المخزومي زوج أم سلمة أم المؤمنين قبل النبي صلى الله عليه و سلم، وزيد هو ابن حارثة، وعامر بن ربيعة هو العَنَزي مولى عمر بن الخطاب. انظر: فتح الباري (١٣ / ١٦٨).

(3) صحيح البخاري، كتاب الأحكام، باب استقضاء الموالي واستعمالهم، (٩ / ٧١)، ح٧١٧٥.

(4) مصنف عبد الرزاق (٢ / ٣٨٨)، ح٣٨٠٧.

(5) مصنف ابن أبي شيبة (٣ / ١٩٠)، ح٣٤٧٣.

(6) شرح مشكل الآثار (١٤ / ٣٩٨).

(7) جامع التحصيل في أحكام المراسيل ص ٢٢٩.

(8) سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني ص٢٤٦.

(9) الثقات (٨ / ٤٥٣).

وقال ابن حجر: صدوق[1]، وأبو حاتم: شيخ[2].

وقال ابن رِشْدِين: رأيته عند أحمد بن صالح المصري متروكًا[3]، وأبو زرعة: لم يكن عندي ممن يكذب، ولكنَّه كان يكتب الحديث مع خالد بن نَجِيح، وكان خالد إذا سمعوا من الشيخ أملى عليهم ما لم يسمعوا فَبُلُوا به[4].

قال الباحث: صدوق، وقد تابعه يونس بن عبد الأعلى.

الحديث الرابع:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ وَأَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: " نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَطِيبَ وَلَا يُبَاعُ شَيْءٌ مِنْهُ إِلَّا بِالدِّينَارِ وَالدِّرْهَمِ إِلَّا الْعَرَايَا[5]"[6].

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم من طريق الضحاك بن مخلد[7]، وأبو عوانة من طريق هشام بن يوسف بنحوه، وفيه زيادة[8]، والبيهقي من طريق حرملة بن يحيى عن عبد الله بن وهب بمثله[9]، ثلاثتهم عن عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيْج عن عطاء بن أبي رباح، وأبي الزبير محمد بن مسلم بن تدرس به.

---

(1) تقريب التهذيب ص ٣٨٤.

(2) الجرح والتعديل (٦ / ١٥٤).

(3) تهذيب التهذيب (٣/ ٦٤).

(4) أجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي (٢ / ٤١٧).

(5) العَرَايا: هي أنَّ من لا نخل له من ذوي الحاجَة يدرك الرُّطَبَ، ولا نقد بيده يشتري به الرُّطَبَ لعياله، ولا نخل له يطعمهم منه، ويكون قد فضل له من قوته تمر فيجيء إلى صاحِب النخل فيقول له: بِعْنِي ثمر نخلة أو نخلتين بِخَرْصِها من التمر فيعطيه ذلك الفاضل من التمر بثمر تلك النخلات ليصيب من رطبها مع الناس فرخص فيه إذا كان دون خمسة أوسقٍ. النهاية في غريب الحديث والأثر (٣ / ٢٢٤).

(6) صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب بيع الثمر على رؤوس النخل بالذهب والفضة، (٣ / ٧٥)، ح٢١٨٩.

(7) صحيح مسلم، كتاب البيوع، باب النهي عن المحاقلة والمزابنة وعن المخابرة وبيع الثمرة قبل بُدُوِّ صلاحها وعن بيع المعاومة وهو بيع السنين، ص٧٩٤، ح١٥٣٦.

(8) مسند أبي عوانة (٣ / ٣٠٦)، ح٥٠٨٤.

(9) السنن الكبرى للبيهقي (٥ / ٣٠٩).

وأخرجه البخاري[1]، ومسلم[2] من طريق سفيان بن عيينة، ومسلم[3] من طريق مخلد بن يزيد، كلاهما عن ابن جريج عن عطاء به بنحوه، وفيه زيادة.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا خمسة، وهم:

الأول: أبو الزبير: هو محمد بن مسلم بن تَدْرُس المكي:

وثقه ابن سعد[4]، وابن معين[5]، وفي موضع: صالح[6]، وابن المديني، وزاد: ثبت[7]، والعجلي[8]، ويعقوب بن شيبة، وزاد: صدوق، وإلى الضعف ما هو[9]، والنسائي[10]، وابن عدي[11]، والذهبي، وزاد: حافظ[12]، وذكره ابن حبان في الثقات[13].

وقال أحمد بن حنبل: قد احتمله الناس، وهو أحبُّ إليَّ من أبي سفيان – يعني طلحة بن نافع–، ليس به بأس[14]، والساجي: صدوقٌ حُجَّةٌ في الأحكام، قد روى عنه أهل النَّقل وقبلوه واحتجوا به[15]، وابن حجر: صدوق إلا أنه يُدَلِّس[16].

---

(1) صحيح البخاري، كتاب المساقاة، باب الرجل يكون له ممر أو شرب في حائط أو في نخل، (٣ / ١١٥)، ح٢٣٨١.

(2) صحيح مسلم، كتاب البيوع، باب النهي عن المحاقلة والمزابنة وعن المخابرة وبيع الثمرة قبل بُدُوِّ صلاحها وعن بيع المعاومة وهو بيع السنين، ص٧٩٤، ح١٥٣٦.

(3) المصدر نفسه.

(4) الطبقات الكبير (٨ / ٤٢).

(5) تاريخ ابن معين – رواية الدارمي– ص ٢٠٣.

(6) الجرح والتعديل (٨ / ٧٦).

(7) سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لابن المديني ص ٨٧.

(8) معرفة الثقات (٢ / ٢٥٣).

(9) تهذيب الكمال (٢٦ / ٤٠٩).

(10) المصدر نفسه.

(11) الكامل في ضعفاء الرجال (٦ / ١٢٥).

(12) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (٢ / ٢١٦).

(13) الثقات (٥ / ٣٥٢).

(14) العلل ومعرفة الرجال (٢ / ٤٨٠).

(15) تهذيب التهذيب (٣ / ٦٩٥).

(16) تقريب التهذيب ص ٥٠٦.

وقال أبو حاتم: يُكتب حديثه ولا يُحتج به، وهو أحبُّ إليَّ من أبى سفيان – طلحة بن نافع –[1].

وضَعَّفه شعبة، وذكر سبب ذلك في ثلاثة أشياء:

أحدها: أنه رآه يزن ويسترجح في الميزان[2]، وقد علَّق على ذلك ابن حبان فقال: لم يُنْصِف من قدح فيه لأنَّ من استرجح في الوزن لنفسه لم يستحق الترك من أجله[3].

الثانية: أنه لا يحسن أن يصلي[4].

الثالثة: أنه رآه يفتري على رجلٍ مسلمٍ أغضبه[5].

قال الباحث: وهذه الأسباب ليست مدعاة لتضعيفه، وترك الرواية عنه.

وقال ابن جُرَيْج: ما كنت أرى أن أعيش حتى أرى حديث أبي الزبير يُرْوَى[6].

وقال أحمد: كان أيوب يقول حَدَّثنا أبو الزبير، وأبو الزبير، أبو الزبير، قلت لأبي: كأنَّه يُضَعِّفُهُ، قال: نعم[7]، ونُعَيْم بن حماد: سمعت سفيان بن عيينة يقول: حَدَّثنا أبو الزبير، وهو أبو الزبير – أي كأنَّه يُضَعِّفُهُ –[8].

وقال الشافعي: يحتاج إلى دِعامة[9]، وعبد الرحمن بن أبي حاتم: سألت أبا زرعة عن أبي الزبير فقال: روى عنه الناس قلت: يُحْتَجُّ بحديثه، قال: إنَّما يُحْتَجُّ بحديث الثقات[10].

وهذا الراوي فيه علتان:

الأولى: التدليس: وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين[11]، فلابد من التصريح بالسماع، وقد صرَّح بالسماع عند مسلم من طريق الضَّحَّاك بن مَخْلَد.

---

(1) الجرح والتعديل (٨ / ٧٦).

(2) تهذيب الكمال (٢٦ / ٤٠٧).

(3) الثقات (٥ / ٣٥٢).

(4) الجرح والتعديل (١ / ١٥١).

(5) تهذيب التهذيب (٣ / ٦٩٥).

(6) الجرح والتعديل (٨ / ٧٥).

(7) العلل ومعرفة الرجال (١ / ٥٤٢).

(8) الجرح والتعديل (٨ / ٧٥).

(9) المصدر نفسه (٨ / ٧٦)، وهذا يدل على ضعفه لأنَّ الدِّعامة للضعيف.

(10) المصدر نفسه.

(11) طبقات المدلسين ص٤٥.

الثانية: روايته عن جابر بن عبد الله:

قال الليث بن سعد: قدمتُ مكة فجئتُ أبا الزبير فرفع إليَّ كتابين، وانقلبتُ بهما، ثم قلتُ في نفسي: لو عاودتُه فسألتُه أَسَمِعَ هذا كله من جابر؟ فقال: منه ما سمعتُ، ومنه ما حدثناه عنه، فقلتُ له: أَعْلِم لي على ما سمعتَ فَأَعْلَمَ لي على هذا الذي عندي[1]، فلابد بذلك أن يُصَرِّحَ بسماعه من جابر، وقد صَرَّح بذلك كما تقدم.

الثاني: عطاء بن أبي رباح فيه علة الإرسال، لكنَّه لم يُذْكَرْ أنَّه أرسل عن جابر بن عبد الله[2].

الثالث: ابن جريج: هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيْج، وقد تقدم دراسته عند دراسة الحديث الأول عند ثابت بن محمد، وذكرت أنه يدلس ويرسل، وأن ابن حجر ذكره في المرتبة الثالثة في طبقاته، فلابد من التصريح بالسماع، وقد صَرَّح بالإخبار عن عطاء عند مسلم من طريق مَخْلَد بن يزيد، وعن أبي الزبير عند أبي عوانة من طريق هشام بن يوسف، ولم يُذْكَرْ أنَّه أرسل عن عطاء وأبي الزبير[3].

الرابع: عبد الله بن وهب: وقد تابعه الضَّحَّاك بن مَخْلَد، وهشام بن يوسف من طريقي عطاء، وأبي الزبير، وتابعه سفيان بن عيينة، ومَخْلَد بن يزيد من طريق عطاء.

الخامس: يحيى بن سليمان بن يحيى الجُعْفِيُّ:

وثقه العقيلي، وزاد: له أحاديث مناكير[4]، والدارقطني[5]، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما أغرب[6].

وقال مسلمة بن قاسم: لا بأس به[7]، وابن حجر: صدوق يخطيء[8]، وأبو حاتم: شيخ[9]، والنسائي: ليس بثقة[10].

قال الباحث: صدوق يخطيء، وقد تابعه حَرْمَلَة بن يحيى.

---

(1) تهذيب الكمال (٢٦ / ٤٠٩).

(2) جامع التحصيل في أحكام المراسيل ص٢٣٧.

(3) المصدر نفسه ص ٢٢٩.

(4) تهذيب التهذيب (٤ / ٣٦٣)، وهذا القول نقله مسلمة بن قاسم وليس في كتابه الضعفاء.

(5) سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني ص ٢٨٣.

(6) الثقات (٩ / ٢٦٣).

(7) تهذيب التهذيب (٤ / ٣٦٣).

(8) تقريب التهذيب ص ٥٩١.

(9) الجرح والتعديل (٩ / ١٥٤).

(10) تهذيب الكمال (٣١ / ٣٧١).

المطلب التاسع: عبد الله بن يحيى بن أبي كثير: وله رواية واحدة:

قال ابن عدي: عبد الله بن يحيى بن أبي كثير اليَمَامِيُّ[1]،... ولا أعلم له عن أبيه كثيرُ حديثٍ غيرَ ما ذكرتُ، ولا أعرف في هذه الأحاديث شيئًا أُنْكِرُهُ إلا نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل أُذُنَيِ القلب[2]، ولم أجد للمتقدمين فيه كلامًا، وقد أثنى عليه إسحاق بن أبي إسرائيل، وأرجو أنه لا بأس به[3].

أقوال العلماء فيه:

وثقه أحمد، وزاد: لا بأس به[4]، وذكره ابن حبان في الثقات[5].

وقال أبو حاتم[6]، وابن حجر[7]: صدوق.

وقال البخاري: أثنى عليه مُسَدَّد بن مُسَرْهَد[8]، وقال إسحاق بن أبي إسرائيل: كان من خيار الناس وأهل الورع والدين، ما رأيت باليمامة خيرًا منه[9].

خلاصة القول فيه:

أنكر ابن عدي على الراوي حديثًا واحدًا، وهذا سبب ذكره هنا، وقد عَلَّق الذهبي على ذكر ابن عدي له في كتابه الكامل فقال: تبارد ابن عدى بذكره[10]، وقول ابن عدي: لم أجد للمتقدمين فيه كلامًا مخالف لما أوردنا في الترجمة من أقوال، لذلك يرى الباحث أن الراوي صدوق.

---

(1) اليمامي: هذه النسبة إلى اليمامة، وهي بلدة من بلاد العوالي مشهورة، وأكثر من نزل بها بنو حنيفة. الأنساب للسمعاني (٥ / ٧٠٤).

(2) حديث النهي عن أكل أُذُنَي القلب أخرجه ابن عدي في نفس الصفحة من طريق الصحابي أبي هريرة قال: " نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل أُذُنَيِ القلب". الكامل في ضعفاء الرجال (٤ / ٢١٥)، وقد قال عنه الألباني: منكر. انظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (١٣ / ٤٧٦).

(3) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٤ / ٢١٥).

(4) الجرح والتعديل (٥ / ٢٠٣).

(5) الثقات (٨ / ٣٣٤).

(6) الجرح والتعديل (٥ / ٢٠٣).

(7) تقريب التهذيب ص ٣٢٩.

(8) صحيح البخاري (٩ / ٣٠).

(9) الكامل في ضعفاء الرجال (٤ / ٢١٥).

(10) ميزان الاعتدال (٢ / ٥٢٥).

دراسة مروياته:

الراوي عبد الله بن يحيى له رواية واحدة فقط في صحيح البخاري.

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ وَأَثْنَى عَلَيْهِ خَيْرًا لَقِيتُهُ بِالْيَمَامَةِ عَنْ أَبِيهِ حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ[1] عَنْ أَبِي قَتَادَةَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ مِنْ اللَّهِ، وَالْحُلْمُ مِنْ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا حَلَمَ فَلْيَتَعَوَّذْ مِنْهُ، وَلْيَبْصُقْ عَنْ شِمَالِهِ فَإِنَّهَا لَا تَضُرُّه"، وَعَنْ أَبِيهِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي قَتَادَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلَهُ[2].

تخريج الحديث:

هذا الحديث من طريق عبد الله بن أبي كثير له إسنادان، وقد أخرج الإسناد الأول أحمد من طريق حرب بن شداد عن يحيى بن أبي كثير به بمعناه[3]، والإسناد الثاني البخاري من طريق عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير به بنحوه[4].

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

الأول: يحيى بن أبي كثير: فيه علتان:

الأولى: التدليس: وقد جعله ابن حجر في المرتبة الثانية، فلا يضير تدليسه[5].

الثانية: الإرسال: ولم يُذْكَرْ أنه أرسل عن أبي سلمة، ولا عن عبد الله بن أبي قتادة[6].

الثاني: عبد الله بن يحيى بن أبي كثير فهو صدوق، وقد تابعه على الإسناد الأول حرب ابن شداد، وعلى الثاني عبد الرحمن الأوزاعي.

---

(1) أبو سلمة: هو أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني، قيل اسمه عبد الله، وقيل إسماعيل. تقريب التهذيب ص٦٤٥.

(2) صحيح البخاري، كتاب التعبير، باب الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة، (٩ / ٣٠)، ح٦٩٨٦.

(3) مسند أحمد (٣٧ / ٣١٥)، ح٢٢٦٣٥.

(4) صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، باب صفة إبليس وجنوده، (٤ / ١٢٥)، ح٣٢٩٢.

(5) طبقات المدلسين ص ٣٦.

(6) انظر: جامع التحصيل في أحكام المراسيل ص ٢٩٩.

المطلب العاشر: عطاء بن أبي ميمونة: وله ست روايات:

قال ابن عدي: عطاء بن أبي مَيْمونة، بصريٌّ، يكنى أبا معاذ، ثم ذكر له عدة أحاديث، ثم قال: **له غير ما ذكرتُ من الحديث، ومِمَّن يروي عنه يكنيه بأبي معاذ، ولا يُسَمِّيه لـضعفه وهو معروفٌ بالقدر، وفي أحاديثه بعض ما يُنْكَرُ عليه[1].**

أقوال العلماء فيه:

وثقه ابن معين[2]، وفي موضع آخر: ليس به بأس[3]، والعجلـي[4]، وأبـو زرعـة[5]، والنسائي[6]، والفسوي[7]، وابن شاهين، وزاد: ليس به بأس[8]، وابن حجر[9]، وذكره ابن حبـان في الثقات[10].

وقال الذهبي: صدوق[11]، وزاد في موضع آخر: وُثِّق[12]، وأبو حاتم: صالحٌ لا يُحْـتَجُّ بحديثه[13].

كما ذكر العلماء أن فيه بدعة القدر، وقد ورد هذا عن يحيى القطان[14]، وابن سـعد[15]، والبخاري[16]، وأبو حاتم[17]، وابن حجر[18].

---

[1] انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٥ / ٣٦٨، ٣٦٩).

[2] تاريخ ابن معين – رواية الدوري- (٤ / ١٥٨).

[3] المصدر نفسه (٤ / ١٥١)، وسؤالات ابن الجنيد لابن معين ص٣٥١.

[4] معرفة الثقات (٢ / ١٣٧).

[5] الجرح والتعديل (٦ / ٣٣٧).

[6] تهذيب الكمال (٢٠ / ١١٨).

[7] المعرفة والتاريخ (٢ / ١١٤).

[8] تاريخ أسماء الثقات ص١٧١.

[9] تقريب التهذيب ص٣٩٢.

[10] الثقات (٥ / ٢٠٣).

[11] ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص٣٧٩، والكاشف في معرفة من له رواية فـي الكتـب الـستة (٢ / ٢٤)، والمغني في الضعفاء (١/ ٦١٦).

[12] ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص٣٧٩، والمغني في الضعفاء (١/ ٦١٦).

[13] الجرح والتعديل (٦ / ٣٣٧).

[14] العلل ومعرفة الرجال (٣ / ٧٧).

[15] الطبقات الكبير (٩ / ٢٤٤).

[16] التاريخ الكبير (٦ / ٤٦٩).

[17] الجرح والتعديل (٦ / ٣٣٧).

[18] تقريب التهذيب ص٣٩٢.

وتجاوز الجُوزَجَانِي فقال: كان رأسًا في القدر[1]، وقد رَدَّ عليه الذهبي فقال: بل قــدريٌ صغيرٌ، وحديثه في الصحيحين[2].

خلاصة القول في الراوي:

الراوي عطاء ضعيفٌ عند ابن عدي، كما أنَّه قَدَرِيٌّ، وأضاف أنَّ من يروي عنه يُغَيِّــرُ اسمه، ويكنيه لضعفه، وقد يكون ضَعَّفَهُ لبدعة القدر، ولكن يرى الباحث من خلال أقوال النقــاد أن الراوي ثقة كان يرى القدر.

دراسة مروياته:

عطاء له ست روايات بالمكرر، أما بدون المكرر فله روايتان، وقد قال ابن حجر: ليس له في البخاري سوى حديثه عن أنس في الاستنجاء[3]، وهذا مخالفٌ لما قد وجدته.

الحديث الأول:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ شُــعْبَةَ عَــنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ عَنْ أَبِي رَافِعٍ[4] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ زَيْنَبَ[5] كَانَ اسْمُهَا بَرَّةَ فَقِيلَ: تُزَكِّــي نَفْسَهَا؛ فَسَمَّاهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زَيْنَبَ[6].

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم من طريقي محمد بن جعفر، ومعاذ بن معاذ، كلاهما عن شعبة بن الحجاج به بمثله[7].

---

(1) أحوال الرجال ص٣١٥.

(2) ميزان الاعتدال (٣ / ٧٦).

(3) هدي الساري ص٦٣٦.

(4) أبو رافع: هو نُفَيْع الصَّائغ، أبو رافع المدني، نزيل البصرة. تقريب التهذيب ص ٥٦٥.

(5) غيَّر النبي صلى الله عليه وسلم اسم بَرَّة إلى زينب، وهما اثنتان: زينب بنت أم سلمة ربيبة النبي صــلى الله عليه وسلم، وزينب بنت جحش زوجه. انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب ص٩٠٨ ، والمــراد بهــا هنــا: زينب بنت أم سلمة. انظر: هدي الساري ص٥١٨.

(6) صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب تحويل الاسم إلى اسم أحسن منه، (٨ / ٤٣)، ح٦١٩٢.

(7) صحيح مسلم، كتاب الآداب، باب استحباب تغيير الاسم القبيح إلى حسن وتغيير اسم بَرَّة إلى زينب وجويرية ونحوهما، ص١١٤٣، ح٢١٤١.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

الأول: عطاء بن أبي ميمونة: ثقة فيه علة القدر، وحديثه هنا لا يوافق بدعته.

الثاني: محمد بن جعفر: قال ابن حجر عنه: ثقة صحيح الكتاب إلا أنَّ فيه غفلة[1]، وقد تابعه معاذ بن معاذ، فتنتفي الغفلة عنه بذلك.

الحديث الثاني:

قال الإمام البخاري: **حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي مُعَاذٍ وَاسْمُهُ عَطَاءُ بْنُ أَبِي مَيْمُونَةَ قَالَ سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: " كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا خَرَجَ لِحَاجَتِهِ أَجِيءُ أَنَا وَغُلَامٌ مَعَنَا إِدَاوَةٌ مِنْ مَاءٍ[2]- يَعْنِي يَسْتَنْجِي بِهِ-"[3]**، وللحديث أربع روايات أخرى عن عطاء بن أبي رباح عن أنس[4].

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم من طريقي محمد بن جعفر، ووكيع بن الجراح، كلاهما عن شعبة به بنحوه[5]، ومن طريق روح بن القاسم عن عطاء بن أبي ميمونة به بمعناه[6].

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

عطاء بن أبي ميمونة: ثقة فيه علة القدر، وحديثه هنا لا يوافق بدعته.

---

[1] تقريب التهذيب ص ٤٧٢.

[2] إداوة من ماء: هي إناءٌ صغيرٌ من جلدٍ يُتَّخَذُ للماء، والجمع أَدَاوَى. هدي الساري ص١١٤.

[3] صحيح البخاري، كتاب الوضوء، باب الاستنجاء بالماء، (١ / ٤٢)، ح١٥٠.

[4] صحيح البخاري، كتاب الوضوء، باب من حمل الماء معه لطهوره، (١ / ٤٢)، ح١٥١، باب حمل العَنَزَة مع الماء في الاستنجاء، (١ / ٤٢)، ح١٥٢، باب ما جاء في غسل البول، (١ / ٥٣)، ح٢١٧، كتاب الصلاة، باب الصلاة إلى العَنَزَة، (١ / ١٠٦)، ح٥٠٠.

[5] صحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب الاستنجاء بالماء من التبرز، ص١٥٣، ح٢٧١.

[6] المصدر نفسه.

المطلب الحادي عشر: عطاء بن السَّائب: وله رواية واحدة:

قال ابن عدي: عطاء بن السَّائب بن يزيد الثَّقَفِيُّ[1]، كوفيٌّ، يكنى أبا زيد،... وقد اختلط في آخر عمره، فمن سمع منه قديمًا مثل الثوري وشعبة فحديثه مستقيم، ومن سمع منه بعد الاختلاط فأحاديثه فيها بعض النُّكرة[2].

أقوال العلماء فيه:

وثقه أيوب السَّخْتِياني[3]، وابن سعد[4]، وأبو إسحاق الفَزَاري، وزاد: من البقايا القدماء[5]، والعجلي، وقال مرة: جائز الحديث[6]، وأبو داود[7]، والفسوي[8]، والنسائي، وقَيَّده في حديثه القديم[9]، والساجي، وزاد: صدوقٌ، لم يتكلم الناس في حديثه القديم[10]، والطبراني[11]، والمنذري[12]، وفي موضع آخر: فيه مقال[13]، والذهبي، وزاد: فيه لين[14]، وفي موضع آخر: حسن الحديث[15]، وفي موضع آخر: صدوقٌ تَغَيَّرَ[16]، وذكره ابن حبان في الثقات[17].

---

(1) الثَّقَفي: هذه النسبة إلى ثَقِيف، وهو ثَقِيف بن مُنَبِّه، ونزلت أكثر هذه القبيلة بالطائف، وانتشرت منها في البلاد. الأنساب للسمعاني (١ / ٥٠٨).

(2) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٥ / ٣٦١، ٣٦٤).

(3) الجرح والتعديل (٦ / ٣٣٣).

(4) الطبقات الكبير (٨ / ٤٥٧).

(5) الكامل في ضعفاء الرجال (٥ / ٣٦٢)، وعند ابن أبي حاتم قال أبو إسحاق: من البقايا. انظر: الجرح والتعديل (٦ / ٣٣٣).

(6) معرفة الثقات (٢ / ١٣٥).

(7) عون المعبود في شرح سنن أبي داود (١ / ٢٩١).

(8) المعرفة والتاريخ (٣ / ٨٤).

(9) تهذيب الكمال (٢٠ / ٩٢).

(10) تهذيب التهذيب (٣ /١٠٥).

(11) المصدر نفسه.

(12) الترغيب والترهيب (٢ / ٢٩١).

(13) عون المعبود في شرح سنن أبي داود (٤ / ٢٦٧).

(14) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (٢ / ٢٢).

(15) المغني في الضعفاء (١/ ٦١٤).

(16) ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص٣٧٦.

(17) الثقات (٧ / ٢٥١).

واختلف فيه قول ابن معين ففي حين وثقه في موضع[1]، فقد ضَعَّفه في موضع آخر[2]، وفي موضع غيره: لا يُحْتَجُّ بحديثه[3]، وسئل عن يزيد بن أبي زياد فقال: ضعيف الحديث، فقيل: أَيُّما أحب إليك هو أو عطاء بن السائب؟ فقال: ما أقربهما[4].

ووثقه أحمد بن حنبل بتكرير لفظ التوثيق، وزاد: رجل صالح[5]، وفي موضع آخر قال: ثَبْت[6]، وفي موضع آخر قَيَّد صلاحه بمن سمع منه قديمًا، فقال: صالحٌ من سمع منه قديمًا، وقد تَغَيَّر فإنَّه ليس بذاك؛ إنَّه ليرفع إلى ابن عباس[7]، وسئل عن ثُوَيْر بن أبي فاختة، وليث بن أبي سُلَيْم، ويزيد بن أبي زياد، فقال: ما أقرب بعضهم من بعض، قيل له: عطاء بن السائب فقال: مَنْ سمع منه قديمًا[8]، وعلى هذا تبعه البخاري فقال: أحاديثه القديمة صحيحة[9].

وقال إسماعيل بن عُلَيَّة سألت عنه شعبة فقال: إذا حَدَّثَكَ عن رجلٍ واحدٍ فهو ثقة، وإذا جمع فقال: زاذان[10]، وميسرة[11]، وأبو البَخْتَرِيُّ[12] فاتَّقِهِ، كان الشيخ قد تَغَيَّر[13]، وفي موضع آخر قال شعبة: كان نَسِيًّا[14]، وفي موضع آخر جعله من الثلاثة الذين في القلب منهم هاجس[15].

---

[1] تاريخ ابن معين – رواية الدارمي– ص ٩٣.

[2] الكامل في ضعفاء الرجال (٥ / ٣٦٢).

[3] تاريخ ابن معين – رواية الدوري– (٤ / ٥٩).

[4] الكامل في ضعفاء الرجال (٥ / ٣٦٢).

[5] الجرح والتعديل (٦ / ٣٣٤).

[6] علل أحمد (رواية المروذي وغيره) ص ٥١.

[7] العلل ومعرفة الرجال (١ / ٤١٤).

[8] المصدر نفسه (٣ / ٥٠).

[9] الكامل في ضعفاء الرجال (٥ / ٣٦٢).

[10] زاذان: هو أبو عمر الكِنْدِيُّ البَزَّاز، ويكنى أبا عبد الله أيضًا، صدوق يرسل، وفيه شيعية. تقريب التهذيب ص ٢١٣.

[11] ميسرة: هو ميسرة بن يعقوب، أبو جميلة الطُهَوِيُّ الكوفي، مقبول. تقريب التهذيب ص ٥٥٥.

[12] أبو البَخْتَرِيُّ: سعيد بن فيروز بن أبي عمران الطَّائي مولاهم الكوفي، ثقة ثبت، فيه تشيع قليل، كثير الإرسال. تقريب التهذيب ص ٢٤٠.

[13] الطبقات الكبير (٨ / ٤٥٧).

[14] سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود (٣٤٠/١).

[15] الضعفاء الكبير (٣ / ١٠٩٤)، والهاجس هو الخاطر. انظر: مختار الصحاح ص ٣٢٤، والمراد بهذه العبارة أنه يحمل عليهم.

وقال أبو حاتم: كان عطاء محله الصدق قديمًا قبل أن يختلط، صالحٌ مستقيمُ الحديث، ثم بأخرة تَغَيَّرَ حفظه، في حديثه تخاليطٌ كثيرةٌ[1]، وابن حجر: صدوقٌ اختلط[2]، وفي موضع آخر: من مشاهير الرواة الثقات إلا أنَّه اختلط فَضَعَّفوه بسبب ذلك[3].

وقال عثمان بن أبى شيبة سألت جريرًا – يقصد ابن عبد الحميد– عن ليث – يقصد ابن أبي سُلِيم–، وعطاء بن السائب، ويزيد بن أبي زياد، فقال: كان يزيد أحسنهم استقامة في الحديث، ثم عطاء[4].

وقال إسماعيل بن عُلَيَّة: هو أضعف عندي من ليث – يقصد ابن أبي سُلَيْم– ، والليث ضعيف[5]، وفي موضع آخر: لم أكتب عنه إلا لوحًا واحدًا فمحوتُ أحد الجانبين[6].

وقال الدارقطني: تركوه[7]، وعلَّق ابن حجر على ذلك فقال: كذا قال، ولعله أراد بالتَّرك ما يتعلق بحديثه في الاختلاط[8].

وهذا الراوي فيه علتان:

العلة الأولى: الاختلاط:

ما من شك في أن عطاء قد اختلط، وكل من تكلم في حديثه إنما كان كلامه بسبب الاختلاط، فقد قال يحيى القطان: ما سمعت أحدًا من الناس يقول في عطاء شيئًا في حديثه القديم[9]، وممن ذكر اختلاطه: ابن سعد[10]، وابن معين[11]، وأحمد[12]، والعجلي[13]،

---

(1) الجرح والتعديل (٦ / ٣٣٤).

(2) تقريب التهذيب ص ٣٩١.

(3) هدي الساري ص٦٣٦.

(4) الجرح والتعديل (٦ / ٣٣٣).

(5) الطبقات الكبير (٨ / ٤٥٧).

(6) المصدر نفسه.

(7) سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني ص ٢٦٢.

(8) تهذيب التهذيب (٣ /١٠٥).

(9) التاريخ الكبير للبخاري (٦ / ٤٦٥).

(10) الطبقات الكبير (٨ / ٤٥٧).

(11) تاريخ ابن معين – رواية الدوري– (٣ / ٣٠٩، ٣٢٨)، وسؤالات ابن الجنيد لابن معين ص ٤٧٨.

(12) العلل ومعرفة الرجال (١ / ٤١٤).

(13) معرفة الثقات (٢ / ١٣٥).

والفسوي[1]، والترمذي[2]، والنسائي[3]، والعقيلي[4]، والطبراني[5]، والدارقطني[6]، والحـاكم[7]، وابن الصلاح[8]، والذهبي[9]، وابن حجر[10].

وقد توصل ابن حبان إلى خلاصة مفيدة فقال: كان قد اختلط بأخرة، ولم يَفْحُشْ خطـؤه حتى يستحق أن يُعْدَلَ به عن مسلك العدول بعد تقدم صحة ثباته في الروايات[11]، وهذا يدل على أنَّ اختلاطه لم يكن فاحشًا.

ضابط التمييز بين السماع قبل الاختلاط وبعده[12]:

اختلف العلماء في ذلك إلى أربعة ضوابط:

الضابط الأول: من سمع منه بالكوفة فسماعه صحيح، ومن سمع منه بالبصرة فـسماعه ضعيف، وقد ذكر ابن رجب أن أبا داود نقله عن أحمد[13].

الضابط الثاني: دخل عطاء البصرة مرتين، فمن سمع منه في المرة الأولـى فـسماعه صحيح، ومن سمع منه في المرة الثانية فسماعه ضعيف.

قال الدارقطني: دخل عطاء البصرة مرتين، فسماع أيوب وحماد بن سلمة في الرحلـة الأولى صحيحٌ، والرحلة الثانية فيه اختلاط[14].

الضابط الثالث: منهم من قال: إن حَدَّث عن رجلٍ واحدٍ فحديثه جيدٌ، وإذا حَـدَّثَ عـن جماعة فحديثه ضعيفٌ.

---

(1) المعرفة والتاريخ (٣ / ٨٤).

(2) سنن الترمذي (٥ / ١٢٢).

(3) تهذيب الكمال (٢٠ / ٩٢).

(4) الضعفاء الكبير (٣ / ١٠٩٤).

(5) تهذيب التهذيب (٣ /١٠٥).

(6) انظر: سؤالات السلمي للدارقطني ص٣٦٦.

(7) تهذيب التهذيب (٣ /١٠٥).

(8) مقدمة ابن الصلاح ص٣٩٢.

(9) انظر: ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص٣٧٦، والكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (٢ / ٢٢)، والمغني في الضعفاء (١/ ٦١٤)، وميزان الاعتدال (٣ / ٧٠).

(10) تقريب التهذيب ص ٣٩١.

(11) الثقات (٧ / ٢٥١).

(12) انظر هذه الضوابط: شرح علل الترمذي (٢/ ٧٣٦- ٧٣٨).

(13) شرح علل الترمذي (٢/ ٧٣٦).

(14) انظر: سؤالات السلمي للدارقطني ص٣٦٦.

قال إسماعيل بن عُلَيَّة: قال لي شعبة ما حَدَّثَكَ عطاء بن السائب من رجاله عن زاذان، وميسرة، وأبي البَخْتَرِيِّ فلا تكتبه، وما حَدَّثَكَ عن رجلٍ بعينه فاكتبه[1]، وقال أيضًا: قدم علينا عطاءٌ البصرةَ وكنا نسأله، قال: فكان يتوهم، قال: فنقول له: مَنْ؟ فيقول: أشياخنا ميسرة وزاذان وفلان وفلان[2].

الضابط الرابع: منهم من قال: إذا حَدَّثَ عن أبيه فهو صحيح، وإذا حَدَّثَ عن الشيوخ بعد التغير فحديثه مضطرب.

قال أبو داود سمعت أحمد قال: كان فلان – بعض المُحَدِّثين سماه أحمد– عند عطاء بن السائب، وكان إذا حَدَّثَ عن أبيه أحاديثه المشهورة كتبها، وإذا حَدَّثَ بأحاديث ميسرة وزاذان يعني الشيوخ لا يكتب، يعني حين أَنْكَرَ عطاء[3].

تلاميذ عطاء بن السائب الذين سمعوا منه:

أولًا: من سمع منه قبل الاختلاط:

١. حماد بن زيد: قاله يحيى القطان[4].
٢. زائدة بن قدامة: قاله الطبراني[5] .
٣. زهير بن معاوية: قاله الطبراني[6] .
٤. سفيان بن سعيد الثوري: قاله يحيى القطان[7] .
٥. سفيان بن عيينة: ذكره الفسوي عنه[8] .
٦. شعبة بن الحجاج إلا حديثين سمعهما بعد الاختلاط: قاله يحيي القطان[9] .
٧. هشام الدَّسْتَوائي: ذكره أبو داود عن بعضهم ولم يُسَمِّه[10] .

---

[1] الضعفاء الكبير (٣ / ١٠٩٤).
[2] المصدر نفسه (٣ / ١٠٩٥).
[3] شرح علل الترمذي (٢/ ٧٣٨).
[4] الضعفاء الكبير (٣ / ١٠٩٦).
[5] تهذيب التهذيب (٣ /١٠٥).
[6] المصدر نفسه.
[7] سنن الترمذي (٥ / ١٢٢).
[8] المعرفة والتاريخ (٢/٧٠٨).
[9] سنن الترمذي (٥ / ١٢٢)، وهذا القول يدل على دقة المحدثين حيث بينوا أن الراوي الواحد قد يكون سمع من الشيخ قبل وبعد الاختلاط، واستطاعوا أن يميزوا بين ما سمعه قبل الاختلاط وبعده من الأحاديث.
[10] انظر: شرح علل الترمذي (٢/ ٧٣٦).

٨. وُهَيْب بن خالد: قاله الدارقطني[1] .

ثانيًا: من سمع منه بعد الاختلاط:

١. إسماعيل بن عُلَيَّة: قاله أحمد[2] .

٢. جرير بن عبد الحميد: قاله ابن معين[3] ، وأحمد[4] .

٣. خالد بن عبد الله الطَحَّان: قاله أحمد[5] .

٤. عبد الوارث بن سعيد: ذكره أبو داود، وغيره[6] .

٥. علي بن عاصم: قاله أحمد[7] .

٦. محمد بن فُضَيْل: قاله ابن معين[8] .

٧. هَشَيْم بن بشير: قاله العجلي[9] .

ثالثًا: من سمع منه في الحالتين:

ذكر الدارقطني أن أيوب السَّخْتِياني وحماد بن سلمة سمعا من أيوب قبل اختلاطه وبعده[10]، ورجَّح ابن حجر أن سماع أيوب كان قبل اختلاطه، وأنَّ حماد بن سلمة سمع منه في المرتين[11]، وخالفه ابن معين فأكَّد سماع حماد بن سلمة من عطاء قبل اختلاطه[12].

وكذلك ورد أنَّ أبا عوانة الوَضَّاح بن عبد الله سمع منه في الصحة وفي الاختلاط جميعًا، قاله ابن معين[13].

---

(1) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (١١ / ١٤٣، ١٤٤).

(2) الجرح والتعديل (٦ / ٣٣٣).

(3) سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص ٤٧٨.

(4) الجرح والتعديل (٦ / ٣٣٣).

(5) المصدر نفسه.

(6) انظر: شرح علل الترمذي (٢/ ٧٣٦).

(7) الجرح والتعديل (٦ / ٣٣٣).

(8) سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص ٤٧٨.

(9) معرفة الثقات (٢ / ١٣٥).

(10) انظر: سؤالات السلمي للدارقطني ص٣٦٦.

(11) انظر: تهذيب التهذيب (٣/١٠٥).

(12) انظر: سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص ٤٧٨

(13) تاريخ ابن معين – رواية الدوري – (٣ / ٣٢٨).

العلة الثانية: الإرسال:

ورد عن ابن معين[1]، وابن حبان[2] أنَّ رواية عطاء عن أنس بن مالك مرسلة، كما ورد عن ابن معين أنَّ عطاء لم يسمع من يَعْلى بن مُرَّة[3]، وكذلك ورد عن أحمد نفيه سماع عطــاء من عَبِيدة السَّلْماني، بل ونفي اللقاء أيضًا، وقال: حُمِل قوله سمعت من عَبِيدة ثلاثين حديثًا على اختلاطه[4].

قال الباحث: وهذا ما ذكره وُهَيْب بن خالد حيث قال: لَمَّا قدم عطاء البصرة قال: كتبت عن عَبِيدة ثلاثين، ولم يسمع من عَبِيدة شيئًا، وهذا اختلاطٌ شديدٌ[5].

خلاصة القول فيه:

يرى ابن عدي أنَّ الراوي عطاء بن السائب مختلط، وهو كذلك ثقة مختلط، فمن ســمع منه قبل اختلاطه فحديثه صحيح، ومن سمع منه بعد ذلك ففيه نظر، كما أنه يرسل.

دراسة مروياته:

روى البخاري عن عطاء بن السائب حديثًا واحدًا فقط عن هُشَيْم بن بشير، وهو ممــن سمع منه بعد الاختلاط.

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا أَبُو بِشْرٍ[6] وَعَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: " الْكَوْثَرُ: الْخَيْرُ الْكَثِيرُ الَّــذِي أَعْطَاهُ اللَّهُ إِيَّاهُ"، قَالَ أَبُو بِشْرٍ: قُلْتُ لِسَعِيدٍ: إِنَّ أُنَاسًا يَزْعُمُونَ أَنَّهُ نَهَرٌ فِي الْجَنَّةِ، فَقَالَ سَــعِيدٌ: النَّهَرُ الَّذِي فِي الْجَنَّةِ مِنْ الْخَيْرِ الَّذِي أَعْطَاهُ اللَّهُ إِيَّاهُ"[7].

---

[1] تاريخ ابن معين – رواية الدوري– (٣ / ٥٧٢).

[2] الثقات (٧ / ٢٥١).

[3] تاريخ ابن معين – رواية الدوري– (٣ / ٤٦).

[4] انظر: جامع التحصيل في أحكام المراسيل ص ٢٣٨.

[5] الجرح والتعديل (٦ / ٣٣٤).

[6] أبو بِشْر: هو جعفر بن إياس بن أبي وَحْشِيَّة. تقريب التهذيب ص١٣٩.

[7] صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب في الحوض، (٨ / ١١٩)، ح٦٥٧٨.

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد من طريق ورقاء بن عمر بنحوه[1]، والطبري من طريقي إسماعيل بن عُلَيَّة، وسفيان الثوري، ثلاثتهم عن عطاء بن السائب به بنحوه[2]، وأما رواية أبي بِشْر جعفر بن إياس فقد أخرجها البخاري عن يعقوب بن إبراهيم عن هُشَيْم بن بشير به بنحوه[3].

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

الأول: عطاء بن السائب: اختلط بأخرة، وقد سمع منه هُشَيْم بن بشير بعد اختلاطه، ولكن وجد الباحث من يتابع هشيمًا على روايته فقد تابعه إسماعيل بن عُلَيَّة، وهو ممن سمع منه بعد الاختلاط، وورقاء بن عمر الذي لم يتميز للباحث وقت سماعه، وسفيان الثوري وهو ممن سمع قبل الاختلاط، وقد روى البخاري لعطاء مقرونًا مع أبي بشر جعفر بن إياس، وهو ممن قال عنه ابن حجر: أثبت الناس في سعيد بن جبير[4]، وحديثنا هنا عن سعيد بن جبير.

الثاني: هُشَيْم بن بشير، وقد تقدم في دراسة حديث أَسِيد بن زيد أنَّ فيه علتين:

الأولى: التدليس، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة، فلابد من التصريح بالسماع، وقد صرح بالإخبار في الرواية نفسها.

الثانية: الإرسال: ولم يُذْكَرْ أنه أرسل عن أبي بِشْر، ولا عن عطاء بن السائب[5].

---

(1) مسند أحمد (١٠ / ٤٩٥)، ح٦٤٧٦.

(2) تفسير الطبري (٢٤ / ٦٤٧).

(3) صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب تفسير سورة الكوثر، (٦ / ١٧٨)، ح٤٩٦٦.

(4) تقريب التهذيب ص١٣٩.

(5) جامع التحصيل في أحكام المراسيل ص ٢٩٤.

المطلب الثاني عشر: عَفَّان بن مسلم: وله اثنتا عشرة رواية:

قال ابن عدي: عَفَّان بن مسلم، أبو عثمان الصَّفَّار[1]، بصريٌّ،... ولا أعلم له إلا أحاديث عن حماد بن سلمة، وعن حماد بن زيد، وعن غيرهما أحاديث مراسيل فوصلها، وأحاديث موقوفة فرفعها، هذا مما لا ينقصه؛ لأن الثقة وإن كان ثقة فلابد فإنه يهم في الشيء بعد الشيء، وعَفَّان لا بأس به صدوق[2].

أقوال العلماء فيه:

وثقه ابن سعد، وزاد: ثبت، كثير الحديث، حجة[3]، وفي موضع آخر زاد: كثير الحديث، صحيح الكتاب[4]، ويعقوب بن شيبة، وزاد: ثَبْتٌ متقنٌ، صحيح الكتاب، قليل الخطأ والسقط[5]، وأبو حاتم: وزاد: متقن متين[6]، وفي موضع آخر زاد: إمام[7]، وابن خِرَاش، وزاد: من خيار المسلمين[8]، وابن قانع، وزاد: مأمون[9]، وابن حجر، وزاد: ثبت[10]،وذكره ابن حبان في الثقات[11].

ووثقه كذلك ابن معين[12]، وفي موضع زاد: صدوق[13]، وفي موضع آخر قال: أصحاب الحديث خمسة، وذكر منهم: عَفَّان[14]، وقال الحسين بن حِبَّان: سألت ابن معين قلت: إذا اختلف أبو الوليد[15] وعَفَّان في حديثٍ عن حماد بن سلمة، فالقول قول من هو؟ قال: القول

---

(1) الصَّفَّار: يقال لمن يبيع الأواني الصُّفْرية. الأنساب للسمعاني (٣ / ٥٤٦).
(2) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٥ / ٣٨٤، ٣٨٥).
(3) الطبقات الكبير (٩/ ٣٠٠).
(4) المصدر نفسه (٩ / ٣٣٨).
(5) تاريخ بغداد (١٤ / ٢٠٩).
(6) الجرح والتعديل (٧ / ٣٠).
(7) تاريخ بغداد (١٤ / ٢٠٩).
(8) المصدر نفسه.
(9) تهذيب التهذيب (٣ / ١١٩).
(10) تقريب التهذيب ص٣٩٣.
(11) الثقات (٨ / ٥٢٢).
(12) تاريخ ابن معين – رواية الدارمي– ص ٨٢.
(13) تاريخ بغداد (١٤ / ٢٠٧).
(14) المصدر نفسه.
(15) أبو الوليد: هو هشام بن عبد الملك الباهلي مولاهم، أبو الوليد الطيالسي البصري، ثقة ثبت. تقريب التهذيب ص٥٧٣.

قول عَفَّان، قلت: فإن اختلفوا في حديثٍ عن شعبة، قال: القول قول عَفَّان، وقلت: وفي كل شيء؟ قال: نعم؛ عَفَّان أثبت منه وأَكْيَس، وأبو الوليد: ثقة ثبت، قلت: فأبو نُعَيْم الأحول[1] فيما حَدَّثَ به، وعَفَّان فيما حَدَّثَ به، من أثبت؟ قال: عَفَّان أثبت[2]، وفي موضع آخر قال: كان عَفَّان أثبت من زيد بن الحُبَاب[3] فيما رويا، وكان عَفَّان والله أثبت من أبى نُعَيْم- يعني الفضل بن دُكَيْن- في حماد بن سلمة[4]، وقال أيضًا: عَفَّان أثبت من عبد الرحمن بن مهدى[5]، وقال حسن الزعفراني: رأيت ابن معين يعرض على عَفَّان ما سمعه من يحيى القطان[6]، وفي موضع قال: لي حانوت بباب الطاق[7]، وددت أن عَفَّان قرأ عليَّ كتب حماد بن سلمة فأبيعه وأدفع ثمنه إليه[8]، وسئل من أثبت عبد الرحمن بن مهدي أو عَفَّان؟ قال: كان عبد الرحمن أحفظ لحديثه وحديث الناس، ولم يكن من رجال عَفَّان في الكتاب[9]، وقال في موضع آخر: ما أخطا عَفَّان قط إلا مرة في حديث أنا لقنته إياه فأستغفر الله[10]، ورغم ذلك فقد قال: قد أخذتُ عليه خطأ في غير حديث[11].

وقال علي بن المديني: صدوق[12]، وفي موضع آخر قال: كيف أذكر رجلًا يشك في حرف فيضرب على خمسة أسطر؟[13]، وفي موضع آخر: كان إذا شَكَّ في حرفٍ من الحديث تركه، وربما وهم[14]، وهذا يدل على شدة احتياط عفان بن مسلم.

---

(1) أبو نُعَيم الأحول: هو الفضل بن دُكَين. تقريب التهذيب ص ٤٤٦.

(2) تاريخ بغداد (١٤ / ٢٠٥).

(3) زيد بن الحُباب: هو زيد بن الحُباب، أبو الحسين العُكْلي، أصله من خراسان وكان بالكوفة، ورحل في الحديث فأكثر منه، وهو صدوق يخطىء في حديث الثوري. تقريب التهذيب ص ٢٢٢.

(4) تاريخ بغداد (١٤ / ٢٠٧).

(5) المصدر نفسه (١٤ / ٢٠٩).

(6) المصدر نفسه.

(7) باب الطَّاق: هي مَحَلَّة كبيرة ببغداد بالجانب الشرقي تُعْرَفُ بطاق أسماء. معجم البلدان (١ / ٣٠٨).

(8) تهذيب الكمال (٢٠ / ١٧٢).

(9) تاريخ بغداد (١٤ / ٢٠٨).

(10) المصدر نفسه (١٤ / ٢٠٩).

(11) المصدر نفسه (١٤ / ٢٠٥).

(12) سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود (١٧/٢).

(13) تاريخ بغداد (١٤ / ٢٠٦).

(14) تقريب التهذيب ص٣٩٣.

وقال يحيى القطان: ما أبالي إذا وافقني عَفَّان من خالفني[1]، وقال أيضًا: كان عَفَّان وبَهْز[2] وحِبَّان[3] يختلفون إليَّ، فكان عَفَّان أضبط القوم للحديث وأمكرهم، وعملت عليهم مرة في شيء فما فطن لي أحدٌ منهم إلا عَفَّان[4]، وقال ابن معين: كان يحيى بن سعيد إذا تابعه عَفَّان على شيء ثبت عليه وإن كان خطأ، وإذا خالفه عَفَّان في حديثٍ عن حماد رجع عنه يحيى لا يُحَدِّثُ به أصلًا[5].

وقال خلف بن سالم: ما رأيت أحدًا يحسن الحديث إلا رجلين: بهز بن أسد، وعَفَّان بن مسلم[6]، وأحمد: عَفَّان أثبت من عبد الرحمن بن مهدي[7]، وقال حنبل بن إسحاق: سألت أحمد ابن حنبل عن عَفَّان فقال: عَفَّان وحِبَّان وبَهْز هؤلاء المُتَثَبِّتون، قال: قال عَفَّان: كنت أوقف شعبة على الأخبار، قلت له: فإذا اختلفوا في الحديث يُرْجَعُ إلى من منهم؟ قال: إلى قول عَفَّان، هو في نفسي أكبر، وبَهْز أيضًا إلا أن عَفَّان أضبط للأسامي ثم حِبَّان[8]، وقال الحسن بن محمد الزعفراني قلت لأحمد بن حنبل: من تابع عَفَّانًا على حديث كذا وكذا؟ قال: وعَفَّان يحتاج أن يتابعه أحد[9]، وفي موضع آخر قال: كان أصحاب الشَّكل[10] عَفَّان وبَهْز وحِبَّان[11].

وقال العجلي: ثَبْتٌ صاحبُ سُنَّة[12]، وأبو داود: عَفَّان أثبت من حِبَّان، كان عَفَّان وحِبَّان وبَهْز يطلبون[13].

وقال إبراهيم بن أبي داود: سمعت سليمان بن حرب يقول: تُرى عَفَّان بن مسلم كان يضبط عن شعبة؟ والله لو جهد جهده أن يضبط عن شعبة حديثًا واحدًا ما قدر عليه، كان بطيئًا،

---

(1) الجرح والتعديل (٧ / ٣٠).
(2) بَهْز: هو بهز بن أسد العَمِّيُّ، أبو الأسود البصري، ثقة ثبت. تقريب التهذيب ص ١٢٨.
(3) حِبَّان: هو حِبَّان بن هلال، أبو حبيب البصري، ثقة ثبت. تقريب التهذيب ص ١٤٩.
(4) تاريخ بغداد (١٤ / ٢٠٦).
(5) تاريخ بغداد (١٤ / ٢٠٨).
(6) تاريخ بغداد (١٤ / ٢٠٩).
(7) المصدر نفسه.
(8) تاريخ بغداد (١٤ / ٢٠٦).
(9) تاريخ بغداد (١٤ / ٢٠٧).
(10) أصحاب الشكل: يقصد أصحاب التشكيل. انظر: تاريخ بغداد (١٤ / ٢٠٧).
(11) تاريخ بغداد (١٤ / ٢٠٧).
(12) معرفة الثقات (٢ / ١٤٠).
(13) سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود (٢ / ٤٣).

رديء الحفظ، بطيء الفهم[1]، وقد ردَّ على ذلك الذهبي فقال: عَفَّان أَجَلُّ وأحفظ من سليمان أو هو نظيره، وكلام النَّظير والأقران ينبغي أن يُتَأَمَّلَ ويُتَأَنَّى فيه[2].

وهذا الراوي فيه علة الاختلاط:

قال أبو خيثمة وابن معين: أنكرنا عَفَّان في صفر لأيامٍ خَلَوْنَ منه سنة تسع عشرة ومائتين، ومات عَفَّان بعد أيام[3]، وقد نفى عن نفسه الاختلاط عندما قال له إنسان أن يحيى يقول: إنك قد اختلطت، فقال: لعن الله يحيى، أرجو أن يمتعني الله بعقلي حتى أموت[4].

وقد أكد الذهبي أن تغيره ليس قادحًا فقال: كل تغير يوجد في مرض الموت، فليس بقادح في الثقة، فإن غالب الناس يعتريهم في المرض الحاد نحو ذلك، ويتم لهم وقت السياق وقبله أشد من ذلك، وإنما المحذور أن يقع الاختلاط بالثقة، فيحدث في حال اختلاطه بما يضطرب في إسناده أو متنه فيخالف فيه[5]، وفي موضع آخر قال: هذا التغير هو من تغير مرض الموت، وما ضَرَّه، لأنَّه ما حَدَّثَ فيه بخطأ[6]، وقال العلائي: الظاهر أن هذا تَغَيُّرَ المرض، ولم يتكلم فيه أحد فهو من القسم الأول[7]، ومعلومٌ أن القسم الأول عنده لا يضر اختلاطه.

وأما عن وقت وفاته، فالراجح أنه توفي سنة عشرين، وقد رجح ذلك أبو داود الذي أكد أنه شهد جنازته في تلك السنة[8]، وكذلك رجحه الخطيب[9]، والذهبي[10]، وهذا ينفي ما قاله أبو خيثمة وابن معين من أنه مات بعد أيام.

---

(1) الكامل في ضعفاء الرجال (٥ / ٣٨٤).

(2) ميزان الاعتدال (٣ / ٨١).

(3) تاريخ بغداد (١٤ / ٢١٠).

(4) المصدر نفسه.

(5) سير أعلام النبلاء (١٠ / ٢٥٤).

(6) ميزان الاعتدال (٣ / ٨٢).

(7) المختلطين ص ٨٦.

(8) انظر: سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود (٣٥٨/١).

(9) انظر: تاريخ بغداد (١٤ / ٢١١).

(10) انظر: سير أعلام النبلاء (١٠ / ٢٥٤).

خلاصة القول فيه:

ذكر ابن عدي عَفَّان بن مسلم في كتابه لأنَّه وصل أحاديث مرسلة، ورفع موقوفة، رغم أنه دافع عنه بعد ذلك، وقد علق الذهبي على ذكره في الكامل فقال: ما فوق عَفَّان أحد في الثقة، وقد تناكد الحافظ ابن عدي بإيراده في كتاب الكامل، لكنه أبدى أنه ذكره لِيَذُبَّ عنـــه[1]، وفـــي موضع آخر: آذى ابن عدى نفسه بذكره له في كامله[2].

ويرى الباحث أن ذكر ابن عدي لبعض الرواة في كتابه الكامل ليس للطعن فـــيهم بـــل ليذب عنهم كما صرح هو بذلك في ذكره لعفان بن مسلم، بل أحياناً عندما يذكر ابن عدي أمثال عفان بن مسلم، والجبال من الرجال يؤذي نفسه قبل أن يؤذي الراوي، فلذلك يرى الباحـــث أن الراوي عَفَّان بن مسلم ثقة ثبت، وقد روى له البخاري اثنتي عشرة رواية، ولا حاجة لدراســـتها ما دام ثقة.

---

(1) سير أعلام النبلاء (١٠ / ٢٥٠).

(2) ميزان الاعتدال (٣ / ٨١).

المبحث الرابع: من حرف الغين إلى الياء: وفيه أحد عشر مطلبًا:

المطلب الأول: غالب بن خطاف: وله ثلاث روايات.

المطلب الثاني: محمد بن أبي حفصة: وله ست روايات.

المطلب الثالث: محمد بن الحسن بن الزبير: وله روايتان.

المطلب الرابع: محمد بن عبد الرحمن الطفاوي: وله خمس روايات.

المطلب الخامس: محمد بن وهب بن عطية: وله رواية واحدة.

المطلب السادس: معاذ بن هشام الدستوائي: وله إحدى عشرة رواية.

المطلب السابع: ميمون بن سياه: وله رواية واحدة.

المطلب الثامن: نعيم بن حماد: وله خمس روايات.

المطلب التاسع: ورقاء بن عمر اليشكري: وله ثماني عشرة رواية.

المطلب العاشر: يحيى بن عبد الملك بن حميد: وله رواية واحدة.

المطلب الحادي عشر: يزيد بن إبراهيم التستري: وله سبع روايات.

المبحث الرابع: من حرف الغين إلى الياء: وفيه أحد عشر مطلبًا:

المطلب الأول: غالب بن خُطَّاف: وله ثلاث روايات:

قال ابن عدي: غالب القَطَّان، وهو غالب بن خُطَّاف، بصريٌّ،... في حديثه بعض النُّكرة، وقد روى حديثًا مُعْضَلًا، والضعف على أحاديثه بَيِّنٌ[1].

أقوال العلماء فيه:

وثقه ابن سعد[2]، وأحمد[3]، والنسائي[4]، والذهبي[5]، وفي موضع آخر: صدوق مشهور[6]، وذكره ابن حبان في الثقات[7].

واختلف فيه قول ابن معين فوثقه مرة[8]، وقال في موضع آخر: ليس به بأس[9]، وضعفه في موضع آخر[10]، وفي موضع آخر قال: لا أعرفه[11].

وقال أبو حاتم[12]، وابن حجر[13]: صدوق، زاد أبو حاتم: صالح.

وقال عمر بن المختار الرازي: كان والله من خيار الناس[14].

---

(1) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٦ / ٦، ٧).

(2) الطبقات الكبير (٩ / ٢٧١).

(3) العلل ومعرفة الرجال (٢ / ٢٠٦).

(4) تهذيب الكمال (٢٣ / ٨٦).

(5) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (٢ / ١١٥)، والمغني في الضعفاء (٢ / ٩٢).

(6) ميزان الاعتدال (٣ / ٣٣٠).

(7) الثقات (٧ / ٣٠٨).

(8) الجرح والتعديل (٧ / ٤٨).

(9) تاريخ أسماء الثقات ص ١٨٣.

(10) تاريخ ابن معين – رواية الدارمي– ص ١٨٩.

(11) الكامل في ضعفاء الرجال (٦ / ٦).

(12) الجرح والتعديل (٧ / ٤٨).

(13) تقريب التهذيب ص٤٤٢.

(14) تهذيب الكمال (٢٣ / ٨٦).

خلاصة القول فيه:

هذا الراوي اتهمه ابن عدي بنكارة بعض أحاديثه، ورواية حديث معضل، وضعف الأحاديث، وقد علَّق الذهبي على الحديث المعضل الذي ذكره ابن عدي فقال: الآفة من عمر بن مختار، فإنه متهم بالوضع، فما أنصف ابن عدى في إحضاره هذا الحديث في ترجمة غالب[1]، وقال في موضع آخر: لعلَّ الذي ضعفه ابن عدي غالب آخر فَيُتَأَمَّلُ ذلك[2].

قال الباحث: الباحث مع الذهبي يقول: لعل الذي ضعفه ابن عدي غالبٌ آخرٌ، ولكن لو فرضنا أنه هو فغالبٌ صدوق.

دراسة مروياته:

الراوي له حديث واحد بثلاث روايات في صحيح البخاري.

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ قَالَ حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ قَالَ حَدَّثَنِي غَالِبٌ الْقَطَّانُ عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: " كُنَّا نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَضَعُ أَحَدُنَا طَرَفَ الثَّوْبِ مِنْ شِدَّةِ الْحَرِّ فِي مَكَانِ السُّجُودِ"[3]، وله روايتين من طريق غالب عن بكر بن عبد الله به[4].

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم بنحوه[5]، والترمذي بمعناه[6]، وأبو داود بنحوه[7]، والنسائي بمعناه[8]، وابن ماجه بنحوه[9]، كلهم من طريق بِشْر بن المُفَضَّل به.

---

(1) ميزان الاعتدال (٣ / ٣٣١).

(2) المغني في الضعفاء (٢ / ٩٣).

(3) صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب السجود على الثوب في شدة الحر، (١ / ٨٦)، ح٣٨٥.

(4) صحيح البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب وقت الظهر عند الزوال، (١ / ١١٤)، ح٥٤٢، كتاب الجمعة، باب بسط الثوب في الصلاة للسجود، (٢ / ٦٤)،ح١٢٠٨.

(5) صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب تقديم الظهر في أول الوقت في غير شدة الحر، ص٢٩٧، ح٦٢٠.

(6) سنن الترمذي،كتاب الجمعة، باب ما ذكر من الرخصة في السجود على الثوب في الحر والبرد، (٢ / ٤٧٩)، ح٥٨٤.

(7) سنن أبى داود، كتاب الصلاة، باب الرجل يسجد على ثوبه، ص٩٣، ح٦٦٠.

(8) سنن النسائي، كتاب صفة الصلاة، باب السجود على الثياب، (٢ / ٢١٦)، ح١١١٦.

(9) سنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب السجود على الثياب في الحر والبر، (١ / ٣٢٩)، ح١٠٣٣.

وللحديث شاهد عند جابر بن عبد الله[1]، وابن عباس[2].

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

غالب بن خُطَّاف: صدوق، ولم أجد له متابعًا، لكن الحديث له شواهد كما تقدم.

---

(1) انظر: سنن أبى داود، كتاب الصلاة، باب في وقت صلاة الظهر، ص٦٩، ح٣٩٩.

(2) انظر: مسند أحمد (٤ / ١٦٤)، ح٢٣٢٠.

المطلب الثاني: محمد بن أبي حفصة: وله ست روايات:

قال ابن عدي: محمد بن أبي حفصة، وأبو حفصة اسمه مَيْسرة، بصريٌّ، كان بمكة، يكنى أبا سلَمة،... وروى عنه الثقات من الناس، وهو من الضعفاء الذين يُكتب حديثهم[1].

أقوال العلماء فيه:

وثقه ابن معين[2]، وفي موضع: ليس به بأس[3]، وفي موضع آخر: ليس بالقوي[4]، وفي موضع آخر زاد: صويلح[5]، وفي موضع: ضعيف الحديث[6]، وفي موضع غيره: هو أحب إلى من صالح بن أبي الأخضر[7].

ووثقه أبو داود[8]، والذهبي، وزاد: مشهور فيه شيء[9]، وذكره ابن حبان في الثقات[10]، وقال: يخطيء.

وقال ابن البَرْقي: صويلح ليس بالقوي[11]، وابن المديني: ليس به بأس[12]، والدارقطني: صالحٌ، يُعْتبر به[13]، وفي موضع: ليس بقوي[14]، والذهبي: بالجَهْد أن يُعَدَّ حديثه حسناً[15]، وابن حجر: صدوق يخطيء[16].

---

[1] انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٦ / ٢٦٠، ٢٦١).

[2] تاريخ ابن معين – رواية الدوري– (٣ / ٦٠).

[3] تاريخ ابن معين – رواية الدارمي–ص٢١٣.

[4] سير أعلام النبلاء (٧ / ٥٩).

[5] تاريخ ابن معين – رواية الدارمي– ص٤٣.

[6] سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص ٣٠٩.

[7] تاريخ ابن معين – رواية الدوري– (٤ / ٢٩١)، وصالح بن أبي الأخضر: قال ابن معين عنه: ليس بشيء. انظر: تاريخ ابن معين – رواية الدوري– (٣ / ٦٢)، فيبدو أن التفاضل بين ضعيفين.

[8] سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود (٢/١٥٢).

[9] المغني في الضعفاء (٢ / ١٨٥).

[10] الثقات (٧ / ٤٠٧).

[11] التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح (٢ / ٦٤٢).

[12] تهذيب التهذيب (٣/٥٤٤).

[13] سؤالات البرقاني للدارقطني – رواية الكرجي– ص ٥٩.

[14] سؤالات ابن بكير للدارقطني ص٣٨.

[15] سير أعلام النبلاء (٧ / ٥٩).

[16] تقريب التهذيب ص ٤٧٤.

وقال ابن المديني: سمعت معاذ بن معاذ قال: ما كتبت عنه، قلت لمعاذ: لِمَ؟ قال: لأنِّي رأيتُه يأتي أشعث بن عبد الملك[1]، فإذا قمنا جلس إلى صبيانٍ فأملوها عليه[2]، وفي التهذيب: كتبتُ عنه ثم رَغِبْتُ عنه[3]، وقال أيضًا: قلت ليحيى بن سعيد القطان هل كتبتَ عنه؟ فقال: كتبتُ حديثه كله، ثم رَمَيْتُ به بعد، وهو نحو صالح بن أبي الأخضر[4]، وعند العقيلي: قلتُ ليحيى بن معين[5]، وفي موضع آخر قال يحيى القطان: ضعيف[6] .

وضعفه أيضًا النسائي[7]، وقال الفسوي: لَيِّن، إلا أنه فوق صالح بن أبي الأخضر[8].

خلاصة القول فيه:

ذكر ابن عدي أن الراوي ضعيف يُكتب حديثه، وقد تبين للباحث من خلال أقوال النقاد أن الراوي محمد بن أبي حفصة صدوق يهم.

---

(1) أشعث بن عبد الملك: هو أشعث بن عبد الملك الحُمْراني البصري، يكنى أبا هانئ، ثقة فقيه. تقريب التهذيب ص ١١٣.

(2) الضعفاء الكبير (٤ / ١٢٩٥).

(3) تهذيب التهذيب (٥٤٤/٣).

(4) المصدر نفسه.

(5) الضعفاء الكبير (٤ / ١٢٩٥).

(6) سير أعلام النبلاء (٧ / ٥٩).

(7) الضعفاء والمتروكين للنسائي ص٢٢٣.

(8) المعرفة والتاريخ (٣ / ٥١).

دراسة مروياته:

الراوي محمد بن أبي حفصة له ست روايات، أربعة منها معلقة.

الحديث الأول:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ[1] عَنْ عُقَيْلٍ[2] عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ هُوَ ابْنُ الْمُبَارَكِ قَالَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَفْصَةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: " كَانُوا يَصُومُونَ عَاشُورَاءَ قَبْلَ أَنْ يُفْرَضَ رَمَضَانُ، وكَانَ يَوْمًا تُسْتَرُ فِيهِ الْكَعْبَةُ"[3] .

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري[4]، ومسلم[5] من طريق سفيان بن عيينة، والبخاري من طريق شعيب ابن أبي حمزة[6]، ومسلم من طريق يونس بن يزيد[7]، ثلاثتهم عن ابن شهاب الزهري به بنحوه، ولم يذكروا أنه كان يومًا تُسْتَر فيه الكعبة .

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

محمد بن أبي حفصة: صدوق يهم، وقد روى له البخاري مقرونًا مع عُقَيْل بن خالد، وقد تابعه سفيان بن عيينة، وشعيب بن أبي حمزة، ويونس بن يزيد.

---

(1) الليث: هو الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفَهْمي، أبو الحارث المصري. تقريب التهذيب ص٤٦٤.

(2) عُقَيْل: هو عُقَيْل بن خالد بن عَقِيل الأَيلي، أبو خالد الأموي مولاهم. تقريب التهذيب ص٣٩٦.

(3) صحيح البخاري، كتاب الحج، باب قول الله تعالى { جعل الله الكعبة البيت الحرام قيامًا للناس...}، (٢ / ١٤٨)، ح١٥٩٢.

(4) صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب { يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام...}، سورة البقرة: ١٨٣، (٦ / ٢٤)، ح٤٥٠٢.

(5) صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب صوم يوم عاشوراء، ص٥٤٤، ح١١٢٥.

(6) صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب صيام يوم عاشوراء، (٣ / ٤٣).

(7) صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب صوم يوم عاشوراء، ص٥٤٤، ح١١٢٥.

الحديث الثاني:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدَّثَنَا سَعْدَانُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ أَبِي حَفْصَةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ أَنَّهُ قَالَ زَمَنَ الْفَتْحِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيْنَ تَنْزِلُ غَدًا؟ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " وَهَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلٌ مِنْ مَنْزِلٍ؟ ثُمَّ قَالَ: لَا يَرِثُ الْمُؤْمِنُ الْكَافِرَ، وَلَا يَرِثُ الْكَافِرُ الْمُؤْمِنَ"، قِيلَ لِلزُّهْرِيِّ: وَمَنْ وَرِثَ أَبَا طَالِبٍ؟ قَالَ: وَرِثَهُ عَقِيلٌ وَطَالِبٌ، قَالَ مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ: أَيْنَ تَنْزِلُ غَدًا فِي حَجَّتِهِ؟ وَلَمْ يَقُلْ يُونُسُ حَجَّتِهِ، وَلَا زَمَنَ الْفَتْحِ[1].

تخريج الحديث:

أخرج البخاري من طريق عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج بعضًا منه[2]، ومن طريق معمر بن راشد بعضًا منه، وفيه زيادة[3]، ومن طريق يونس بن يزيد بنحوه، مع جعل بعضه من كلام عمر ابن الخطاب[4]، ومسلم من طريق سفيان بن عيينة بعضَا منه[5]، وأحمد عن رَوْح بن عبادة عن محمد بن أبي حفصة بنحوه[6]، خمستهم عن ابن شهاب الزهري به.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا ثلاثة، وهم:

الأول: محمد بن أبي حفصة: صدوق يهم، وقد تابعه سفيان بن عيينة، وابن جريج، ومعمر بن راشد، ويونس بن يزيد.

---

[1] صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب أين ركز النبي صلى الله عليه و سلم الراية يوم الفتح، (٥ / ١٤٧)، ح٤٢٨٢.

[2] صحيح البخاري، كتاب الفرائض، باب لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم، (٨ / ١٥٦)، ح٦٧٦٤.

[3] صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب قول النبي صلى الله عليه و سلم لليهود (أسلموا تسلموا)، (٤ / ٧١)، ح٣٠٥٨.

[4] صحيح البخاري، كتاب الحج، باب توريث دور مكة وبيعها وشرائها وأن الناس في مسجد الحرام سواء خاصة، (٢ / ١٤٧)، ح١٥٨٨.

[5] صحيح مسلم، كتاب الفرائض، باب...، ص٨٤٢، ح١٦١٤.

[6] مسند أحمد (٣٦ / ٨٤)، ح٢١٧٥٢.

الثاني: سَعْدان بن يحيى: هو سعيد بن يحيى بن صالح اللَّخْمِيُّ[1]:

وثقه ابن حبان، وزاد: مأمونٌ مستقيمُ الأمر في الحديث[2]، وذكره في الثقات[3]، وقال في المشاهير: من المتقنين الذين يُغْرِبون[4].

وقال أبو حاتم: محله الصدق[5]، والدارقطني: لا بأس به[6]، وفي موضع آخر: ليس بذلك[7]، وابن حجر: صدوق وسط[8].

وقال عبد الرحمن بن إبراهيم المُلَقَّب بِدُحَيْم: ما هو عندي ممن يُتَّهَمُ بالكذب[9].

قال الباحث: صدوق، وقد تابعه رَوْح بن عبادة.

الثالث: سليمان بن عبد الرحمن: هو سليمان بن عبد الرحمن بن عيسى التميمي الدمشقي ابن بنت شُرَحْبيل:

وثقه العجلي[10]، وأبو داود، وزاد: يخطيء[11]، وفي موضع: هو خيرٌ من هشام ابن عمار[12]، والفسوي[13]، وفي موضع قال: كان صحيح الكتاب إلا أنَّه كان يُحَوِّل، فإن وقع فيه شيء فمن النقل[14]، والدارقطني، وزاد: عنده مناكير يُحَدِّثُ بها عن قومٍ ضعفاء[15].

---

(1) اللَّخْمِيُّ: هذه النسبة إلى لَخْم، ولَخْم وجُذَام قبيلتان من اليمن نزلتا الشام. الأنساب للسمعاني (٥ / ١٣٢).

(2) تهذيب الكمال (١١ / ١٠٧).

(3) الثقات (٦ / ٣٧٤).

(4) مشاهير علماء الأمصار ص٢١٦.

(5) الجرح والتعديل (٤ / ٢٩٠).

(6) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٥ / ١٦٩).

(7) سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني ص ٢٢٣.

(8) تقريب التهذيب ص٢٤٢.

(9) تهذيب الكمال (١١ / ١٠٧).

(10) معرفة الثقات (١ / ٤٣٠).

(11) سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود (٢ / ١٩٠).

(12) تهذيب الكمال (١٢ / ٢٩)، وهشام بن عمار قال عنه ابن حجر: صدوقٌ، كبر فصار يتلقن فحديثه القديم أصح. تقريب التهذيب ص ٥٧٣.

(13) المعرفة والتاريخ (٢ / ٤٥٣).

(14) المصدر نفسه (٢ / ٤٠٦).

(15) سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني ص ٢١٧.

وقال الذهبي: حافظٌ، يأتي بمناكيرَ كثيرةٍ[1]، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يُعتبر حديثه إذا روى عن الثقات المشاهير، فأما روايته عن الضعفاء والمجاهيل ففيها مناكير كثيرة لا اعتبار بها، وإنما يقع السَّبر في الأخبار والاعتبار بالآثار برواية العدول والثقات دون الضعفاء والمجاهيل[2].

وقال ابن معين: ليس به بأس[3]، وفي موضع: ليس بالمسكين بأس إذا حَدَّثَ عن المعروفين[4]، وأبو حاتم: صدوقٌ، مستقيم الحديث، ولكنه أروى الناس عن الضعفاء والمجهولين، وكان عندي في حَدٍّ لو أنَّ رجلًا وضع له حديثًا لم يفهم، وكان لا يُمَيِّز[5]، وقال صالح ابن محمد: لا بأس به، ولكنه يُحَدِّثُ عن الضُّعَفى[6]، والنسائي صدوق[7]، وابن حجر: صدوق يخطىء[8].

قال الباحث: الراوي صدوق يخطيء، وقد تابعه رَوْح بن عبادة متابعة قاصرة.

---

[1] ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص٢٤٢.

[2] الثقات (٨ / ٢٧٨).

[3] سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص ٤٠٦.

[4] الضعفاء الكبير (٢ / ٤٩٧)، وذكر المزي هذه العبارة بلفظ آخر فقال: ثقة إذا روى عن المعروفين. تهذيب الكمال (١٢ / ٣٠)، ويبدو أن الصواب عند العقيلي.

[5] الجرح والتعديل (٤ / ١٢٩).

[6] تهذيب الكمال (١٢ / ٣٠).

[7] المصدر نفسه.

[8] تقريب التهذيب ص٢٥٣.

الحديث الثالث:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّه سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْطُبُ عَلَى الْمِنْبَرِ يَقُولُ: " اقْتُلُوا الْحَيَّاتِ، وَاقْتُلُوا ذَا الطُّفْيَتَيْنِ[1] وَالْأَبْتَرَ[2] فَإِنَّهُمَا يَطْمِسَانِ الْبَصَرَ[3]، وَيَسْتَسْقِطَانِ الْحَبَلَ"، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَبَيْنَا أَنَا أُطَارِدُ حَيَّةً لِأَقْتُلَهَا فَنَادَانِي أَبُو لُبَابَةَ[4]: لَا تَقْتُلْهَا، فَقُلْتُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ أَمَرَ بِقَتْلِ الْحَيَّاتِ، قَالَ: إِنَّهُ نَهَى بَعْدَ ذَلِكَ عَنْ ذَوَاتِ الْبُيُوتِ وَهِيَ الْعَوَامِرُ، وَقَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ: فَرَآنِي أَبُو لُبَابَةَ أَوْ زَيْدُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَقَالَ صَالِحٌ وَابْنُ أَبِي حَفْصَةَ وَابْنُ مُجَمِّعٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ: رَآنِي أَبُو لُبَابَةَ وَزَيْدُ بْنُ الْخَطَّابِ[5] .

هذا الحديث من المعلقات، وقد وصله ابن حجر من طريق محمد بن أبي حفصة عن الزهري به[6] .

الحديث الرابع:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ قَالَ أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: " كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي صَلَاةَ الْعَصْرِ وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ فِي حُجْرَتِي لَمْ يَظْهَرْ الْفَيْءُ بَعْدُ"، وَقَالَ مَالِكٌ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَشُعَيْبٌ وَابْنُ أَبِي حَفْصَةَ: وَالشَّمْسُ قَبْلَ أَنْ تَظْهَرَ[7] .

هذا الحديث من المعلقات، وقد وصله ابن حجر من طريق محمد بن أبي حفصة عن الزهري به[8] .

---

(1) الطُّفْيَتَان: الطُّفْيةُ هي خَوصَةُ المُقْل في الأصل وجمعها طُفىً، شبَّه الخطَّين اللذين على ظهْر الحيَّة بخُوصتَين من خُوص المُقْل. النهاية في غريب الحديث والأثر (٣ / ١٣٠).

(2) الأبتر: هو المقطوع الذَّنَب من الحيَّات، وفي غيرها القصير الذَّنَب. هدي الساري ص١٢٧.

(3) يطمسان البصر: أي يَخْطِفان، وقيل: أراد أنَّهما يقصدان البصر باللَّسْع. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٤ / ٢٧٠).

(4) أبو لُبَابة: هو أبو لُبَابة بن عبد المنذر الأنصاري، قيل اسمه: بَشِير، وقيل: بُشَيْر، وقيل: رفاعة. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٧/ ٢٨٩).

(5) صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، باب قول الله تعالى { وبث فيها من كل دابة} / البقرة ١٦٤، (٤ / ١٢٧)، ح٣٢٩٩.

(6) تغليق التعليق على صحيح البخاري (٣ / ٥١٧).

(7) صحيح البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب وقت العصر، (١ / ١١٤)، ح٥٤٦.

(8) تغليق التعليق على صحيح البخاري (٢ / ٢٥٧).

الحديث الخامس:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَبَّادِ بْنِ تَمِيمٍ عَنْ عَمِّهِ[1] قَالَ: " شُكِيَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الرَّجُلُ يَجِدُ فِي الصَّلَاةِ شَيْئًا، أَيَقْطَعُ الصَّلَاةَ؟ قَالَ: لَا، حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا"، وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَفْصَةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ: لَا وُضُوءَ إِلَّا فِيمَا وَجَدْتَ الرِّيحَ أَوْ سَمِعْتَ الصَّوْتَ[2].

هذا الحديث من المعلقات، وقد وصله أحمد من طريق محمد بن أبي حفصة عن الزهري به[3]، ووصله كذلك ابن حجر[4].

الحديث السادس:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: " نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ لِبْسَتَيْنِ وَعَنْ بَيْعَتَيْنِ اشْتِمَالِ الصَّمَّاءِ[5]، وَالِاحْتِبَاءِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ لَيْسَ عَلَى فَرْجِ الْإِنْسَانِ مِنْهُ شَيْءٌ، وَالْمُلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ[6]"، تَابَعَهُ مَعْمَرٌ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَفْصَةَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُدَيْلٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ[7].

هذا الحديث من المعلقات، وقد وصله ابن حجر من طريق محمد بن أبي حفصة عن الزهري به[8].

---

(1) عمه: هو عبد الله بن زيد بن عاصم الأنصاري المازني، أبو محمد، اختلف في شهوده بدرًا. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٤/ ٨٥).

(2) صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب من لم ير الوساوس ونحوها من المشبهات، (٣ / ٥٤)، ح٢٠٥٦.

(3) مسند أحمد (٢٦ / ٣٧١)، ح١٦٤٤٢.

(4) تغليق التعليق على صحيح البخاري (٣ / ٢١٢).

(5) اشتمال الصَّمَّاء: هو أن يتجلل الرجل بثوبه ولا يرفع منه جانبًا، وإنما قيل لها صمَّاء لأنه يسدُّ على يديه ورجليه المنافذ كلها كالصخرة الصَّمَّاء التي ليس فيها خَرْق ولا صَدْع. النهاية في غريب الحديث والأثر (٣ / ٥٤).

(6) الملامسة: هو أن يقول إذا لمستَ ثوبي أو لمستُ ثوبك فقد وجب البيع. النهاية في غريب الحديث والأثر (٤ / ٢٦٩)، والمنابذة في البيع هو أن يقول الرجل لصاحبه انبذ إليَّ الثوب أو أنبذه إليك ليجب البيع. النهاية في غريب الحديث والأثر (٥ / ٥).

(7) صحيح البخاري، كتاب الاستئذان، باب الجلوس كيفما تيسر، (٨ / ٦٣)، ح٦٢٨٤.

(8) تغليق التعليق على صحيح البخاري (٥ / ١٣١).

المطلب الثالث: محمد بن الحسن بن الزبير: وله روايتان:

قال ابن عدي: محمد بن الحسن بن الزُّبَيْر الأَسَدِيُّ[1]**، كوفيٌّ، يُلَقَّب بالتَّلِّ**، ثم ذكر له أربعة أحاديث تفرَّد بها عن شيوخه، وحديثًا واحدًا مرسلًا لم يصله غيره، **ثم قال: وله غير ما ذكرت إفرادات، وحدث عنه الثقات من الناس، ولم أَرَ بحديثه بأسًا**[2].

أقوال العلماء فيه:

وثقه عثمان بن أبي شيبة، وزاد: صدوق، ولكنه رغم ذلك عندما سئل هو حجة؟ قال: أما حجة فلا، وهو ضعيف[3]، كما وثقه ابن نمير[4]، والبزار[5]، والدارقطني[6]، وفي موضع آخر: لا بأس به[7]، وذكره ابن حبان في الثقات[8]، وقال: يُغْرِب.

وقال العجلي: لا بأس به[9]، وابن حجر: صدوق فيه لين[10]، وأبو داود: صالح، يُكتب حديثه[11]، وقال ابن معين[12]، وأبو حاتم[13]: شيخ، وقال ابن معين في موضع آخر: قد أدركتُه وليس هو بشيء[14]، وفي موضع آخر: وليس حديثه بشيء[15].

وَضَعَّفَهُ الساجي[16]، والفسوي[17].

---

[1] الأَسَدِيُّ: هذه النسبة إلى أسد، وهو اسم عِدَّةٍ من القبائل، منهم أسد بن عبد العزي، وإلى أسد بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر، وإلى أسد بن ربيعة بن نزار، وإلى أسد بن دودان، وغيرهم. انظر: الأنساب للسمعاني (١ / ١٣٨).

[2] انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٦ / ١٧٣).

[3] تاريخ أسماء الثقات ص ٢١٠.

[4] التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح (٢ / ٦٢٧).

[5] تهذيب التهذيب (٥٤٢/٣).

[6] سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني ص٢٦٧.

[7] سؤالات البرقاني للدارقطني – رواية الكرجي- ص ٥١.

[8] الثقات (٩ / ٧٨).

[9] معرفة الثقات (٢ / ٢٣٦).

[10] تقريب التهذيب ص ٤٧٤.

[11] تهذيب الكمال (٢٥ / ٦٩).

[12] المصدر نفسه.

[13] الجرح والتعديل (٧ / ٢٢٦).

[14] تاريخ ابن معين – رواية الدوري- (٣ / ٣٤٩).

[15] الكامل في ضعفاء الرجال (٦ / ١٧٣).

[16] تهذيب التهذيب (٥٤٢/٣).

[17] المعرفة والتاريخ (٣ /٥٦).

وقال العقيلي: لا يُتَابع على حديثه[1]، وابن حبان: كان فاحش الخطأ ممن يرفع المراسيل ويقلب الأسانيد، ليس ممن يُحتج به[2]، وأبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم[3].

وذكر سبط ابن العجمي له حديثًا فيه إدراج، ثم عَلَّقَ على ذلك فقال: اعلم أن هذا أن قصد الإدراج فقط فحرام؛ لأنه جمع حديثين بإسنادين فجعلهما بإسنادٍ واحدٍ، وإن لم يقصد الإدراج فهذا وضعٌ، والله أعلم، فعلى هذا الثاني ذكرتُه هنا، وإلا فالرجل قد أخرج له البخاري، والنسائي، وابن ماجه، والعمدة إخراج ابن ماجه له لا الباقي، ولم يذكروا في ترجمته أنه كَذَّابٌ ولا وَضَّاعٌ[4].

خلاصة القول في الراوي:

ذكر ابن عدي لمحمد بن الحسن أربعة أحاديث تفرد بها عن شيوخه، وحديثًا واحدًا مرسلًا لم يصله غيره، ثم ذكر أن له إفرادات، ويرى الباحث من خلال دراسة أقوال النقاد أن الراوي صدوق يخطيء.

دراسة مروياته:

الراوي محمد بن الحسن بن الزبير له روايتان في صحيح البخاري.

الحديث الأول:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الْأَسَدِيُّ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ ابْنُ طَهْمَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُؤْتَى بِالتَّمْرِ عِنْدَ صِرَامِ النَّخْلِ[5]، فَيَجِيءُ هَذَا بِتَمْرِهِ، وَهَذَا مِنْ تَمْرِهِ حَتَّى يَصِيرَ عِنْدَهُ كَوْمًا مِنْ تَمْرٍ، فَجَعَلَ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَلْعَبَانِ بِذَلِكَ التَّمْرِ، فَأَخَذَ أَحَدُهُمَا تَمْرَةً فَجَعَلَهَ فِي فِيهِ، فَنَظَرَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْرَجَهَا مِنْ فِيهِ، فَقَالَ: " أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ آلَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَأْكُلُونَ الصَّدَقَةَ؟"[6].

---

[1] الضعفاء الكبير (٤ / ١٢١٥).

[2] المجروحين (٢ / ٢٧٧).

[3] تهذيب التهذيب (٥٤١/٣)، نقلًا عن كتاب الكنى.

[4] الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث ص ٢٢٣.

[5] صِرام النخل: هو قطع ثمرتها. النهاية في غريب الحديث والأثر (١ / ٢٤٤).

[6] صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب أخذ صدقة التمر عند صرام النخل، وهل يترك الصبي فيمس تمر الصدقة، (٢ / ١٢٦)، ح١٤٨٥.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري[1]، ومسلم[2] من طريق شعبة بن الحجاج، وأحمد من طريقي حماد ابن سلمة[3]، ومعمر بن راشد[4]، ثلاثتهم: (شعبة، حماد، معمر) عن محمد بن زياد به بمعناه، والبيهقي من طريق حفص بن عبد الله عن إبراهيم بن طَهْمان به بنحوه[5].

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا أربعة، وهم:

الأول: محمد بن زياد القرشي: قال ابن حجر عنه: ثقة ثبت ربما أرسل[6]، وقد ثبت سماعه من أبي هريرة، حتى قال أبو داود: محمد بن زياد صاحب أبي هريرة[7].

الثاني: إبراهيم بن طَهْمان، قال ابن حجر عنه: ثقة يُغْرب، وتُكُلِّمَ فيه للإرجاء، ويقال رجع عنه[8]، وقد تابعه شعبة بن الحجاج، وحماد بن سلمة، ومعمر بن راشد فلا إغراب هنا، وحديثه لا علاقة له ببدعة الإرجاء.

الثالث: محمد بن الحسن بن الزبير صدوق يخطيء، وقد تابعه حفص بن عبد الله.

الرابع: عمر بن محمد بن الحسن:

وثقه مسلمة بن قاسم[9]، وزاد: صدوق، والدارقطني[10]، وفي موضع: لا بأس به[11]، وذكره ابن حبان في الثقات[12]، وقال: يُعْتبر حديثه ما حَدَّثَ من كتاب أبيه فإنَّ في روايته التي كان يرويها من حفظه بعض المناكير.

---

(1) صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب ما يذكر في الصدقة للنبي صلى الله عليه و سلم، (٢ / ١٢٧)، ح١٤٩١.

(2) صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب تحريم الزكاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعلى آله وهم بنو هاشم وبنو المطلب دون غيرهم، ص٥١٥، ح١٠٦٩.

(3) مسند أحمد (١٥ / ١٥٢)، ح٩٢٦٧.

(4) مسند أحمد (١٣ / ١٨٠)، ح٧٧٥٨.

(5) السنن الكبرى للبيهقي (٧ / ٢٩).

(6) تقريب التهذيب ص ٤٧٩.

(7) تهذيب الكمال (٢٥ / ٢١٧).

(8) تقريب التهذيب ص٩٠.

(9) تهذيب التهذيب (٣ / ٢٥٠).

(10) سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني ص ٢٤٣.

(11) سؤالات البرقاني للدارقطني – رواية الكرجي– ص ٥١.

(12) الثقات (٨ / ٤٤٧).

وقال أبو حاتم: محله الصدق[1]، والنسائي[2]، وابن حجر[3]: صدوق، زاد ابن حجر: ربما وهم.

قال الباحث: صدوق، وقد تابعه حفص بن عبد الله متابعة قاصرة.

الحديث الثاني:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حَسَنٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا حَفْصٌ عَنْ هِشَامٍ[4] عَنْ أَبِيهِ[5] عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: مَا غِرْتُ عَلَى أَحَدٍ مِنْ نِسَاءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا غِرْتُ عَلَى خَدِيجَةَ وَمَا رَأَيْتُهَا، وَلَكِنْ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُكْثِرُ ذِكْرَهَا، وَرُبَّمَا ذَبَحَ الشَّاةَ، ثُمَّ يُقَطِّعُهَا أَعْضَاءً، ثُمَّ يَبْعَثُهَا فِي صَدَائِقِ خَدِيجَةَ، فَرُبَّمَا قُلْتُ لَهُ: كَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي الدُّنْيَا امْرَأَةٌ إِلَّا خَدِيجَةُ، فَيَقُولُ: " إِنَّهَا كَانَتْ وَكَانَتْ، وَكَانَ لِي مِنْهَا وَلَدٌ"[6].

تخريج الحديث:

أخرج البخاري بعضًا منه، وفيه زيادة[7]، ومسلم بمعناه[8] من طريق حماد بن أسامة، والبخاري من طريق حميد بن عبد الرحمن بعضًا منه، وفيه زيادة[9]، والليث بن سعد بمعناه[10]، والنضر بن شُمَيل بعضًا منه، وفيه زيادة[11]، ومسلم من طريق محمد بن خازم

---

[1] الجرح والتعديل (٦ / ١٣٢).

[2] تهذيب الكمال (٢١ / ٤٩٨).

[3] تقريب التهذيب ص ٤١٧.

[4] هشام: هو هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي. تقريب التهذيب ص٥٧٣.

[5] أبيه: هو عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي، أبو عبد الله المدني. تقريب التهذيب ص٣٨٩.

[6] صحيح البخاري، كتاب فضائل الصحابة، باب تزويج النبي صلى الله عليه و سلم خديجة وفضلها رضي الله عنها، (٥ / ٣٨)، ح٣٨١٨.

[7] صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب حسن العهد من الإيمان، (٩ / ١٤١)، ح٧٤٨٤.

[8] صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل خديجة أم المؤمنين رضي الله عنها، ص١٢٧٩، ح٢٤٣٥.

[9] صحيح البخاري، كتاب فضائل الصحابة، باب تزويج النبي صلى الله عليه و سلم خديجة وفضلها رضي الله عنها، (٥ / ٣٨)، ح٣٨١٧.

[10] المصدر نفسه، ح٣٨١٦.

[11] صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب غيرة النساء ووجدهن، (٧ / ٣٦)، ح٥٢٢٩.

بمعناه[1]، خمستهم عن هشام بن عروة به، ومسلم عن سهل بن عثمان بنحوه، وفيه زيـــادة[2]، والترمذي عن محمد بن يزيد الرِّفاعي بنحوه[3]، كلاهما عن حفص بن غِيَاث به.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا أربعة، وهم:

الأول: هشام بن عروة وقد سبق في دراسة الحديث الثالث عند إسماعيل بن أبي أويس أن فيه علتين:

الأولى: الاختلاط: وقد قال عنه العلائي: هو من القسم الذي لم يؤثر فيه شـــيء مـــن ذلك.

الثانية: التدليس: وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الأولى في طبقاته، فلا يضير تدليسه.

الثاني: حفص بن غِيَاث: قال ابن حجر عنه: ثقةٌ فقيهٌ، تغير حفظه قليلًا في الآخر[4]، وقد ورد أن تغيره كان بعد تَوَلِّيه القضاء، قال أبو زرعة: ساء حفظه بعد ما استقضى فمـــن كتب عنه من كتابه فهو صالح، وإلا فهو كذا[5]، ولم يتبين للباحث من أخذ منه قبـــل أو بعـــد التغير؟ وقد تابعه خمسة، وهم: حماد بن أسامة، وحميد بن عبد الرحمن، والليث بـــن ســـعد، والنضر بن شُمَيل، ومحمد بن خازم.

الثالث: محمد بن الحسن بن الزبير: صدوق يخطيء، وقد تابعه سهل بـــن عثمـــان، ومحمد بن يزيد الرِّفاعي، ومحمد بن يزيد هذا قال عنه ابن حجر: ليس بالقوي[6]، فلا يصلح للمتابعة.

الرابع: عمر بن محمد بن الحسن، وقد درسه الباحث في الحديث الماضي وتبين أنـــه صدوق، وتابعه سهل بن عثمان، ومحمد بن يزيد الرِّفاعي متابعة قاصرة.

---

(1) صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل خديجة أم المـــؤمنين رضـــي الله عنهـــا، ص١٢٧٩، ح٢٤٣٥.

(2) صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل خديجة أم المـــؤمنين رضـــي الله عنهـــا، ص١٢٧٩، ح٢٤٣٥.

(3) سنن الترمذي، كتاب البر والصلة، باب ما جاء في حسن العهد، (٤ / ٣٦٩)، ح٢٠١٧.

(4) تقريب التهذيب ص ١٧٣.

(5) الجرح والتعديل (٣ / ١٨٦).

(6) انظر: تقريب التهذيب ص ٥١٤.

المطلب الرابع: محمد بن عبد الرحمن الطُّفاوي: وله خمس روايات:

قال ابن عدي: محمد بن عبد الرحمن الطُّفَاوِيُّ[1]**، بصريٌّ، يكني أبا المنذر**، ثم ذكر له خمسة أحاديث تفرد بها عن أيوب السَّخْتِياني، وعدة أحاديث تفرد بها عن غيره، **ثم قال: وله غير ما ذكرت من الحديث، ورواياته عامتها عَمَّن روى إفرادات وغرائب كلها مما يُحتمل، ويُكتب حديثه، ولم أَرَ للمتقدمين فيه كلامًا، وأخرجته أنا في جملة من سُمِّيَ محمد ابن عبد الرحمن لأجل أحاديث أيوب التي ذكرتُها التي ينفرد بها، وكل ذلك فَمُحْتَمَلٌ لا بأسٍ به**[2].

أقوال العلماء فيه:

وثقه ابن المديني[3]، والذهبي[4]، وذكره ابن حبان في الثقات[5].

وقال ابن معين: ليس به بأس[6]، وفي موضع آخر: صالح[7]، وفي موضع غيره: لم يكن به بأس، البصريون يرضونه[8]، وأبو زرعة: صدوقٌ إلا أنه يهم أحيانًا[9]، وفي موضع آخر: منكر الحديث[10]، وفي موضع ثالث: يُنْكَرُ، إلا أنَّ أحمد حَدَّثَنَا عنه[11].

وقال أبو داود[12]، وأبو حاتم[13]: ليس به بأس، زاد أبو حاتم: صدوقٌ صالحٌ إلا أنه يهم أحيانًا، وفي موضع آخر قال أبو حاتم: ضعيف الحديث[14]، وفي موضع: منكر الحديث[15].

---

(1) الطُّفَاوِيُّ: هذه النسبة إلى طُفَاوة، والمشهور بهذه النسبة: محمد بن عبد الرحمن الطُّفاوي ، من أئمة البصرة. الأنساب للسمعاني (٤ / ٦٨).

(2) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٦ / ١٩٣، ١٩٥).

(3) السنن الكبرى للبيهقي (٣ / ٣٦٩).

(4) ميزان الاعتدال (٣ / ٦١٨).

(5) الثقات (٧ / ٤٤٢).

(6) تاريخ ابن معين – رواية الدوري– (٤ / ١٤٢).

(7) الجرح والتعديل (٧ / ٣٢٤).

(8) تاريخ بغداد (٣/ ٥٣٤).

(9) علل ابن أبي حاتم ص ٤٠١.

(10) الجرح والتعديل (٧ / ٣٢٤).

(11) أجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي (٢/ ٣٨٩).

(12) سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود (٢/٥٦).

(13) الجرح والتعديل (٧ / ٣٢٤).

(14) تهذيب التهذيب (٣ / ٦٣١).

(15) ميزان الاعتدال (٣ / ٦١٨).

وقال ابن حجر: صدوق يهم[1].

وقد ذكر العلماء أن فيه علتين:

الأولى: التدليس: قال أحمد بن حنبل: كان يدلس[2]، وذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة في طبقاته[3]، فلذلك لابد من التصريح بالسماع.

الثانية: التشيع: قال ابن حبان: كان يغلو في التشيع[4]، فلابد من دراسة مروياته لمعرفة هل وافق هذه البدعة في مروياته أم لا ؟

خلاصة القول فيه:

ذكر ابن عدي أنه أدخل محمد بن عبد الرحمن في كتابه لتفرده عن أيوب السَّخْتِياني بأحاديث، كما ذكر قبلها أن عامة ما يرويه إفرادات، وأما عن الروايات التي انتقدها ابن عدي فقد علَّقَ على ذلك ابن حجر فقال: لكنه أورد ما رواها عن هشام بن عروة انتهى، والذنب فيها لغير الطُّفاوي فإنها من رواية عمرو بن عبد الجبار السَّخَاوي عن الطُّفاوي، وقد أورد له ابن عدي الحديث الأول في ترجمته، وهو المتهم به[5]، ويرى الباحث أنه صدوق يهم، ويتفرد في روايته عن أيوب، وفيه تشيع.

---

[1] تقريب التهذيب ص٤٩٣.

[2] تاريخ بغداد (٣/ ٥٣٥).

[3] طبقات المدلسين ص ٤٣.

[4] الثقات (٧ / ٤٤٢).

[5] تهذيب التهذيب (٣ / ٦٣١).

دراسة مروياته:

الراوي محمد بن عبد الرحمن له خمس روايات بالمكرر، اثنتان منها معلقة، وهي ثلاثة بدون المكرر كلها موصولة.

الحديث الأول:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْمِقْدَامِ الْعِجْلِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الطُّفَاوِيُّ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ مُحَمَّدٍ[1] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " أُعْطِيتُ مَفَاتِيحَ الْكَلِمِ، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ، وَبَيْنَمَا أَنَا نَائِمٌ الْبَارِحَةَ إِذْ أُتِيتُ بِمَفَاتِيحِ خَزَائِنِ الْأَرْضِ حَتَّى وُضِعَتْ فِي يَدِي"، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَذَهَبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنْتُمْ تَنْتَقِلُونَهَا[2].

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري عن سعيد بن عُفَيْر[3]، ويحيى بن بُكَيْر[4]، كلاهما عن الليث بن سعد عن عُقَيْل بن خالد بنحوه، وعند يحيى: وأنتم تنتثلونها، ومن طريق إبراهيم بن سعد بنحوه، وفيه: وأنتم تلغثونها، أو ترغثونها[5]، ومسلم من طريق محمد بن الوليد، ومعمر بن راشد، ويونس ابن يزيد بنحوه، وفيه: وأنتم تنتثلونها[6]، خمستهم عن ابن شهاب الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة.

وأخرجه مسلم من طريق سُلَيم بن جُبَير بنحوه، وعبد الرحمن بن يعقوب بعضًا منه، وفيه زيادة، وعبد الله بن عبد الرحمن بن عوف بنحوه، وفيه: وأنتم تنتثلونها، وهمام بن مُنَبِّه بعضًا منه، أربعتهم عن أبي هريرة[7].

---

(1) محمد: هو محمد بن سيرين الأنصاري، أبو بكر بن أبي عمرة البصري. تقريب التهذيب ص ٤٨٣.

(2) صحيح البخاري، كتاب التعبير، باب رؤيا الليل، (٩ / ٣٣)، ح٦٩٩٨.

(3) صحيح البخاري، كتاب التعبير، باب المفاتيح في اليد، (٩ / ٣٦)، ح٧٠١٣.

(4) صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب قول النبي صلى الله عليه و سلم: " نصرت بالرعب مسيرة شهر"، (٤ / ٥٤)، ح٢٩٧٧.

(5) صحيح البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: " بعثت بجوامع الكلم"، (٩ / ٩١)، ح٧٢٧٣.

(6) صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب...، ص٢٥٣، ح٥٢٣.

(7) المصدر نفسه.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

الأول: محمد بن عبد الرحمن الطُّفاوي: صدوق يهم، ويتفرد عن أيوب، وحديثه هنا عن أيوب.

قال البغوي فيما ذكره عنه الإسماعيلي: لا أعلم حَدَّثَ به عن أيوب غير محمد ابن عبد الرحمن[1].

قال الباحث: لم أجد من تابعه متابعة تامة إلا أن هناك العديد من المتابعات القاصرة التي تثبت أن للحديث أصلًا، فقد تابعه سعيد بن المسيب، وسُلَيم بن جُبَير، وعبد الرحمن بن يعقوب، وعبد الله بن عبد الرحمن بن عوف، وأما عن تشيعه فحديثه هنا لا علاقة له ببدعته.

الثاني: أحمد بن المقدام العجلي:

وثقه صالح بن محمد البغدادي[2]، ومسلمة بن قاسم[3]، وابن عبد البر[4]، وذكره ابن حبان في الثقات[5].

وقال أبو حاتم: صالح الحديث، محله الصدق[6]، والنسائي: ليس به بأس[7]، وابن خزيمة: كان كَيِّسًا صاحب حديث[8]، وابن عدي: هو من أهل الصدق، حَدَّثَ عنه أئمة الناس، وسمعت أبا عروبة يثني عليه ويفتخر حيث لقيه، وكتب عنه إسناده؛ فإنه كان عنده إسناد كحماد ابن زيد ونظرائه، ورأيت غيره من الشيوخ يُصَدِّرُون به[9]، وابن حجر: صدوق صاحب حديث[10].

---

(1) فتح الباري شرح صحيح البخاري (١٢ / ٣٩١).

(2) تاريخ بغداد (٦ / ٣٨٤).

(3) تهذيب التهذيب (١ / ٤٧).

(4) المصدر نفسه.

(5) الثقات (٨ / ٣٢).

(6) الجرح والتعديل (٢ / ٧٨).

(7) تاريخ بغداد (٦ / ٣٨٤).

(8) المصدر نفسه.

(9) الكامل في ضعفاء الرجال (١ / ١٧٩).

(10) تقريب التهذيب ص ٨٥.

وقد امتنع أبو داود عن التحديث عنه لطعنه في مروءته[1]، وعلَّقَ على ذلك ابن عــدي فقال: لا يؤثر فيه قول أبي داود لأنه من أهل الصدق[2].

قال الباحث: صدوق، وقد توبع شيخه متابعات قاصرة.

وقال أبو بكر كافي: ظهر لي غرضان علميان دفعا البخاري إلى إخراج هذا الحديث من طريق الطُّفاوي هما:

أولاً: هذا الإسناد رواته كلهم بصريون، فهذا الإسناد وإن كان فيه تفــرد محمــد ابــن عبد الرحمن الطُّفاوي عن أيوب الذي قد يثير شبهة الغرابة، وخاصة أن المتفــرد لــيس مــن الحفاظ، لكن لما كان هذا المتفرد إنما انفرد به شيخه وبَلَدِيُّهُ، والحديث مشهور بالبصرة متداول بين علمائها، فهذه الشهرة تدفع تلك الغرابة الآتية من تفرد الطُّفاوي به.

ثانياً: هذا الطريق أعلى سنداً من غيره فبين البخاري والنبي صلى الله عليه وسلم خمسة رجال، بينما الطريق الذي أورده في كتاب الجهاد فبينه وبين النبي صلى الله عليه و سلم ســتة رجال[3]، فطريق الطُّفاوي جمع بين العلو وتسلسل الرواة باعتبار بلدهم وهذا مما يُعنى بـــه المحدثون، ولا يكون هذا كله إلا إذا تأكد لديهم صحة أصل الحديث[4].

قال الباحث: الفهم الذي فهمه أبو بكر كافي كافٍ لفهم طريقة البخاري في إخراج مثــل هذه الأحاديث.

---

[1] تفصيل ذلك ما قاله عبدان الأهوزاي: سمعت أبا داود يقول: أنا لا أُحَدِّثُ عن أبي الأشعث – يعني أحمد بن المقدام–، قلت: لِمَ؟ قال: لأنه كان يعلم المُجَّان المُجُون، كان مُجَّــان بالبــصرة يُــصَرِّرُون صُــرَرَ الــدراهم، ويطرحونها على الطريق، ويجلسون ناحية، فإذا مَرَّ رجل بصُرَّة أراد أن يأخذها صاحوا: ضَعْها ليخجل الرجل، فَعَلَّم أبو الأشعث المارَّة بالبصرة: هَيِّئوا صُرَرَ زجاج كَصُرَرِهِم، فإذا مررتم بِصُرَرِهِم فأردتم أخذها فــصاحوا بكم، فاطرحوا صُرَرَ الزجاج الذي معكم، وخذوا صُرَرَ الدراهم، ففعلوا ذلــك، فأنــا لا أُحَــدِّثُ عنــه لهــذا. تاريخ بغداد (٦ / ٣٨٤).

[2] الكامل في ضعفاء الرجال (١ / ١٧٩).

[3] هذا الطريق أخرجه البخاري عن يحيى بن بُكَيْر عن الليث بن سعد عن عُقَيل بن خالد عن الزهري عن سعيد ابن المسيب عن أبي هريرة، وهو في كتاب الجهاد والسير، باب قول النبي صلى الله عليه و ســلم: " نــصرت بالرعب مسيرة شهر"، (٤ / ٥٤)، ح٢٩٧٧، وقد سبق في التخريج ص٢٥٣.

[4] انظر: منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خــلال الجــامع الــصحيح ص١٥٣، ١٥٤، بتصرف يسير.

الحديث الثاني:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ الْمِقْدَامِ الْعِجْلِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْـنُ عَبْـدِ الـرَّحْمَنِ الطُّفَاوِيُّ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ قَوْمًا قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنَّ قَوْمًا يَأْتُونَنَا بِاللَّحْمِ لَا نَدْرِي أَذَكَرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ أَمْ لَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّـهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " سَمُّوا اللَّهَ عَلَيْهِ وَكُلُوهُ"(1)، وذكره معلقًا في موضعين آخرين(2).

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري من طريقي أسامة بن حفص(3)، وسليمان بن حيان(4)، كلاهما عن هشام ابن عروة به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا ثلاثة، وهم:

الأول: هشام بن عروة وقد سبق في دراسة الحديث الثالث عند إسماعيل بن أبي أويـس أن فيه علتين:

الأولى: الاختلاط: وقد قال عنه العلائي: هو من القسم الذي لم يؤثر فيه شيء من ذلك.

الثانية: التدليس: وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الأولى في طبقاته، فلا يضير تدليسه.

الثاني: محمد بن عبد الرحمن الطُّفاوي: صدوق يهم، وقد تابعه أسـامة بـن حفـص، وسليمان بن حيان، وأما عن تشيعه فحديثه هنا لا علاقة له ببدعته.

الثالث: أحمد بن المقدام العجلي، توصل الباحث في دراسة الحـديث الأول إلـى أنـه صدوق، وقد تابعه أسامة بن حفص، وسليمان بن حيان متابعة قاصرة.

---

(1) صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب من لم يَرَ الوساوس ونحوها من المُشَبَّهات، (٣ / ٥٤)، ح٢٠٥٧.

(2) صحيح البخاري، كتاب الذبائح والصيد، باب ذبيحة الأعراب ونحوهم، (٧ / ٩٢)، ح٥٥٠٧، كتاب التوحيد، باب السؤال بأسماء الله تعالى والاستعاذة بها، (٩ / ١١٩)، ح٧٣٩٨.

(3) صحيح البخاري، كتاب الذبائح والصيد، باب ذبيحة الأعراب ونحوهم، (٧ / ٩٢)، ح٥٥٠٧.

(4) صحيح البخاري، كتاب التوحيد، باب السؤال بأسماء الله تعالى والاستعاذة بها، (٩ / ١١٩)، ح٧٣٩٨.

الحديث الثالث:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَبُو الْمُنْذِرِ الطُّفَاوِيُّ عَنْ سُلَيْمَانَ الْأَعْمَشِ قَالَ: حَدَّثَنِي مُجَاهِدٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَنْكِبِي فَقَالَ: " كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ أَوْ عَابِرُ سَبِيلٍ"، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَقُولُ: " إِذَا أَمْسَيْتَ فَلَا تَنْتَظِرْ الصَّبَاحَ، وَإِذَا أَصْبَحْتَ فَلَا تَنْتَظِرْ الْمَسَاءَ، وَخُذْ مِنْ صِحَّتِكَ لِمَرَضِكَ، وَمِنْ حَيَاتِكَ لِمَوْتِكَ"[1] .

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي[2]، وابن ماجه[3] من طريق ليث بن أبي سُلَيْم عن مجاهد بن جبر به بنحوه، وفيه زيادة، والقُضَاعي من طريق مالك بن سُعَيْر عن الأعمش به بنحوه، وفيه زيادة[4]، ولم يذكر كلام ابن عمر غير الترمذي.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

الأول: سليمان الأعمش، وقد تقدم في دراسة الحديث الثاني عند ثابت بن محمد أن ابن حجر ذكره في المرتبة الثانية في المدلسين، فلا يضير تدليسه.

الثاني: محمد بن عبد الرحمن الطُّفاوي: صدوق يهم، وقد تابعه مالك بن سُعَيْر، وأما ليث بن أبي سُلَيْم الذي تابعه متابعة قاصرة فقد قال عنه ابن حجر: صدوق اختلط جدًا، ولم يتميز حديثه فَتُرِك[5]، فبذلك لا يصلح للمتابعة، وأما عن تشيعه فحديثه هنا لا علاقة له بدعته.

وقد قال عنه ابن حجر: فهذا الحديث قد تفرد به الطُّفاوي، وهو من غرائب الصحيح، وكأنَّ البخاري لم يُشَدِّدْ فيه لكونه من أحاديث الترغيب والترهيب، ثم وجدت له فيه متابعًا في نوادر الأصول للحكيم الترمذي من طريق مالك بن سُعَيْر عن الأعمش[6].

---

[1] صحيح البخاري، كتاب الرقاق: باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: " كن في الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل"، (٨ / ٨٩)، ح٦٤١٦.

[2] سنن الترمذي، كتاب الزهد، باب ما جاء في قصر الأمل، (٤ / ٥٦٧)، ح٢٣٣٣.

[3] سنن ابن ماجه، كتاب الزهد، باب مثل الدنيا، (٢ / ١٣٧٨)، ح٤١١٤.

[4] مسند الشهاب (١ / ٣٧٣)، ح٦٤٤.

[5] تقريب التهذيب ص ٤٦٤.

[6] هدي الساري ص٦٥٨، وقد بحثت في النوادر فوجدت الحديث بدون إسناد عنده، وقد سبق في هذه الصفحة القول أن مالك بن سُعَيْر تابع الطُّفاوي عند القُضاعي فليُعْلَم.

علة الحديث:

ورد أنَّ هذا الحديث وإن صَرَّح الأعمش فيه بالسماع فقد أخذه من ليث بن أبـــي سُــلَيْم ودَلَّسه عنه.

قال العقيلي: قال محمد بن عبد الله الحضرمي قال لنا عمرو بن محمد بن بُكَيْر، وذكــر علي بن المديني، وقال: زعم المخذول في هذا الحديث أنَّه حدثنا مجاهد، وإنَّما يرويه الأعمــش أخذه من ليث بن أبي سُلَيْم[1].

قال الباحث: وهذا القول فيه إجحافٌ بحق الأعمش، وابن المديني كــذلك فقــد صــرح بالسماع، فلا مجال للقول بأنه عن ليث بن أبي سُلَيْم ودَلَّسه عنه، وقد قال ابن حبان: مكثتُ بُرْهَةً من الدهر مُتَوَهِّمًا أنَّ الأعمش لم يسمع هذا الخبر من ليث بن أبي سُلَيْم فدَلَّسه حتى رأيت علـــي ابن المديني حَدَّث بهذا الخبر عن الطُّفاوي عن الأعمش قال: حدثني مجاهد، فعلمتُ حينئـــذٍ أنَّ الخبر صحيحٌ لا شك فيه، ولا امتراء في صحته[2].

---

(1) الضعفاء الكبير (٣ / ٩٦٣).

(2) روضة العقلاء ونزهة الفضلاء ص١٤٩.

المطلب الخامس: محمد بن وهب بن عطية: وله رواية واحدة:

قال ابن عدي: محمد بن وهب بن عَطِيَّة الدمشقي،... وله غيرُ حديثٍ منكرٍ، ولم أَرَ للمتقدمين فيه كلامًا، وقد رأيتُهم قد تكلموا فيمن هو خيرٌ منه[1].

أقوال العلماء فيه:

وثقه الدارقطني[2]، وقال أبو حاتم: صالح الحديث[3]، وابن حجر: صدوق[4]، وقال أيضًا: أورد الدارقطني الحديث الذي أنكره ابن عدي في غرائب مالك، ثم قال: محمد بن وهب ومن دونه ليس بهم بأس، وأخاف أن يكون دخل لبعضهم حديث في حديث[5].

وقد ذكر بعض النقاد أن ابن عدي خلط بين اثنين أحدهما ثقة: وهو صاحب الترجمة، والآخر ضعيف وهو: محمد بن وهب بن مسلم، وهو الذي قال عنه ابن عساكر: ذاهب الحديث[6].

فقد ذكر الذهبي أن ابن عدي انتقد حديثًا لهذا الراوي[7]، فقال: (صدق ابن عدي، لكن محمد هو آخر قرشي، نزل مصر، ويكنى أبا عمرو، وذكره ابن منده، فوهم في نسبه، ثم ذكر أنه مولى قريش، وأنه منكر الحديث[8]، قلت – أي الذهبي– : ذكر الاثنين ابن عساكر[9]، وابن القرشي: هو محمد بن وهب بن مسلم، قلت – أي الذهبي–: ليس بثقة، والأول: ثقة)[10].

وقال في موضع آخر: قال ابن عدى لما بدأ بذكره: هذا محمد بن وهب بن عطية الدمشقي فأخطأ حيث جعل اسم جده عطية، فإن الذي جده عطية آخر، وهو أبو عبد الله السُّلَمي الذي أخرج له البخاري عن الذُّهْلى عنه عن محمد بن حرب، وأما الضعيف فهو محمد بن وهب ابن مسلم القرشى الدمشقي، فصدق ابن عدى في أن الحديث باطل[11] .

---

[1] انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٦ / ٢٦٩).

[2] تاريخ دمشق (٥٦ / ٢٠٧).

[3] الجرح والتعديل (٨ / ١١٤).

[4] تقريب التهذيب ص ٥١٢.

[5] تهذيب التهذيب (٣ / ٧٢٥).

[6] المغني في الضعفاء (٢ / ٢٧٧)، ولم أجد هذا القول في تاريخ دمشق.

[7] انظر هذا الحديث في الكامل في ضعفاء الرجال (٦ / ٢٦٩).

[8] انظر: تاريخ دمشق (٥٦ / ٢٠٧).

[9] المصدر نفسه.

[10] سير أعلام النبلاء (١٠ / ٦٧٠).

[11] ميزان الاعتدال (٤ / ٦١).

وقال ابن حجر: ظَنَّ ابن عدي أنه الأول فقال: هو محمد بن وهب بن عطية، وليس كما ظَنَّ، وقد فَرَّقَ بينهما ابن عساكر فأصاب[1]، وقال أيضًا: محمد بن وهب بن مـــسلم الدمـــشقي: ضعيف، ووهم من خلطه بالذي قبله[2].

خلاصة القول:

الراوي محمد بن وهب بن عطية ثقة، وهو الذي روى له البخاري في صحيحه روايـــة واحدة، وأما من قصده ابن عدي فهو محمد بن وهب بن مسلم، فأخطأ وقال: عطية بدل وهـــب، وهذا ليس له أي رواية في صحيح البخاري.

---

(1) تهذيب التهذيب (٣/ ٧٢٥).

(2) تقريب التهذيب ص ٥١٢.

المطلب السادس: معاذ بن هشام الدَّسْتَوائي: وله إحدى عشرة رواية:

قال ابن عدي: معاذ بن هشام الدَّسْتَوَائِيُّ[1]،... وله عن قتادة حديث كثير، وله عن غير أبيه أحاديث صالحة، وهو ربما يغلط في الشيء بعد الشيء، وأرجو أنه صدوق[2].

أقوال العلماء فيه:

وثقه ابن معين[3]، وفي موضع آخر قال: صدوق ليس بحجة[4]، وفي موضع آخر: ليس بذاك القوي[5]، ووثقه كذلك ابن قانع، وزاد: مأمون[6]، وذكره ابن حبان في الثقات[7].

وقال الذهبي[8]، وابن حجر[9]: صدوق، زاد ابن حجر: ربما وهم.

وقال أحمد عندما سمع من يُكَثِّرُهُ في الحديث والفقه: وأي شيء عنده من الحديث؟[10].

ومما يُرَدُّ به على أحمد قول ابن المديني: سمعت معاذ بن هشام بمكة يقول: عندي عشرة آلاف فأنكرنا عليه وسخرنا به، فلما جئنا إلى البصرة أخرج إلينا من الكتب نحوًا مما قال – يعني عن أبيه–، فقال: هذا سمعت، وهذا لم أسمعه، فجعل يميزها[11].

وقال أبو عبيد الآجري: قلت لأبي داود معاذ بن هشام عندك حجة؟ قال: أكره أن أقول شيئًا كان يحيى لا يرضاه، قال أبو عبيد: لا أدري من يحيى، يحيى بن معين أو يحيى القطان، وأظنه يحيى القطان[12].

---

(1) الدَّسْتُوَائِيُّ: بضم التاء، هذه النسبة إلى بلدة من بلاد الأهواز يقال لها دَسْتُوا، وإلى ثياب جُلِبَت منها. الأنساب للسمعاني (٢ / ٤٧٦)، وضبطها ابن حجر بفتح التاء. انظر: تقريب التهذيب ص ٥٧٣.

(2) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٦ / ٤٣٣، ٤٣٤).

(3) الجرح والتعديل (٨ / ٢٥٠).

(4) تاريخ ابن معين – رواية الدوري– (٤ / ٢٦٣).

(5) التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة (٣/ ٢٠٤).

(6) تهذيب التهذيب (٤/ ١٠٢).

(7) الثقات (٩ / ١٧٦).

(8) المغني في الضعفاء (٢ / ٣٠٨)، وميزان الاعتدال (٤ / ١٣٣).

(9) تقريب التهذيب ص ٥٣٦.

(10) تهذيب الكمال (٢٨ / ١٤١).

(11) الكامل في ضعفاء الرجال (٦ / ٤٣٣).

(12) سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود (١/ ٣٧٨).

وقد اتهمه ببدعة القدر الحميدي، وأحمد بن حنبل:

قال أحمد بن حنبل: كان في كتابه عن أبيه ليس المعاصي من قدر الله، قلت لـــه: ومـــا علمك؟ قال: أنا رأيته في كتابه عن أبيه، ثم خرج إلى مكة في تجارة، فجلس يحـــدثهم، فقـــال: الحميدي لا تسمعوا من هذا القَدَرِيِّ شيئًا[1].

خلاصة القول فيه:

يرى ابن عدي أن الراوي معاذ بن هشام صدوق يغلط، وأرجع ابن حجر هذا إلى الوهم، لذلك يرى الباحث أن الراوي صدوق قدري يهم.

دراسة مروياته:

الراوي معاذ بن هشام له إحدى عشرة رواية بالمكرر، تسع بدون المكرر، أحدها معلقة.

الحديث الأول:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ حَدَّثَنِي أَبِـــي عَـــنْ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ النَّاجِيِّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " إِذَا خَلَصَ الْمُؤْمِنُونَ مِنْ النَّارِ حُبِسُوا بِقَنْطَرَةٍ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ فَيَتَقَاصُّونَ[2] مَظَالِمَ كَانَتْ بَيْنَهُمْ فِي الدُّنْيَا حَتَّى إِذَا نُقُّوا وَهُذِّبُوا أُذِنَ لَهُمْ بِدُخُولِ الْجَنَّةِ، فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّـــدٍ بِيَدِهِ لَأَحَدُهُمْ بِمَسْكَنِهِ فِي الْجَنَّةِ أَدَلُّ بِمَنْزِلِهِ كَانَ فِي الدُّنْيَا"[3].

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري من طريق سعيد بن أبي عروبة بنحوه[4]، وأحمد من طريق مَعْمَر بـــن راشد بعضًا منه[5]، كلاهما عن قتادة بن دِعامة به.

---

[1] تهذيب الكمال (٢٨ / ١٤١).

[2] فيتقاصُّون: من القصاص، والمراد به: تتبع ما بينهم من المظالم وإسقاط بعضها ببعض. فتح الباري شـــرح صحيح البخاري (٥ / ٩٦).

[3] صحيح البخاري، كتاب المظالم، باب قصاص المظالم، (٣ / ١٢٨)، ح٢٤٤٠.

[4] صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب القصاص يوم القيامة، (٨ / ١١١)،ح٦٥٣٥.

[5] مسند أحمد (١٨ / ١٠٦)، ح١١٥٤٨.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا ثلاثة، وهم:

الأول: قتادة بن دِعامة، وقد سبق في دراسة الحديث الأول عند جرير بن حازم أن فيه علة التدليس، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة، فلابد من التصريح بالسماع، وقد صرح بالسماع في رواية أحمد من طريق مَعْمَر.

الثاني والثالث: هشام الدَّسْتَوائي، ومعاذ ابنه فيهما علة القدر، والحديث لا علاقة له بهذه البدعة، ومعاذ: صدوق يهم، وقد تابعه سعيد بن أبي عروبة، ومَعْمَر بن راشد متابعة قاصرة.

الحديث الثاني:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسٌ أَنَّ رَجُلَيْنِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[1] خَرَجَا مِنْ عِنْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي لَيْلَةٍ مُظْلِمَةٍ وَمَعَهُمَا مِثْلُ الْمِصْبَاحَيْنِ يُضِيئَانِ بَيْنَ أَيْدِيهِمَا، فَلَمَّا افْتَرَقَا صَارَ مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَاحِدٌ حَتَّى أَتَى أَهْلَهُ[2]، وأخرجه في موضع آخر بنفس السند والمتن[3].

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري من طريق همام بن يحيى عن قتادة بن دِعامة به بنحوه[4]، وأحمد من طريق ثابت بن أسلم عن أنس بن مالك بمعناه[5].

---

(1) الرجلان هما: أُسَيْد بن حُضَيْر وعباد بن بشر. هدي الساري ص٤٢٦.

(2) صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب...، (١ / ١٠٠)، ح٤٦٥.

(3) صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب سؤال المشركين أن يريهم النبي صلى الله عليه و سلم آية فأراهم انشقاق القمر، (٤ / ٢٠٧)، ح٣٦٣٩.

(4) صحيح البخاري، كتاب فضائل الصحابة، باب منقبة أسيد بن حضير وعباد بن بشر رضي الله عنهما، (٥ / ٣٦)، ح٣٨٠٥.

(5) مسند أحمد (٢٠ / ٢٩٥)، ح١٢٩٨٠.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا ثلاثة، وهم:

الأول: قتادة بن دِعامة، وقد سبق في دراسة الحديث الأول عند جرير بن حازم أن فيه علة التدليس، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة، فلابد من التصريح بالسماع، وقد صرح بذلك في نفس الرواية.

الثاني والثالث: هشام الدَّسْتَوائي، ومعاذ ابنه فيهما علة القدر، والحديث لا علاقة له بهذه البدعة، ومعاذ: صدوق يهم، وقد تابعه همام بن يحيى متابعة قاصرة.

الحديث الثالث:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي الْأَسْوَدِ حَدَّثَنَا مُعَاذٌ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: " كَانَ أَحَبُّ الثِّيَابِ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَلْبَسَهَا الْحِبَرَةَ[1]"[2].

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري عن عمرو بن عاصم[3]، ومسلم عن هُدْبة بن خالد بنحوه[4]، كلاهما عن همام بن يحيى عن قتادة بن دِعامة به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا ثلاثة، وهم:

الأول: قتادة بن دِعامة، وقد سبق في دراسة الحديث الأول عند جرير بن حازم أن فيه علة التدليس، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة، فلابد من التصريح بالسماع، وقد صرح بالسماع في رواية مسلم عن هُدْبة بن خالد.

الثاني والثالث: هشام الدَّسْتَوائي، ومعاذ ابنه فيهما علة القدر، والحديث لا علاقة له بهذه البدعة، ومعاذ: صدوق يهم، وقد تابعه همام بن يحيى متابعة قاصرة.

---

[1] الحِبَرَة: من التحبير بمعنى التزيين، والمراد هنا ما يلبسه أهل اليمن من العصب. هدي الساري ص١٥٧.

[2] صحيح البخاري، كتاب اللباس، باب البرود والحبرة والشملة، (٧ / ١٤٧)، ح٥٨١٣.

[3] المصدر نفسه، (٧ / ١٤٦)، ح٥٨١٢.

[4] صحيح مسلم، كتاب اللباس والزينة، باب فضل لباس ثياب الحبرة، ص١١١٤، ح٢٠٧٩.

الحديث الرابع:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ قَالَ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدُورُ عَلَى نِسَائِهِ فِي السَّاعَةِ الْوَاحِدَةِ مِنْ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَهُنَّ إِحْدَى عَشْرَةَ، قَالَ: قُلْتُ لِأَنَسٍ: أَوَكَانَ يُطِيقُهُ؟ قَالَ: كُنَّا نَتَحَدَّثُ أَنَّهُ أُعْطِيَ قُوَّةَ ثَلَاثِينَ، وَقَالَ سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ: إِنَّ أَنَسًا حَدَّثَهُمْ تِسْعُ نِسْوَةٍ[1].

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري بنحوه عن عبد الأعلى بن حماد[2]، ومُسَدَّد بن مُسَرْهَد[3]، وخليفة بن خياط[4]، ثلاثتهم عن يزيد بن زُرَيْع عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة بن دِعامة به بنحوه، وقال: تسع نسوة.

وأخرجه الترمذي[5]، والنسائي[6]، وابن ماجه[7] من طريق مَعْمَر بن راشد عن قتادة ابن دِعامة به بمعناه.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا ثلاثة، وهم:

الأول: قتادة بن دِعامة، وقد سبق في دراسة الحديث الأول عند جرير بن حازم أن فيه علة التدليس، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة، فلابد من التصريح بالسماع، وقد صرح بذلك في نفس الرواية.

الثاني والثالث: هشام الدَّسْتَوائي، ومعاذ ابنه فيهما علة القدر، والحديث لا علاقة له بهذه البدعة، ومعاذ: صدوق يهم، وقد تابعه سعيد بن أبي عروبة، ومَعْمَر بن راشد متابعة قاصرة.

---

(1) صحيح البخاري، كتاب الغسل، باب إذا جامع ثم عاد ومن دار على نسائه في غسل واحد، (١ / ٦٢)، ح٢٦٨.

(2) صحيح البخاري، كتاب الغسل، باب الجنب يخرج ويمشي في السوق وغيره، (١ / ٦٥)، ح٢٨٤.

(3) صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب كثرة النساء، (٧ / ٣)، ح٥٠٦٨.

(4) المصدر نفسه.

(5) سنن الترمذي، كتاب الطهارة، باب ما جاء في الرجل يطوف على نسائه بغسل واحد، (١ / ٢٥٩)، ح١٤٠.

(6) سنن النسائي، كتاب الطهارة، باب إتيان النساء قبل إحداث الغسل، (١ / ١٤٣)، ح٢٦٤.

(7) سنن ابن ماجه، كتاب الطهارة، باب ما جاء فيمن يغتسل من جميع نسائه غسلا واحدا، (١ / ١٩٤)، ح٥٨٨.

الحديث الخامس:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ يُونُسَ قَالَ عَلِيٌّ هُوَ الْإِسْكَافُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: مَا عَلِمْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَكَلَ عَلَى سُكْرُجَةٍ[1] قَطُّ، وَلَا خُبِزَ لَهُ مُرَقَّقٌ قَطُّ، وَلَا أَكَلَ عَلَى خِوَانٍ قَطُّ، قِيلَ لِقَتَادَةَ: فَعَلَامَ كَانُوا يَأْكُلُونَ؟ قَالَ: عَلَى السُّفَرِ"[2]، وأخرجه مرة أخرى عن عبد الله بن أبي الأسود عن معاذ به[3].

تخريج الحديث:

أخرج البخاري بعضه، وفيه زيادة من طريق سعيد بن أبي عروبة[4]، وعن محمد بن سِنان[5]، وهُدْبة بن خالد[6]، كلاهما: (محمد، هُدْبة) عن همام بن يحيى، الاثنان: (سعيد، همام) عن قتادة بن دِعامة به.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا ثلاثة، وهم:

الأول: قتادة بن دِعامة، وقد سبق في دراسة الحديث الأول عند جرير بن حازم أن فيه علة التدليس، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة، فلابد من التصريح بالسماع، وقد صرح بالسماع في رواية البخاري عن هُدْبة بن خالد.

الثاني والثالث: هشام الدَّسْتَوائي، ومعاذ ابنه فيهما علة القدر، والحديث لا علاقة له بهذه البدعة، ومعاذ: صدوق يهم، وقد تابعه سعيد بن أبي عروبة، وهمام بن يحيى متابعة قاصرة.

---

(1) سُكْرُجَةٍ: إناء صغير يُؤكل فيه الشيء القليل من الأُدْم وهي فارسية. النهاية في غريب الحديث والأثر (٢ / ٣٨٤).

(2) صحيح البخاري، كتاب الأطعمة، باب الخبز المرقق والأكل على الخوان والسفرة، (٧ / ٧٠)، ح٥٣٨٦.

(3) صحيح البخاري، كتاب الأطعمة، باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه يأكلون، (٧ / ٧٥)، ح٥٤١٥.

(4) صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب فضل الفقر، (٨ / ٩٦)، ح٦٤٥٠.

(5) صحيح البخاري، كتاب الأطعمة، باب الخبز المرقق والأكل على الخوان والسفرة، (٧ / ٧٠)، ح٥٣٨٥.

(6) صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب كيف كان عيش النبي صلى الله عليه و سلم وأصحابه وتخليهم من الدنيا؟ (٨ / ٩٧)، ح٦٤٥٧.

الحديث السادس:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ قَالَ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمُعاذٌ رَدِيفُهُ عَلَى الرَّحْلِ قَالَ: يَا مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ، قَالَ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ، قَالَ: يَا مُعَاذُ، قَالَ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ ثَلَاثًا، قَالَ: " مَا مِنْ أَحَدٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ صِدْقًا مِنْ قَلْبِهِ إِلَّا حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا أُخْبِرُ بِهِ النَّاسَ فَيَسْتَبْشِرُوا؟ قَالَ: إِذًا يَتَّكِلُوا وَأَخْبَرَ بِهَا مُعَاذٌ عِنْدَ مَوْتِهِ تَأَثُّمًا[1] "[2].

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري[3]، ومسلم[4] من طريق همام بن يحيى، وأحمد من طريق شيبان بن عبد الرحمن[5]، كلاهما عن قتادة بن دِعامة به بصيغة أخرى يذكر فها حق الله، وحق العباد.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا ثلاثة، وهم:

الأول: قتادة بن دِعامة، وقد سبق في دراسة الحديث الأول عند جرير بن حازم أن فيه علة التدليس، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة، فلابد من التصريح بالسماع، وقد صرح بذلك في نفس الرواية.

الثاني والثالث: هشام الدَّسْتَوائي، ومعاذ ابنه فيهما علة القدر، والحديث لا علاقة له بهذه البدعة، ومعاذ: صدوق يهم، وقد تابعه همام بن يحيى، وشيبان بن عبد الرحمن متابعة قاصرة.

---

(1) تأثمًا: أي تجنبًا للإثم. النهاية في غريب الحديث والأثر (١ / ٢٤).

(2) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب من خص بالعلم قوما دون قوم كراهية أن لا يفهموا، (١ / ٣٧)، ح١٢٨.

(3) صحيح البخاري، كتاب اللباس، باب إرداف الرجل خلف الرجل، (٧ / ١٧٠)، ح٥٩٦٧، ، كتاب الاستئذان، باب من أجاب بلبيك وسعديك، (٨ / ٦٠)، ح٦٢٦٧، كتاب الرقاق، باب من جاهد نفسه في طاعة الله، (٨ / ١٠٥)، ح٦٥٠٠.

(4) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعًا، ص٤٢، ح٣٠.

(5) مسند أحمد (٢١ / ٢٨١)، ح١٣٧٤٢.

الحديث السابع:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: مَا نَعْلَمُ حَيًّا مِنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ أَكْثَرَ شَهِيدًا أَعَزَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ الْأَنْصَارِ، قَالَ قَتَادَةُ وَحَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّهُ قُتِلَ مِنْهُمْ يَوْمَ أُحُدٍ سَبْعُونَ وَيَوْمَ بِئْرِ مَعُونَةَ سَبْعُونَ وَيَوْمَ الْيَمَامَةِ سَبْعُونَ، قَالَ: وَكَانَ بِئْرُ مَعُونَةَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَيَوْمُ الْيَمَامَةِ عَلَى عَهْدِ أَبِي بَكْرٍ يَوْمَ مُسَيْلِمَةَ الْكَذَّابِ[(1)].

تخريج الحديث:

هذا الحديث أخرجه البخاري موقوفًا، وتفرد به.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

هشام الدَّسْتَوائي، ومعاذ ابنه فيهما علة القدر، والحديث لا علاقة له بهذه البدعة، ومعاذ: صدوق يهم، ولم أعثر له على متابعة، ويبدو أن البخاري تساهل في إخراجه لأنه موقوف، ولأنه في فضائل الأشخاص، ومناقبهم.

الحديث الثامن:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ح و حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرٍ حَدَّثَنَا رَوْحُ ابْنُ عُبَادَةَ حَدَّثَنَا سَعِيدٌ[(2)] عَنْ قَتَادَةَ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقُولُ: " يُجَاءُ بِالْكَافِرِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيُقَالُ لَهُ: أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ لَكَ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا أَكُنْتَ تَفْتَدِي بِهِ؟ فَيَقُولُ: نَعَمْ، فَيُقَالُ لَهُ: قَدْ كُنْتَ سُئِلْتَ مَا هُوَ أَيْسَرُ مِنْ ذَلِكَ"[(3)].

---

(1) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب من قتل من مسلمين يوم أحد، (٥ / ١٠٢)، ح٤٠٧٨.

(2) سعيد: هو سعيد بن أبي عروبة مِهْران اليَشْكُري مولاهم، أبو النضر البصري. تقريب التهذيب ص٢٣٩.

(3) صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب من نوقش الحساب عذب، (٨ / ١١٢)، ح٦٥٣٨.

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم من طريق رَوْح بن عبادة، وعبد الوهاب بن عطاء، كلاهما عن سعيد ابن أبي عروبة عن قتادة بن دِعامة به بنحوه[1].

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا ثلاثة، وهم:

الأول: قتادة بن دِعامة، وقد سبق في دراسة الحديث الأول عند جرير بن حازم أن فيه علة التدليس، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة، فلابد من التصريح بالسماع، وقد صرح بالسماع هنا.

الثاني والثالث: هشام الدَّسْتَوائي، ومعاذ ابنه فيهما علة القدر، والحديث لا علاقة له بهذه البدعة، ومعاذ: صدوق يهم، وقد روى له البخاري مقرونًا، وتابعه سعيد بن أبي عروبة متابعة قاصرة.

الحديث التاسع:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مَالِكٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ رُومَانَ عَنْ صَالِحِ ابْنِ خَوَّاتٍ عَمَّنْ شَهِدَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ ذَاتِ الرِّقَاعِ صَلَّى صَلَاةَ الْخَوْفِ أَنَّ طَائِفَةً صَفَّتْ مَعَهُ، وَطَائِفَةٌ وِجَاهَ الْعَدُوِّ فَصَلَّى بِالَّتِي مَعَهُ رَكْعَةً، ثُمَّ ثَبَتَ قَائِمًا، وَأَتَمُّوا لِأَنْفُسِهِمْ، ثُمَّ انْصَرَفُوا، فَصَفُّوا وِجَاهَ الْعَدُوِّ، وَجَاءَتْ الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى فَصَلَّى بِهِمْ الرَّكْعَةَ الَّتِي بَقِيَتْ مِنْ صَلَاتِهِ، ثُمَّ ثَبَتَ جَالِسًا، وَأَتَمُّوا لِأَنْفُسِهِمْ ثُمَّ سَلَّمَ بِهِمْ، وَقَالَ مُعَاذٌ حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِنَخْلٍ فَذَكَرَ صَلَاةَ الْخَوْفِ، قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ[2].

هذا الحديث من المعلقات، وقد قال عنه ابن حجر: معاذ هذا يتبادر إلى ذهني أنه ابن هشام الدَّسْتَوائي، وهشام أبوه، وجزم المزي وسبقه أبو نُعَيْم بأن معاذًا هذا هو ابن فَضَالة، ولست أستبعد ذلك فإنه سمع من هشام أيضًا، وقد سمع منه البخاري الكثير، وإنما لم يصرح بالسماع منه لهذا الحديث من أجل أبي الزبير- يقصد محمد بن مسلم بن تدرس-، ثم ذكر أن معاذ بن

---

[1] صحيح مسلم، كتاب صفات المنافقين وأحكامهم، باب طلب الكافر الفداء بملء الأرض ذهبًا، ص١٤٦٣، ح٢٨٠٥.

[2] صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب غزوة ذات الرقاع، (٥ / ١١٣)، ح٤١٢٩.

هشام رواه بإسناد آخر عند الطبري في تفسيره، وأنه رواه ابن عُلَيَّة، وغيره عن هشام به بنفس إسناد الحديث المعلق[1].

قال الباحث: الإسناد الآخر لمعاذ بن هشام عن أبيه هشام عن قتادة عن سليمان اليَشْكُري عن جابر بن عبد الله، وأما من روى عن هشام غير ابنه فهما إسماعيل بن عُلَيَّة، وحماد بن مَسْعَدة[2].

---

(1) انظر: تغليق التعليق على صحيح البخاري (٤ / ١١٨).

(2) انظر: تفسير الطبري (٩ / ١٣٢، ١٥٨).

المطلب السابع: ميمون بن سِياه: وله رواية واحدة:

قال ابن عدي: ميمون بن سِياه، بصريٌ، يكنى أبا بحر،... وهو أحد من كان يُعَدُّ في زُهَّاد البصرة، ولعلَّ ليس له من الحديث غير ما ذكرتُ من المسند، والزُهَّاد لا يضبطون الأحاديث كما يجب، وأرجو أنه لا بأس به[1].

أقوال العلماء فيه:

وثقه البخاري[2]، وأبو حاتم[3]، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يخطىء[4]، وفي موضع آخر: يخطىء ويخالف[5]، وفي موضع آخر: كان ممن ينفرد بالمناكير عن المشاهير، لا يعجبنى الاحتجاج بخبره إذا انفرد، فأما فيما وافق الثقات فإن اعْتَبَر به مُعْتَبِرٌ من غير احتجاجٍ به لم أَرَ بذلك بأسًا[6].

وقال الذهبي[7]، وابن حجر[8]: صدوق، وزاد ابن حجر: عابد يخطىء، والدارقطني: محتج به في الصحيح[9].

وضعفه ابن معين[10]، وقال أبو داود: ليس بذاك[11]، والفسوي: لين الحديث[12].

خلاصة القول فيه:

يرى ابن عدي أن ميمون لا يضبط الأحاديث كما يجب شأنه في ذلك شأن العُبَّاد، ويرى الباحث أن ميمون صدوق عابد يخطيء.

---

(1) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٦ / ٤١٣، ٤١٤).

(2) المغني في الضعفاء (٢ / ٣٤٢)، وميزان الاعتدال (٤ / ٢٣٣).

(3) الجرح والتعديل (٨ / ٢٣٣).

(4) الثقات (٥ / ٤١٨).

(5) المصدر نفسه (٧ / ٤٧٢).

(6) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين (٣ / ٦).

(7) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (٢ / ٣١١).

(8) تقريب التهذيب ص ٥٥٦.

(9) سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني ص ٢٧٥.

(10) تاريخ ابن معين – رواية الدوري- (٤ / ١٠٥).

(11) سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود (٢/٥٩).

(12) المعرفة والتاريخ (٢ / ١٢٧).

دراسة مروياته:

الراوي ميمون بن سياه له في صحيح البخاري رواية واحدة.

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَبَّاسٍ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ الْمَهْدِيِّ[1] قَالَ: حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ مَيْمُونِ بْنِ سِيَاهٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا، وَاسْتَقْبَلَ قِبْلَتَنَا، وَأَكَلَ ذَبِيحَتَنَا، فَذَلِكَ الْمُسْلِمُ الَّذِي لَهُ ذِمَّةُ اللَّهِ وَذِمَّةُ رَسُولِهِ، فَلَا تُخْفِرُوا[2] اللَّهَ فِي ذِمَّتِهِ"[3].

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري[4]، والترمذي[5]، وأبو داود[6]، والنسائي[7] من طريق عبد الله بن المبارك، وأبو داود[8] من طريق يحيى بن أيوب، والنسائي[9] من طريق محمد بن عيسى، ثلاثتهم عن حميد بن أبي حميد الطويل عن أنس بن مالك بمعناه، والنسائي عن حفص بن عمر عن عبد الرحمن بن مهدي به بنحوه[10].

---

[1] ابن المهدي: هو عبد الرحمن بن مهدي بن حسان العنبري مولاهم، أبو سعيد البصري. تقريب التهذيب ص٣٥١.

[2] تُخْفِرُوا: يقال أخفرت الرجل: إذا غدرت به. هدي الساري ص١٧٨.

[3] صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب فضل استقبال القبلة، (١ / ٨٧)، ح٣٩١.

[4] المصدر نفسه، ح٣٩٢.

[5] سنن الترمذي، كتاب الإيمان، باب ما جاء في قول النبي صلى الله عليه و سلم: أمرت بقتالهم حتى يقولوا لا إله إلا الله ويقيموا الصلاة، (٥ / ٤)، ح٢٦٠٨.

[6] سنن أبى داود، كتاب الجهاد، باب على ما يقاتل المشركون؟ ص٢٩٨، ح٢٦٤١.

[7] سنن النسائي، كتاب الإيمان وشرائعه، باب على ما يقاتل الناس؟ (٨ / ١٠٩)، ح٥٠٠٣.

[8] سنن أبى داود، كتاب الجهاد، باب على ما يقاتل المشركون؟ ص٢٩٨، ح٢٦٤٢.

[9] سنن النسائي، كتاب تحريم الدم، باب...، (٧ / ٧٥)، ح٣٩٦٦.

[10] سنن النسائي، كتاب الإيمان وشرائعه، باب صفة المسلم، (٨ / ١٠٥)، ح٤٩٩٧.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

الأول: ميمون بن سياه، وقد تابعه حميد بن أبي حميد الطويل.

الثاني: عمرو بن العباس الباهلى[1]:

وثقه الدارقطني[2]، وقال ابن حجر: صدوق ربما وهم[3]، وذكره ابن حبان في الثقــات، وقال: ربما خالف[4].

قال الباحث: صدوق يخالف ويهم، وقد تابعه حفص بن عمر.

---

(1) الباهلى: هذه النسبة إلى باهلة، وهو باهلة بن أعصر، وكان العرب يستنكفون من الانتساب إلى باهلة كأنّهــا ليست فيما بينهم من الأشراف. الأنساب للسمعاني (١ / ٢٧٥).

(2) سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني ص ٢٥٠.

(3) تقريب التهذيب ص ٤٢٣.

(4) الثقات (٨ / ٤٨٦).

المطلب الثامن: نُعَيم بن حماد: وله خمس روايات:

قال ابن عدي: نُعَيم بن حماد المَرْوَزِيُّ[1]، خُزَاعِيٌّ[2]، يُعْرَفُ بالفارض[3]، سكن مصر، حُمِلَ إلى العراق، ومات في الحبس، ثم أنكر عليه عشرة أحاديث، **ثم قال: أثنى عليه قومٌ، وضَعَّفه قومٌ، وكان ممن يتصلَّب في السُّنَّة، ومات في محنة القرآن في الحبس، وعامة ما أُنْكِرَ عليه هو هذا الذي ذكرتُه، وأرجو أن يكون باقي حديثه مستقيمًا[4].**

أقوال العلماء فيه:

وثقه ابن معين، وزاد: صدوق، رجل صدقٍ، أنا أعرف الناس به، كان رفيقي[5]، وقال ابن الجنيد: سمعت ابن معين وسئل عن نُعَيْم فقال: ثقة، قلت: إنَّ قومًا يزعمون أنه صَحَّحَ كتبه من عليٍّ العسقلاني الخُرَاساني، فقال لي: أنا سألته، فقلت: أخذتَ كتب عليٍّ العسقلاني، وصَحَّحْتَ منها فأنكر، وقال: إنما كان شيءٌ قد درس فنظرتُ فما عرفتُ ووافق كتابي غَيَّرْتُ[6]، وقال محمد بن علي المَرْوَزِيُّ سألت ابن معين عن حديث رواه نُعَيْم فقال: ليس له أصل، قلت: فَنُعَيْم بن حماد، قال: ثقة، قلت: كيف يُحَدِّثُ ثقة بباطل؟ قال: شُبِّهَ له[7]، وقال أيضًا: كان يتوهم الشيء كذا يخطيء فيه، فأما هو فكان من أهل الصدق[8]، وقال أيضًا: معروفٌ بالطلب، ثم ذمه، فقال: إنه يروي عن غير الثقات[9]، وفي موضع آخر: ليس في الحديث بشيء، ولكنه كان صاحب سُنَّة[10].

قال الباحث: قد يتبين لنا من خلال أقوال ابن معين أنها مختلفة، والصحيح ليس كذلك بل هي متوافقة، فرأي ابن معين هو أنه يهم ويخطئ ولكنه لم يذكر بتاتًا أنه يكذب، بل أرجع خطأه في أحد الأحاديث بأنه شُبِّهَ له.

---

(1) المَرْوَزِيُّ: هذه النسبة إلى مَرْوِ الشَّاهِجَان، وإنما قيل لها الشَّاهِجَان يعني: شاه جاء في موضع الملوك ومستقرهم. الأنساب للسمعاني (٥ / ٢٦٥)، ومَرْوِ الشَّاهِجَان أحد أقاليم خراسان، كانت في وقت ما عاصمتها، وتدعى مَرْو الكبرى. انظر: تعريف بالأماكن الواردة في البداية والنهاية لابن كثير (٢ / ٣١٦).

(2) خُزَاعِيٌّ: هذه النسبة إلى خُزَاعة. الأنساب للسمعاني (٢ / ٣٥٨).

(3) الفارض: سُمِّيَ نُعَيْم بالفارض لأنَّه كان من أعلم الناس بالفرائض. انظر: تاريخ بغداد (١٥ / ٤٢٠).

(4) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٧ / ١٦، ١٩).

(5) تاريخ بغداد (١٥ / ٤٢٨).

(6) سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص ٣٩٨.

(7) تاريخ بغداد (١٥ / ٤٢١).

(8) المصدر نفسه (١٥ / ٤٢٨).

(9) الكامل في ضعفاء الرجال (٧ / ١٦).

(10) تاريخ بغداد (١٥ / ٤٢٦).

وكذلك وثقه أحمد[1]، والعجلي[2]،وعند الذهبي زاد: صدوق[3]، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما أخطأ ووهم[4].

وقال أبو حاتم: محله الصدق، وسئل أيهما أحب إليك؟ نُعَيم بن حماد، أو عَبْدة بن سليمان قال: ما أقربهما[5]، وقال مسلمة بن قاسم: كان صدوقًا، وهو كثير الخطأ، وله أحاديث منكرة في الملاحم انفرد بها[6].

وقال الدارقطني: إمامٌ في السنة، كثير الوهم[7]، والذهبي: حافظٌ، ولكنَّه يأتي بعجائب[8]، وفي موضع آخر: أحد الأئمة الأعلام على لين في حديثه[9]، وابن حجر: صدوقٌ يخطيء كثيرًا[10].

وقال أبو زرعة الدمشقي: يصل أحاديث يوقفها الناس[11]، وصالح بن محمد: كان يُحَدِّثُ من حفظه، وعنده مناكير كثيرة لا يتابع عليها[12]، وضعفه النسائي[13]، وفي موضع زاد: ليس بثقة[14]، وفي موضع آخر: كَثُرَ تفرده عن الأئمة المعروفين بأحاديث كثيرة فصار في حَدِّ من لا يُحْتَجُّ به[15]، وأبو عروبة الحسين بن محمد بن أبي مَعْشَر: كان مظلم الأمر[16]، وعبد الرحمن ابن أحمد بن يونس: روى أحاديث مناكير عن الثقات[17]، وأبو أحمد الحاكم: ربما يخالف في بعض حديثه[18].

---

(1) الكامل في ضعفاء الرجال (٧ / ١٦).

(2) معرفة الثقات (٢ / ٣١٦).

(3) انظر: ميزان الاعتدال (٤ / ٢٦٨).

(4) الثقات (٩ / ٢١٩).

(5) الجرح والتعديل (٨ / ٤٦٤).

(6) تهذيب التهذيب (٤ / ٢٣٦).

(7) سؤالات الحاكم للدارقطني ص٢٨٠.

(8) ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص٥١٧.

(9) ميزان الاعتدال (٤ / ٢٦٧).

(10) تقريب التهذيب ص ٥٦٤.

(11) تهذيب الكمال (٢٩ / ٤٧١).

(12) تاريخ بغداد (١٥ /٤٢٦).

(13) الضعفاء والمتروكين للنسائي ص٢٣٤.

(14) تاريخ بغداد (١٥/ ٤٢٨).

(15) تهذيب الكمال (٢٩ / ٤٧٦).

(16) الكامل في ضعفاء الرجال (٧ / ١٦).

(17) تاريخ بغداد (١٥ / ٤٢٩).

(18) تهذيب التهذيب (٤ / ٢٣٦).

ونقل الدُّولابي قول النسائي بتضعيفه ثم قال: قال غيره: كان يضع الحديث في تقوية السُّنَّة وحكايات عن العلماء في ثَلْبِ أبى حنيفة مُزَوَّرة كَذِب، وكذلك ذكر الأزدي هذا القول[1].

وَرَدَّ ابن عدي قول الدُّولابي بأن جعله متهمًا فيما يقوله لصلابته في أهل الرأي[2].

وعَلَّقَ ابن حجر على قول ابن عدي فقال: اتهمه ابن عدي في ذلك، وحاشى الدولابي أن يُتَّهَمَ، وإنما الشأن في شيخه الذي نقل ذلك عنه؛ فإنه مجهول متهم، وأضاف: وكذلك من نقل عنه الأزدي بقوله قالوا، فلا حجة في شيء من ذلك لعدم معرفة قائله، وأما نُعَيم فقد ثبتت عدالته وصدقه ولكن في حديثه أوهام معروفة[3].

وقال الذهبي مُعَلِّقًا: نُعَيم بن حماد ما أظنه يضع[4].

هذا وقد قال أبو داود: عنده نحو عشرين حديثًا عن النبي صلى الله عليه وسلم ليس لها أصل[5].

قال الباحث: ورغم ذلك فلا داعي للقول بأنه يضع الحديث.

خلاصة القول فيه:

أنكر ابن عدي عشرة أحاديث رواها نُعَيْم، ثم جعل باقي حديثه مستقيمًا، وهذه الروايات لا شيء منها في صحيح البخاري، فيكون ابن عدي يرى أن نعيم وقع في الخطأ أو الوهم في هذه الأحاديث فقط، وبعد أن ذكر الباحث أقوال العلماء فيه؛ فإنه يرى أن الراوي نُعَيْم بن حماد صدوق يخطيء كثيرًا.

---

(1) انظر: تهذيب التهذيب (٤ / ٢٣٦)، وقد نسب الذهبي هذا الكلام للأزدي نفسه. انظر: المغني في الضعفاء (٢ / ٣٥٦).

(2) انظر: تهذيب الكمال (٢٩ / ٤٧٦)، ولم أجد قوله في كتابه الكامل.

(3) تهذيب التهذيب (٤ / ٢٣٦).

(4) المغني في الضعفاء (٢ / ٣٥٦).

(5) تهذيب الكمال (٢٩ / ٤٧٥).

دراسة مروياته:

نُعَيْم بن حماد له في صحيح البخاري خمس روايات بالمكرر، أربعة بـدون المكـرر، أحدها معلق.

الحديث الأول:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا نُعَيْمٌ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ[1] عَنْ حُمَيْدٍ الطَّوِيلِ عَنْ أَنَـسِ ابْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُوهَا، وَصَلَّوْا صَلَاتَنَا، وَاسْتَقْبَلُوا قِبْلَتَنَا، وَذَبَحُوا ذَبِيحَتَنَا فَقَدْ حَرُمَتْ عَلَيْنَا دِمَاؤُهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ"[2].

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي[3]، وأبو داود[4] عن سعيد بن يعقوب، والنسائي من طريق حبـان بـن موسى[5]، وأحمد[6] عن الحسن بن يحيى، وعلي بن إسحاق، أربعتهم عن عبد الله ابن المبارك به بنحوه، وفيه زيادة.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

نُعَيْم بن حماد: صدوق يخطيء كثيرًا، وقد تابعه أربعة، وهم: حبان بن موسى، والحسن بن يحيى، وسعيد بن يعقوب، وعلي بن إسحاق.

---

(1) ابن المبارك: هو عبد الله بن المبارك المَرْوَزي، مولى بني حنظلة. تقريب التهذيب ص٣٢٠.

(2) صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب فضل استقبال القبلة، (١ / ٨٧)، ح٣٩٢.

(3) سنن الترمذي، كتاب الإيمان، باب ما جاء في قول النبي صلى الله عليه و سلم: أمرت بقتالهم حتى يقولوا لا إله إلا الله ويقيموا الصلاة، (٥ / ٤)، ح٢٦٠٨.

(4) سنن أبى داود، كتاب الجهاد، باب على ما يقاتل المشركون؟ ص٢٩٨، ح٢٦٤١.

(5) سنن النسائي، كتاب الإيمان وشرائعه، باب على ما يقاتل الناس؟ (٨ / ١٠٩)، ح٥٠٠٣.

(6) مسند أحمد (٢١ / ٥٩)، ح١٣٣٤٨.

الحديث الثاني:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ حُصَيْنٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ قَالَ: "رَأَيْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ قِرْدَةً اجْتَمَعَ عَلَيْهَا قِرَدَةٌ قَدْ زَنَتْ فَرَجَمُوهَا فَرَجَمْتُهَا مَعَهُمْ"[(1)].

تخريج الحديث:

أخرجه أبو نعيم من طريق عباد بن العوام عن حصين بن عبد الرحمن به بنحوه[(2)].

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا ثلاثة:

الأول: حصين بن عبد الرحمن وقد سبق في دراسة حديث أُسِيد بن زيد أنه تغير حفظه في الآخر، وذكره العلائي في القسم الأول من المختلطين، فلا يؤثر اختلاطه.

الثاني: هُشَيْم بن بشير: وقد سبق في دراسة حديث أُسِيد بن زيد أنَّ فيه علتين:

الأولى: التدليس، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة، فلابد من التصريح بالسماع، ولم يصرح في أي رواية بذلك، وقد تابعه عباد بن العوام فيقويه قليلًا وإن كان لا يرفع العلة.

الثانية: الإرسال: ولم يُذْكَرْ أنه أرسل عن حصين بن عبد الرحمن.

الثالث: نُعَيْم بن حماد: صدوق يخطيء كثيرًا، وقد تابعه عباد بن العوام متابعة قاصرة.

ويبدو أن البخاري تساهل في إخراجه في صحيحه لأنَّ الحديثَ موقوفٌ، ولعدم تعلقه بالأحكام الشرعية، ولكنه متعلق بما نستأنس به من غيرة الحيوانات على عِرْضِها بفطرتها، وموافقتها لحكم الله في رجم الزاني المحصن.

---

(1) صحيح البخاري، كتاب فضائل الصحابة، باب القسامة في الجاهلية، (٥ / ٤٤)، ح٣٨٤٩.

(2) معرفة الصحابة (٤ / ٢٠٤٧).

الحديث الثالث:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنِي مَحْمُودٌ[(1)] حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاق أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ح و حَدَّثَنِي نُعَيْمٌ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ[(2)] أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ[(3)] عَنْ أَبِيهِ[(4)] قَالَ: بَعَثَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ إِلَى بَنِي جَذِيمَةَ فَدَعَاهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ فَلَمْ يُحْسِنُوا أَنْ يَقُولُوا أَسْلَمْنَا، فَجَعَلُوا يَقُولُونَ: صَبَأْنَا صَبَأْنَا، فَجَعَلَ خَالِدٌ يَقْتُلُ مِنْهُمْ وَيَأْسِرُ وَدَفَعَ إِلَى كُلِّ رَجُلٍ مِنَّا أَسِيرَهُ حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمٌ أَمَرَ خَالِدٌ أَنْ يَقْتُلَ كُلُّ رَجُلٍ مِنَّا أَسِيرَهُ، فَقُلْتُ: وَاللَّهِ لَا أَقْتُلُ أَسِيرِي، وَلَا يَقْتُلُ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِي أَسِيرَهُ حَتَّى قَدِمْنَا عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرْنَاهُ فَرَفَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدَهُ فَقَالَ: " اللَّهُمَّ إِنِّي أَبْرَأُ إِلَيْكَ مِمَّا صَنَعَ خَالِدٌ مَرَّتَيْنِ"[(5)]، وأخرجه في موضع آخر بنفس السند، والمتن[(6)].

تخريج الحديث:

أخرجه النسائي من طريق بِشْر بن السَّرِيِّ عن عبد الله بن المبارك به[(7)]، ومن طريقي عبد الرزاق بن همام، وهشام بن يوسف، كلاهما عن مَعْمَر بن راشد به[(8)].

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

نُعَيْم بن حماد: صدوق يخطيء كثيرًا، وقد تابعه بِشْر بن السَّرِيِّ.

---

(1) محمود: هو محمود بن غَيْلان العَدَوي مولاهم، أبو أحمد المَرْوَزي، نزيل بغداد. تقريب التهذيب ص٥٢٢.

(2) عبد الله: هو عبد الله بن المبارك المَرْوَزي، مولى بني حنظلة. تقريب التهذيب ص٣٢٠.

(3) سالم: هو سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العَدَوي، أبو عمر أو أبو عبد الله المدني، أحد الفقهاء السبعة. تقريب التهذيب ص٢٢٦.

(4) أبيه: هو عبد الله بن عمر بن الخطاب.

(5) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب بعث النبي صلى الله عليه و سلم خالد بن الوليد إلى بني جذيمة، (٥ / ١٦٠)، ح٤٣٣٩.

(6) صحيح البخاري، كتاب الأحكام، باب إذا قضى الحاكم بجور أو خلاف أهل العلم فهو رد، (٩ / ٧٣)، ح٧١٨٩.

(7) سنن النسائي، كتاب آداب القضاة، باب الرد على الحاكم إذا قضى بغير الحق، (٨ / ٢٣٦)، ح٥٤٠٥.

(8) المصدر نفسه.

الحديث الرابع:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ[1] أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ[2] عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: كَانَ مُحَمَّدُ ابْنُ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ يُحَدِّثُ أَنَّهُ بَلَغَ مُعَاوِيَةَ وَهُوَ عِنْدَهُ فِي وَفْدٍ مِنْ قُرَيْشٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو يُحَدِّثُ أَنَّهُ سَيَكُونُ مَلِكٌ مِنْ قَحْطَانَ فَغَضِبَ فَقَامَ فَأَثْنَى عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ قَالَ: أَمَّا بَعْدُ؛ فَإِنَّهُ بَلَغَنِي أَنَّ رِجَالًا مِنْكُمْ يُحَدِّثُونَ أَحَادِيثَ لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَلَا تُؤْثَرُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأُولَئِكَ جُهَّالُكُمْ فَإِيَّاكُمْ وَالْأَمَانِيَّ الَّتِي تُضِلُّ أَهْلَهَا؛ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: " إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ فِي قُرَيْشٍ لَا يُعَادِيهِمْ أَحَدٌ إِلَّا كَبَّهُ اللَّهُ فِي النَّارِ عَلَى وَجْهِهِ مَا أَقَامُوا الدِّينَ"، تَابَعَهُ نُعَيْمٌ عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ جُبَيْرٍ[3].

هذا الحديث من المعلقات، وقد وصله ابن حجر من طريق نُعَيْم عن ابن المبارك به[4].

---

(1) أبو اليمان: هو الحكم بن نافع البَهْراني، أبو اليمان الحِمْصي، مشهورٌ بكنيته. تقريب التهذيب ص١٧٦.

(2) شعيب: هو شعيب بن أبي حمزة الأموي مولاهم، أبو بشر الحِمْصي. تقريب التهذيب ص٢٦٧.

(3) صحيح البخاري، كتاب الأحكام، باب الأمراء من قريش، (٩ / ٦٢)، ح٧١٣٩.

(4) تغليق التعليق على صحيح البخاري (٥ / ٢٨٥).

المطلب التاسع: ورقاء بن عمر اليَشْكُري: وله ثماني عشرة رواية:

قال ابن عدي: ورقاء بن عمر اليَشْكُرِيُّ[(1)]، مدائنيٌّ، يكنى أبا بِشْر،... وله أحاديث كثيرة، وله عن أبي الزِّناد نسخة، وعن منصور بن مُعْتَمِر نسخة، وقد روى جملة ما رواه أحاديث غلط في أسانيدها، وباقي حديثه لا بأس به[(2)].

أقوال العلماء فيه:

وثقه أحمد، وزاد: صاحب سُنَّة[(3)]، كما وثقه في تفسير ابن أبي نَجِيح، بل وجعله أوثق فيه من شِبْل بن عَبَّاد المكي[(4)]، وفي موضع آخر: وهو يُصَحِّفُ في غير حرف[(5)]، وقال حنبل ابن إسحاق تعليقًا على ذلك: كأنَّ أبا عبد الله ضعفه في التفسير[(6)].

ووثقه ابن معين[(7)]، وفي موضع: صالح[(8)]، وفي موضع آخر: ليس به بأس[(9)]، ووثقه كذلك وكيع بن الجراح[(10)]، ولكنه رغم ذلك فقد قال إبراهيم الحَرْبِيُّ: لما قرأ وكيعٌ التفسير قال للناس: خذوه فليس فيه عن الكلبي[(11)] ولا ورقاء شيء[(12)]، وكأنه يُضَعِّفُ ورقاء في التفسير.

---

(1) اليَشْكُرِيُّ: هذه النسبة إلى قبيلة يَشْكُر، وورقاء أصله من خوارزم، ويقال من مَرْو، ويقال من الكوفة، سكن المدائن وحدث بها. انظر: الأنساب للسمعاني (٥ / ٦٩٧، ٦٩٨).

(2) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٧ / ٩٠، ٩١).

(3) تاريخ بغداد (١٥ / ٦٧٤).

(4) الجرح والتعديل (٩ / ٥١)، وشِبْل بن عباد وثقه أحمد. انظر: الجرح والتعديل (٤ / ٣٨٠).

(5) تاريخ بغداد (١٥ / ٦٧٤)، ومعنى التصحيف انظره في دراسة خِلاس بن عمرو.

(6) المصدر نفسه.

(7) الكامل في ضعفاء الرجال (٧ / ٩٠).

(8) الجرح والتعديل (٩ / ٥١).

(9) تاريخ ابن معين – رواية ابن محرز– (٨٢/١).

(10) تاريخ أسماء الثقات ص ٢٤٦.

(11) الكَلْبِيُّ: هو محمد بن السائب بن بِشْر الكَلْبِيُّ، أبو النَّضر الكوفي، النَسَّابة المُفَسِّر، مُـتَّهَمٌ بالكـذب ورُمِـيَ بالرَّفض. تقريب التهذيب ص٤٧٩.

(12) تاريخ بغداد (١٥ / ٦٧٥).

ووثقه ابن رجب، وزاد: مشهور[1]، والذهبي، وزاد: ثبت[2]، وفي موضع غيـره زاد: وهو ثَبْتٌ في أبي الزِّناد[3]، وفي موضع آخر: صدوقٌ صالحٌ[4]، وفي موضع آخر:صدوقٌ عالمٌ، من ثقات الكوفيين[5]، وذكره ابن حبان في الثقات[6]، وفي موضع آخر قال: مات بالمدائن على تَيَقُّظٍ فيه وإتقان[7].

وسئل أبو زرعة: ورقاء أحب إليك، أو شعيب بن أبي حمزة، أو عبد الرحمن بن أبـي الزناد، أو المغيرة بن عبد الرحمن[8]؟ فقال: ورقاء أحبُّ إليَّ منهم[9].

وقال أبو حاتم: صالح الحديث[10]، وابن حجر: صدوق في حديثه عن منصور لين[11]، وفي موضع آخر: مُحْتَجٌّ به عند الجميع[12].

وقال شَبَابة بن سَوَّار: قال لي شعبة: اكتب أحاديث ورقاء عن أبى الزِّناد[13]، وقال أبو داود: قال لي شعبة: عليك بورقاء، فإنك لن تلقى مثله حتى ترجع[14]، وقال محمود بن غَـيْلان: قلت لأبي داود: أي شيء يعني بقوله؟ قال: أفضل وأورع وخيرٌ منه[15]، وأثنى عليه معاذ ابـن معاذ التميمي ورضيه[16].

---

(1) شرح علل الترمذي (٢ /٨٠٧).

(2) المغني في الضعفاء (٢ / ٣٨١).

(3) ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص٥٢٨، وأبو الزِّنَاد: هو عبد الله بن ذَكْوان القرشي، أبو عبد الرحمن المدني. تقريب التهذيب ص٣٠٢.

(4) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (٢ / ٣٤٨).

(5) ميزان الاعتدال (٤ / ٣٣٢).

(6) الثقات (٧ / ٥٦٥).

(7) مشاهير علماء الأمصار ص٢٠٦.

(8) قال أبو زرعة عن شعيب بن أبي حمزة: أشبه حديثًا وأصح من ابن أبـي الزنـاد. الجـرح والتعـديل (٤ / ٣٤٥)، وقال عن المغيرة بن عبد الرحمن: لا بأس به. الجرح والتعديل (٨ / ٢٢٥).

(9) الجرح والتعديل (٩ / ٥١).

(10) المصدر نفسه.

(11) تقريب التهذيب ص ٥٨٠.

(12) هدي الساري ص٦٧٠.

(13) الجرح والتعديل (٩ / ٥١).

(14) المصدر نفسه.

(15) تاريخ بغداد (١٥ / ٦٧٥).

(16) الجرح والتعديل (٩ / ٥١).

وهذا الراوي فيه ثلاث علل:

العلة الأولى: بدعة الإرجاء:

قال أبو داود عنه: صاحب سُنَّة إلا أن فيه إرجاء[1]، وعندما سئل أحمد عن ذلك قال: لا أدري[2]، وهذه العلة بحاجة إلى دراسة خلال دراسة الأحاديث.

العلة الثانية: روايته عن منصور بن المُعْتَمِر:

ذكر ابن رجب في العلل تحت عنوان: قومٌ في أنفسهم ثقاتٌ لكنَّ حديثهم عن بعض الشيوخ فيه ضعفٌ بخلاف حديثهم عن بقية شيوخهم، ومنهم ورقاء بن عمر اليَشْكُرِيُّ، وضَعَّفَ روايته عن منصور[3].

وقال معاذ بن معاذ ليحيى القطان سَمِعْتَ حديث منصور؟ فقال يحيى: ممن سمع؟ أو قال: سمعتُ حديث منصور، قال: من ورقاء، فقال: لا يساوي شيئًا[4]، وقال العقيلي: تكلموا فيه في حديثه عن منصور[5]، وابن حجر: في حديثه عن منصور لين[6].

وأما عن البخاري فإنه لم يروِ عن ورقاء من روايته عن منصور شيئًا.

العلة الثالثة: روايته التفسير عن عبد الله بن أبي نَجِيح:

وهذه العلة هي أنه أخذ بعضه سماعًا وبعضه عرضًا كما ورد عن أحمد قوله: لم يسمع التفسير كله من ابن أبي نَجيح، يقولون: بعضه عرض، وقول حنبل بن إسحاق تعليقًا على ذلك: وكأنَّ أبا عبد الله ضعفه في التفسير.

وأضيف إلى ذلك ما قاله يحيى بن معين: جلس وكيع إلى ورقاء وهو يقرأ تفسير ابن أبى نَجيح، فقال: كتابك هذا كله سماع؟ فقال: بعضه سماع، وبعضه عرض، قال: تُمَيِّزُ هذا من هذا؟ قال: لا؛ فنفض ثوبه، وقال: السلام عليكم، وقام[7].

قال الباحث: السماع والعرض واحدٌ عند كثير من العلماء، وعلى افتراض أنه أقوى من السماع فإنه لا يدل على ضعف، فقد قال العباس بن مصعب: كان يروى تفسير ابن أبى نَجيح

---

(1) تاريخ بغداد (١٥ / ٦٧٥).

(2) المصدر نفسه (١٥ / ٦٧٤).

(3) شرح علل الترمذي (٢ / ٧٨١، ٨٠٧).

(4) تاريخ ابن معين – رواية الدوري– (٤ / ١١٠).

(5) الضعفاء الكبير (٤ / ١٤٤٩).

(6) تقريب التهذيب ص ٥٨٠.

(7) الكامل في ضعفاء الرجال (٧ /٩١).

عن مجاهد بعضه سمعه من ابن أبى نَجيح وبعضه قرأه عليه، فهو أثبت النـــاس فيمـــا يـــروي عنه[1]، وقال الدوري سألت ابن معين: أيما أحب إليك تفسير ورقاء أحب إليك أم تفسير شـــيبان ابن عبد الرحمن؟ فقال: تفسير ورقاء؛ لأنه عن ابن أبي نَجِيح عن مجاهد، ومجاهد أحب إلـــيَّ من قتادة، قلت: فأيما أحب إليك تفسير ورقاء أو تفسير ابن جريج؟ قال: تفـــسير ورقـــاء؛ لأنَّ تفسير ابن جريج عن مجاهد وهو مرسل، لم يسمع من مجاهد إلا حرفًا، قلت له: فتفسير ســـعيد ابن أبي عروبة أعجب إليك أم تفسير ورقاء؟ قال: تفسير ورقاء أعجب إليَّ؛ لأنه عن ابن أبـــي نَجيح عن مجاهد، وذاك عن سعيد عن قتادة، ومجاهد أعجب إليَّ من قتادة[2].

ولكن رغم ذلك تبقى هذه علة، ولا بد من دراسة لرواياته عن ابن أبي نَجيح في التفسير.

خلاصة القول فيه:

يرى ابن عدي أن الراوي ضعيفٌ في روايته عن منصور بن المُعْتَمِر وهو كـــذلك، إلا أن الباحث يضيف إلى هذه العلة غيرها فيرى أنه ثقة رمي بالإرجاء، وفي روايته عن منصور ابن المعتمر لين، وتُكُلِّم في روايته في التفسير عن ابن أبي نَجِيح.

دراسة مروياته:

الراوي ورقاء بن عمر له ثماني عشرة رواية، وسيدرس الباحث عشرة منها مع تقـــديم دراسة أحاديث ورقاء عن ابن أبي نَجيح في التفسير؛ لأن فيها العلة التي ذكرتُ آنفًا.

أولًا: دراسة أحاديث ورقاء عن ابن أبي نَجِيح:

الحديث الأول:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا آدَمُ[3] حَدَّثَنَا وَرْقَاءُ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ ابْـــنُ عَبَّاسٍ: " أَمَرَهُ أَنْ يُسَبِّحَ فِي أَدْبَارِ الصَّلَوَاتِ كُلِّهَا، يَعْنِي قَوْلَهُ { وَإِدْبَارَ السُّجُودِ}[4]"[5].

---

(1) الكامل في ضعفاء الرجال (٧ /٩١).

(2) تاريخ ابن معين – رواية الدوري– (٤ / ٣٠٠).

(3) آدم: هو آدم بن أبي إياس عبد الرحمن العسقلاني، أصله خراساني، يكنى أبا الحسن، نشأ ببغـــداد. تقريـــب التهذيب ص٨٦.

(4) سورة ق: آية ٤٠.

(5) صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب { وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب}، سورة: ق: ٣٩، (٦ / ١٣٩)، ح٤٨٥٢.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبري من طريق ورقاء بن عمر به بمعناه[1]، ومن طريق إسماعيل بن عُلَيَّة عن عبد الله بن أبي نَجيح به بمعناه[2].

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

الأول: عبد الله بن أبي نَجِيح مدلس من الثالثة عند ابن حجر[3]، فلابد من التصريح بالسماع، ولم يصرح بالسماع في أي رواية، ولم يتابعه أحد، وقد صَحَّح روايته في التفسير: سفيان الثوري[4]، وجعله أبو حاتم أفضل من خُصَيْف في مجاهد[5]، في حين قال يحيى القطان: لم يسمع التفسير من مجاهد[6]، ووافقه ابن حبان فقال: ابن أبى نَجِيح وابن جريج نظرا في كتاب القاسم بن أبى بَزَّة[7] عن مجاهد في التفسير، فرويا عن مجاهد من غير سماع[8]، ولكن ابن معين عندما فاضل بين التفاسير جعل تفسير ابن جريج عن مجاهد فقط هو المرسل[9]، وقد تكون رواية البخاري عنه لأنه يصحح سماعه من مجاهد في التفسير، كما أنه رمي بالقدر[10]، وحديثه هنا لا علاقة له ببدعته.

الثاني: ورقاء بن عمر: ثقة رمي بالإرجاء، وحديثه هنا لا علاقة له ببدعته، وفيه علة في روايته عن ابن أبي نَجِيح في التفسير، وقد تابعه إسماعيل بن عُلَيَّة.

---

(1) تفسير الطبري (٢٢ / ٣٨١).

(2) المصدر نفسه (٢٢ / ٣٨٠).

(3) طبقات المدلسين ص ٣٩.

(4) الجرح والتعديل (٥ / ٢٠٣).

(5) المصدر نفسه، وخُصَيْف: هو خُصَيْف بن عبد الرحمن قال عنه أبو حاتم: صالح يُخَلِّط، وتُكُلِّم في سوء حفظه. انظر: الجرح والتعديل (٣ / ٤٠٤).

(6) الثقات (٧ / ٥).

(7) القاسم بن أبى بَزَّة: ثقة. تقريب التهذيب ص ٤٤٩.

(8) الثقات (٧ / ٥).

(9) انظر: تاريخ ابن معين – رواية الدوري– (٤ / ٣٠٠).

(10) تقريب التهذيب ص ٣٢٦.

الحديث الثاني:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ خَلَفٍ قَالَ حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُوسُفَ عَنْ أَبِي بِشْرٍ وَرْقَاءَ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى عَنْ كَعْبِ ابْنِ عُجْرَةَ[1] أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَآهُ وَقَمْلُهُ يَسْقُطُ عَلَى وَجْهِهِ، فَقَالَ: " أَيُؤْذِيكَ هَوَامُّكَ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَحْلِقَ وَهُوَ بِالْحُدَيْبِيَةِ لَمْ يُبَيِّنْ لَهُمْ أَنَّهُمْ يَحِلُّونَ بِهَا، وَهُمْ عَلَى طَمَعٍ أَنْ يَدْخُلُوا مَكَّةَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ الْفِدْيَةَ فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُطْعِمَ فَرَقًا بَيْنَ سِتَّةِ مَسَاكِينَ، أَوْ يُهْدِيَ شَاةً، أَوْ يَصُومَ ثَلَاثَةَ أَيَّام"[2]، وأخرجه في موضع آخر من طريق محمد بن يوسف عن ورقاء به[3].

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري من طريق محمد بن يوسف عن ورقاء بن عمر بــه بمثلــه[4]، ومــن طريقي سفيان الثوري بمعناه[5]، وشِبْل بن عباد بمثله[6]، والترمذي من طريق سفيان بن عيينــة بنحوه[7]، ثلاثتهم عن عبد الله بن أبي نَجيح به.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا ثلاثة، وهم:

الأول: عبد الله بن أبي نَجيح، وقد ذكرت في الحديث الماضي أنه مدلس من الثالثة عند ابن حجر، فلابد من التصريح بالسماع، ولم يصرح بالسماع في أي رواية، ولم يتابعــه أحــد، والقول فيه ما قيل في الحديث الذي قبله، كما سبق أنه رمي بالقدر، وحديثه هنا لا علاقــة لــه ببدعته.

---

(1) كعب بن عُجْرة: هو كعب بن عُجْرة بن أمية البَلَوي القُضَاعي، حليف الأنصار. الإصابة في تمييز الصحابة (٥/ ٤٤٨).

(2) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب غزوة الحديبية، (٥ / ١٢٣)، ح٤١٥٩.

(3) صحيح البخاري، كتاب الحج، باب النسك شاة، (٣ / ١٠)، ح١٨١٨.

(4) المصدر نفسه.

(5) صحيح البخاري، كتاب المرضى، باب ما رخص للمريض أن يقول إني وجع أو وارأساه أو اشتد بي الوجع، (٧ / ١١٩)، ح٥٦٦٥.

(6) صحيح البخاري، كتاب الحج، باب النسك شاة، (٣ / ١٠)، ح١٨١٧.

(7) سنن الترمذي، كتاب الحج، باب ما جاء في المحرم يحلق رأسه في إحرامه ما عليه، (٣ / ٢٨٨)، ح٩٥٣.

الثاني: ورقاء بن عمر: ثقة رمي بالإرجاء، وحديثه هنا لا علاقة له ببدعته، وفيه علة في روايته عن ابن أبي نَجيح في التفسير، وقد تابعه السُّفْيانان وشِبْل بن عَبَّاد.

الثالث: الحسن بن خلف: وهو الحسن بن شاذان:

وثقه الخطيب[(1)]، وذكره ابن حبان في الثقات[(2)]، وقال الذهبي[(3)]، وابن حجر[(4)]: صدوق، زاد ابن حجر: له أوهام.

وقال أبو حاتم: شيخ[(5)]، وابن عدي: يُحْتَمَل، ولا أعلم له شيئًا منكرًا فأذكره[(6)]، وقال البخاري: يتكلمون فيه[(7)].

قال الباحث: صدوق، وقد تابعه محمد بن يوسف متابعة قاصرة.

الحديث الثالث:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ عَنْ وَرْقَاءَ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: " كَانَ الْمَالُ لِلْوَلَدِ، وَكَانَتْ الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ، فَنَسَخَ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ مَا أَحَبَّ، فَجَعَلَ لِلذَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ، وَجَعَلَ لِلْأَبَوَيْنِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسَ، وَجَعَلَ لِلْمَرْأَةِ الثُّمُنَ وَالرُّبُعَ، وَلِلزَّوْجِ الشَّطْرَ وَالرُّبُعَ"[(8)]، وقد أخرجه بنفس السند، والمتن في موضعين آخرين[(9)].

---

(1) تاريخ بغداد (٨/ ٢٦٣).

(2) الثقات (٨ / ١٧٧).

(3) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (١ / ٣٢٤).

(4) تقريب التهذيب ص ١٦٠.

(5) الجرح والتعديل (٣ / ١٨).

(6) الكامل في ضعفاء الرجال (٢ / ٣٣٤).

(7) التاريخ الأوسط (٢ / ٣٥٤).

(8) صحيح البخاري، كتاب الوصايا، باب لا وصية لوارث، (٤ / ٤)، ح٢٧٤٧.

(9) صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب قوله تعالى: { ولكم نصف ما ترك أزواجكم}، سورة النساء: ١٢، (٦ / ٤٤)، ح٤٥٧٨، كتاب الفرائض، باب ميراث الزوج مع الولد وغيره، (٨ / ١٥٢)، ح٦٧٣٩.

تخريج الحديث:

أخرجه الدارمي من طريق محمد بن يوسف بمثله[1]، والبيهقي من طريق آدم بن أبي إياس بنحوه[2]، كلاهما عن ورقاء بن عمر به، والطبري من طريق شِبْل بن عباد عن عبد الله ابن أبي نَجيح به بنحوه[3]، ومن طريق مجاهد بن جبر عن ابن عباس به بنحوه[4].

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

الأول: عطاء بن أبي رباح فيه علة الإرسال، ولكنه لم يُذْكَرْ أنه أرسل عن عبد الله بن عباس[5].

الثاني: عبد الله بن أبي نَجِيح، وقد سبق القول في الحديث الأول أنه مدلس من الثالثة عند ابن حجر، فلابد من التصريح بالسماع، ولم يصرح بالسماع في أي رواية، ولكن تابعه مجاهد بن جبر على حديثه، فيرتفع الحديث إلى الحسن لغيره، كما سبق أنه رمي بالقدر، وحديثه هنا لا علاقة له ببدعته.

الثالث: ورقاء بن عمر: ثقة رمي بالإرجاء، وحديثه هنا لا علاقة له ببدعته، وفيه علة في روايته عن ابن أبي نَجيح في التفسير، وقد تابعه شِبْل بن عباد.

الحديث الرابع:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا وَرْقَاءُ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: { إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ}، قَالَ: هُمْ نَفَرٌ مِنْ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ[6].

---

[1] سنن الدارمي (٤/ ٢٠٦٣)، ح٣٣٠٥.

[2] السنن الكبرى للبيهقي (٦ / ٢٢٦).

[3] تفسير الطبري (٧ / ٣٣)، ح٨٧٢٨.

[4] المصدر نفسه، ح٨٧٢٩.

[5] جامع التحصيل في أحكام المراسيل ص٢٣٧.

[6] صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب { إن شر الدواب عند الله الصم والبكم الذين لا يعقلون}، سورة الأنفال: ٢٢، (٦ / ٦١)، ح٤٦٤٦.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبري في تفسيره من طريق شِبْل بن عباد عن عبد الله بن أبي نَجيح به بمثله، وفيه زيادة[1].

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

الأول: عبد الله بن أبي نَجِيح وقد ذكرت في الحديث الأول أنه مدلس من الثالثة عند ابن حجر، فلابد من التصريح بالسماع، ولم يصرح بالسماع في أي رواية، ولم يتابعه أحد، والقول فيه ما قيل في الحديث الأول، كما سبق أنه رمي بالقدر، وحديثه هنا لا علاقة له ببدعته.

الثاني: ورقاء بن عمر: ثقة رمي بالإرجاء، وحديثه هنا لا علاقة له ببدعته، وفيه علة في روايته عن ابن أبي نَجيح في التفسير، وقد تابعه شِبْل ابن عباد.

ثانيًا: أحاديث أخرى:

الحديث الخامس:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا شَبَابَةُ حَدَّثَنَا وَرْقَاءُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " ائْذَنُوا لِلنِّسَاءِ بِاللَّيْلِ إِلَى الْمَسَاجِدِ "[2].

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم من طريق شبابة بن سوار به[3]، ومن طريق الأعمش سليمان بن مهران عن مجاهد بن جبر به[4]، وفي كلا الطريقين ذكره بنحوه، وفيه زيادة حوار ابن عمر مع ابنه.

---

[1] تفسير الطبري (١٣ / ٤٦٠)، ح١٥٨٦٠.

[2] صحيح البخاري، كتاب الجمعة، باب هل على من لم يشهد الجمعة غسل من النساء والصبيان وغيرهم؟ (٢ / ٥)، ح٨٩٩.

[3] صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب خروج النساء إلى المساجد إذا لم يترتب عليه فتنة وأنها لا تخرج مطيبة، ص٢٢٣، ح٤٤٢.

[4] المصدر نفسه، ص٢٢٢، ح٤٤٢.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

الأول: ورقاء بن عمر: ثقة رمي بالإرجاء، وحديثه هنا لا علاقة له ببدعته.

الثاني: شَبَابة بن سَوَّار، وقد درسه الباحث، ونفى عنه علة الإرجاء، وأنه تاب منها.

الحديث السادس:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ حَدَّثَنَا وَرْقَاءُ بْنُ عُمَرَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سُوقٍ مِنْ أَسْوَاقِ الْمَدِينَةِ فَانْصَرَفَ فَانْصَرَفْتُ، فَقَالَ: أَيْنَ لُكَعُ[1]؟ ثَلَاثًا، ادْعُ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ، فَقَامَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ يَمْشِي وَفِي عُنُقِهِ السِّخَابُ[2]، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِيَدِهِ هَكَذَا، فَقَالَ الْحَسَنُ بِيَدِهِ هَكَذَا فَالْتَزَمَهُ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أُحِبُّهُ فَأَحِبَّهُ، وَأَحِبَّ مَنْ يُحِبُّهُ، وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَمَا كَانَ أَحَدٌ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ الْحَسَنِ ابْنِ عَلِيٍّ بَعْدَ مَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا قَالَ[3].

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري من طريق علي بن المديني بنحوه[4]، ومسلم[5] عن أحمد بن حنبل مختصرًا، ومحمد بن يحيى بن أبي عمر بنحوه، ثلاثتهم عن سفيان بن عيينة عن عبيد الله ابن أبي يزيد به.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

ورقاء بن عمر: ثقة رمي بالإرجاء، وحديثه هنا لا علاقة له ببدعته.

---

(1) لُكَع: هو العبد ثم استُعمِل في الحُمق والذَّمِّ، يقال للرجل: لُكَعُ وللمرأة لَكاعِ، وقد لَكِع الرجلُ يَلْكَعُ لَكْعاً فهو أَلْكَع، وأكثر ما يقع في النِداء هو اللَّئيم، وقيل: الوَسخ، وقد يُطلق على الصغير. النهاية في غريب الحديث والأثر (٤ / ٢٦٨).

(2) السِّخَاب: هو خيط يُنْظَمُ فيه خَرَز، ويلْبَسه الصِّبيان والجَوَاري، وقيل: هو قِلادَة تُتَّخَذُ من قَرَنفُل ومَحْلب وسُكٍ ونحوه وليس فيها من اللُّؤْلؤ والجوهر شيء. النهاية في غريب الحديث والأثر (٢ / ٣٤٩).

(3) صحيح البخاري، كتاب اللباس، باب السخاب للصبيان، (٧ / ١٥٩)، ح٥٨٨٤.

(4) صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب ما ذكر في الأسواق، (٣ / ٦٦)، ح٢١٢٢.

(5) صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل الحسن والحسين رضي الله عنهما، ص١٢٧٥، ح٢٤٢١.

الحديث السابع:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بِشْرٍ حَدَّثَنَا شَبَابَةُ عَنْ وَرْقَاءَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ عِكْرِمَةَ[1] عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ أَهْلُ الْيَمَنِ يَحُجُّونَ وَلَا يَتَزَوَّدُونَ وَيَقُولُونَ نَحْنُ الْمُتَوَكِّلُونَ، فَإِذَا قَدِمُوا مَكَّةَ سَأَلُوا النَّاسَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى { وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى}[2].

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود عن أحمد بن الفرات، ومحمد بن عبد الله المُخَرِّمِي، كلاهما عن شَبَابة ابن سَوَّار به[3].

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

الأول: ورقاء بن عمر: ثقة رمي بالإرجاء، وحديثه هنا لا علاقة له ببدعته.

الثاني: شَبَابة بن سَوَّار، وقد درسه الباحث، ونفى عنه علة الإرجاء، وأنه تاب منها.

الحديث الثامن:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ[4] أَخْبَرَنَا يَزِيدُ[5] أَخْبَرَنَا وَرْقَاءُ عَنْ سُمَيٍّ[6] عَنْ أَبِي صَالِحٍ[7] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ذَهَبَ أَهْلُ الدُّثُورِ[8] بِالدَّرَجَاتِ وَالنَّعِيمِ الْمُقِيمِ، قَالَ: كَيْفَ ذَاكَ؟ قَالُوا: صَلَّوْا كَمَا صَلَّيْنَا، وَجَاهَدُوا كَمَا جَاهَدْنَا، وَأَنْفَقُوا مِنْ فُضُولِ أَمْوَالِهِمْ، وَلَيْسَتْ لَنَا أَمْوَالٌ، قَالَ: أَفَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَمْرٍ تُدْرِكُونَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، وَتَسْبِقُونَ مَنْ جَاءَ بَعْدَكُمْ،

---

(1) عكرمة: هو أبو عبد الله مولى ابن عباس، أصله بَرْبَري. تقريب التهذيب ص٣٩٧.

(2) صحيح البخاري، كتاب الحج، باب قول الله تعالى { وتزودوا فإن خير الزاد التقوى}: سورة: البقرة: ١٩٧، (٢ / ١٣٣)، ح١٥٢٣.

(3) سنن أبى داود، كتاب المناسك، باب التزود في الحج، ص٢٠٣، ح١٧٣٠.

(4) إسحاق: هو إسحاق بن منصور بن بَهْرام الكَوْسَج، أبو يعقوب التميمي المروزي. تقريب التهذيب ص١٠٣.

(5) يزيد: هو يزيد بن هارون بن زاذان السُّلَمي مولاهم، أبو خالد الواسطي. تقريب التهذيب ص٦٠٦.

(6) سُمَيٌّ: هو سُمَيٌّ مولى أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام. تقريب التهذيب ص٢٥٦.

(7) أبو صالح: ذَكْوان، أبو صالح السَّمَّان الزَّيَّات المدني. تقريب التهذيب ص٢٠٣.

(8) الدُّثور: جمع دَثْر، وهو المال الكثير، ويقع على الواحد والاثنين والجمع. النهاية في غريب الحديث والأثر (٢ / ١٠٠).

وَلَا يَأْتِي أَحَدٌ بِمِثْلِ مَا جِئْتُمْ بِهِ إِلَّا مَنْ جَاءَ بِمِثْلِهِ؟ تُسَبِّحُونَ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ عَشْرًا، وَتَحْمَدُونَ عَشْرًا، وَتُكَبِّرُونَ عَشْرًا[1].

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري[2]، ومسلم من طريق عبيد الله بن عمر بن حفص[3]، ومسلم من طريق محمد بن عجلان[4]، كلاهما عن سُمَيٍّ مولى أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

ورقاء بن عمر: ثقة رمي بالإرجاء، وحديثه هنا لا علاقة له ببدعته.

الحديث التاسع:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ قَالَ حَدَّثَنَا وَرْقَاءُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ الْخَلَاءَ فَوَضَعْتُ لَهُ وَضُوءًا، قَالَ: مَنْ وَضَعَ هَذَا فَأُخْبِرَ فَقَالَ: " اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ"[5].

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري من طريق عكرمة عن ابن عباس بمعناه[6]، ومسلم من طريق هاشم بن القاسم به بنحوه[7].

---

(1) صحيح البخاري، كتاب الدعوات، باب الدعاء بعد الصلاة، (٨ / ٧٢)، ح٦٣٢٩.

(2) صحيح البخاري، كتاب صفة الصلاة، باب الذكر بعد الصلاة، (١ / ١٦٨)، ح٨٤٣.

(3) صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفته، ص٢٨٥، ٢٨٦، ح٥٩٥.

(4) المصدر نفسه.

(5) صحيح البخاري، كتاب الوضوء، باب وضع الماء عند الخلاء، (١ / ٤١)، ح١٤٣.

(6) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب قول النبي صلى الله عليه و سلم (اللهم علمه الكتاب)، (١ / ٢٦)، ح٧٥.

(7) صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، ص١٣٠٢، ح٢٤٧٧.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

ورقاء بن عمر: ثقة رمي بالإرجاء، وحديثه هنا لا علاقة له ببدعته.

الحديث العاشر:

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سِنَانٍ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ أَخْبَرَنَا وَرْقَاءُ أَخْبَرَنَا زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ[1] قَالَ: رَأَيْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَبَّلَ الْحَجَرَ، وَقَالَ: " لَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبَّلَكَ مَا قَبَّلْتُكَ"[2].

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري من طريق محمد بن جعفر مطولًا[3]، ومسلم من طريق عمرو بن الحارث بنحوه[4]، كلاهما عن زيد بن أسلم به.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

الأول: زيد بن أسلم فيه علة الإرسال، لكنه لم يُذْكَرْ أنه أرسل عن أبيه[5].

الثاني: ورقاء بن عمر: ثقة رمي بالإرجاء، وحديثه هنا لا علاقة له ببدعته.

وقد تفحصت متون باقي رواياته فوجدت أن لا علاقة لها ببدعة الإرجاء[6].

---

[1] أبيه: أسلم العَدَوي، مولى عمر بن الخطاب. تقريب التهذيب ص١٠٤.

[2] صحيح البخاري، كتاب الحج، باب تقبيل الحجر، (٢ / ١٥١)، ح١٦١٠.

[3] صحيح البخاري، كتاب الحج، باب الرمل في الحج والعمرة، (٢ / ١٥١)، ح١٦٠٥.

[4] صحيح مسلم، كتاب الحج، باب استحباب تقبيل الحجر الأسود في الطواف، ص٦٣٣، ح١٢٧٠.

[5] جامع التحصيل في أحكام المراسيل ص ١٧٨.

[6] هذه الروايات منها اثنتان موصولتان، وأرقامهما: (٧٢٩٦، ٧٤٠١)، واثنتان معلقتان، وأرقامهما: (١٤١٠، ٦٦١٢).

المطلب العاشر: يحيى بن عبد الملك بن حميد: وله رواية واحدة:

قال ابن عدي: يحيى بن عبد الملك بن أبى غَنِيَّة، كوفيٌّ،... وعامة ما يرويه بعضه لا يُتَابَعُ عليه، وهو ممن يُكْتَبُ حديثه[1].

أقوال العلماء فيه:

وثقه الواقدي[2]، وابن سعد[3]، وزادا: صالح الحديث، وابن معين[4]، وأحمد[5]، والعجلي[6]، وأبو داود[7]، والدارقطني[8]، والذهبي[9]، وذكره ابن حبان في الثقات[10].

وقال النسائي: ليس به بأس[11]، وابن حجر: صدوق له أفراد[12].

خلاصة القول فيه:

يرى ابن عدي أن عامة ما يرويه يحيى بن عبد الملك لا يتابع عليه، وهي علة كبيرة، ولكن من خلال أقوال النقاد تبين لي أن الراوي ثقة، وقد يكون ما لا يتابع عليه هو مما تفرد به، لذلك يرى الباحث أنه ثقة يتفرد.

---

(1) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٧ / ٢٠٨).

(2) تهذيب التهذيب (٤/٣٧٥).

(3) الطبقات الكبير (٨ / ٥١٥).

(4) تاريخ ابن معين – رواية الدارمي– ص٢٣٤.

(5) العلل ومعرفة الرجال (٣ / ١٨٩، ٣١٠).

(6) معرفة الثقات (٢ / ٣٥٥).

(7) تهذيب الكمال (٣١ / ٤٤٨).

(8) سؤالات البرقاني للدارقطني – رواية الكرجي– ص ٧٠.

(9) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (٢ / ٣٧٠).

(10) الثقات (٧ / ٦١٤).

(11) تهذيب الكمال (٣١ / ٤٤٨).

(12) تقريب التهذيب ص٥٩٣.

دراسة مروياته:

الراوي يحيى بن عبد الملك له رواية واحدة في صحيح البخاري.

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ[1] عَنْ لَيْثٍ[2] عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ح وحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ [3] أَخْبَرَنَا عِيسَى[4] وَابْنُ إِدْرِيسَ[5] وَابْنُ أَبِي غَنِيَّةَ عَنْ أَبِي حَيَّانَ[6] عَنْ الشَّعْبِيِّ[7] عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ عَلَى مِنْبَرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[8] .

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري[9]، ومسلم[10] من طريق عبد الله بن إدريس، والبخاري[11]، ومسلم[12] من طريق عيسى بن يونس، والبخاري من طريق يحيى القطان[13]، ومسلم[14] من طريقي إسماعيل بن عُلَيَّة، وعلي بن مُسْهِر، ستتهم عن يحيى بن سعيد بن حيان به بزيادة تحريم الخمر.

---

[1] قُتَيْبة: هو قُتَيْبة بن سعيد بن جميل بن طريف الثقفي، أبو رجاء البَغْلاني، يقال اسمه يحيى، وقيل: علي. تقريب التهذيب ص٤٥٤.

[2] ليث: الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفَهْمي، أبو الحارث المصري. تقريب التهذيب ص٤٦٤.

[3] إسحاق: هو إسحاق بن إبراهيم بن مَخْلَد الحنظلي، أبو محمد بن راهويه المَرْوَزي. تقريب التهذيب ص٩٩.

[4] عيسى: هو عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السَّبيعي، كوفيٌّ، نزل الشام مرابطًا. تقريب التهذيب ص٤٤١.

[5] ابن إدريس: هو عبد الله بن إدريس بن يزيد بن عبد الرحمن الأَوْدي، أبو محمد الكوفي. تقريب التهذيب ص٢٩٥.

[6] أبو حَيَّان: هو يحيى بن سعيد بن حَيَّان التَّيْمي الكوفي. تقريب التهذيب ص٥٩٠.

[7] الشعبي: هو عامر بن شَراحيل، أبو عمرو. تقريب التهذيب ص٢٨٧.

[8] صحيح البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب ما ذكر النبي صلى الله عليه و سلم وحض على اتفاق أهل العلم وما اجتمع عليه الحرمان مكة والمدينة، (٩ / ١٠٥)، ح٧٣٣٧.

[9] صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب قوله { إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان }، سورة المائدة: ٩٠، (٦ / ٥٣)، ح٤٦١٩.

[10] صحيح مسلم، كتاب التفسير، باب في نزول تحريم الخمر، ص١٥٦٨، ح٣٠٣٢.

[11] صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب قوله { إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان}، سورة المائدة: ٩٠، (٦ / ٥٣)، ح٤٦١٩.

[12] صحيح مسلم، كتاب التفسير، باب في نزول تحريم الخمر، ص١٥٦٩، ح٣٠٣٢.

[13] صحيح البخاري، كتاب الأشربة، باب الخمر من العنب، (٧ / ١٠٥)، ح٥٥٨١، باب ما جاء في أن الخمر ما خامر العقل من الشراب، (٧ / ١٠٦)، ح٥٥٨٨.

[14] صحيح مسلم، كتاب التفسير، باب في نزول تحريم الخمر، ص١٥٦٨، ١٥٦٩، ح٣٠٣٢.

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا:

يحيى بن عبد الملك بن أبى غَنِيَّة، وقد روى له البخاري مقرونًا مع عبد الله بن إدريس، وعيسى بن يونس، وتابعه إسماعيل بن عُلَيَّة، وعلي بن مُسْهِر، ويحيى القطان.

المطلب الحادي عشر: يزيد بن إبراهيم التُّسْتَري: وله سبع روايات:

قال ابن عدي: يزيد بن إبراهيم التُّسْتَريُّ[1] البصريُّ،... وله أحاديث مستقيمة عن كل من يروي عنه، وإنما أُنْكِرَت عليه أحاديثه رواها عن قتادة عن أنس، وهو ممن يُكتب حديثه ولا بأس به، وأرجو أن يكون صدوقاً[2].

أقوال العلماء فيه:

وثقه أحمد بن صالح المصري[3]، ووكيع[4]، وعبد الله بن نُمَيْر[5]، وأبو الوليد الطيالسي[6]، وفي موضع: أثبت من هشام بن حسان[7]، وابن سعد[8]، وزاد: ثبت، وابن معين[9]، وفي موضع: أثبت من جرير بن حازم[10]، وفي موضع آخر سئل عن يزيد والسَّرِيِّ بن يحيى أيهما أثبت ؟ قال: يزيدٌ لا شك فيه، والسَّرِيُّ ثقة، ولكن يزيد بن إبراهيم أكثر منه[11].

ووثقه ابن المديني[12]، وأحمد، وزاد: أحبُّ إليَّ من علي بن علي الرِّفاعي[13]، والفلاس[14]، والعجلي[15]، وأبو زرعة[16].

---

(1) التُّسْتَرِيُّ: هذه النسبة إلى تُسْتَر، وهي بلدة من كور الأهواز من بلاد خُوزستان. الأنساب للسمعاني (١ / ٤٦٥)، وتسمى حاليًا ششتر. انظر: تعريف بالأماكن الواردة في البداية والنهاية لابن كثير (١ / ٣٧٩).

(2) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٧ / ٢٨١، ٢٨٢).

(3) المحلى (٧ / ٥٧).

(4) الجرح والتعديل (٩ / ٢٥٣).

(5) المحلى (٧ / ٥٧).

(6) المصدر نفسه.

(7) تاريخ ابن معين – رواية الدارمي– ص ٢٢٤، وهشام بن حسان قال عنه ابن حجر: ثقة من أثبت الناس في ابن سيرين، وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال؛ لأنه قيل كان يرسل عنهما. تقريب التهذيب ص٥٧٢.

(8) الطبقات الكبير (٩ / ٢٧٧).

(9) تاريخ ابن معين – رواية الدارمي– ص ٢٢٤.

(10) الجرح والتعديل (٩ / ٢٥٣)، وجرير بن حازم وثقه ابن معين. انظر: تاريخ ابن معين – رواية الدارمي ص ٨٧، وفي موضع: ليس به بأس. انظر: العلل ومعرفة الرجال (٣ / ١٠).

(11) الجرح والتعديل (٩ / ٢٥٣).

(12) سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لابن المديني ص ٦١.

(13) العلل ومعرفة الرجال (١ / ٣٣٠)، وعلي الرِّفاعي قال فيه أحمد: لم يكن به بأس. انظر: الجرح والتعديل (٦ / ١٩٦).

(14) المحلى (٧ / ٥٧).

(15) معرفة الثقات (٢ / ٣٦٠).

(16) الجرح والتعديل (٩ / ٢٥٣).

ووثقه أبو حاتم[1]، وزاد: ثبت، والنسائي[2]، وابن حزم[3]، وزاد: ثبت، والذهبي[4]، وابن حجر[5]، وزاد: ثبت إلا في روايته عن قتادة ففيها لين، وذكره ابن حبان في الثقات[6].

وقال يزيد بن زُرَيْع: ما رأيت أحدًا من أصحاب الحسن البصري أثبت من يزيد[7]، وابن المديني: ثَبْتٌ في الحسن وابن سيرين[8]، وعبد الرحمن بن الحكم: ليس في أصحاب الحسن أثبت منه[9].

وقال سعيد بن عامر الضُّبَعِيُّ: صدوق[10]، وأبو قَطَن عمرو بن الهيثم: يزيد الذهب المُصَفَّى[11]، وسئل أبو داود: أيهما أَحَبُّ إليك جرير بن حازم، أو يزيد؟ فقال: جرير أكثر حديثًا، ويزيد أحكم[12]، وكان عفان بن مسلم يرفع أمره[13]، وكذلك كان سليمان بن حرب يقويه ويثبت حديثه، ويقربه بأيوب السَّخْتِيَاني[14].

وهذا الراوي فيه علةٌ وهي روايته عن قتادة، فقد قال يحيى القطان: يزيد عن قتادة ليس بذاك[15]، وكذلك قال ابن حجر كما تقدم، ووافقهم عليه ابن عدي.

ونفى ابن حزم أن يكون الراوي المُضَعَّف عن قتادة هو هذا، وجعله يزيدًا آخر غيره، فقال: ليس هو يزيد بن إبراهيم الذي يروي عن قتادة، ذلك ليس بالقوي[16]، وعَلَّقَ على ذلك ابن حجر فقال: لا أدري من هو سلفه في جعله اثنين[17].

---

[1] الجرح والتعديل (٩ / ٢٥٣).

[2] تهذيب الكمال (٣٢ / ٨٠).

[3] المحلى (٧ / ٥٧).

[4] الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (٢ / ٣٨٠).

[5] تقريب التهذيب ص ٥٩٩.

[6] الثقات (٧ / ٦٣١).

[7] الكامل في ضعفاء الرجال (٧ / ٢٨١).

[8] الجرح والتعديل (٩ / ٢٥٣).

[9] المصدر نفسه.

[10] تهذيب الكمال (٣٢ / ٨٠).

[11] تهذيب التهذيب (٤/ ٤٠٥).

[12] سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود (٢/١٢٤).

[13] الطبقات الكبير (٩ / ٢٧٧).

[14] المعرفة والتاريخ (٢ / ٦٠).

[15] الجرح والتعديل (٩ / ٢٥٣).

[16] المحلى (٧ / ٥٧).

[17] تهذيب التهذيب (٤/ ٤٠٥).

خلاصة القول في الراوي:

الراوي يزيد بن إبراهيم لم يُضَعِّفْه أحدٌ إلا في روايته عن قتادة، وهو ما ذكره ابن عدي، ويرى الباحث أن هذا كلام سليم فهو ثقة إلا في روايته عن قتادة ففيها ضعف.

دراسة مروياته:

الراوي يزيد بن إبراهيم له سبع روايات في صحيح البخاري أحدها معلقة، وليس له عن قتادة غير رواية واحدة، وهي التي سيدرسها الباحث فقط لوجود العلة فيها.

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ أَنَسٍ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " اعْتَدِلُوا فِي السُّجُودِ، وَلَا يَبْسُطْ ذِرَاعَيْهِ كَالْكَلْبِ، وَإِذَا بَزَقَ فَلَا يَبْزُقَنَّ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَلَا عَنْ يَمِينِهِ؛ فَإِنَّهُ يُنَاجِي رَبَّهُ"[1].

تخريج الحديث:

أخرج البخاري[2]، ومسلم[3] من طريق محمد بن جعفر نصفه الأول، والبخاري نصفه الثاني من طريقي آدم بن أبي إياس[4]، وحفص بن عمر[5]، ومسلم نصفه الأول[6] من طريقي خالد بن الحارث، ووكيع بن الجراح، خمستهم عن شعبة بن الحجاج عن قتادة بن دِعامة به، والبخاري نصفه الثاني من طريق هشام الدَّسْتَوائي عن قتادة به[7].

دراسة رجال الإسناد:

رجاله ثقات عدا اثنين، وهما:

الأول: قتادة بن دِعامة، وقد تقدم في دراسة الحديث الأول عند جرير بن حازم أنه في المرتبة الثالثة من المدلسين، فلابد أن يصرح بالسماع، وقد صرح بذلك في كل روايات البخاري التي ذكرتها في التخريج.

---

(1) صحيح البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب المصلي يناجي ربه، (١ / ١١٢)، ح٥٣٢.

(2) صحيح البخاري، كتاب صفة الصلاة، باب لا يفترش ذراعيه في السجود، (١ / ١٦٤)، ح٨٢٢.

(3) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب الاعتدال في السجود ووضع الكفين على الأرض، ص٢٤٢، ح٤٩٣.

(4) صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب ليبزق عن يساره أو تحت قدمه اليسرى، (١ / ٩٠)، ح٤١٣.

(5) صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب لا يبصق عن يمينه في الصلاة، (١ / ٩٠)، ح٤١٢.

(6) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب الاعتدال في السجود ووضع الكفين على الأرض، ص٢٤٢، ح٤٩٣.

(7) صحيح البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب المصلي يناجي ربه، (١ / ١١٢)، ح٥٣١.

الثاني: يزيد بن إبراهيم: ثقة إلا في روايته عن قتادة ففيها ضعف، وقد تابعـــه شـــعبة، وهشام الدَّسْتَوائي، وقد قدَّم البخاري رواية هشام الدَّسْتَوائي عليه.

الخاتمة

الحمد لله الذي أنعم عليَّ بإتمام هذا العمل بعد أن قضيت معه الليالي، والأيام الطويلة، وما من عمل إلا وله نتائجه وثمرته، وقد توصلت بعد هذا العمل إلى العديد من النتائج، وهي:

أولًا: كان الإمام البخاري آية من آيات الله في الحفظ والإتقان والتصنيف، وقد رحل إلى الكثير من البلدان، وتتلمذ على الكثير من الشيوخ، ومدحه الكثير من العلماء، وأثنوا عليه خيرًا، ويكفي في فضله أن معظم من أثنى عليه هم من شيوخه الحذاق المتقنين.

ثانيًا: يعتبر صحيحا البخاري ومسلم أصح كتابين بعد كتاب الله، بل وأجمعت الأمة على ذلك، واتفق الجمهور على تقديم صحيح البخاري على صحيح مسلم.

ثالثًا: كان شرط الإمام البخاري أشد من شرط مسلم سواء في انتقائه لرجاله، أو شرطه في الاتصال وهو ثبوت لقاء التلميذ لشيخه.

رابعًا: انتقد بعض العلماء على صحيح البخاري بعض الأحاديث التي فيه، وقد دافع الكثير من العلماء عن إخراج البخاري لها، وأبرز من اشتهر بذلك ابن حجر العسقلاني.

خامسًا: المعلقات التي في صحيح البخاري ليست على شرطه، وقد وصلها العلماء، وألف ابن حجر العسقلاني كتابه تغليق التعليق لوصل هذه المعلقات.

سادسًا: كان ابن عدي من أحفظ أهل زمانه ورحل إلى الكثير من البلدان حتى أطلق عليه الرَّحَّال والجَوَّال.

سابعًا: كتاب الكامل في ضعفاء الرجال من أهم الكتب المؤلفة في الضعفاء، وقد ذكر فيه ابن عدي كل من تُكُلِّمَ فيه بأدنى شيء، ولو كان من رجال الصحيحين.

ثامنًا: رجال صحيح البخاري الذين ذكرهم ابن عدي في كتابه الكامل مائة وثلاثة عشر راويًا، ولم يتكلم إلا في ستة وأربعين منهم، ولم يكن كلامه فيهم بالتضعيف المطلق، بل ضعف بعضهم، وذكر لبعضهم عللًا، وهذا العدد بالنسبة لرجال صحيح البخاري قليل، فقد ذكر الكلاباذي في كتابه رجال صحيح البخاري ألفًا وخمسمائة وخمسة وخمسين راويًا.

تاسعًا: تنوعت أحكام ابن عدي على رجال البخاري فضعف بعضهم، وأنكر على بعضهم بعض الروايات، وضعف بعضهم في شيخ ما، واتهم بعضهم بالبدعة، أو الخطأ أو الغلط بدون تعمد، أو التفرد.

عاشرًا: الروايات التي أنكرها ابن عدي على رجال البخاري لا شيء منها في صحيح البخاري، وهذا يدل على تجنب البخاري لها، وشدة انتقائه لأحاديثه.

حادي عشر: طول باع ابن عدي في علمَي الجرح والتعديل والعلل، فقد كان ينكر بعض الروايات على هؤلاء الرواة، وهذا إنما يدل على سعة اطلاعه على كل مرويات الراوي،

وعرضها على أحاديث الثقات، وكان يذكر بعض العلل الدقيقة التي لا يتوصل إليها إلا من عاش حياته لأجل هذا العلم.

ثاني عشر: تميز ابن عدي بالاحتياط في الحكم على الرواة فكان يقول بعد حكمه على الراوي أرجو أنه لا بأس به، أرجو أن يكون صدوقًا، يُشْتَبَهُ عليه، لعله وهم أو حدَّث من حفظه.

ثالث عشر: على الرغم من كل ما تقدم فقد كان ابن عدي يخالف في بعض أحكامه على الرواة، وكان يغفل أحيانًا بعض الجوانب في الراوي.

رابع عشر: الدراسة اشتملت على ستة وأربعين راويًا، بلغ عدد مروياتهم ثمانمائة وسبعين رواية بالمكرر متصلة ومعلقة، درس منها الباحث مائة وتسعة وعشر حديثًا متصلًا، وعشرين حديثًا معلقًا لخمسة وثلاثين راويًا، ولم يدرس روايات أحد عشر راويًا إما لتوثيقهم، أو لكون العلة لم تتحقق في مروياتهم في الصحيحين.

خامس عشر: بعد الدراسة تبين أن سبعة رواة في عداد الثقات، وأربعة عشر راويًا في عداد الثقات، ولكن فيهم بعض العلل كالاختلاط، أو الإرسال، أو الاتهام بالبدع، أو الضعف في شيخ ما، واثنين من الرواة في مرتبة الصدوق، وتسعة عشر راويًا في مرتبة الصدوق الذي يخطيء أو يهم أو فيه شيء أو فيه بدعة أو له غرائب، وثلاثة منهم في عداد الضعفاء، وواحدٌ وهم فيه ابن عدي.

سادس عشر: لم يكثر الإمام البخاري من تخريج أحاديث المتكلم فيهم، وقد يكون ليس للضعف دليل، أو أكثرهم من شيوخه الذين عرفهم وخبر أحوالهم، أو بمتابعة غيرهم لهم، أو وجود شواهد تقوي الحديث، أو أنه أخرج له في المعلقات التي ليست من شرطه، أو أن الضعف طرأ عليه بعد الأخذ عنه كالاختلاط، أو هروبًا من التكرار، أو الانتقاء من أحاديث سلمت من العلل، أو لكونها في الترغيب والترهيب والفضائل.

وهذا الجدول يوضح خلاصة القول في كل راوٍ، وعدد مروياته في صحيح البخاري.

اسم الراوي	خلاصة الحكم عليه	عدد مروياته في صحيح البخاري
أبي بن العباس	ضعيف	١
أحمد بن بشير	صدوق يهم	١
إسحاق بن إبراهيم الدمشقي	ثقة	٦
إسماعيل بن أبي أويس	صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه	٢٢٩
أسيد بن زيد	ضعيف	١

بشر بن السري	ثقة	١
ثابت بن محمد الشيباني	صدوق يخطيء خاصة في حديثه عن الثوري	٤
ثور بن يزيد	ثقة يرى القدر	٥
جرير بن حازم	ثقة، ولكنه ضعيف في قتادة	٥٣
حسان بن إبراهيم	صدوق له أوهام	٤
الحسن بن بشر بن سلم	صدوق يخطيء	٢
خالد بن سعد	ثقة	١
خالد بن مخلد	صدوق يتشيع، وحديثه عن غير أهل المدينة وسليمان بن بلال فيه علة	٣١
خلاس بن عمرو	ثقة يرسل	٣
رفيع بن مهران	ثقة يرسل	١١
زهير بن محمد	ثقة، ورواية أهل الشام عنه فيها مناكير	٢
سعيد بن أبي عروبة	ثقة اختلط	٥٨
سعيد بن إياس الجريري	ثقة اختلط	٩
سلام بن أبي مطيع	ثقة، وفي روايته عن قتادة علة	٤
سلم بن زرير	صدوق يخطيء	٥
سلمة بن رجاء التميمي	صدوق له غرائب	١
سليمان بن حيان	صدوق يخطيء	٨
شبابة بن سوار	ثقة رجع عن الإرجاء	١٥
عاصم بن سليمان	ثقة	٥٦
عاصم بن علي الواسطي	صدوق ربما وهم	٩
عباد بن يعقوب	صدوق، فيه علة التشيع	١
عبد الرحمن بن نمر اليحصبي	ثقة	٢
عبد الرزاق بن همام	ثقة على تشيع فيه، واختلط، وروايته عن الثوري بمكة فيها اضطراب، وروايته عن عبيد الله العمري ضعيفة	١٢٠
عبد الله بن صالح	صدوق كثير الغلط	٩
عبد الله بن عبيدة بن نشيط	صدوق يرسل، وفيه شيء	٢

عبد الله بن وهب بن مسلم	ثقة، وفي حديثه عن ابن عيينة وابن جريج شيء	١٣٦
عبد الله بن يحيى بن أبي كثير	صدوق	١
عطاء بن أبي ميمونة	ثقة كان يرى القدر	٦
عطاء بن السائب	ثقة يرسل ومختلط	١
عفان بن مسلم	ثقة ثبت	١٢
غالب بن خطاف	صدوق	٣
محمد بن أبي حفصة	صدوق يهم	٦
محمد بن الحسن بن الزبير	صدوق يخطيء	٢
محمد بن عبد الرحمن الطفاوي	صدوق يهم، ويتفرد في روايته عن أيوب السختياني، وفيه تشيع	٥
محمد بن وهب بن عطية	ثقة، وهم فيه ابن عدي، والذي قصده محمد بن وهب بن مسلم	١
معاذ بن هشام الدستوائي	صدوق قدري يهم	١١
ميمون بن سياه	صدوق عابد يخطيء	١
نعيم بن حماد	صدوق يخطيء كثيرًا	٥
ورقاء بن عمر اليشكري	ثقة رمي بالإرجاء، وفي روايته عن منصور بن المعتمر لين، وتكلم في روايته في التفسير عن ابن أبي نجيح	١٨
يحيى بن عبد الملك بن حميد	ثقة يتفرد	١
يزيد بن إبراهيم التستري	ثقة، وروايته عن قتادة فيها ضعف	٧

وإن كان لابد من توصيات في نهاية هذه الرسالة فإني أوصي طلبة العلم بأن يكثفوا أبحاثهم في علم الجرح والتعديل والعلل لأنهما لب علم الحديث وزبدته، وأوصي جامعتنا الغرَّاء وكلية الدراسات العليا فيها بالاهتمام بهذه الدراسات الحديثية.

وأخيرًا فإن عمل البشر لا يخلو من الخطأ والتقصير فأشكر كل من بصَّرني بمواطن الخطأ فيه أو التقصير، راجياً له المثوبة من الله تعالى والأجر الجزيل، وأسال الله أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يجعله في ميزان حسناتنا، اللهم آمين.

الفهارس:

فهرس الآيات القرآنية

الصفحة	رقم الآية	السورة	الآية
١٨١	٧٧	سورة آل عمران	{ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا}
٢٨٨	٢٢	سورة الأنفال	{ إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ}
٨٨	٢٢	سورة محمد	{ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ}
٢٨٤	٤٠	سورة ق	{ وَإِدْبَارَ السُّجُودِ}
٧١	٣	سورة النساء	{ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ}
٢٩١	١٩٧	سورة البقرة	{ وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى}
٢٠٩	١٢	سورة الممتحنة	{ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ... }

فهرس الأحاديث الشريفة

إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ	٣١
إِنَّ مُوسَى كَانَ رَجُلًا حَيِيًّا سِتِّيرًا	٩٥
إِنَّ اللَّهَ قَالَ: مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالْحَرْبِ	٨٥
إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنْ الْعِبَادِ	٣٢
إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْعُطَاسَ	١٦١
إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ فِي قُرَيْشٍ لَا يُعَادِيهِمْ أَحَدٌ إِلَّا كَبَّهُ اللَّهُ فِي النَّارِ	٢٨٠
أَنَّ أَهْلَ مَكَّةَ سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُرِيَهُمْ آيَةً	١٢٠
أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ عَبْدًا لَهُ لَيْسَ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ	١٦٠
أَنَّ رَجُلًا شَكَا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَلَاكَ الْمَالِ	٧٤
أَنَّ رَجُلَيْنِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَا	٢٦٣
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَمَعَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ	٨٤
أَنَّ رَفْعَ الصَّوْتِ بِالذِّكْرِ حِينَ يَنْصَرِفُ النَّاسُ مِنْ الْمَكْتُوبَةِ	١٨٥
أَنَّ زَيْنَبَ كَانَ اسْمُهَا بَرَّةَ	٢١٩
أَنَّ طَائِفَةً صَفَّتْ مَعَهُ	٢٦٩
أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَاهُ رِعْلٌ وَذَكْوَانُ	١١٤
إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَلَا تَخْتَلِفُوا عَلَيْهِ	١٨٦
إِنَّمَا مَثَلُكُمْ وَالْيَهُودُ وَالنَّصَارَى	٣٣
أَنَّهُ ذَكَرَ رَجُلًا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ خَرَجَ فِي الْبَحْرِ فَقَضَى حَاجَتَهُ	١٩٣
أَنَّهُ طَافَ طَوَافًا وَاحِدًا ثُمَّ يَقِيلُ	١٨٣
أَنَّهُ كَانَ إِذَا ظَهَرَ عَلَى قَوْمٍ أَقَامَ بِالْعَرْصَةِ	١٢٥
إِنَّهَا كَانَتْ وَكَانَتْ، وَكَانَ لِي مِنْهَا وَلَدٌ	٢٤٩
أَنَّهَا حَمَلَتْ بِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ	٨٢
أَنَّهُمْ كَانُوا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَسِيرٍ فَأَدْلَجُوا لَيْلَتَهُمْ	١٣٧
إِنِّي لَأَدْخُلُ فِي الصَّلَاةِ فَأُرِيدُ إِطَالَتَهَا فَأَسْمَعُ بُكَاءَ الصَّبِيِّ	١١٥
أَوْتَرَ مُعَاوِيَةُ بَعْدَ الْعِشَاءِ بِرَكْعَةٍ	٧٥
أَوَّلُ جَيْشٍ مِنْ أُمَّتِي يَغْزُونَ الْبَحْرَ	٥١
أَوَّلُ مَا بُدِئَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ الْوَحْيِ الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ فِي النَّوْمِ	١٩٧
أَيُؤْذِيكَ هَوَامُّكَ؟	٢٨٦

مَا عَلِمْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَكَلَ عَلَى سُكْرُجَةٍ قَطُّ	٢٦٦
مَا كُنْتُ أُحِبُّ أَنْ أَرَاهُ مِنْ الشَّهْرِ صَائِمًا إِلَّا رَأَيْتُهُ، وَلَا مُفْطِرًا إِلَّا رَأَيْتُهُ	١٤٧
مَا مِنْ أَحَدٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ	٢٦٧
مَا نَعْلَمُ حَيًّا مِنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ أَكْثَرَ شَهِيدًا أَعَزَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ الْأَنْصَارِ	٢٦٨
مَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَسْأَلُ النَّاسَ حَتَّى يَأْتِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ	١٩٩
مَاتَ أَبُو زَيْدٍ وَلَمْ يَتْرُكْ عَقِبًا	١١٧
مَنْ اصْطَبَحَ بِسَبْعِ تَمَرَاتٍ عَجْوَةٍ	٢٢
مَنْ أَعْتَقَ شِقْصًا لَهُ فِي عَبْدٍ أُعْتِقَ كُلُّهُ	٦٤
مَنْ أَكَلَ نَاسِيًا وَهُوَ صَائِمٌ فَلْيُتِمَّ صَوْمَهُ	٩٦
مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُبْسَطَ لَهُ رِزْقُهُ	٧٠
مَنْ سَمَّعَ سَمَّعَ اللَّهُ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ	١٣٣
مِنْ السُّنَّةِ إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ الْبِكْرَ عَلَى الثَّيِّبِ أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا وَقَسَمَ	١٨٣
مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا، وَاسْتَقْبَلَ قِبْلَتَنَا	٢٧٢
مَنْ لا يَشْكُرِ النَّاسَ لا يَشْكُرِ الله	ب
مَنْ لَهُ بَيِّنَةٌ عَلَى قَتِيلٍ قَتَلَهُ فَلَهُ سَلَبُهُ	١٩٤
نَارُكُمْ جُزْءٌ مِنْ سَبْعِينَ جُزْءًا مِنْ نَارِ جَهَنَّمَ	٣٦
نَزَلَ نَبِيٌّ مِنْ الْأَنْبِيَاءِ تَحْتَ شَجَرَةٍ	٣٧
نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل أُذُنَيِ القلب	٢١٦
نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَطِيبَ	٢١٢
نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ لِبْسَتَيْنِ وَعَنْ بَيْعَتَيْنِ	٢٤٥
هَذِهِ طَابَةٌ	٩١
هَذِهِ الْقِبْلَةُ	١٨٨
هُمْ نَفَرٌ مِنْ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ	٢٨٨
وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَأَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ	١٦٣
وَاللَّهِ لَا يُؤْمِنُ، وَاللَّهِ لَا يُؤْمِنُ	١٦٤
وَهَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلٌ مِنْ مَنْزِلٍ؟	٢٤١
يَا ابْنَ أُخْتِي؛ الْيَتِيمَةُ تَكُونُ فِي حَجْرِ وَلِيِّهَا	٧١
يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو، كَيْفَ بِكَ إِذَا بَقِيتَ فِي حُثَالَةٍ مِنْ النَّاسِ بِهَذَا؟	١٦٦
يَا نِسَاءَ الْمُسْلِمَاتِ لَا تَحْقِرَنَّ جَارَةٌ لِجَارَتِهَا وَلَوْ فِرْسِنَ شَاةٍ	١٦٥

يُجَاءُ بِالْكَافِرِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ	٢٦٨
يَدْخُلُ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ وَأَهْلُ النَّارِ النَّارَ	٣٧
يُوشِكَ أَنْ يَكُونَ خَيْرَ مَالِ الرَّجُلِ غَنَمٌ	٣٨

فهرس الرواة المترجم لهم

فهرس الأماكن والبلدان

فهرس المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم.

٢. أجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي، تحقيق: د. سعدي الهاشمي، مكتبة ابن القيم- المدينة، دار الوفاء- المنصورة، الجامعة الإسلامية- المدينة المنورة، ط:٢، (١٤٠٩- ١٩٨٩م).

٣. الآحاد والمثاني، لأحمد بن عمرو بن الضحاك أبو بكر الشيباني، تحقيق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراية- الرياض، ط: ١، (١٤١١- ١٩٩١م).

٤. أحوال الرجال، لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجُوزجاني ت:٢٥٩، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البَستوي، حديث أكادمي- فيصل آباد- باكستان.

٥. الإرشاد في معرفة علماء الحديث، لأبي يعلى الخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي القزويني ت ٤٤٦، تحقيق : د. محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد- الرياض، ط:١، (١٤٠٩، ١٩٨٩م).

٦. أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه في جامعه الصحيح، لأبي أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد ابن مبارك بن القطان الجرجاني ت٣٦٥، تحقيق: د. عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية – بيروت، ط:١، ١٤١٤.

٧. الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي المالكي ت٤٦٣، صححه وخرج أحاديثه: عادل مرشد، دار الأعلام- الأردن، ط:١، (١٤٢٣، ٢٠٠٢م).

٨. الإصابة في تمييز الصحابة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، دار الكتب العلمية – بيروت، ط:١، ١٤١٥.

٩. الأعلام، لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي ت ١٣٩٦، دار العلم للملايين، ط: ١٥، ٢٠٠٢م.

١٠. إكمال تهذيب الكمال، لعلاء الدين مغلطاي ت٧٦٢، تحقيق: عادل محمد، أسامة إبراهيم، دار الفاروق الحديثة للطباعة والنسر، ط:١ (١٤٢٢، ٢٠٠١).

١١.الإلزامات والتتبع، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان ابن دينار البغدادي الدارقطني ت ٣٨٥، دراسة وتحقيق: الشيخ أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوداعي، دار الكتب العلمية–بيروت، ط:٢، (١٤٠٥– ١٩٨٥م).

١٢. الأموال، لأبي عبيد القاسم بن سلام ت: ٢٢٤، حققه وعلق عليه: سيد بن رجب، دار الهدي النبوي– مصر، دار الفضيلة– السعودية، ط:١، (١٤٢٨– ٢٠٠٧م).

١٣. الأنساب، لأبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني ت٥٦٢، تقديم وتعليق: عبد الله عمر البارودي، مركز الخدمات والأبحاث الثقافيـة– دار الجنـان، ط:١، (١٤٠٨– ١٩٨٨م).

١٤. البداية والنهاية، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي ت ٧٧٤، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسـات العربية والإسلامية بدار هجر، دار هجر للطباعة والنشر، ط: ١، (١٤١٧ – ١٩٩٧م).

١٥. بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام، لأبي الحسن علي بن محمد بن عبـد الملك، ابن القطان الفاسي ت ٦٢٨، تحقيق د. الحسين آيت سعيد، دار طيبـة– الريـاض، ط:١، (١٤١٨–١٩٩٧م).

١٦. تاريخ ابن معين ت٢٣٣ (رواية ابن محرز)، تحقيق: محمد كامل القصار، مجمـع اللغة العربية– دمشق، ط:١، (١٤٠٥، ١٩٨٥م).

١٧. تاريخ ابن معين ت٢٣٣ (رواية الدارمي)، تحقيق: د. أحمد محمد نـور سـيف، دار المأمون للتراث – دمشق، ط:١٤٠٠.

١٨. تاريخ ابن معين ت٢٣٣ (رواية الدوري)، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، مركـز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – مكة المكرمة، ط: ١، (١٣٩٩ – ١٩٧٩م).

١٩. تاريخ أسماء الثقات، لأبي حفص عمـر بـن شـاهين ت ٣٨٥، تحقيـق صـبحي السامرائي، الدار السلفية– حولي – شارع تونس مقابل محافظة حـولي، ط: ١، (١٤٠٤ – ١٩٨٤م).

٢٠. التاريخ الأوسط، وهو مطبوع خطأ باسم التاريخ الصغير، لأبي عبد الله محمـد بـن إسماعيل ابن إبراهيم الجعفي البخاري ت ٢٥٦، تحقيق: محمود إبراهيم زايـد، فهـرس أحاديثه، د. يوسف المرعشلي، دار المعرفة، بيروت، ط:١، (١٤٠٦، ١٩٨٦م).

٢١. تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغـدادي ت ٤٦٣، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط:١، (١٤٢٢ – ٢٠٠٢م).

٢٢. تاريخ جرجان، لحمزة بن يوسف أبو القاسم الجرجاني ت٤٢٧، تحقيق : د. محمد عبد المعيد خان، عالم الكتب – بيروت، ط:٣ ، (١٤٠١– ١٩٨١).

٢٣. تاريخ دمشق، لأبي القاسم علي بن الحسن ابن هبة الله بن عبد الله الشافعي المعروف بابن عساكر ت٥٧١، دراسة وتحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر– بيروت، ط:١، (١٤١٩– ١٩٩٨م).

٢٤. **تاريخ الرسل والملوك، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري ت ٣١٠، دار الكتب العلمية – بيروت، ط: ١، ١٤٠٧.**

٢٥. التاريخ الكبير، لأبي بكر أحمد بن أبي خيثمة زهير بن حرب بن شداد ت٢٧٩، تحقيق: صلاح بن فتحي هلل، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر– القاهرة، ط:١، (١٤٢٤– ٢٠٠٤).

٢٦. التاريخ الكبير، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري ت ٢٥٦، دار الكتب العلمية– بيروت.

٢٧. تاريخ واسط، لأسلم بن سهل الرزار الواسطي بحشل ت٢٩٢، تحقيق: كوركيس عواد، عالم الكتب، ط: ١، (١٤٠٦–١٩٨٦م).

٢٨. التبيين لأسماء المدلسين، لأبي الوفا إبراهيم بن محمد بن خليل سَبْط ابن العجمي الشافعي ت ٨٤١، تحقيق: يحيى شفيق، دار الكتب العلمية– بيروت، ط: ١، (١٤٠٦– ١٩٨٦م).

٢٩. تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، لولي الدين أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين أبي زرعة العراقي ت ٨٢٦، تحقيق عبد الله نوارة، مكتبة الرشد– الرياض، ط: ١٩٩٩م.

٣٠. تذكرة الحفاظ، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ت ٧٤٨، دار الكتب العلمية– بيروت: ط: ١٣٧٤.

٣١. الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، لعبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله، أبو محمد، زكي الدين المنذري ت٦٥٦، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية – بيروت، ط:١، ١٤١٧.

٣٢. التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، لأبي الوليد سليمان ابن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي ت ٤٧٤، تحقيق: د. أبو لبابة حسين، دار اللواء للنشر والتوزيع – الرياض، ط:١، (١٤٠٦ – ١٩٨٦م).

٣٣. تعريف بالأعلام الواردة في البداية والنهاية لابن كثير، موقع الإسلام على شبكة الإنترنت، http: www.al-islam.com.

٣٤.تغليق التعليق على صحيح البخاري، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني ت٨٥٢، تحقيق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، المكتب الإسلامي- بيروت ، دار عمار، عمان- الأردن، ط:١، (١٤٠٥، ١٩٨٥م).
٣٥.تفسير الطبري المسمى جامع البيان في تأويل القرآن، لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري، ت٣١٠، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط:١، (١٤٢٠-٢٠٠٠م).
٣٦.تقريب التهذيب، لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني ت٨٥٢، قدم له دراسة وافية وقابله مقابلة دقيقة: محمد عوامة، دار الرشيد- سوريا، ط: ٣، (١٤١١ – ١٩٩١م).
٣٧.التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح، لزين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي ت ٨٠٦ ، طبعها وصححها محمد راغب الطباخ، المطبعة العلمية بحلب، ط:١ (١٣٥٠، ١٩٣١م).
٣٨.التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لأبي الفضل أحمد بن علي ابن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢، دار الكتب العلمية، ط:١، (١٤١٩- ١٩٨٩م).
٣٩.تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة، لأبي الحسن علي بن محمد ابن عَرَّاق الكناني ت٩٦٣، حققه وراجع أصوله وعلق عليه: عبد الوهاب عبد اللطيف، عبد الله بن محمد الغماري، دار الكتب العلمية.
٤٠.تهذيب الأسماء واللغات، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي ت ٦٧٦، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، دار الكتب العلمية، بيروت.
٤١.تهذيب التهذيب، لشهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت ٥٢٨، باعتناء: إبراهيم الزيبق، عادل مرشد، مؤسسة الرسالة، ط: (١٤١٦، ١٩٩٥م).
٤٢.تهذيب الكمال، ليوسف بن الزكي عبد الرحمن أبو الحجاج المزي ت٧٤٢، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط:٢، (١٤٠٣ – ١٩٨٣).
٤٣.تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي ت٣٧٠، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط:١، ٢٠٠١م.
٤٤.الثقات، لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ التميمي، أبو حاتم البُستي ت ٣٥٤، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ط:١، (١٣٩٣- ١٩٧٣م).

٤٥. جامع التحصيل في أحكام المراسيل، لأبي سعيد بن خليل بن كيكلدي أبو سعيد العلائي ت٧٦١، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب – بيروت، النهضة العربية، ط:٢، (١٤٠٧ – ١٩٨٦م).
٤٦. جامع العلوم والحكم، لأبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي ت٧٩٥، تحقيق: طارق عوض الله محمد، دار ابن الجوزي – السعودية، ط: ٢، (١٤٢٠، ١٩٩٩م).
٤٧. الجرح والتعديل، لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي ت٣٢٧، مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن – الهند، ط:١، (١٣٧١، ١٩٥٢م)، وأعادت طبعه على نفس الطبعة دار الكتب العلمية – بيروت.
٤٨. جزء حديث المصيصي، لأبي جعفر محمد بن سليمان بن حبيب بن جبير المصيصي الأسدي ت ٢٤٦، تحقيق أبو عبد الرحمن مسعد بن عبد الحميد السعدني، أضواء السلف – الرياض، ط: (١٤١٨ – ١٩٩٧م).
٤٩. ذخيرة الحفاظ، لأبي الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني ت٥٠٧، تحقيق: د. عبد الرحمن الفريوائي، دار السلف – الرياض، ط:١، (١٤١٦ – ١٩٩٦م).
٥٠. ذكر من تكلم فيه وهو موثق، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان ابن قَايْماز الذهبي ت ٧٤٨، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مكتبة الملك فهد – السعودية، ط:١، (١٤٢٦ – ٢٠٠٥م).
٥١. ذكر النار، لأبي محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي الجماعيلي الدمشقي الحنبلي ت ٦٠٠، تحقيق: أديب محمد الغزاوي، دار البشائر الإسلامية، ط:١، (١٤١٥ – ١٩٩٤م).
٥٢. الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ت٧٤٨، تحقيق: محمد إبراهيم الموصلي، دار البشائر الإسلامية – بيروت، ط: ١، (١٤١٢ – ١٩٩٢م).
٥٣. روضة العقلاء ونزهة الفضلاء، لمحمد بن حبان البستي أبو حاتم ت٣٥٤، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط: (١٣٩٧ – ١٩٧٧م).
٥٤. سؤالات ابن بكير للدارقطني ت٣٨٥، دراسة وتحقيق: علي حسن عبد الحميد، دار عمار – الأردن، ط: ١، (١٩٨٨،١٤٠٨).
٥٥. سؤالات ابن الجنيد لابن معين ت٢٣٣، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، مكتبة الدار بالمدينة، ط:١، (١٤٠٨، ١٩٨٨م).

٥٦.سؤلات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل ت٢٤١، تحقيق: د. زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، ط:١، ١٤١٤.
٥٧.سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود ت٢٧٥، دراسة وتحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة دار الاستقامة- مكة، مؤسسة الريان- بيروت، ط:١، (١٤١٨، ١٩٩٧م).
٥٨.سؤالات الأثرم لأحمد بن حنبل ت٢٤١، تحقيق: د. عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية – بيروت، ط:١، (١٤٢٥ – ٢٠٠٤م).
٥٩.سؤالات البرقاني للدارقطني ت٣٨٥، تحقيق وتعليق: مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن للطبع والنشر والتوزيع.
٦٠.سؤالات البرقاني للدارقطني ت٣٨٥ (رواية الكرجي عنه)، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، كتب خانه جميلي – لاهور، باكستان، ط:١، ١٤٠٤.
٦١.سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني ت٣٨٥، تحقيق: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف- الرياض، ط:١، (١٤٠٤- ١٩٨٤م).
٦٢.سؤالات السلمي للدارقطني ت٣٨٥، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد ابن عبد الله الحميد و د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، مكتبة الملك فهد- السعودية، ط:١، ١٤٢٧.
٦٣.سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لابن المديني ت٢٣٤، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، مكتبة المعارف – الرياض، ط: ١، ١٤٠٤.
٦٤.سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، لمحمد ناصر الدين بن الحاج نوح الألباني، دار المعارف، الرياض، ط: ١، (١٤١٢/ ١٩٩٢م).
٦٥.سنن ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني ت٢٧٣، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية.
٦٦.سنن أبي داود، لسليمان بن الأشعث بن شداد بن عمرو الأزدي، أبي داود السجستاني ت٢٧٥، بيت الأفكار الدولية- الرياض- الأردن، ط: (١٤٢٠، ١٩٩٩م).
٦٧.سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي ت٢٧٩، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.
٦٨.سنن الدارقطني، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان ابن دينار البغدادي الدارقطني ت ٣٨٥، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الارنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط:١، (١٤٢٤ – ٢٠٠٤م).

٦٩.سنن الدارمي، لأبي سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سـعيد الـدارمي السجـستاني ت٢٨٠، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغنـي- الريـاض، ط:١، (١٤٢١، ٢٠٠٠م).
٧٠.السنن الكبرى، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي ت ٤٥٨، مجلـس دائـرة المعارف النظامية الكائنة في الهند ببلدة حيدر آباد، ط:١، ١٣٤٤.
٧١.السنن الكبرى، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي ت ٣٠٣، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط:١، (١٤٢١ – ٢٠٠١م).
٧٢.سنن النسائي، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي ت ٣٠٣، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية – حلـب، ط:٢، (١٤٠٦ – ١٩٨٦م).
٧٣.سير أعلام النبلاء، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الـذهبي ت ٧٤٨، أشـرف على تحقيق الكتاب وخرج أحاديثه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط:٢، (١٤٠٢- ١٩٨٢م).
٧٤.الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، لإبراهيم بن موسى بن أيوب برهان الـدين، أبـي إسحاق الأبناسي ت ٨٠٢، تحقيق: صلاح فتحي هلل، مكتبة الرشـد، ط:١، (١٤١٨- ١٩٩٨م).
٧٥.شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكـري الحنبلي، أبو الفلاح ت ١٠٨٩، حققه: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبـد القـادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، ط:١، (١٤٠٦- ١٩٨٦م).
٧٦.شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، لأبي القاسم هبة الله بن الحسن بن منـصور الطبري الرازي الشافعي اللالكائي ت٤١٨، تحقيق: أحمد سـعد حمـدان، دار طيبـة- الرياض، ط: ١٤٠٩.
٧٧.شرح التبصرة والتذكرة وهي ألفية العراقي، لأبي الفضل زين الدين عبد الـرحيم بـن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي ت ٨٠٦، تحقيق: عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين فحل، دار الكتب العلميـة، بيـروت – لبنـان، ط:١، (١٤٢٣- ٢٠٠٢م).
٧٨.شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي ت٧٩٥، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة الرشد- الرياض، ط:٢، (١٤٢١ ، ٢٠٠١م).
٧٩.شرح مشكل الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي ت٣٢١، تحقيـق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط:١، (١٤١٥-١٩٩٤م).

٨٠.شرح النووي على صحيح مسلم، المطبعة المصرية بالأزهر، ط: ١، (١٣٤٧، ١٩٢٩م).
٨١.شروط الأئمة الستة، لأبي الفضل محمد بن الفضل المقدسي ت ٥٠٧، ويليه شروط الأئمة الخمسة لأبي بكر محمد بن موسى الحازمي ت ٥٨٤، دار الكتب العلمية_ بيروت، ط: ١ (١٤٠٥، ١٩٨٤).
٨٢.شعب الإيمان، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني، أبو بكر البيهقي، ت ٤٥٨، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي، مكتبة الرشد- الرياض، طبعة: ١، (١٤٢٣ - ٢٠٠٣م).
٨٣.صحيح ابن حبان، لأبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي ت٣٥٤، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط:٢، (١٤١٤- ١٩٩٣م).
٨٤.صحيح ابن خزيمة، لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة أبو بكر السلمي النيسابوري ت٣١١، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي- بيروت،ط: (١٣٩٠ - ١٩٧٠م).
٨٥.صحيح البخاري المسمى الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، لمحمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي ت٢٥٦، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة- بيروت، ط:١، ١٤٢٢.
٨٦.صحيح مسلم المسمى المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، لأبي الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ت٢٦١، دار ابن رجب- مصر، ط:١، (١٤٢٢، ٢٠٠٢م).
٨٧.الضعفاء الصغير، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري المتوفى ت٢٥٦، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة- بيروت، ط:١، (١٤٠٦، ١٩٨٦م).
٨٨.الضعفاء الكبير لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي ت ٣٢٢، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصميعي- الرياض، ط:١، (١٤٢٠، ٢٠٠٠).
٨٩.الضعفاء والمتروكين، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني ت٣٨٥، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، مكتبة المعارف- الرياض، ط: ١ (١٤٠٤، ١٩٨٤).
٩٠.الضعفاء والمتروكين، لأبي عبد الرحمن أحمد بن على بن شعيب النسائي ت ٣٠٣، تحقيق: بوران الضناوي، كمال الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية، ط:١، (١٤٠٥، ١٩٨٥م).

٩١.طبقات الحنابلة، لمحمد بن محمد أبي يعلى بن الحسين بن محمد، أبو الحسين ابن الفراء، المعروف بابن أبي يعلى، ويقال له ابن الفراء ت٥٢٦، حققه وعلق عليه وقدم له: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الأمانة العامة للاحتفال بمرور مائة سنة على تأسيس المملكة، ط: ١، (١٤١٩،١٩٩٩م).
٩٢.طبقات الشافعية، لأبي بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شهبة ت٨٥١، تحقيق : د. الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب – بيروت، ط: ١، (١٤٠٧).
٩٣.طبقات الشافعية الكبرى، لأبي الحسن تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي ت ٧٥٦، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د.عبد الفتاح محمد الحلو، دار إحياء الكتب العربية، ط: ١، (١٣٨٣، ١٩٦٤).
٩٤.الطبقات الكبير، لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي ت٢٣٠، تحقيق: د.علي محمد عمر، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط:١، (١٤٢١، ٢٠٠١).
٩٥.طبقات المدلسين المسمى تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر الكناني العسقلاني ت٨٥٢، تحقيق: د.عاصم بن عبد الله القريوتي، مكتبة المنار– الأردن، ط:١: ١٤٠٤.
٩٦.علل ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد أبي حاتم ابن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي ت٣٢٧، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف:د. سعد الحميد، د. خالد الجريسي، مكتبة الملك فهد– السعودية، ط: ١، (١٤٢٧، ٢٠٠٦م).
٩٧.علل الترمذي الكبير، لمحمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي ت٢٧٩، ترتيب: أبو طالب القاضي، تحقيق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود محمد الصعيدي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط: (١٤٠٩، ١٩٨٩).
٩٨.العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، لعبد الرحمن بن علي بن الجوزي ت٥٩٧، قدم له وضبطه خليل الميس، دار الكتب العلمية– بيروت، ط:١، (١٤٠٣، ١٩٨٣م).
٩٩.العلل الواردة في الأحاديث النبوية، لأبي الحسن علي بن عُمَر بن أحمد بن مهدي الدارقطني ت٣٨٥، تحقيق وتخريج : محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة– الرياض، ط:١، (١٤٠٥ – ١٩٨٥م).
١٠٠. العلل ومعرفة الرجال، لأبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني ت٢٤١، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، المكتب الإسلامي، دار الخاني– بيروت، الرياض، ط: ٢، (١٤٢٢– ٢٠٠١).
١٠١. علل أحمد (رواية المروذي وغيره)، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، الدار السلفية– بومباي– الهند، ط:١، (١٤٠٨، ١٩٨٨م).

١٠٢. العمدة من الفوائد والآثار الصحاح والغرائب في مشيخة شُهْدَة، لشُهْدة بنت أحمد ابن الفرج بن عمر الإبري فخر النساء بنت أَبي نصر الدينوري الأصل البغدادي الكاتبة ت ٥٧٤، تحقيق: فوزي عبد المطلب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط:١، (١٤١٥- ١٩٩٤م).
١٠٣. عون المعبود شرح سنن أبي داود، لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي ت بعد ١٣١٠، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية- المدينة المنورة، ط:٢، (١٣٨٨ ، ١٩٦٨م).
١٠٤. فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني ت٨٥٢، قرأ أصله تصحيحًا وتحقيقًا: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار المعرفة- بيروت، ط: ١٣٧٩.
١٠٥. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، لأبي الخير شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي ت٩٠٢، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة – مصر، ط:١، ، (١٤٢٤- ٢٠٠٣م).
١٠٦. فهرسة ابن خير الإشبيلي، لأبي بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة الأموي ت٥٧٥، تحقيق: محمد فؤاد منصور، دار الكتب العلمية- بيروت، ط:١، (١٤١٩- ١٩٩٨م).
١٠٧. الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني ت١٢٥٠، تحقيق: عبد الرحمن يحيى المعلمي، المكتب الإسلامي – بيروت، ط:٣، (١٤٠٧ ، ١٩٨٧م).
١٠٨. قرة العيون بتوثيق الأسانيد والمتون، وهي عبارة عن بحوث حديثية، تأليف: الأستاذ الدكتور: نافذ حماد، مكتبة الرشد- الرياض، ط:١، (١٤٢٦، ٢٠٠٥).
١٠٩. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن الذهبي الدمشقي ت٧٤٨، قابلهما بأصل مؤلفيهما وقدم لهما وعلق عليهما وخرج نصوصهما: محمد عوامة، وأحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ومؤسسة علوم القرآن- جدة، ط:١، (١٤١٣ – ١٩٩٢م).
١١٠. الكامل في ضعفاء الرجال، لعبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد أبو أحمد الجرجاني ت٣٦٥، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، دار الفكر- بيروت، ط: ٣، (١٤٠٩- ١٩٨٨م).
١١١. الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث، لبرهان الدين الحلبي ت٨٤١، حققه وعلق عليه: صبحي السامرائي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط:١، (١٤٠٧- ١٩٨٧م).

١١٢. الكفاية في علم الرواية، لأحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب البغـــدادي ت٤٦٣، مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند ببلدة حيدر آباد، ط: ١٣٥٧.
١١٣. الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات، لأبي البركات محمـــد بـــن أحمد المعروف بابن الكيال ت٩٣٩، تحقيق: عبد القيـــوم عبـــد رب النبـــي، المكتبـــة الإمدادية- مكة، ط:٢، (١٤٢٠، ١٩٩٩م).
١١٤. اللباب في تهذيب الأنساب، لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد الـــشيباني الجزري ت٦٣٠، مكتبة المثنى- بغداد، بدون ذكر رقم الطبعة وسنة النشر.
١١٥. لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمـــال الـــدين ابـــن منظـــور الأنصاري ت ٧١١، دار صادر- بيروت، ط:٣، ١٤١٤.
١١٦. المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لمحمد بن حبان بن احمد ابى حاتم التيميمى البستى ت٣٥٤، تحقيق: محمود ابراهيم زايـــد، دار المعرفـــة- بيـــروت، ط: (١٤١٢، ١٩٩٢م).
١١٧. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي ت٨٠٧، تحقيـــق: عبد الله محمد الدرويش، دار الفكر- بيروت، ط: (١٤١٤، ١٩٩٤م).
١١٨. المحلى، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبـــي الظـــاهري ت٤٥٦، تحقيق: أحمد محمد شاكر، إدارة الطباعة المنيرية، ط: ١، ١٣٤٧.
١١٩. مختار الصحاح، لزين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القـــادر الحنفـــي الرازي ت٦٦٦، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العـــصرية- الـــدار النموذجيـــة، بيروت – صيدا، ط:٥، (١٤٢٠- ١٩٩٩م).
١٢٠. المختلطين، لأبي سعيد بن خليل بن كيكلدي أبو سعيد العلائـــي ت٧٦١، تحقيـــق: د. رفعت فوزي عبد المطلب، علي عبد الباسط مزيد، مكتبة الخانجي بالقاهرة.
١٢١. المدخل إلى كتاب الإكليل، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بـــن محمـــد بـــن حمدويه بن نُعيم بن الحكم النيسابوري ت٤٠٥، تحقيق: د. فؤاد عبد المنعم أحمـــد، دار الدعوة – الاسكندرية.
١٢٢. المراسيل لابن أبي حاتم، لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بـــن المنـــذر التميمي الحنظلي الرازي ابن أبي حاتم ت ٣٢٧، تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجـــاني، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط:١، ١٣٩٧.

١٢٣. المستدرك على الصحيحين للحاكم مع تعليقات الذهبي في التلخيص، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم النيسابوري ت٤٠٥، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية– بيروت، ط:١، (١٤١١– ١٩٩٠م).
١٢٤. مسند أبي عوانة، لأبي عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفراييني ت ٣١٦، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة – بيروت، ط:١، (١٤١٩– ١٩٩٨م).
١٢٥. مسند أبي يعلى، لأحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي التميمي ت٣٠٧، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث – دمشق، بيروت، ط: ، (١٤١٠– ١٩٨٩م).
١٢٦. مسند أحمد، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني ت٢٤١، حققه: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط:٢، (١٤٢٠ ، ١٩٩٩م).
١٢٧. مسند البزار، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار ت٢٩٢، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد، وصبري عبد الخالق الشافعي، مكتبة العلوم والحكم– المدينة المنورة، ط:١، (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م).
١٢٨. مسند الشهاب، لمحمد بن سلامة بن جعفر أبو عبد الله القضاعي ت٤٥٤، تحقيق : حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط:٢، (١٤٠٥ – ١٩٨٥م).
١٢٩. مسند الطيالسي، لأبي داود سليمان بن داود بن الجارود ت٢٠٤، تحقيق : الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، دار هجر للطباعة والنشر، ط:١، (١٤٢٠ –١٩٩٩م).
١٣٠. المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الهراني الأصبهاني ت٤٣٠، تحقيق : محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية– بيروت، ط:١، (١٤١٧ – ١٩٩٦م).
١٣١. مشاهير علماء الأمصار، لأبي حاتم محمد أحمد حبان البستي ت٣٥٤، وضع حواشيه وعلق عليه: مجدي منصور سيد الشوري، دار الكتب العلمية– بيروت، ط: ١، (١٤١٦–١٩٩٥م).
١٣٢. مصنف ابن أبي شيبة، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي الكوفي ت٢٣٥، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة– جدة، مؤسسة علوم القرآن– دمشق، ط:١، (١٤٢٧، ٢٠٠٦م).

١٣٣. مصنف عبد الرزاق، لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني ت٢١١، تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي- بيروت، ط:٢، (١٤٠٣، ١٩٨٣م).
١٣٤. المعجم الأوسط، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ت٣٦٠، تحقيق: طارق عوض الله محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين – القاهرة، ط: ١٤١٥.
١٣٥. معجم البلدان، لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي ت ٦٢٦، دار صادر- بيروت، ط: (١٣٩٧، ١٩٧٧م).
١٣٦. المعجم الكبير، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ت٣٦٠، تحقيق : حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم- الموصل، ط:٢، (١٤٠٤- ١٩٨٣م).
١٣٧. معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ت٣٩٥، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكرتبيروت، ط:١، :(١٣٩٩ – ١٩٧٩م).
١٣٨. معرفة الثقات، لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي ت٢٦١، تحقيق : عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار- المدينة المنورة، ط:١، (١٤٠٥- ١٩٨٥م).
١٣٩. معرفة الصحابة لأبي نعيم الأصبهاني ت٤٣٠، تحقيق: عادل يوسف العزازي، دار الوطن للنشر- الرياض، ط:١، (١٤١٩، ١٩٩٨م).
١٤٠. معرفة علوم الحديث، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري ت٤٠٥، تحقيق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية – بيروت، ط:٢، (١٣٩٧- ١٩٧٧م).
١٤١. المعرفة والتاريخ، لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي ت٣٤٧، تحقيق: أكرم ضياء العمري، مكتبة الدار- المدينة المنورة، ط:١،١٤١٠.
١٤٢. المغني في الضعفاء، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي ت ٧٤٨، تحقيق: د.نور الدين عتر، إدارة إحياء التراث الإسلامي- قطر، ط: (١٤٠٧، ١٩٨٧م).
١٤٣. مقدمة ابن الصلاح، لعثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح ت ٦٤٣، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت، ط: (١٤٠٦ – ١٩٨٦م).
١٤٤. الملل والنحل، لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني ت٥٤٨، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة- بيروت، ط: ١٤٠٤.

١٤٥. من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال ت٢٣٣ (رواية ابن طهمان)، تحقيق د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث- دمشق، ط: ١٤٠٠.
١٤٦. منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال الجامع الصحيح، لأبي بكر كافي، دار ابن حزم- بيروت، ط:١، (١٤٢١- ٢٠٠٠م).
١٤٧. الموضوعات، لأبي الفرج عبد الرحمن بن على بن الجوزي القرشى ت٥٩٧، ضبط وتقديم وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية- المدينة، ط:١، (١٣٨٦-١٩٦٦م).
١٤٨. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان ابن قَايْماز الذهبي ت ٧٤٨، تحقيق على البجاوي، دار المعرفة- بيروت، ، ط: (١٣٨٢، ١٩٦٣م)
١٤٩. النكت على كتاب ابن الصلاح، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني ت٨٥٢، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية-المدينة المنورة، ط:١، (١٤٠٤-١٩٨٤م).
١٥٠. نهاية الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، لعلاء الدين علي رضا، وهو تحقيق لكتاب الاغتباط، لأبي الوفا إبراهيم بن محمد بن خليل سبط ابن العجمي الشافعي ت٨٤١، دار الحديث، القاهرة، ط:١، (١٤٠٨-١٩٨٨).
١٥١. النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير ت٦٠٦، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى- محمود محمد الطناحي، دار إحياء التراث العربي-بيروت، ط: (١٣٨٣، ١٩٦٣م).
١٥٢. هدي الساري مقدمة فتح الباري، لابن حجر العسقلاني ت٨٥٢، دار مصر للطباعة- جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، بدون ذكر سنة النشر.
١٥٣. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط: ١٩٥١.

فهرس الموضوعات

ملخص البحث

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

هذا بحث بعنوان: **رجال صحيح البخاري الذين تكلم فيهم ابن عدي في كتابه (الكامل في ضعفاء الرجال) – دراسة تطبيقية–**، وقد قمت في هذا البحث بدراسة ستة وأربعين راويًا تكلم فيهم ابن عدي، وقسمته إلى فصلين:

الفصل الأول: الدراسة النظرية: وتشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: ترجمة الإمام البخاري، ومنهجه في صحيحه.

المبحث الثاني: ترجمة ابن عدي، ومنهجه في كتابه الكامل.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية: وتشتمل على أربعة مباحث:

المبحث الأول: من حرف الألف إلى حرف الحاء.

المبحث الثاني: من حرف الخاء إلى حرف الشين.

المبحث الثالث: حرف العين.

المبحث الرابع: من حرف الغين إلى الياء.

وأخيرًا الخاتمة، وفيها أهم النتائج التي توصل إليها الباحث من خلال الدراسة، وكذلك التوصيات.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

The Abstract

Praise be to Allah, Lord of the Worlds, and prayers and peace be upon Ashraf senders, his family and companions, and after:
This is aresearch entitled: **Sahih Bukhari men whom Ibn Adi have been talked in his book (Alkamel in weak men), empirical study.**
In this research I have studied forty- six talked about them Ibn Adi and I have divided it into two sections:

The first section: The theoretical study which include two studies:
The first study: Translation of Imam Al Bukhari And his approach in his Sahih.dbnjgl
The second study: Ibn Adi translation and his approach in his Alkamel book.

The second section: Applied study which include four studies:
The first study: From alalef to alha.
The second study: From alkha to alsheen.
The third study: Al ayn letter.
The fourth study: From algheen to alya.

Finally, conclsion:
The results and the recommendations which the writer had achieved from this study and research.

And thank God the lord of the worlds.